

هذا هو
 الخليفة شقيقه
 الخليفة العالم المشهور والفاضل
 البشير الحاج الحاج ميرزا أبو طالب علي
 ميرزا أبو الهيثب علي البشير
 الخليفة المشهور
 واليسوق

بسم الله الرحمن الرحيم
 ربنا وربنا لك الحمد ما ترفعنا فوقك وتحفظ حواشينا عن غواش من بئس حفوك وصل على من بعث
 بآياتك وكتابك وعلى العالمين المندرين بآياتك وعقابك وبعد يقول داعي ربه
 الواهب العبد المذنب بآياتك لما دأبت في شرح الألفيه المالكية شرحا علم النجاة
 المرضية ومؤلفا طمير ترويض الفكر والروية مختصرا موجزا أولا إلى أخيه وسد مجاميد علمه
 المقصود بظاهرة متملا على الغوامض المتكلا ومنطوبا على الصغائر والمبغضا لكن حجب التضييق
 قد مدد على غوامضه فسد أكثر مواضعه مناقضه ~~موجوبين~~ قد اعترفوا بصعوبة
 وإشكاله ولم يشتموا شهيرة من غوامضها فكم مرعبا ذلك ما دأبت الحق فخلوها بسيف الرد
 والأعراض وروايات المؤمنين الصادقة تركوها لئلا النفس والأنفعا وزعموا أنهم هم الاعتناء
 وسكنوا قالوا وقتلهم الأبيات ولم يكن من عجايب العلماء واثقة القدماء ما بين موتهم وبر
 كنوزهم فدامت تلك الرموز مشوبة بالشك والتريب ويقب هذه الكنوز مستوفية مكنون الغيب
 حتى وصل الحصاص الغيب إلى زمام الشهوة ومد الأمر إلى عهدنا بعد ذلك العمى ونظرنا في قدام
 المحصلين في هذا العهد ممن طغفرت بفتح أفضاله وحل أغصانها وتبهرت أشتمل عليهم من الصبا
 واستخرج نجوا لامعة من بين السحاب فصدمتهم حواش كالمضارب والليل إذا سجد

اود ثانياً في بيان كمالها الى الاصحاب وانما الاشتغال منهم من المشغلة والمصباح لبنت الوافد
 في الاعضاء ويتم الايضاح الضعفاء الاصحاب واستل الله ان يوفقنا انتم فابعثوا قبها بشيخ جليل
 ببذلها اداء الفقه من كل فقه واسئل الله ان يوفقنا انتم فابعثوا قبها بشيخ جليل
قول بسم الله الرحمن الرحيم ايتد باليسم من ابتداء ما ابتداء به كل ام لله واقتداء بمحمد
 رسول الله صلى الله عليه واله وفيه معنى الظرف في قولها ان يكون من لفظ الفعل المبتدئ بها والاسم
 بمعنى العلامة والمراد من الله الذات المعين الواجب لجميع تمام صفات الكمال ولا يبعد ان يراد به فقط
 في هذه الكلمة المباركة فالاضافة لامية او بانية والرحمن الرحيم صفتان مبايعتان مشتريان
 بين الوجهين ان يوتيروا في قوله لا بد من الله تعالى بارحم من الدنيا والاخرة ورحمتهما وقبل الاولى مخصوص
 بالاولى والاخرة والاخرة والاولى على الاخرة وفيه قول اخر ونفوذ باقي الكلام في هذه الكلمة
 المباركة الى الكتب المذكورة فيها فان الابدكار احق بالاذكار وفي حديث لا يند اشكالان الاول لان
 البسملة من فاتح البال فيجب ابتداءها بمثليها وهو ايه كلف في لزوم الدور والتسلسل قد سخر في لفظه
 اجوبة شافية **الاول** ان كلما بوحدها لغزاً مبدئ وان ينهي الى الوجود بالذات كوجود الاشياء
 المنهي الى وجوب الواجب في نفسه وسوقه الاشياء المنتهية الى وسوقه الاسم بالذات فابتداء غير البسملة
 بها وابتداء بنفسها **الثاني** ان ذلك العام من المخصصات والبسملة خارجة عنه بالقرينة **الثالث**
 ان المراد بذكر البال هو المقصود بالذات لان الثاني في نفس الامر فالبسملة خارجة عنه بهذا المعنى **الرابع**
 ان ابتداء الشيء بالشيء يشاؤم تغاير الشبهتين لا يحد ولو عم احدهما الاخر ظاهر في كل امر ما سوى
 البسملة لان ذلك كما اذا قلنا كل شيء معلول لله اي كل شيء سوى الله فافهم الاشكال الثاني ان الروي هو الا ابتداء
 بسم الله وهو محال في هذه ان لا يبتداء انما هو بالبهاء فقط والجواب انا سلم ذلك لكن نقول قد بلا خطا
 شيئا واحداً اي بلا خط مع اجزائه وبصير الاجزاء ح كانهما مندرج بعضهما في بعض ويكون الكل بسيطاً بجزء
 لذلك الحكم المخصوص بالجواز الى الكل وما نحن فيه من هذا البسبيل كما لا يخفى على من له ذوق سليم فمن
 على هذا كحال حديث محمد اشكالاً وجواباً وسبب جوابي عن الاشكال الثاني في رفع اشكال الجمع
 الحديثين **قول** رحمك الله هذا الحديث دلالة على تحذره ومضاده لا ما خبطاً لانه على استمارة
 الحديث واشارة الى حسن العاقبة ومما جعله اللحن طيباً في الافراد واشارة بانفراده بالشعير

اشفي
 بالبسملة
 كما هو المشهور
 احوال فكل من
 اقوال من
 واما بضمها
 مصداقاً
 فقه واليسم
 في اول الطه
 فان في حذف
 بسم الله
 ركعتين
 عند فناء
 مبتدأ الله
 انما كثر
 فقالوا طولت
 بسم الله
 تفوتنا
 فانه يجوز
 فانه
 والاياء
 بالجمود
 ما سوى
 غيره
 الروايات
 ربه
 هذا المعنى

الوجه الثاني في الاستدلال

من انتم المحمديون عليها واورد المفعول ضميرها الى ان صفا قترتها عين ذاتها وحاضر الاستدلال و
 الاشارة الى امتناع غيبته عن بال الحامدة كما ينبغي واجتهادها وكفوض باقي الكلام في الحمد والشكر الى
 الكتب لما ذكرنا انها وما ينابك كره في هذا المقام هو الاجابة عن الاشكال المش في الجمع بين هذا البند
 وهي ثالث الاول هو المشكك ان الابتداء ثلثة انواع الحقيقى والاضافى والعرفى وبملاحظة انواع الثلثة
 في الاخرى حصلت تسعة احتمالات وذلك بناء على كون الابتداء بنى على النهج اخذ من تقديم البسملة
 على الحمد والاضافى الا احتمالان هما بنى عشرهما لا ثم ان ثلثة من التسعة صحيحة ومبشرة هي كون الابتداء
 بالبسملة حقيقيا وبالجملة اضافيا وعرفيا وبكلمة عرقيا وثلثة منها ممنوعة وهي كون الابتداء بالبسملة
 حقيقيا واضافيا وعرفيا وبالجملة حقيقيا وثلثة منها صحيحة غير مبشرة وهي كون الابتداء بكلمة اضافيا
 او بالجملة اضافيا وبالجملة عرفيا وبالعكس ويحصل الجواب بحمل الابتداء على احد الثلثة الاول ثم في
 الصحة والاعتناء في الثلثة الاول والامتناع في الثلثة الثانية والثالثة في الثالث من الثلثة الثالثة
 ظاهرة باقترنا بقى الكلام في وجه الصحة في الاولين من الثلثة الثالثة وعدم الاعتناء في جميع هذا الثلثة
 فاما وجه عدم الاعتناء في الاخرى منها فهو المخلو من كل من الاصلين اللذين هما كون الابتداء حقيقيا
 واتحاده نوعا في الاخرى ووجه الصحة في الثانية منها هو العمل على الاضافى بالمعنى الاعم واما وجه صحة الاول
 وعدم اعتناء وجهه خفاء اذ لما بل ان يقول ان اريد بالاضافة معناه الاختصاص فلا وجه للصحة وان اريد
 به للعرض الا تم فلا وجه لعدم اعتناء الا انك حمل الابتداء على الحقيقى مع امكانه ولو صلح هذا الذي يجزى
 في الثالث من الثلثة الاول وقد حكم باعتناءه ولعلكم ان جعل الاضافى بالمعنى الاعم والعرفى مقابلا للعرض
 ليس من جعل قسم الثلثة فبما لا يلاق هذا انما يلزم اذا اريد بالاعم بشرط الخصوصية لا من حيث هو اعم
 وما يخرج فيه من قبيل الثلثة الجواب الثانية ما قيل ان البسملة فرد من افراد الحمد لان المراد انما هي صفتها
 الجملة سواء كان بلفظ الحمد ام لا وهو صادق على البسملة فالابتداء بالبسملة عمل بالحدثين
 الثالث ان الحدثين وردا على سبيل منع الخلوف لا يلزم الجمع بينهما بلفظين وفيه بعد قول الله
 قبل صلوات الله حذو لواء عن اوليائها وعوض عنها الميم المشددة في اخوها وقبل صلوات الله
 ام اى فصدنا بقضا حواجنا حذو لواء ههنا ثم على غير الفياس واورد عليه وجهين الاول انه
 مناف لتوهم الله لا توهمهم لانه تناقض وكذا الوهم مع الله لا توهمنا والثانية لو صح للتلزم جواز

كونها ملين
 فلان الامر حصر
 ابتداء في كل من الروتين
 مما معنى تحقيق قترتها
 في كل ما احمر عليه سر في الاول
 عليه هو صفة التسمية
 وكون اتحاد النوعين بال
 في غير اصل عدم
 بين محدين كما صدر غير

على الله وحده والتمتع
وارجئنا قياسا

والشعير كثير
بكسر في غريب الله
اليها بحركات
الثلاث

الكناية تقول
بالتكناية على ان يكون
الذي اراد منه الكلام
هو الشيء الذي استعمل فيه
التمتع على سبيل الاستعارة
بمعنى استعارة الخاتم اولها
سبيل الاستعارة
لأنه كناية عن كونهما
لن نفسه ثم اريد
منه لانه المعنى الجاري
مع ارادة من المزمع
فلا يراد عليه من مجاز لا
كنى
معنى الحقيقة منه

بالله امتا ارجئنا بلا عطف مبالا على ما الله امتا وارجئنا باللازم باطل فاللزم مثل بيان
الملازمة ترادف اللفظين المقامين والجواب عن الوجهين على ما خبرنا الى ان ام في التمتع مقدمة للافتا
وما يجيء بعده نفس الدعاء فالتمتع مدفع والقياس باطل بطلان عطف الدعاء على مقدمة
وجواز عطفه على مثله والتمتع مدفع قولهم اللهم لا تؤتمهم مدفع من وجها اخر هو اختلاف
المفعولين وقيل في الجواب عن الثاني ان ام لما صا كالجاء لم يجز ان يكون معطوفا عليه كماء الفتا
قول لم على نعم والآية قبل نفدي نعمك علينا اقول لا حاجة الى التمسك على للمقابلة او للاستعلاء
العقل باعتبار ان الحمد وارد على النعم او غالب عليها استحقاقا او ادعاء ولم يقبل انعاما ولا نعاما مع
انسيبتهما بقولنا لا لك كل من وجه لعدم النباس بالمفرد وللشعار بكثرة نعم الله ووصفه بعمد وهذا
الفقرة واحكاما لفرضين لا خبرين وهي جمع نعم بكسر التثنية اي ما ينعم به بل يفجها مصداق نعم بنعم والمراد بها
النعم الظاهرة بقرينة مقابلتها بالاولى هي النعم الباطنة وهي جمع الى بكسر الهمزة وفتحها اوجع كثرها غير
مسموع قول لم خاتم انبياء تلك ان الخاتم بكسر الخاء فضاء ظاهر وان كان بالفتح فيمنع ما ينعم به كالتع
لما يعلم به او يرايه الزينة كتابة قول لم مسجد الاولى ان يقر بسكون الخاء اسم جمع للصاحب لا بكسرها مخفف
صاحب صاحب البيت من ادرك مسجد مع الايمان الباقي اليوم الوفاة قول لم اليوم لفاتك الظرف ما استلوا
باجد واصل واسلم او بكل تابع تابع مفهوم من التابعين او بالتابعين مرجع هو مجموع والمراد باللفظ
على الاولين الخشرا الاصغر وعلى الاخير الخشرا الاكبر قول لم بعده من الجهات والغابات والمراد بالجهات
ظروف تدل على جهة الشيء اي ما يقع بين احدها باية الى اخر ما يجازيها شبه الدال باسم المدلول وهذا
لا زاد بحسب المعنى عريضة اقسامه لا يجاوز جهة الشيء عن الست والمراد بالغابات ظروفي قطعت عن
الاضافة بحسب اللفظ وانما سميت غابات لان الغابة هي النهاية وذلك الظرف ساكنها بان تغيب الخشنة
الاضافة مجازا وقيل لا تفاهد يذكر بعد ذكر مصداق ما تضاف اليه فيه ما فيه ولا بعد ان يطلق الغا
على الجهات الست في جمع احوالها لان كلامها بدل على غابة من غابات الشيء التزاما كما لا يخفى والمراد
من الغابة في قولهم من لا ينداء الغابة في المكان مثلا والى لانهما كانا مثلا انما هو هذا المعنى
لا المسافة وطول المسافة باز وكان مجازين كما ان تكبير بعض المحققين وذلك لان اضافة الابداء مثلا

الا الغاية بعد تفهيد ما بالمكان او بالزمان والاضا فربما نبهت وبين طرفيها عموم من وجه لان المضاف
 انحصر مظهر من المضاف اليه بل يلزم بطلان الاضافه كما هو المنبأ وفاقهم ثم علم ان للبيان ثلاث اشياء
 خالفا لاولى ان يكون لفظا مضافا اليه مذكورا والثاني ان يكون محذورا والثالث ان يكون
 كل من اللفظ ومعناه مستقيا الرابع ان يكون لفظه منسباً ومعناه منوطاً وهي على الثلاثة الاولى معتبة
 وعلى الرابعة مبنيّة على المشبّه بالضم لان فهم المضاف اليه انما هو منها ففهمنا الاضافه من بعض معانيها
 الثلاثة الاولى والمراد من المعنى المنوي والمنسب هو المعنى بخصوصه لا بعمومه لا يمكن ان يكون نصوحيهما مع كون
 المضاف اليه بعمومه منسباً والمراد بالمعنى في ترتيب نسبها منسباً هو المعنى فوجه التكرار ان المعنى هو
 المعنى من اللفظ المعنى من الخاطرة لانه عن المنوي فانه ايضا منسب من اللفظ وقبل التكرار للتأكيد
 قبل الموافقة قوله لفظاً منسباً والمستقياً والمشم بهم احوالها الى ثلث حالات المذكور والمنوي المعنى والخبير
 ما ذكرنا قول من هذا لما تعارف كرامنا قبل بعدة صدور الكتب فحشاهم بين كوتهم بعدة قبله
 فاحيط بذلك كرايا لزومها بعد ما ولهم مجاز ان يكون متقدرا حقيقيا لكان الواو لان واو الاسمين
 لم يعمد دخوله على ما واو العطف لا يدخل على اما الاولى قد اشبه على هذا على بعض الفضلاء
 ثم ان اما قبل للتفصيل فام مقام مما يكن من شيء ومما في هذا الكلام يحسنه بالاشبهه لانه ومعنى جلته
 الشريطة والجراية ان كلما وقع بعد الفلان مما صدر عليه الشيء سواء فرضنا وجود الجزاء ام لا
 فالجزاء محقق بعد ذلك الفلان يعني ان تحقق الجزاء غير معاوض شيء من الشرط ورفع الموانع نظير ذلك
 ما اذا قيل كلما يقع فريد من سفر غدا يعني ان سافرة في الغد ليست بشرط بل من الطريق وعد
 نزول الليل والمطر وغير ذلك ثم المشار اليه بهذا اما كل معاني الكتاب والفاظها المنصورة او نه
 المنصورة مطا ونفوسها الخارجة لو كان وضع التبيين بعد التصنيف وكما ان المشار اليه بهذا امر
 كلي وافراد صادرة عن المؤلف وغيره فكذلك اسم الاشارة امر كلي وافراد كل فرد منها اشارة الى
 اليه مخصوص به لكن ينبغي ان المعقول من المنصوص في الثلاثة الاولى فلا بد ان يكون المشار اليه
 بهذا اما كتابا مشتملا على امر معلوم واما الالفاظ الخارجة ولو كان الوضع بعد التصنيف فلا ان
 تكون مشتملا اليها اذ على تقدير تسليم وجودها الندر يجب ان يكون قول من كواسم الاشارة فالاشارة
 اليها اشارة الى امر معدوم وهو باطل قبل شرح اي كشف الكشف ورفع الغطاء عن الشيء ويلزمه

هذا خط
 بياض من الغرضية
 ويحتمل ان يكون الاشارة
 محتملة كقولهم لفظاً
 فيما ذكره من انما هو منه
 المعقولة بعد بعد كونه
 الصوره من الكلام فهو قول
 شرح لطيف في تفسير
 فيه وتقدمه فافهم

توقف لا تلتزم كالم

اظهار ذلك الشيء فيها كما به عن الاظهار وحده على هذا وعلى المجاز العفلى للباغزة او على المجاز
اللفظي ما رآه ما شرح به او الشارح **قوله** لطيفا للطيف لا بدركا البصر المراد به هنا ما لا يدرك
بأدى النظر شبهة بالبصر في الزمنية بسرعة **قوله** من جهة من المخرج كما قال في من الاستطاعة
واصغر من التمر والمزج بحسب المعنى اللغوي وان عم كل شرح ذكر فيه المثلن باسرها الا انه مصطلح في مزج
مثل هذا الشرح **قوله** مختلفا لمقاصد واضح المسالك تهذيب الكلام تخليصا عن الحشو والزوائد
والتهذيب ما بكسر الدال والفاعل الشرح واللام في المقاصد عوض عن ضمير الالفية والفاعل الشرح
واللام عوض عن ضمير الشرح او عن ضمير الالفية بتقدير الوابط اما بفتح الدال واللام عوض عن ضمير
الالفية بتقدير الوابط او عوض عن ضمير الشرح واحسن الاحتمالات الجائز هو الاخير لاستغنائه عن
التقدير بمرتبته نظائره مع ما بعده في غاية المناسبة فان لكل محمول متعدي مع معلوم يكون بالفتا
اليه لان ما مناسبة لشيء مع المعلوم المتعدي لعدم الفرق بين الفيريقين عند اتحادهما في جوهر المعنى
مفهوما الا بان يلاحظ للاول فاعل وذلك الثاني لان كان للفظا وعند مفصلا في صفات الواب
تعمد ولو اذم المبهات على راي من قال انها غير محولة فان الثاني صادق عليها كالاوجب والواحد والظير
والظاهر والاول كالاوجب الواحد والمطرب والمظهر فاقدم فانه ذلك دفين والمراد من تهذيب
الالفية بالشرح كما هو مفاد بعض الاحتمالات اظهار كونها مذبذبة فلا بد ان ذلك ما نحصل
الحاصل او مستلزم للتحريف في فقرتها وكلماتها وكلاهما غير واقع ولما كان المذهب الواضح
نكرتين مضافتين للتحريف الى معطوفين صحيح توصيف لنكوة بما ثم ان اكثر الترخيف لفظا واضح بدون واو
العطف وهو سهو من قلم الناسخين اذ كل زوج من ازاوج اوصاف الشرح متحد فانه في الاستمجة
والفعلية والوصفية التحقيقية والجازية متخلل الواو والعاطفة كما تراه فلا وجه لخلو هذا الزوج
عنها ووجه العطف في بعض صفات الشرح وتركه في بعض اخر مما يظهر بالثامل فانه **قوله** لفظا
لما اللام في قوله لها ولا بجاء ولكنك للثبوتية وهي معنى بين التعدية والزيادة احسن اليها في مجيئ
الاصناف لضعفها في العمل **قوله** لنكت المراد بها الرقوز الدقيقة التي لا بدركها الا من يعمق النظر
قوله من الشرح ناخبة عن قوله اليها الوعابة السبع بتقدير على الفاعل لوصول البين والمبين **قوله**
سبعة محتمل ان يكون من صفات الشرح وان يكون سنانا فلهذا لم يطل المسمى لئلا يفتروا ان بعض

تلامذته وضع اسم الشرح كما وقع في وضع اسما لبعض الكتب قول بالجملة المرضية المشان البهجة
 بالباء الموحدة الثانية وهي في اللغة بمعنى الحسن والتبريد وقال الشيخ المحشي بالتون وهي في اللغة
 بمعنى الظرف وهذا اقرب وفيه حذف وايضا في الاصل التبع المرضية عما قول في شرح الالفية
 الظرف اما مستقر في موضع الوصف والحال من التبع او متعلق بالمرضية قول بأن الله فبذلك لظرف
 لفصل لخصو قوله انه خبر معين جملة مستأنفة سبقت جوابا للسؤال عن وجه الخصر قول بحال الذين
يحدثون لفظ محمد وذكر بعد الالف مع ان حقه التقديم عليه لئلا يتصل بابن عبد الله فطابق ما اطلق على النبي
 اي محمد بن عبد الله افتخارا للقب والبشرى الى ان الواجب ظاهرا اتصاله وحذف مبتدأؤه وقد قبل التكرار
 والناحية وجوه اخلاص عن ضعف اما تكملة ذكر المبتدأ في المتن هي الضرورة ودفع التباس حال القطع بحال
 الوصفية فان القرينة على القطع اما اختلاف اعراب الحالين وذكر المتعلق والاول وصفهم من الاتحاف
 اعراب الحالين فحالتين اثباته قوله ابن عبد الله قول محمد هو بن مالك مشتمل على يجوز بظهور
 حقه من غير ان الشافعي جعل جزء المتن هو الابن الاول فالجوز في الاضافة وان جعل الابن الثاني
 فالجوز في الاضافة ولعل الاول احسن فافهم قوله خبره مالك هذا التنبيه لا يصلح ان يكون وصفا
 للرب فهو اما حال لا في حقه عطف على صاحبها للاشارة الى دوام عاقلها او بدل عنه مختص بالاصناف
 ويحتمل ان يكون خبر المحدث او مفعولا له واصله من اضافة الصفة الى موصوفها والتقدير ما لا يخبر
 من المالكين قوله ما اى صفة بالجمل لم يقل اى شبه ليهي كلامه فبذلك بعد الابهام في وجوب استفاربه
 في الاذهان اذا الوصف علم من الشفاء الذي هو الذكر بالخبر فخط الابهام الذكر باللسان وغيره كما هو الحق
 في معنى المحدث ان الوصف مستلزم لكونه باللسان والظاهر ان يكون الباء في قوله بالجمل لانه ويكون
 بيانا للمحمودية ويحتمل ان يكون للسببية او لافا بلة ويكون بيانا للمحمودية ويلزم من تخصيص الوصف
 بالذكر بالخبر قوله فاعلم ان الله تعالى قوله واداء البعض ما يجبلها الاصح ان يكون اضافة البعض
 الى الامه والمراد بها ما يجب شرعا والمعنى واداء البعض شكور يجب تلك الشكور على الله تعالى واما
 حمل الاضافة على اللامية وما لا يجب على ما لا يجب عقلا او علما على البانية مطع فلا يخفى عن شوق كما يظهر
 المناقل وقيل معنى هذا الكلام واداء البعض ما يجبل المحدث من النعم والاحسان والكرم والامنان هو
 اداء هذا القابل بما الموصولة الشكور باعتبارها نعمة من نعم الله تعالى وجعل الكلام اشارة الى

ص ٩
 في اشارة الى قوله تعالى
 احسن واصف في الدنيا
 للاشارة الى ما هو الحق عند
 اسل التحقيق من ان مورد
 اعم من اللسان وغيره فلو
 في اللسان بالثناء له
 على ان مورد اللسان لا
 الاشارة الى ما هو الحق عند
 تضمنت بخلاف الوصف
 فان اللسان غير متعلق
 ووجوده في الوصف ان
 لم يدل على اللسان
 لانه يدل على اللسان
 المحذور وصفه فانت
 المذكورة ايضا الحق بعد
 التام ان دلالة الشفاء
 اللسان ايضا بالثناء
 فرق بين التفسيرين
 فان قلت لست اذ كلام
 هذا التفسيرين
 الوصف بحيث نعم كان
 باللسان وغيره كما هو
 المحققين في معاني اللفظ
 لو كان البناء على التعميم
 يكون التعميم في اللسان
 الماخوذة بوجه في
 ايضا بحيث يعلم
 انما من غيره فلا فرق
 بين التفسيرين

عجز العبد عن أداء شكر نعم الله شكر كما ملاضلا عن أداء شكر جميع نعمه وقد نفى هذا المعنى على
بعض فوجه كلامه بنوعيهما ثوبه وكبره وأما قوله للاخبار بأنه سبوح إذا الاخيار بين الشان استكن
استظهرها صفة الجميلة الذي هو حمد تعالى الا ان المقصود من هذه العبارة اولاً حمد تعالى والاخبار
مقبلة ثانياً وقوله سبوح محمل للمعلوم والمجهول **قوله** بعد الحمد اشارة الى ان قوله مصداق
حال مفقودة مستغيلة اي ما يقارب زمانه في زمان عاملة لا محفظة مقارن اي ما يقارب زمان
نفس الزمان عاملة ووجه التسمية الاولى ان الحال الخفية مقدر محذوف والحال اللفظي زمانه
مستغيلة بالتسمية الى زمان عاملة وفي الثانية خذ ذلك **قوله** اي اعياها بالصلوة الدعاء كما لو كان
طلب الامتنان من الاعلى عكس الامر والالتماس طلب المساواة من المساواة وانما امر الصلوة بالدعاء اشارة
الى ان الحال حال عن الفاعل لا عن المفعول لان المتساوية يكون فاعل الحمد والصلوة واحداً
فبدلاً للصلوة لان الدعاء المطلق اعم من الصلوة بالرجعة اخيراً عن معناها الاخر ولم
يقبله اولا بالرجعة اشارة الى ان المراد الدعاء بلفظ الصلوة بخصوصها وانما لم يجعله حالاً محفظة
عن الفاعل محمل الصلوة على الصلوة الغالبة لان كلام من الحمد والصلوة لا بد له من الثبات الغالب
والا لم يكن محمداً ولا صلوة فيلزم من الثبات في الفاعل شيئاً دفعة واحدة وهو محال وهذا محتمل
نحو الصلوة فانها غير متوقفة على الالتفات بل يكفيها كونها محروقة في الحال **قوله** على النبي في
اكثر نسخ المتن على الرسول ولعل الشك كذا راي نسخة الاصل فكيف ذلك على وقعها **قوله** اوحى اليه
الوحي هو العلم الحاصل للنفس بواسطة الملك والكشف هو العلم الحاصل طابوا واسطة الروح باضداد الاله
هو العلم لها بلا واسطة ظاهرة **قوله** بشرع اي بظرفه سواء كانت طريقته جديدة فاشعة ام لا هي
فان امره ذلك الى اخره والرسول ان كان شرعاً فاسخاً فمن اولى الغرض ايضا **قوله** ولفظه بالتشديد
الى قوله من البناء قبل عليه ان كان المراد ثبوت الحكمين له قبل الاعلال فالحكم الاول ثم وان كان المراد
ثبوتها له بعده فالحكم الثاني ثم لان النبي بالتشديد بعد الاعلال نظم والجواب ان المراد هو الثاني
لكن على يد هب من فراه بالهزيمة وقبل على فهدى التشديد بدانه مشنوع عن النبي وهو الطريق لانه طريق الحق
قوله من النبوة كالرفعة وفنا ومعنى واما النبوة بتشديد الواو فهو مصدر بمعنى من النبي الاسمي كال
لا قوة والاخوة عن الاب والابن **قوله** لرفعة رتبة النبي وقوله لانه محبة اشارة الى ان النبي منقول

اي
قوله بغيره ليس
ح سبوح الله فاصح
لفظه بارتقاء بل لانه
اي واعماله بصلوة
على محمد واهله
على محمد وآله

المصباح
ولان النبي
عليه السلام كان بغيره
فيسبغ ان يكون بغيره
عليه ايضا بعد الحمد
له واما من المتساوية
الصلوة كما عهد اللسان
معانها بالاقبال فخطأ

ان في الحكم

لعدم تلك المناقبات لا
عدم نية تلك المناقبات
يكون هذا الشيء شيا
فقط وكل رغبة قد مر
الحجاب منع المقدمة الاخر
ربما في شيئا ولم يرد
استحالة ذلك الشيء
رضي الله عنه وان لم يرد
منه

هذا الفرق
انما يصح ان جعل
كما هو المناسب
اذا جعل لا يتقدم
فلا فرق بينهما
منه

كان
هذا هو الصحيح
والحق ان من لا يتقدم
الخصم عليه في قول
معناه لا يتقدم في قول
محتمل لكن لم يتقدم له لان
الظن ان مراده من ذلك
اشياء كونه مصطفى
جميع انتم في ذلك الشيء
بما حملنا منكم

بالمنااسبة الى هذا المعنى لا مخرج من هذا الكلام ولفظه بالتشديد بل منقول من البنية المشقة من النبوة
اي الرفع لفضله آه وقوله لرفع منعا في المنقول المقدر ومن عليه قوله وبالمعنى آه هذا بالواو والعنا
واعترض عليه بان الصواب ان يكون العطف بالاولى في بين المعطوفين اقوال تمام او قصد الاشياء
بالنفا في نفس الثاني ولا باعش على الاشياء به فيها **قوله** لانه محبة المشقة كسالباء واد
عليه بوجهين الاول ان اخباره عن الله تعالى بالخلق مستلزم للامرية المناصرة لعدم ضرورة امره بالنبيل
الثاني ان المنااسبة لكونه متفوقا عن البنية المشقة من البناء كونه محبة لا محبة اقوال الاولى ان بغيره يخرج
الباء لكونه محبة الخبر لما تقدم انفا واسمى من وجوه الابرار من والمغفرة لانه محبة عن الله بالغوب
اجيب عن الاول بان الاخبار مستلزم لعدم التام عن النبيل لانه امره بعدم التام عن غير من هذا الحد
الامر لا يخفى ما فيه ومنه وعن الثاني بان المنااسبة في الجملة كافية للنقل وهي موجودة هي هنا لا
الاخبار في بعض الافراد غير مناف لعدم الامر بالنبيل في بعض افرادها وكذا الخبر بكسر الهمزة
مناسبة للخبر في وجهه **قوله** والمراد به اشارة الى ان اللام في النبي للعهد **قوله** في الثاني
من الناس من بين الناس على الناس في المطابقة الكتاب للفظ الحديث لم يصرح بالمصطفى عليه
الفرق بين المصطفى منه والمصطفى عليه من المصطفى اسم مفعول اعترى جزء الاول وخارجا عن الثاني
واما حذف المصطفى عليه لانه على عمومه ولم يفل من القائل لانه الكفاية بل من النبي هو
كما قال الاخسار ان يكون الكاف للتعليل وتماثل ما المصطفى او كونه المصطفى محبة الخصال او
كونه بمعنى الخصال من جميع الناس في الحديث ان على الاول والاخير علان للمطابقة على اشارة حله واد
قوله ولذا الولد كالفعل جمع ولد كفسر في الحديث واحد ايضا كالغايك والمراد من الفاظ
الولد والنبيين في الحديث اعم مما كان بلا واسطة او معها **قوله** اسماعيل اسم ولد اسماعيل
لفظ ولد هنا سا فظ من الافلام اذ لو اريد نفس اسماعيل لما دخل بيننا في المصطفى لانه صفة
مع ان المطلوب في قوله في جميع المصطفين جميع الاصطفاة ان **قوله** واصطفاة من بني هاشم قول
دلالة هذا الحديث على الامر الاول والثاني دليل على الاختفاء به واما دلالة على الامر
الثالث دليل على ان الاختفاء اذا لم يكن النبي مصطفى عن الناس وغاية ما يدل عليه هذا
الدليل كونه مصطفى من ولد ابراهيم وهذا مما استشكل بعض الفضلاء اقول كونه مصطفى

من ولدا إبراهيم على جميع الناس المستغفاد من حد ف المصطفى ^{عليه السلام} لكونه مصطفى بن جميع الناس
فأقاربه المطلوب بالكتابة التي هي بلغ من التخييل وقد تبدل على عموم المصطفى عليه فيها سوا الاصطفا
الاول بقوله نفع ان الله اصطفى ادم ونوحا وال ابراهيم وال عمران على العالمين ولا يخفى عن ضعف
ثم أعلم ان المصطفين فيما سوا الاصطفاء الاخير انما هم مصطفىون من حيث المجموع باعتبار بعض افرادهم
الذي هو الحامل لنور النبوة فانه مصطفى على التميز لذلك فلا يرد ان بعض افراد المصطفى عليهم مصطفى
على بعض المصطفين وفرض على هذا ما في حديث الاختيار ومن جنس الاتفاق ههنا مطابقة
الحديثين للفظ المصون ونفسه لفظا وترتيليا واجالا وتفضيلا **قوله** ان الله اختار خلقه
أما قول لا يخفى ما في هذا الحديث من التكرار ولدفعها اجوبة الاول محل المذكورين على ارادة
الاختيار والاخوة منها على نفس الاختيار وحمل الفعل على الارادة من افاض المسبب مقام السبب
لشمية السبب باسم المسبب ذلك شائع في قوله نعم اذا ضربنا الفزان فاستعدو قوله اذا فتم الى
الصلوات فغسلوا وهذا الوجه باحتمال ثلث الاولى ان يحمل الاوفاذ بمعنى الارادة والاشتمال
بمعنى نفس الاختيار وهذا اظهر ^{لثاني} ان يحمل على عكس ذلك والمعنى ان الله اختارهم بها
خلقه من بين جميع الممتهات بالاجابة فاد اختار بني ادم منهم اه ^{الثالث} ان يحمل الاولين
على نفس الاختيار والبواقي على ما سبق في الطريقة الاولى لا يخفى عليك ان المراد بمفعول
ما حمل على الارادة المختار منها وبعضه عن بعض بمفعول ما حمل على نفس الاختيار المختار الوجه الثاني
ما خطر به الى من ان المراد بالاونا الاختيار باختبار الاشفاق فبالاشفاق نفس اختيارها الوجه
الثالث ما افاد بعض المعاصرين من ان المراد بالاونا الاختيار بالاشفاق وبالاشفاع نفس
اختيارها الاختيار هذا ولعل ان المراد بجزء التعقيب هذا الحديث لما التعقيب لثانيه او تكلم
المخاطب بقدر فهمه فلا يرد ان لا معنى للتقديم والتاخير الزمانيين في افعال الله القدسية وقد
اجب لرفع التكرار بوجه اخر كما ذكرها الخافض **قوله** لم ينادم المقصود منهم بنو ادم مع
ادم وحواء **قوله** لم يزل خياره ان خيارا قول هذا النفي اذ لا اختصاص له بالماضي
فقط نظير كان الله غفورا رجا واذل يفتح الزم من ذال النافض وبضمها من ال التامة وعلى
الثاني يكون قوله خيارا منصوبا على التميز هذا الذي ذكر من الاحتمالين انما يكون اذا كان

سبب لال
وجوه ال
ان آل ابراهيم من آل ادم
وال عمران على العالمين انما
فمن مصطفى على ولد ابراهيم
على آل ابراهيم
تطوا والمراد بقوله بالسوي
الا صطفاء الاول ليس هو
الا صطفاء الاول الذي هو
الحدوث حتى يرد عليه لا
وجه للاستغناء عن صطفاء
ولد ابراهيم على آل ابراهيم
حتى على ادم ونوح وآل عمران
فانه اول الاصطفاءات
للتبعية ولا ان الآية
لا تدل على وجه ضعف ان
اصطفوا ادم ونوح وآل ابراهيم
وال عمران على العالمين انما
يدل على انهم في الاصطفاء
على العالمين في آل ابراهيم
الاشتمال الاخر فلا يجوز ان
يكون نوحا مثلا اعطى ردة
من آل ابراهيم بحث لمصطفى
من آل ابراهيم مرات لم يقرب
المصطفى الاخر الى رتبة نوح
والصلى المصطفى في الآية ال
ابراهيم ووالده في فهم
منه رحمه الله

ما وجد في بعض النسخ
تقدم افعاله تعالى على غيره
القائلين بحدوثها كما هو ظاهر
اكثر الاخبار فلا يخفى على
البحر

قوله من خيار مصلحته وما اذا كان من السبب من علها بالفعل المتبقي فيها وبضم الزاء لا غير
 بناء على عدم صلاحه على احوال التافه لان تكون من علقة للظروف وشبهها وبسبب من علها
 ذلك ثم الخيار ما اسم من الاختيار او جمع خبر كقيد على بعض ما في كتب اللغة ولفظ من اما قوله
 او للتبعية كما في الخبر والاول فمطروا الى النسخة مطروا الى الثاني فمطروا الى المختارين
 الموجودين السابقين على النسخة اذا كان من بلغ فصل الى المختارين المفروضين باللاحقين له
 فضا ان كانت السببية ثم ان المختارين احوالا ان ثلثة الاول ان يكون كلاهما بمعنى الاختيار الثاني
 لبيان يكونا بمعنى المختار الثانيان يكونا جميع خبر هذه احوالا انهما الظاهر فاما احوالا انهما
 فمرفعي في نسخة كما هو ظ لكانت تنص على الاخير من الثلثة اظاهرة لكونه حوج الى البيان و
 امكان فهم ما سواها بالقباس الى بيانه فنقول لفظ الخيار في هذه الاحوال لما كان جمعا نكرة محتمل
 لان يراد به جمع واحد او مجموع متعدده فله على تقدير كون من التفضيل غير احوالا ان الاول ان يراد
 بكل واحد من المختارين جمع واحد واربعه احوالا اما احوالا المختار الاول فهي كوز النسخة خبر من بين مختار
 وخبر من قرئ وخبر من العرب وخبر من بني ادم واما احوالا المختار الثاني فهو بنو هاشم وقرئ
 العرب بنو ادم واحاد المختار الاول موزعة على احاد المختار الثاني الاحوال الثاني ان يراد بكل منهما
 خبرا واحد احاد المختارين هنا لا مصداقاه ههنا لمجموع المختار ان اما مصداق المختار الاول من
 المختار الاول فهو النسخة من النسخة الى بني ادم لان له خبر احاد بالتبعية الى بني هاشم وخبر
 بالتبعية الى قرئ وثلثة خبرا بالتبعية الى العرب واربع خبرا بالتبعية الى بني ادم واما مصداق
 المختار الثاني من المختار الاول فهو النسخة من النسخة الى العرب لان له ثلثة خبرا بالتبعية اليهم واما
 مصداق المختار الثالث من المختار الاول فهو النسخة من النسخة الى قرئ لان له خبرين بالتبعية اليهم
 وما فوق لو اجمع واما مصداق الرابع من المختار الاول فهو النسخة من النسخة الى بني هاشم لكن
 هذا على سبيل التغليب اما مصداق المختار الاول من المختار الثاني فهو بنو هاشم لان لهم خبر واحد
 بالتبعية الى قرئ وخبرين بالتبعية الى العرب وثلثة خبرا بالتبعية الى بني ادم واربعه خبرا بالتبعية
 لتبعية الى الخلف واما مصداق المختار الثاني من المختار الثاني فهو قرئ لان لهم خبر ثلثة بالتبعية
 الى الخلف واما مصداق المختار الثالث من المختار الثاني فهو العرب لانهم خبرين بالتبعية اليهم وما فوق

الواحد جمع واما مصداق الخبر الرابع من الخبرا والثاني فهو بنو آدم لكن هذا على سبيل التغليب لان
لم يجر احدا بالنسبة الى الخلق نظير ما تقدم الاحتمالات الاحتمالات الثانية ان زيادة الخبر الاول والخبر
واحد والثاني خبرا اذا رجع بطريق الاول على الثاني بالتبديل ومثاله فتح الى الاحتمالات
واما بتوزيع احاد الاول على جموع الثاني وعلى التقدير الثاني يصير التغليب مخصوصا بالخبر الثاني
الاحتمالات الرابع عكس الثالث في جميع ما ذكرنا وهذه الاحتمالات التي بعد جارية فيها ما تقدم كون من
للتبديل الا ان المفضل منه فتح وقد والخبر الاول : ونحوه احاد او جموع والخبر الثاني ذو نسبة
احاد او جموع فزيادة الخبر من الخلق في الاول والخبر من الجنة في الثاني والمراد من الخبر الخبر الثاني
الخبر المطلق لا المضاف فانها غير نائلة عن النبي وذات له عن غيره والفا في قوله فلم ازل للتفريع اذ
منه اخبر من عام شخص يا خبرا واحدا وبخبر ايات متعددة فهذا الشخص خبرا مطلقا من ذلك العايدا
الامتناع صيرته هذا الشخص بخبر واحد والنسبة الى ما تحت ذلك العام واعلم ان اعداد الخبر
هي ما قلناه اذ المرفوع التكرار على الشقين الاخبار من الجواب الاول واما اذا بنى بضمه عليها
فزيدا لاعداد المذكورة عليه بواحد والمنطق بما ذكرنا بقدر على استخراج احكامها من الاحتمالات
هذا التحقيق من انظارا بكاره بسببه اليه بدلا لافكار قوله وعلى التقدير لفظ على الال للورد
على الخاصة فان هذا من رابا العامة ونحو الانف الخاصة فحما منهم استنباح ذلك عند الخاصة للحديث
مشعيرة عندهم برعم العامة وهو ما اسند الى النبي مرفوعا بل بينه وبين آلي على لم ينل شفاعته لم
يعلموا ان هذا الحديث مكنوع عند الخاصة ودخول على الالكثرة في الاربعة المروية عن ائمتنا
عليها السلام على ان بعض الفضلاء قد فرغ على في الحديث بكسر اللام والياء المشددة على ان يكون
الحديث رقا على الغلاة يعني من فصل بين آلي على زيد طالبا بان يخرج عن مرتبة الخلاف
الى المرتبة الاولى كالفداء لم ينل شفاعته ولا يبعد ان يراد بتقديره على رفع توهم كون هذا المصو
جملة من انقضاء وخالصة على ان يكون قوله واليه مبتدأ والشرفا بضم الشين خبرا للمتكلمين
مقطوعا الى النصيب قوله اي فاربه المؤمنين الخ وعند اكثر الخاصة فاطمة مع الاثني عشر
قوله بفتح الشين قول ان قرأ المتكلمين بالكسر فالشرفا بالفتح مفعول له وبالضم اما كلنا وصفه
بعد صفة او مقطوع الى الرفع او النصيب على حذف المفعول وان مراد بالفتح والشرفا بالفتح مفعول والخبر

والجملة مستأنفة وبالضم مثلها سواها من ما سبق وجع الشارح فتح الشين لأنه على هذا يبلغ
 في المدح **قوله** بانسابهم البهية إلى النبي أو إلى الشفاء المراد به البهية كتابة **قوله** في نظم ارجوزة
 القبة النظم في اللغة الجمع في الاصطلاح هو الكلام الموزون وارجوزة بضم الجيم بحر من الشعر على ثلث
 منفعلات ولو نظمها وكثير ما يطلق على ما على هذا البحر ونغديا لنظم للاشارة إلى الاستغناء
 متعلق بالحدث لا بالذات ونغديا لارجوزة لغوئها لا لاشاق إلى ان ارجوزة جزء من القبة
 لا عينها لان البسطة وفوايح المقاصد بقية منها الثانية الاشارة إلى ان مجموع ابياتها ارجوزة لا غير
 الا لادرج في المستعان في الثالثة الاشارة إلى ان فانث الالف باعبار كونها قبل العلية بغيا
 لا ارجوزة والاصل للصنف لقب ارجوزة لكن الاظهر ان يكون فانثها باعبار كونها وصفاً لثلاث
 اوناؤها للنفل الواحدة الاشارة إلى عدم اتحاد المنسوب والمنسوب اليه كما يوهم ظاهر فان الاقل كل
 والثاني جزء ثم لما كان المقصود بالذات هي هنا ذكر المستعان عليه وهو لا يستعمل إلا بعلى وحلف على
 معوق على غير فانيه فلا بد ما من القول بضمين الاستغناء معنى ما يتعدى معنى كالشروع كما اختار
 بعض المركبين وجعل ما بعده ظرفاً للاستغناء كما اختاره الشرح لم يعرض للضمين ويراد
 بكون النوعين ما قصد بالذات على سبيل الكتابة واختار الشارح واحسن ولهذا عدل إليه
قوله عدتها أي هذه ارجوزة والعدة جمع العدد ويحمل ان يكون مصدراً نوعياً أي نوع
 واحد من عدتها الفاء والفان **قوله** كل شرط بين الشرط الجزم والمراد به هنا المصريح وهو
 المبادر من جزء المنظوم لأنه هو الجزء الاول له **قوله** أي متماثل لما كان المقاصد لكونه الجمع
 المضاف مع هذا الاخوان الالفية جميع مقاصد النجوم وهذا يدعي البطلان فلا بد من صرفه عن
 ظاهره اما بنقد يضاف مفهوم من قول المصنف في اواخر الكتاب نظماً على جل المهمات اشتمل كما
 اختاره المركب ويجعل هذا صدى بمعنى المهمات التي هي مقاصد بعضها احتياج شديد واعتناء
 عظيم كما اختاره الشرح فترها بما لفظة مؤنثها بالنسبة إلى ما اختاره المركب فاشارة إلى
 بهذا التفسير إلى ذلك **قوله** والبراديه اه هذا جواب عن سؤال مفيد وهو ان الالفية محتوية
 لمقاصد الصوف والنجوم معاً فخصيصها بخواصها بالنجوم فقط مختص بخصيصها حاصل الجواب ان
 ليس المراد بالنجوم معناه المشبه المراد به المراد لعلم العبرية لكونه في ضمن فردا للذين هما الله عز وجل

بمعنى من ولا ينفى عن حين فندبر قول سبباً للفهم كقيل للتقريب كما هو مستند المتن ولا تنو
 للوضوح كما افضاه عناده الشرح اشارة الى انهما مفصومان للفهم لانهما اقتضيا ولم يقبل سرعة
 الفهم عندهما ولا استغناء بصريحه فما بعينه هذا **قوله** كما ان ابن عبد الله اي كما يوجب
 الاجاز للفهم اي سرعة في اكرهه في رابث عبد الله واكرهه ولفظه وناقما عجزه الا فل او ينج
 الغبار الى لغاير لاجل الاقل لا في موضع لا الغاطقة والفرق بين الثلثة ان الثالث بدل صريحاً
 على عدم كون واكرهه عبد الله سبباً للفهم بخلاف الاولين اما سبب الاول للفهم فظروا ما عد
 سبباً للثاني للفهم ولا يلفظ عبد الله مشترك بين معناه الانساني ومعناه العلية فاذا كرر
 لم يعلم ان المراد بالثاني عين المراد بالاول شخصاً ونوعاً ام لا وقيل الاول حمل الباء على معنى مع اذ لو
 حلت على التبيين لزم عدم كون الثاني سبباً للفهم واللازم باطل فالمرزوم مثله اما بهان الملا
 فظروا ما بطلان اللازم فلما انفصل عن بن حشام من ان المراد بالمكرر من امر واحد فاما لم يكونا فكونهم
 وهما فيما نحن فيه معرفتان **قوله** فيه نظير وجوه الاقل منهما ان المراد بالفهم سرعة كما قلنا
 وسيصح الشبهة الثانية ان المنبغ من القاعدة من الاتحاد انما هو ذى اللام فقط الثاني ان
 انما يجرى في المعرفة المكررة اذا كان المكرر ان تحت نوع واحد من انواع التعريف وهذا داخل تحت
 النوعين الاضافة والعلمية الرابع ان المفروض ان اللفظ الموجب سبباً للفهم لا ان سبباً للفهم مختص
 ولفظ دون محض لا العاطفة البتة لما عرفت فالمراد من هذه النوعية الخاصة ان الاعراض هنا على فرض
 ودوره منافسة المثال وهي لا تفضي المنافسة في المثل بل ولا يبعد ان يكون قوله الاول من
 الصواب اشارة الى ذلك وفيه قائل **قوله** فنبسط البندل شبهة لخص الفاعل لا العلة بالشخص الاول
 والقارى بالوعود به ومما صد لكاتب بالعتا ودلالة الفاظ العلم مقاصدها بالبندل استعدا
 تلك الالفاظ لانها المقاصد بالوعود وفي ذلك الاستعداد من الفعل بالاجاز وسهولة افعالها
 لها بالبسط ويمكن ان يجل ثبوتها على غير ذلك فندبر **قوله** اي العطاء اشارة على ان المراد بالبندل
 ما يبدل به لانه القابل للبسط **قوله** بحسن لوجاهة هذا صريح بار سبباً للفهم حسن جازة اللفظ
 المعبر عنه بحسن التعبير وان المراد بالفهم سرعة كما ذكرنا والتعبير بالوجاهة دون الايضاح بل ان
 على ان الموجب يفتح اليهم لا يكسرها قولهم من قاربها اي روى فاشيا من فادها ويجوز ان يكون متعلقا

بقول المصنف في قوله بان لا يضر عليها قبل هو متعلق بفتح والباء. للسببية اقول الاولى
ان يكون متعلقا بمقتضى بياننا لقوله رضى والياء للبيان والياء الياء في ما يدخل على المصنف
مصدر اخر سواء كان مصدا تحفيا او فاعلا متبنا او منفيا **قوله** بنسخ خط هذا بيان للشيء
وتخصيص يخص له بالرضا الدائم **قوله** يشوبه لما كان مؤلفا بخط نكته في سياق النفي مفيد
للعموم وهو غير مفصود بخصمه بالسخط للشوب بالرضى عن الالفية فان السخط عن غيرها لا يشوب
الرضا فيها كما يحكم به الذوق السليم **قوله** زواري مشوب الى واره وهي بلدة من بلدان
المغرب **قوله** ولكن هو قدر فقط لكن للاشارة الى ان هذا الكلام عن المصنف اسند ان لنا
نبوه من الحكم يكون الفية فانفة الفية من معطوف تقبله ثم نفوق نفس ابن معطوف **قوله** في
سبغة شاربند لك ان جمع بن معطوف للفضل بالفتحة الى الميم من في عصي ليس لامر فاحد
للامر بن **قوله** نعبد لا اى فباده على اهل عصرنا ولم يحمله على ارجله مضاف الى الباء كما
فعله المركب لاشماله على التكلف وفيه خيال لانه يحتاج في تحريكها لا تكلفان باردة ونسفا
وكبدة ولهذا نرى كذا **قوله** شرعا لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في ثمة الذين يلوهم العر
بفتح الفاف وسكون الواه اهل زمان واحد وجه الخبر في الضرب من زمان التنازع الموجب لسهولة
الدين وسرعة من في المشرق الى مدارج الحق واليقين **قوله** وعرف لما ختم من عظم اصاغر اهل
العرف لا كما برهم وشبابهم لشيوخهم ومناخوتهم لتقدمهم ودلالة كل ذلك الدليلين الشرعي
العلم على سبب تقدم العصور لا فضيلة سبق الكتاب **قوله** والفضل السابق عفا لان العلم
والكمال يتبع من السابق الى اللاحق والعلم ثبت هو علمه اشرف من المعاول مرحب هو معاول في
تفاضيل الثلثة فرق بظهر بالثاقل **قوله** وهو واجب اول تقدمه للبند ما شانه الى انه عطف
للمادة السابقة لا من عطف المفسر على المفسر لان الثاني يستلزم اعتناء بقوله لیسوق في الفقه الثاني
والمفصود خلافا لما سبكه ان من الغليل وابغا بيان الجملتين في مقام المدح اولى من ان
الجملة الواحدة وان اخذت معنى في المثال وتقدم لفظ ايضا لاشراك الثاني مع الاولى في البند
قوله لا تنفعاي بما القدر فانداني به وانداني به في نظم مسائل النوقا نذاخر عنه لا المص
وانقل الثانية نفا نفاثية من الاولى **قوله** اعطى با اشارة الى ان الجملتين بعينها

وهو السخط عن الالفية
قوله
وتخصيص الرضا الدائم
بشاره الى بنية خبر قوله
يشوب به لاشارة الى
المراد بالسخط السخط
الرضا يكون وجهه سخط
مخصص لقوله رضى لا سخط
اللام يكون ذلك القول
موسحا للمصنف ان الرضا
يستلزم عدم السخط
دون السخط ما شوب
عنه رحمه الله

على الجملة

قوله من فضله أي لا يجب تخفا فإنا قوله أي زائدة الوفاء أكثر مطر والزبادة هو الكثرة
 الأضافية فنفس الغافقة بالزبد أي بوجه إثبات أنها مستحفا المبدأ لكن المطلوب أن يبد من الاستحفا
 وهو غير ملائم النفس للمؤمن بقى المعنى أن زائدة على ما قد عطاها إلى الآن فإنة الدنيا قول ^{الجملة}
 حبرها يبرادها خبرية ليس للضرورة لا مكان أن يقول بذله وأفض إلى بل لفصل الحيا والنعيم
 وللإشارة إلى حسن الظن بغير حيث حكم به فوجه حرمنا والموافقة مع المحل السابغ لفظا قوله
 لمحدثا في داود فيه أن ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم تكوننا شرفا الخاف والواسطة للإفاضة عليهم
 فلا وجه لتفليده في ذلك قوله أي في مراتبها العلية كسر الألف وتشديد الشا في أو يفتحه ويحققه
 وعلى الأول ثاقه ثانيا لفظه وعلى الثاني للثانيث وهذا للخصيص الدشجا وأما كونه إشارة إلى أن
 الأخوة بمخبر المناخ والاضافة من إضافة الموصو إلى الصفة فلا يخرج عن بعدد الإشارة بقوله
 فإنا باب شرح الكلام وشرح ما بينا الفتن المراد بشرح الكلام تعريفه ويقول ما بينا الفتن لاسم و
 الفعل والحرف لا الكلام المصطلح كما نوهي كثير من كلام المصنف ومن كلام الشرح قال هو الكلام الثلاثي
 لأن مراده بالكلم الثلاثي الاسم والفعل والحرف لا الكلام المصطلح وهو يبد ما ذكرنا توصيفه بالثلاثي
 منه الإشارة إلى ذلك والمراد بشرح ما بينا الفتن ببيان أسماء وضعت بأزائها من حيث لا ضرر والكثير
 وأما ذات بينهما وانفسا ما بين بعض من الله إسماءها وأما بيان مصداق القول واسم الفعل فإنها
 هو بالبيع ولا بدع من كون الحرف جزءا للكلام لأن بعض أنواع الكلام لا يتحقق إلا بجعل الحرف جزءا
 له كالاستفهام والشرط وغيرهما في بعض الأحوال كما هو مخطط ومن فاجز ثبته فإها بالجنس
 قوله معاش النحويين منصوص على الاختصاص وهو جميع معشر المراد به هنا الطائفة واخر
 به عن معاش النحويين والآخر في بين إذا الكلام عند الأولين مصدر كعلم وكثيرا ما يطلق على ما يتكلم
 به عندهم وعند الآخرين عبادة عن المشفق ولهذا قالوا المصداق للكلام ولعله ورد
 المعاشحيا نصبا على انفاهم في أصل هذا التعريف وإن اختلفوا في بعض خصوصيات قوله على قطع
 القم أي على شيء يقطع القم الصوف به أو فيه وفق له تخرج به ما ليس بلفظ فإز قلت قد انفقوا زبا
 للميزان على أن الجنس غير مخرج شيء فكيف هذا قلت قد أجاب بعض الفضلاء عن ذلك باختصاص ذلك
 تلك القاعدة بحيث يكون أعم من فصله وأما إذا كان أعم من وجهه نه كما في هذا المقام فلا لزوم

اخراج ما دخل في الفصل ونال المعرفة بالجنس بالجنس في الحق في الجواب ان جنس الجنس انما هي باعتبار
 جهة الابهامية وفصلية الفصل انما هي باعتبار جهة التعينية فليس الجواب مثلاً جنساً خالصاً ولا
 الناطق فصلاً خالصاً لاشتمالها على كلنا الجنس من ولا شأن بالشئ غير مخرج من جهة الابهامية ^{حفظ}
 ذلك قول من الدوال انما خضوا المخرجات بالدوال اشانه الى ان تخرج غيرها بالطريق الاول
 لان الدوال اقرب الى المعرفة من غيرها فقولهم عبرة بدون القول قبل كونه اعتبارها بالقول لزم الدوال
 لاخذ الكلام في قوله والقول علم قول قوله واعول علم بيان حكم القول لاحد كما هو الظاهر في
 الدود وحاصل الكلام في هذا المقام ان القول مشترك لفظي لكنه ليس فريداً للفظ جنس بعيد لكنه
 ليس مشترك لفظي واستعمال المشترك اللفظي في التعريف بما حقيقته المعرف فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الشا
 الجنس البعيد منشا لعدم وفاء التعريف بما حقيقته المعرف فاستعمال كل منهما باعتبار وصفه الشا
 ارجح من الاخر باعتبار وصفه الاول لكن استعمال اللفظ مع وجود هذا التعارض ارجح لان
 وضع الضرور اعم من جيل النفع ولهمذا اخذ المصنف اللفظ الموتر بضمها عن الكافية فان النظر
 اللاحق ادق من السابق قوله لاطلاقة على الراي اهـ لان القول مشترك لفظي بين اللفظ المشترك
 وبين الراي وبين الاعفاد والواي الموضوع له القول بمعنى التدبير والاعفاد سبب في الامور فهو
 من الاعفاد قوله جنس فرب قبل هذا ثم لما سبب من اطلاقه على الراي والاعفاد اقول ان
 الجنس تبعه باعتبار الفله والكثرة في اشتراك المعنى لانه اشتراك اللفظي فالمنع ساخط قوله اي
 مفهوم معنى محسن السكون عليه عدل عن قولهم يصح الى هذا لان السكون على المعنى وغيره لا يفتقر
 العرف صحيحاً فاسداً او متعابلاً حسناً وفيما دونه قوله عليه اي على لفظه والمراد بالسكون عليه السكون
 على لفظه عن لفظ ما يتعارف به وعلى عن الاسم الى الفعل اشارة الى ان المعنى حسناً ما بالفعل عن
 اشتراطه وان لم يكن شرط بقاء السكون عليه بحاله من دون زيادة عبه ونقصان عنه والمراد
 بالسكون عليه قول تكلم به قبل السكون وبالسكون عنه ما لم يتكلم به من متعلقات السكون
 عليه وبالسكون اعم مما تخفى في ضمن التكلم بلفظ غيرهما ولا في ضمنه ولا يخفى على من له
 ذوق سليم ان للتكلم به حداً وصل التكلم به اليه والى ما فوقه لحسن السكون عليه عن جميع
 متعلقاته وهذا الحد هو المعبر عنه بطريق الاسناد وبما فربنا اندفع اشكال قوي وبما

ص ٢٠
 جنس الجنس من القول
 الاشتراك في اللفظ فان
 صدر واحد منها بضم الالف
 في القول كونه مشتركاً لفظياً
 والثاني كونه جنساً قريباً وفي
 اللفظ كونه جنساً بعيداً وعدم
 كونه مشتركاً لفظياً

٢١
 ان في ذكر القول في تعريف
 مضرة ذلك حيث انه مشترك
 لفظي ومفهوم حيث ان جنس
 والادراك اللفظ نفسه في معنى
 لانه ليس مشتركاً لفظياً بل
 وان لم يكن في جنس مشترك
 المضرة الذي يخصص لفظ
 اوله واهم حيث ان حقيقة
 محسن ذكر القول

فلفظ
 ما عتد به وان شئت
 والمستغنى عن ذكره
 جنس بعيد في القول بخلافه
 لانه لا يشترط من اللفظ
 في اشارة الجواب الى الحال
 اعماد وجوده في ان يقال
 سلباً ان المراد بالسكون
 هو السكون من بعض المتعلق
 بالسكون عليه لا الفهم لكن
 لا يشترط ان يكون عليه
 متعلق بجميع متعلق الجنس
 السكون عليه من بعض

دون بعض فخرج من غير
 مرجح من ١٠٠ صفحة

مرجع فاجاب جملته
 المرجع الذي هو الرصد
 المحذو كور و هو اول
 يعرض حسن السكون عليه
 هو ما يتعلق به غير ذلك
 لا يعرض حسن السكون
 اصلا لكنت تقوله غير
 استوت عنه يدركه
 المتعلقات بتعلق السكون
 على بعضها بما لم يذكر
 فان ما ذكره قد قيل
 بان سكت عنه من ذكره
 ما يابونه من دفع الاشكال
 الاول ثم يندفع الاشكال
 الثاني بعد ذلك وان
 ذكر اصلا به بعد قد بين
 السكون فيها اولها
 لم يذكر فيه الا طرف الا
 وهذا حسن فافهم

يورد في هذا المقام وهو ان المراد بالسكون عند ما بعضه ان يتعلق بالمفهوم او بجمع ما يتعلق به فعلى
 الاول بصدق التعريف على كل قول تكلم به مفيدا ام لا لحسن السكون عن بعض ما يتعلق به الذي
 هو السكون عليه مظهر وعلى الثاني لا بصدق التعريف لفظ مفيد بوجود بل كالمفيد ان يكون
 مما لا فائدة له اصلا لان متعلقا بالمفهوم كاد ان يكون غير نشأه وحسن السكون عليها موقوف على
 ذكرها اذ لنا ازيجها ثقتا ثالثا هو ان المراد بالسكون السكون عما يتعلق بالسكون عليه وهذا
 اخبر من الشق الاول ثم نقول للسكون عليه حدالي فما فائدة ما فترهم ذلك فانه دقيق وبالضبط
 حقيق وليعلم ان الاوضح في تعريف اللفظ المفيد ان يكون ا. فظ مفيد لغنى من شأنه عاده ان يفيد للتكلم
 بالذات او ينظره المخاطب كقوله والمراد سكون المتكلم هذا هو الضو والذات المراد باللفظ
 لما سئورد على القولين الاخيرين قوله يقبل السامع وقبل كليهما اي سكون السامع وسكون
 كليهما ويرتبط بهما ان قول المتكلم المراد لا يمام نفس لاسناده فظ مثلا اذا قال ان يدا فاقطع مفيد
 جدامع عدم حسن سكون المخاطب على ان يواد فهم بعض المتعلقات عن هذا المتكلم ولا يورد عليها ما قبل
 من ان المخاطب بالمفيد لا بحسب ثبوته عليه اذ المراد به اسمها عاصم مع ان اللفظ مفيد لان من
 اخبره سكون المخاطب فماده بعبارة لا سماع الصحيح لا ما قبل من ان كلام المستفهم مفيد مع عدم حسن
 سكون المخاطب عليه لان عدم حسن سكونه انما هو عن الجواب لا عما يتعلق بالسؤال اي بتكميله
قوله كان فام مثلا انما مثل بالكلام دون الكلمة لان خروج الاقرب بشعر يخرج الابد با
 لطريق اولي دون العكس وقوله مثلا لغنى عن جاز قوله واستثنى منه اي من الكلام قوله
ما لا يجمل احد كان النجاة اخذوا في ان الكلام هل هو موضع للمفيد بالمكان او للمفيد بالغير
 فالاجمل احد على فرض تحققه في الخارج داخل في افراد الكلام على الاول وخارج عنها على الثاني
 ولا يبعد ان يكون موضوعا للمفيد بشرط الافادة ويراد بالمفيد المفيد كانه على هذا يخرج
 النائم والتأهي عن الكلام بالمفيد من غير حاجته لذلالتالي قول المص كاستفهم قوله كعبه
 الظرف متعلق بقوله لم يصح والضمير للمص لا للجزء لا بقوله بصرح او فعل والضمير لحدما وذلك
 ظا بادي فاقول قوله ان ليس لنا هذا المحصر صحيح بناء على ان الكلام موضوع لما يشترك بين
 افراده الوجود لا الممكنة قوله وهو مركب المركب متعقده ما ركب مع غيره وكثيرا ما يطلق على

مجموع الأجزاء شبيهة لكل باسم جزء كما في هذا المقام إلا أن يراد به الوصف التبيهي مركب بعضه
 بعض فانه محمول على المعنى الخفي **قوله** وأشار إلى اشتراطه وجدا لا شأده ان التقدير كقولهم
 تعالى اتقوا النار وشبهه علوا كبيرا وفيه بحث لانه ان اراد به لفظ استقيم الواقع في القرآن فلا ير
 يفيد لانه لم يقع في القرآن الا في موضعين وليس قهرا كلاما كما يشهد به النظر فيها وان اراد به ما
 يقع فيه فلا دلالة لكلامه على هذا ويمكن الجواب عنه بان المراد هو الاول لكن الكاف للتشبيه وجه
 التشبيه نفس كونه مقصودا لغيره والاولى ان يكون التقدير كقولهم حين تكلم بهذا المصريح او كقول
 حين خطب اياك **قوله** اي مقصودا لغيره ان ليس مراده من الموضع في هذا المقام الموضوع مطابقة
 ضمن اكل فربه الذي هو المقصود منه لغيره فانه ما مقصود كقول الشاعر المراد منه معناه او غير
 مقصود كقول غيره كالنائم ونحوه من باب شبهة الخاص باسم العام وعلى ما ذكرنا ليس كالمفسر بالفتح
 مع حرفا للتفسير بل عن الفائدة **قوله** ونحوها كالمعنى عليه والمجنون والسكران ومن اراد بفتح
 نفس اللفظ **قوله** اذ من عادته اه جعل ذلك عادة في التعاريف غلط لان التعريف يستدعي التوضيح
 وفهم الحكم من المثال في غابة الخفاء لاشتماله على احكام شتى لم يعلم انما هيها هو المقصود **قوله** بالكتاب
 جعل استنم مثالا لامثباتا بشرط ان التقدير عنده احد التقديرين الاخيرين اللذين ذكرناهما
 لا الاول كما هو الاولى **قوله** وفيه شبهة التمهيد اه اعترض على هذا التمهيد بانه مستند بالخروج
 مثلها بين المطلبين من قبل المقيد لعدم حسن سكوت المتكلم على معنوهما بدون ذكر ما يتعلق بها
 اقول جوابه ان المراد بالمقيد فاعل الافادة وبالسكوت عنه ماله دخل في فاعليتها لا مطعون في
 بهذا المعنى واما العلم بالشرط والموصول مثلا كالعالم بوضع اللفظ المقيد من شرط الافادة ولا يخفى
 الفرق بين الفاعل والشرط واما المقيد المعنى في الكلام فهو فاعل الافادة مع جميع ما يتوقف عليه
 الافادة المرادة وقد ظهر بما فرطنا ان مثل ضرب زيد عمر وفي الدار يحجوه هو الكلام لا المستند فقط
 كما يظهر من عبادته بعضهم وان الكلام هو المقيد عند الافهام وحسن السكوت لا المقيد مطعون في ذلك
 ظالم تفكر في الغرض الموضوع لاجل الكلام **قوله** لنخرج المفعول لغيره المراد بالغير ما الكلمة او ما لا قال عليه
 وحد فلا يراد به ان هذا التمهيد محل الخروج فهو نعم الوجه لانه اذا كان ثبوت قولنا انا اكره **قوله**
 في الكلام تقدير هذا المضمير لثابتين الاول في الاشارة الى ان عطف الفعل والحرف على الاسم من عطف

لاكل ما يتوقف عليه الافادة

الاجزاء لا الجزئيات والحكوم عليه هو مجموعها الاكل واحد منها الثانية للاشارة الى ان الكلم خبر لمحدث
 والمجلة خبر لقوله اسم لان اسم خبر مقدم عن الكلم وذلك لما سبق من ان المراد الحكم على الثلاثة بالكلم
 لا بالعكس لعدم انحصار الكلم في المركب منها فانه المركب من اكثر من كلمتين مطا ولا يجوز ان يكون خبر عن
 قوله واسم اه لعدم جواز الاخبار عن النكرة بالعنف في غير الاستفهام واعلم ان عطف الاجزاء اسكا
 مش وهو ان كل من تلك الاجزاء مستغلة في المعولية فيجب ان يكون معروض الحكم بالاستقلال وليس
 كذلك واجابوا عنه بان العطف غير مثل قول هذا مناف لدخول ثوبين التمكن في تلك الاجزاء فالتصو
 في الجواب ما خطر ببال من ان المراد بكل كاشئ تلك الاجزاء جزءه بتفصيله مضاف وبؤل العطف الى عطف
 الجزئيات فانهم قولهم انما يتألف منها الكلام وصف للكلم وهي كونها اجزاء مجوزة فيها التذكير والتثنية
 لا الاسم والفعل والحرف كما نوهم بانها راجع الثانية ههنا اشارة الى ان تأليف الكلام من الكلم انما
 هو باعتبار جهة التكرير لا لواحدا منه واللام في الكلام للاستغناء وفائدة هذا الوصف للاشارة
 الى ان المركب من الثلاثة ليس مطلقا الكلم بل نوع من انواعه الذي يتركب منها كل كلام فان للكلم انواعا
 اخلايشك كالكلم من الاسماء فقط او من الافعال فقط او من الحروف فقط او من المركب نوعين منها
 قوله لا غير هذا ليس معطوفا على قول المص واسم ولا على قوله الكلم بل على الضمير المجوز في قوله منها
 وعدم اغاثة الجار بناء على جوازه عنده وذلك لان قوله وذكره الامام نص على المراد منها هو هذا
 مع ان كونه معطوفا على الاول وعدم ذكره عقيب وجهه قوله كما دل الاحسن ان يكون هذا الكاف للتعليل
 كانه قوله امام حديث الاصطفا قوله عليه السلام في الاستغناء مشق من الفرية اي الشبهة
 وهو كما ينبغي عن الفحص قبل مشق من الفرية وليس ثبتي قوله ذكره الامام عليه السلام اشارة الى انما
 ابو الاسود الدبلي عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب ونحن نذكره شارحا لكلامه على ما وصل اليه فيكونا
 الفانرو هذا الفاسي فقول روى عن ابى الاسود الدبلي هو منقول الى الدبلي والمراد به ههنا سكان
 جبال ارمز والجمع دبالا انه قال دخلت على الامام علي بن ابي طالب فزارني منفقوا وجد منفقوا
 او ابصرته حال كونه منفقرا فقلت قيم بالباء المشاة النخانة نفكروا امير المؤمنين بفتح الناء ومنفقها
 معلوما من التفكير وبضرتها من التفكير والاول اظهر قال اني سمعت بليدكم هذا الخناي غطا و
 المراد به الغطاء الواقع من حيث الاعراب فاردت ان اصنع كتابا بهذا البناء في علو رتبة عن الحاجة الى التفكر

بهذا
 بعض المحققين ذكره
 ان ابى الاسود الدبلي
 الذي روى عنه هذا الحديث
 هو ابى الاسود الدبلي
 فبذلك

اذ كل يوم في شان ويؤيده ما حكى عنه يوم خيبر من ايجانه الالهى وعجز البشر وهذا من قوة سلكه
 وسعته ملكته في اصول العبرية اى في قواعد تصحيح اللغة العربية ومعاني الاصل وتوكل الى الله
 في القاعدة والدليل والظاهر والراجح لما كان مغرورا بالاصول لا يلزم ان يكون محوبا على جميع الناس
 او منعت هذا اجبتنا اى بالتعليم بها فان العلم بسبب هذه الارواح او بالاستخلاص من الحق الذي هو
 كالنور وبقيت فيها هذه اللغة بسبب هذا الصنع والالتصوم من بداح الحق التي تحدث فيها بمرور الدهور
 ثم انبث بعد ثلثة ايام فالفى الصحيفه مكنونه فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام والمراد بالكلام ما
 هو المصطلح بين النماة على ان يكون هو نافي الى هذا المعنى ولا يبعد ان يكون المراد بالمعنى اللغوي
 اى ما يتكلم به كل اسم وفعل وحرف اى كل اجزاء مجموع افراده فلا ينافي كون اجزاء بعض افرادها
 منها فالاسم ما انبأ عن المسمى الى المعنى الذي يكون ملحوظا بالذات للذات فيخرج الحرف فلا يعانينا
 ملحوظا بالغير للغير ليدركنا الافعال لان بعض اجزاء معانيها قد يكون ملحوظا بالذات كما في قولنا
 الضرب شرا الفعلان ما انبأ عن حركه المسمى الى معنى من معانيها فذلك هو الحركه للحركه واللفظ ولا
 انه ملحوظ بالذات للغير الذي هو المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعلا اى ليس بمعنى اسم
 ولا بمعنى فعل وهو المعنى الملحوظ بالغير للغير اما الملحوظ بالغير للذات فلا معنى له فظهر جدا انحصار
 الانواع في الثلثة ثم قال في تلخيص ما في هذه الصحيفه حتى يظهر لك اسامها واحكامها
 ستر نظرها مما سنبين لك وزد فيها ما وقع لك واعلم يا ابا الاسوان الاشياء اى الفاظ العبر
 ثلثة ظاهرة ظاهر فم المعنى منه ومعظم ما يخفى فهم المعنى منها وذلك لان فهم المعنى من الاول
 واسطو من الثاني بالواسطه وشئ ليس بظاهر ولا مضمر فالمراد بالاول المضمر بالمعنى بالقياس الى
 المعنى الاول والثاني ما سواها كك وبالشكل من الفرقين بالقياس الى ما سوا المعنى الاول
 من بطون المعاني وانما انشفاض اى تفاوت العلماء في معرفة ليس بظاهر ولا مضمر باعتبار تفاوتهم
 في الترتيب الى مراتب بطون المعاني والمعنى تنافوا العلماء بعضهم على بعض لا رتقاء الى ما لا يبرهن في البعض
 من بطون المعاني هذا ما ظهر من شرح هذا المقال لاصحاب الفال واما ما سنجي من كشف لا ذبا
 الحال فهو المعنى المذكور ومع الاشابه الى اخرى انه اشار بالكلام الى الامر والحق الصار بن عن التكلم
 الخفي كما قال الله تعالى في حق علي كرم الله وجهه كلمه البهيماء الى مبرهم وبلاسم والفعل والحرف الى احوال الثلثة

ع
 يحتمل ان يكون
 تامل قوله ظاهر عالمنا
 وتامل قوله مصرع عالمنا
 وتامل قوله ليس بظاهر ولا
 عالم الملكوت وبرهان
 انفسنا من في موجدتها
 عالمنا من حيث لم يتصور
 ورجعت من اجسادنا الى كبريت
 لتتصور ولا تخفى ان الاشياء
 المذكورة المنزلة خسر ثمرها
 كلامه يحكي الموجودات وحيات
 وحكمنا وحشاشنا في التاخير
 بالكمات وطرفه كذا ان
 قوله شتم اعلم ان الاشياء
 غير محو من الاستعمال فاما
 الاستعمال مع نفي لها
 عين فافهم منه

اى الجبر والملكوت والناسوت فيقولون الاسم ما ابناء عن المسمى الى عالم الجبر والملكوت عن المسمى الحقيقى
 اى الخلق اسم بلا واسطة شىء اواذ هو مرآة لجمال الحق ويقولون الفعل ما ابناء عن حركة المسمى
 الى عالم الملكوت الناسوت بلا واسطة عن عالم الجبر الخارج من قوة الامكان الى فعل الوجود اذ هو
 اول الحوادث الذاتية وازافة الحركة الى المسمى من انما فيها الى الحركة لا الحركة ويقولون والحرف ما ابناء
 عن معنى ليس باسم ولا فعل الى عالم الناسوت الذى لا يتبع عن المسمى ولا عن حركة بلا واسطة بل يتبع عنهما
 بالواسطة ويقولون ظاهر الى وجود الممكنات ويقولون مضمرا الى مهيمنها اذ بالوجود يظهر الماهيات وهى مضمرة
 فيه ويقولون ما ليس بظاهر ولا مضمرا للمعبود الحق جل جلاله فانه ليس بظاهر لخفا جلالة عن كل اسما
 وليس بمضمرا لظهور جلاله على جميع ما عداه ويقولون انما تناقض العلماء الى ان جمال كل شىء بعينه بحسب
 القرب منه والبعد عنه وهذا الذى ذكرنا شح من شحائب هذا الكلام وضارة من طرائف
 بحار هذا المقام والافان قد دنا الشرح كلام تحت كلام الخالق وفوق كلام المخلوق بل بانه
 اى انهما القائل وانما اطيننا الكلام وان لم يكن الاثني به هذا المقام ليس بقطا بد بعض المواد
 القابلة عن المنام ثم قال ابو الاسود فجئت فيه شياء وعرضتها عليه من ذلك حروف الضمير كوف
 فيها ان وان وكان وكنت وكعل ولما ذكر لكن فقال على لو تركتها بل لى منها فاذ فيها انتهى ولا يخفى على
 من له حظ من المعارف ما كان حمل اكثر هذه الاصطلاحات على تلك المعاني العالية وان لم يكن
 مصطلحها ما تنقنا اليها فانها معان اجزى الله سبحانه ونوع الى بعض اللسان ان لم ينقصوا اجابا ونشأ
 الى بعض منها افشيت **قوله** المتكرر هذا الفنى صاحب بحر هذا العلم وهو كتابة عن المبدع وتوف
 ابدا عن هذا الفنى اخبار مروية اخذ ذكرها لانياسين ههنا **قوله** وعطفنا لفظ هذا اما فعل
 او مصدر بهذا القول لكونه لا لقوله اشعار الكونه مكتوبا بالالف وقوله وكونه علة للعلة على الاولى
 علة للقول بعد نفسه بالعلة على الثاني ولما ذكر بعض الشارحين هذه النكتة في هذا المقام اورد
 عليه بان لامعة للزاخى ههنا والحق ان ثم بمجته الواو وبذلك الجرد الضرورة فاشاد الشارح بهذا الكلام
 الى جواب لا يرد المذكور بان المراد بالزاخى انما هو الزاخى مجبى الربى لا مجبى الزمان والمكان و
 استعمال حروف التعقيب والزاخى في الزاخييه منها شايع لا لتبعاد فيه وقد قيل بناء الجواب المذكور
 على ما هو المثل من ان عطف المعطوفات باسمها على امر واحد وانما على ان يكون كل منهما معطوفا على

وفيه الزاد
 ان يقال هو الاسم ثم على
 القراحي اسم مسوع كونه
 هو صيغة المذكر من الربا
 والكتاب والاسم هو هذا
 ثم تحقق من القراحي
 لا حان كمر العطف
 عليه باسم المعطوف
 وحرف عر من مصر
 لما ذكرنا الجواب
 ما ذكرنا في قوله
 ميرت هذا الكلام الذي
 ساسه لانه ثم على امر
 الربى انما هو تحقق من
 هذا المقام وهو محقق على
 المدس في العطف دون
 المدس من امر من

مساقبله بلا واسطة فالإيراد غير مدفوع بما ذكرنا قول ذم هذا الفاعل المتشابه مطلقا في النسخة في النسخة
 الكامل الذي هو بين الضلع لكل من طلبة الاستثناء وبين المنع عن كل لك بين الاسم والحرف وكثير
 فان من النسخة ما هو بين الضلع لطرف الاستثناء وبين المنع عن كل من طرفه أي بين الحرف وبين
 كل من أحويه والمراد ههنا الاستثناء وهذا هو حاصل الكلام المنهين غايته ان لعطف لفعل بالواو
 مدخل في هذا الاستثناء قوله عما قبله المراد بالموصول الاسم والفعل لما ذكرنا فلا إشكال في الإيراد
 ضمير قوله دونها ثقبه وللمناظر في هذا المقام كلان وأهبة لا فائدة في ذكرها قوله ثم الكلم
 لما ذكرنا المركب من الثلاثة مستمى بالكلم ولم يعلم من هذا الكلام مخصص ذلك كما قد ينوهم من تقديم
 اللفظ هي أم لا أشار بهذا القول إلا أن له أنواع شتى وعطف بلفظ ثم أشار إلى أن ذكر هذه المسئلة
 بنسبة تلك المسئلة لا فساد وبالذات قوله على الصحيح مقابل الصحيح هب من جعل جميعا للكلمة وقد
 بان الجمع على هذا الوزن لم يعمد عنهم وبأنه وصف بالمدح في قوله تعالى يصعد الكلم الطيب و
 يؤيده استعماله مع واحد استعمال الأجناس مع أحاد فمثلا التفريق بينهما بالناء قول اسم جنس
 جمع اسم الجنس ما وضع للمهبة المطلقا واطلق على الكثرة والقليل إلى الواحد فكان أفراد باو إلى الثالث
 ان كان جميعا فان قصد منه الواحد بالناء او مجرد ما يسمى واحدا والاسم يسمى جنسا وعلم الجنس ما وضع
 للمهبة مع نية الذم والنكرة المقابلة لاسم الجنس ما وضع لفرد غير معين من المهبة والنكرة المقابلة
 للمعرفة ما دل على شيء غير معين مطلقا واذا ثبت ان الكلام اسم جنس جمع واسم الجنس المسمى ما اطلق على أكثر
 من فرد واحد متحد في النوع او مختلفا علم ان له أنواع شتى والمذكور سابقا واحدها قوله
 واحدا كلمة الضمير اجمع في المتن إلى قوله اسم وفعل وحرف لما ذكرناه لكن الظاهر ان التحول إلى الكلم وجعله
 متصلا بقوله ثم الكلم اسم جنس جمع ليس بين ذلك إلى التأييد الذي ذكرنا لكونه اسم جنس لا جمعيا
 لفظا مستقلا اه اخذ بالاستقلال عن اجزاء الكلام كالالف والميم في كتاب ومضروب قوله
 قال بالوضع الوضع مخصص للفظ بالمعنى بحيث متى طلق الاول مجردا عن الفرائض فمهم منه الثاني و
 المراد بالمخصص اعم مما يصدر عن شخص واحد وعن جماعة اعم من ان يكون نفس واحد او متعدد
 فبشمل الوضعين التعيين والتعني ما وضع اللفظ المشرك فانهم من كل واحد من المعاني عنه
 الاطلاق غايته ان يفهم ان انها هو المراد والمراد بفعال قولهم فانهم العالم بالوضع او بالوضع

منها

جميعا

فلا ينفصل بعينهم فهم الجاهل والمراد بفهم المعنى فهم بعد ما كان تخفيفه فبشمل وضع الحرف لان عدم فهم
 المعنى عند الاطلاق لا يفسد دلالة من حيث انها من دلالة بل لقصورها من حيث قصور معنا الموقوف
 على تخفيفه وهو ينقسم الى شخصي فانوني ونوعي كزبد وضارب اسد المراد به الرجل الشجاع مثلا و
 ايضا ينقسم الى ما كان الوضع والموضوع ته كلاهما عامين او خاصين الاول عام والثاني خاصا
 بان لا يلاحظ المعنى الكلي ووضع اللفظ في الحاظ واحد بازاء كل فرد من جزئياته اجمالا من حيث انها او
 للمعنى الكلي فظهر الفرق بينه وبين اللفظ المشترك ولا امكان لعكس القسم الثالث كما هو ظا والوضع
 اخبر من الدلالة بل يلزم لها كما يظهر بان قوله مخففا او نقديا فبدان لللفظ لا للاستقلال و
 هو ظا ولا للوضع حيث يشمل الوضع الفانوني لان الوضع للامر الكلي محقق وللجزيئات ليس بمحقق ولا مقدر
 قوله او منوي مع كك عطف على قوله لفظ لا على قوله مستقل ولا على قوله دال لان المنوي معني بلا
 لفظ بخلاف المقدر والضمير الجرد للفظ وقوله كك اي منوي مع لفظ مستقل دال بالوضع محقق
 او نقديا فسام الكلمة اربعة اللفظ التخفيفي كزبد والنقد كالمقدرة جواب من قال من زيد نحو
 والمنوي مع اللفظ التخفيفي كالمنوي مع اضرب والمنوي مع اللفظ النقدي كالمنوي مع المقدرة في جواب
 ازبد ضربا م عمري زيد قال المصنف في شرح الشهاب ان المشار اليه بقوله كك الاستقلال والدلالة
 فقط فلا يشمل التخفيف والنقد به ولا يحق اولونه ما حملنا عليه كلامه والمركبات باسرها خارجة عن هذا
 التعريف لان الدال فيها هو اللفظ مع الطهية التركيبية والمركب من الشي وغيره خارج عن هذا الشئ وما
 نحو عبد الله علما والرجل وبصري فداخلة فيه قوله والقول نعم اي القول المصطلح وهو اللفظ الموضوع
 فاللام فيه للعمد ومع فعل ماض ولا يبعد ان يكون مخففا من عام او اعم وعلى الاولين محتمل لما لا يتجاوز
 الثلثة وما يتجاوزها بخلاف الاخيرة فانه نص في الاخيرة قوله اي يطلق على كل منهما بغية عموم القول
 للثلاثة من عموم الكلي لان عموم الكل ولا يحق عليك ان المراد بالثلاثة مصداقا لها فاما الفاظها فداخلة
 في مصداق الكلمة قوله ولا يطلق على غيرها اي من الدوال وامثالها فيل يلزم من كلامه هذا ان لا يكون
 المركبات الثابتة الغير المتكلمة من المركب من الكلمة والكلام والكلم قول لا نص في عدم النجاء ومع انها
 من القول قوله مراده بالغير ما يغاير عن الشئ واجزائه وما يركب لا ما يغاير عن الشئ فقط فلا اشكال
 وبؤيد ما ذكرنا انه لم يقل على غير اي على غير كل منها اشارة الى ما ذكرنا من العجائب في هذا المقام فبشمل

ان الكلام
 والكلم والكلمة اعجابا
 ميسرة ان يراو بالعموم
 العموم العجاجة و ان يراو
 بما اعم منها اعيانها والكلم
 منها و اجزاء الاولين
 انه يراو بالعموم العموم
 متجاوزا كما هو مقتضى
 فنن منهم شئ

ان هذا الكلام مناف لما سبق من ان القول بطلون على الراي والاعتقاد حيث لم ينفذ هذا القائل
 ان مراده بالقول ما هو المصطلح عندهم لا مطم وأعلم ان بين الكلام والكلم عموم من وجه وكذا بين
 القول وكل من الثلاثة الاخران لم يطلق اللفظ على المنوى والافعال مطلقا وبين الكلمة وما سوا القول
 ثباين قوله في اللغة صغول بالقول كثيرا لا يقول بلفظ في اللغة وفي اللغة في
 الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح اصلا ويؤيد ما هذا قوله وهذا من باب تسمية الشيء باسم
 فثابته هذا القيد الى الاشارة الى ان القليل المستفاد من كلام المص اقله قوله كقولهم لا اله
 الا الله المنصبان يعودان الى ارباب الاصطلاح لما عرفت قوله في علامة كل العلامة ما ينبغي
 وجودها عن وجود صاحبها وعدمها غير متبعية عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله سمو
 كجر من السمو اي العلو وحذف لامه وعوض عنه في قوله هذه الوصل بعد اسكان اوله واخرى الاعراب
 على غير كون لامه منسبا او من الوسم كالضرب بغير العلامة وحذف فاق وعوض عنه الهن في سمي الكلمة
 المخصوصة سمي السموها على اخوها او لكونها علامة لساها والافعال بمعنى الحدث وسمي الكلمة المخصوصة
 فعلا لاشتمالها على الحدث والحرف بمعنى الطرف وسمي الكلمة المخصوصة فاعلا لكونها في طرف عن اخوها حيث
 لا تنفع وكما لا اسناد بخلافها قوله لقبوله الاسناد هذا القليل للاستثناء وهو جزء من العلامة لا الشقة
 لان غايته ما يدل عليه هذا هو التشاوي في الشرف قوله بطريقه اي بواسطة قوله طريقه قوله
 واخباهما اليه عطف على قوله باستثناء وهو جزء اخر لعل لا يشترط قوله بالجر المراد منه المعنى
 المصدق معلوما او مجهولا او ما يجزئه على حذف مضافا في بدخوله والمراد صدق الجرح عن امنازال اسم
 عنده بدونها فلا يلزم الدور ومن عليه حال ساير المنزات ما سوا الاسناد اليه فان امره وفي لا
 يتوقف فهم الصلاحية له على معرفته الاسم ونحوه وكذا النداء على ما حمله الشرف قوله لتساوله الكسبي
 لان الكسري بالحرف الاو فان يقول بدل الكسبي بحركة لان الكسري بطلون على الحركة الاعرابية فلا على الحروف
 التي يجزئها فيما يكون اعرايه بالحرف ولا على الفتح كما في ما لا ينفرد قوله فذكر حرف الجر شامل له بهذا
 الكلام مشعر بان بين الجر وحرفه تساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يتحقق ان بينهما ثباين كما نعم لتساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يرد النسبة بحسب الوجود لا بحسب الصدق قوله الا ان يراعى مذهب غيره لوقوعه في باعي مجهولا فان

هذا الكلام مناف لما سبق من ان القول بطلون على الراي والاعتقاد حيث لم ينفذ هذا القائل
 ان مراده بالقول ما هو المصطلح عندهم لا مطم وأعلم ان بين الكلام والكلم عموم من وجه وكذا بين
 القول وكل من الثلاثة الاخران لم يطلق اللفظ على المنوى والافعال مطلقا وبين الكلمة وما سوا القول
 ثباين قوله في اللغة صغول بالقول كثيرا لا يقول بلفظ في اللغة وفي اللغة في
 الاصطلاح لانه لا يقصد في الاصطلاح اصلا ويؤيد ما هذا قوله وهذا من باب تسمية الشيء باسم
 فثابته هذا القيد الى الاشارة الى ان القليل المستفاد من كلام المص اقله قوله كقولهم لا اله
 الا الله المنصبان يعودان الى ارباب الاصطلاح لما عرفت قوله في علامة كل العلامة ما ينبغي
 وجودها عن وجود صاحبها وعدمها غير متبعية عن عدمه قوله من الاسم والفعل والحرف الاسم اصله سمو
 كجر من السمو اي العلو وحذف لامه وعوض عنه في قوله هذه الوصل بعد اسكان اوله واخرى الاعراب
 على غير كون لامه منسبا او من الوسم كالضرب بغير العلامة وحذف فاق وعوض عنه الهن في سمي الكلمة
 المخصوصة سمي السموها على اخوها او لكونها علامة لساها والافعال بمعنى الحدث وسمي الكلمة المخصوصة
 فعلا لاشتمالها على الحدث والحرف بمعنى الطرف وسمي الكلمة المخصوصة فاعلا لكونها في طرف عن اخوها حيث
 لا تنفع وكما لا اسناد بخلافها قوله لقبوله الاسناد هذا القليل للاستثناء وهو جزء من العلامة لا الشقة
 لان غايته ما يدل عليه هذا هو التشاوي في الشرف قوله بطريقه اي بواسطة قوله طريقه قوله
 واخباهما اليه عطف على قوله باستثناء وهو جزء اخر لعل لا يشترط قوله بالجر المراد منه المعنى
 المصدق معلوما او مجهولا او ما يجزئه على حذف مضافا في بدخوله والمراد صدق الجرح عن امنازال اسم
 عنده بدونها فلا يلزم الدور ومن عليه حال ساير المنزات ما سوا الاسناد اليه فان امره وفي لا
 يتوقف فهم الصلاحية له على معرفته الاسم ونحوه وكذا النداء على ما حمله الشرف قوله لتساوله الكسبي
 لان الكسري بالحرف الاو فان يقول بدل الكسبي بحركة لان الكسري بطلون على الحركة الاعرابية فلا على الحروف
 التي يجزئها فيما يكون اعرايه بالحرف ولا على الفتح كما في ما لا ينفرد قوله فذكر حرف الجر شامل له بهذا
 الكلام مشعر بان بين الجر وحرفه تساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يتحقق ان بينهما ثباين كما نعم لتساوي والعموم المطلق انما هو بين الاول ولازم الثاني اللهم الا ان
 يرد النسبة بحسب الوجود لا بحسب الصدق قوله الا ان يراعى مذهب غيره لوقوعه في باعي مجهولا فان

صه
 در باب ورود
 في حصول خبر التبيين في
 اخره هو ان خبر الاسم بها
 موقوف على خبر الجرح
 فمنه عن الكسري تبيينه
 ثم التبيين عن خبره
 منسوس التبريم لعدم خصائص
 هو لا بالاسم وهذا التبريم
 موقوف على خبر الاسم عن اخيه
 الجرح ان هذا التبريم كانه
 يصدر عن خبر الاسم كانه قد
 كسري غيره هو ظاهره

معنى ان الله في انشاء
 قول المص تشاؤله ككسر
 بحروف والاضافة للا
 او كضافة لفظية كاش
 او مستوية وذكر حرف الجر
 شياء اول الجرح كضافة ولم
 شياء اول الجرح كضافة ولم
 منه رة
 فائدة استسوين الداء
 علم الاملا للثمن لا غير
 على عكس ذلك لدرج
 على استسا انما لا استسا
 خاس بجهد الامرين

والمدغم

لا يخفى
 عليك ان التجدد في الكلام
 بصير غير جامع لخروج
 الاسم المضمون عن
 احد فمقسم منه

فرج مذهب بالتون فغيره بالرفع صفته وضمير المذهب له وان فري بالاضافة فضمير لنفس المص
 فري معلوما كما هو الظاهر فالله بالاضافة والضمير له لا غير فوق له فمائل لوجه احتمال
 منها الاشارة الى ضمير يعلل المص بان حرف الجر غير شامل للجر بالاضافة اللفظية اذ هو غير حاصل في
 الجرح على مذهبهم فيها الاشارة الى ذلك بان مراده عدم شمول حرف الجر لظاهر الان المباد ومن جرح
 الجرح هو الظاهر منه لا المقدر ومنها الاشارة الى ذلك بان مراده عدم شمول على كل المذاهب لا على
 مذهب فقط ومنها الاشارة الى ذلك باحتمال تغير مذهب المص واعتقاده عند هذا القول ان المص
 البه جرحه بغير حرف الجر ومنها الاشارة الى تصحيح مدعاه بان الاولوية للاخضرية او التمهول للجر بالتيقن
 والمجاورة ومنها الاشارة الى ضعف الجواب عن الاعتراض بان الجهد لا ينبغي ان يراعى مذهباً غير
 ومنها ان كلامه التعليل للاعتراض والجواب مشترك الاجزاء بين الكف والالفية ومنها الاشارة الى
 احتمال الجرح لما ذكر من الاحتمالات الثلاثة لكن هذا الوجه بعد الوجه قوله والثون مشنق من
 النون اشتقاقاً جلياً وهذا كما جرح الاحتمالات الثلاثة **قوله** المنقسم اه اي الثون الذي لم يزل
 لاجل النظم وهذا اخذ عن ثون التزم والغاي المحقق بكل من الكلمات الثلاثة للغة ولوحة
 التزم الذي هو الغنة بحسب اللغة ولا ندب ادا البعث عن وزن الغنة الذي هو الخارج الى الافراط
 بحسبها **قوله** وحده نون اه كدها يكون جامعاً ومانعاً والخاصة ما كان مانعاً فقط وللكان
 نقول هذا الحد غير مانع لثمولها حد النونين المدغم فيه وثاني ثونين لنسفاً ويمكن الجواب عن
 الاول بان المنقوش نقش المدغمين معا او بان ثون واحد لفظاً كما ذهب اليه بعضهم في كل من
 وعن الثاني بان المراد بعدم ثبوت خطأ عدم ثبوت بنقش من النقوش لا بنقش النون فقط ونون
 منقوش بنقش الالف ويقال بنقش نون لنسفاً من التواطى ويقال المراد بقوله وحده حد الثونين
 المخصوص باسمه ويقوله اي ثون في الاسم **قوله** والندا هو مصد نادى كفتا المعند فاعل **قوله**
 اي الصلاحية لان بنادى في الجرح والثون على ظاهرهما المفيد لانفسهما لا صلاحية لهما الى حرف الجر
 حمل الندا على الصلاحية له اذ معرفة الصلاحية في الاولين موقوفه على ثمن الاسم بحسبها بمنزلة مستو
 للدور وليس ثمن حرف الجر للاسم اكثر من ثمن نفس الجرح وحمله عليه قول بالمجاز واما الندا فحمله على
 الصلاحية التي هي اكثر ثمنها يمكن لكونه في الندا امراد وفيها غير موقوفه على معرفة الاسم وفسره

فطلب منه حصل بماذا الا ان يلفظنا الى منه مطلق فطلب منه حصل لماذا ايمانا ولا ان يلفظنا الى منه نفي الا ان
بذلك العلامات فطلب منه حصل ام لا ولا ان يلفظنا الى التميز بذلك العلامات فطلبنا منه حصل لما
ذا فلفظنا في تلك المقام ان يجعل الالة منعكف بالتحيز والتميز لبيان البند الا ان يجعل كلاهما متعلقين با
تحيز او بالتميز او بعكس الاول وهذا التفرع تحقيق لذلك وتفسير من حل البيت على غير هذا الكبر
احترافا من مقيدنا في ضعفه وانما نرى في هذا الجملة من هذا الحامل الا عن انحرافه وقد عن السلا
وسلفنا عن الاستعانة **قوله** وللاسم متعلق بتميز هذا وجزا هو شوبخ التميز لكونه مبني في
مخيلات تركيب هذا البيت في لغة حاصلة من ان كلا منهما اما متعلق بالتميز او بقوله حصل في
والصواب اما ذكرنا كما ذكرنا **قوله** مثال ما دخله ذلك لم يقل مثال ذلك لتلك بوقهات
المقصود بالذات بيان التميز **قوله** له بسبب ذلك التحيز الى جميع جعل البسطة اول الامثلة في
غيرها مما يحدث كل امر في بان ومثلا لكل نوع من المجزئات بمثال وهذه الكلمة المبارة
مشتملة على مثال في اللام يضاف للمثيل على حده اما لو وقع كل مثيل على حده واما الاحمال كون
اللام في اقده جزاء وفيما بعده موصولا **قوله** وحج وكل وجواب مثل النون في العوض مثله املا
الى انه ما عوض عن الجملة او عن المفرد او عن الحرف **قوله** وام سفره وان رجلا طائفا سئل التبي
فقال هل من ام برام صبا في ام سفره فاجابه ليس من امبرام صبا في ام سفره على طبق لغته **قوله**
في غير الاسم اي بحسب الظاهر **قوله** الام على تو هذه قطعة من بيتها ادى قابله وثما بالام على لقوار كن
علما باذنا بولم نلفظ او ابله لفظ لونة الموضوعين بتشد يد الو او اشعارا بنقله عن المعنى المحرف
الى قول او كان كذا كان كذا على سبيل التميز والاذنا بجمع ذنب كفر من آخر الشيء ولم نلفظ من فان
والغنى ما فلفظ من قول او كان كذا كان كذا امثلا ذلك ليجب في عما نثبت ولو علم ان قول
ذلك لا ينبغي ينتج في سوى اليوم والجملة ما فان عمر في او ابل هذا القول بغيره **قوله** وكنشع
بالمعبد آه المعبد في الاصغر معدي بضم الميم وتشديد الدال الباء منسوب الى معدين عدل
احد ابدا رسول الله خفت داله عند الصغير تجعل علما الرجل شاعر مشقة الشعر وقد خرج
عن ولحنه قطع مراحل فخل من اعلى المعبد فلما داه فراء المعبد شعر غير موزون فقال الرجل هذا
القول ومثل اسم لرجل سمي بشقة بن خنبر وهو مشهور بالقصا فد وضع فصاحته يوما عند مندا بن

ماء السنا ولم ينسند فقط فاحضره فراء صغره الجثة فاحضرت نظره اصغر جثته فقال هذا الكلام
 فقال المعبد الرجال ليسوا رجالا بعظم الجثة ان المرح باصغر ما اذا قالوا باللسان اذا قالوا تل
 بالجنان اي بالجرثة وقبل المعبد علم لا بن حمزة الحكيم فلما مات ابوه اوصف المعبد السلطان بانه
 حكيم عامل فاحضرت السلطان فراء صغره الجثة فقال هذا القول وهذا الكلام صاعدا الصرب مثلا
 لمن كانت قصته كقصته المعبد ثم ان يكون لشع بالرفع على الغناء ان اشد من العمل كما قبل اذ لو
 كان منصوبا لم يبق للفدح به وجه **قوله** بنا فعلك اي بادخالها او بدخولها او بنا الداخلة قطب
 ال فيما تقدم وكذا في الباء والنون وخصوصه حكمة ناء فعلت باحد خصوصها الحكة انما هي كما
 التالفة به ولا دخل لهما في التميز فتعبد الشا بالفاعل اشارة الى ذلك ولا خارج ناء النانث
 الساكن لما سنذكر **قوله** وبناء النانث الساكن بيان لما مشا به قوله وانث واسارة الى
 انه عطف على المضاف بتقدير مضافا لا على المضاف اليه اعلى المركب ذلك لان الناء مشر للفظ
 بين المعنيين والمناسبت عطفه هو ما ذكرنا لا ما ذكره المركب كما لا يخفى على من له ذوق في علم المعاني
قوله ومن يؤخر يوم الجمعة فيها اي فعل بالسنة او بالرخصة ونعت اي نعت السنة والرخصة
 وتمام هذا الحديث ومن اغتسل في الغسل افضل والغرض عن التمثيل به الاشارة الى فعلية نعم بد
 دخول الناء الخاصه للفعل عليه فان بعضهم زعم انه اسم بدل لبول من قال ما هي نعم الولد جئت ولد
 الباء الجارة عليه اجيب عليه بان التغدير بها هو بولد مفعول في حقه نعم الولد وكذا القول في بقى
قوله وبه يتعلق هذا القول بغرض بالمركب الذي جعل جملة بغيره انما يجوز الصيرة قوله فعل
 مبتداء والظرف متعلما بمقدور لان المقام مقام ان يكون ان الفعل بخلي وبنميرها اذ لان الفعل بخلي
 حاصل بما ذا كما وحده الذوق السليم ولا حاجة بكون فعل مبتداء الى الوصف المذكور اذ تقدم
 فعل سابق كما هو الظاهر وقدم الطرف لبعد المحصور ناكدا بالطلان قول المركب **قوله** افا تان لغزو
 الشهور الدورية واوله ارباب ان جاء به املوا ورجلا ولبس ابروا ولا نزع مالا لم يعد
 ان يبتكرا اصلا واربك اي اظننتك والظفر لا انكاره على جانت عابدا الى المرأة المخاطبة والمجرم
 في بوله الى ولدها واملوا كعصفور بالفارسية نرم بدن ورجلا بالجمع لغزو خلة المشددة و
 وهو بالفارسية موى شانه كرمه شده او بالحاء المهملة اي مزينا والبر جمع بر وكفعل ثوب مخطط

ان يكون انما
 انه لم يعيد لانه حذر
 المصدر كما ان بعضهم
 قال ذلك وقال انما
 وبعضهم اعيد لانه
 راجع حيث اتت
 علاج

نعم هذه العبارات هي التي
 ما من جهة ان المنة لا تبنى
 ولها غير ما ولا كسرها بنو
 المشابة الاله بال ذلك الاله
 ويطرح له فاذا لم يكن له
 فحقا شاله ودر فيها ايا
 بهذه المشابة بدل
 ولد بانه غير ذلك

والنقد بر وهو يلحق البرودا على ان يكون هذه الجملة مع ما قبله حالان عن الضمير الجبر في يد انا تلز
 بنقد بر فانت فالتن بالمرأة المذكورة ان فترى اخبرى او باقوامها ان فترى اخبرى او هو من الاختصاص
 جزاء للشرط اى فانت تطلب منها او من اقوامها ان تاتي بالشهود او بانوا بالشهود على ان هذا
 الولد ولدها وهل كنتى شك من ذلك مع وجود هذه العلامات **قوله** لانه ضرورة اى دخول
 النون على الاسم لا دخول النون لان التاكيد مفعول والضرورة اما مستند وفعل بهي الفاعل و
 البناء لزيادة المبالغة والنقد بانه دافع ضرر او دافع امرنى ضرر **قوله** راي سوا الاسم الفاعل
 اى مطلقا ضائلا لنفسه برفع توهم كون المرجع الاسم الفعل المبني بين يمانك فلا يلزم ان يكون نحو شيا
 حرف **قوله** مشكك بين الاسماء والافعال والمراد بكل من الاشتراك والاختصاص ما هو بحسب ^{الحقيقة}
 مطلقا لا بحسب الظاهر فلا بد من ما سبب في باب الاشتغال غير مناف هل فلا حاجا الى الاعتذار **قوله**
 في جنبها الحجة كسب من حاز يجوز اى جمع وهو في الاصطلاح عبادة عن المكان الجعسات يمكن فيه تو
 في جنبها اى في جنبها **قوله** فانه الرضى لاختصاصه بل بالفعل الحالة المذكورة لا عبد المنافان
قوله لانفاق على اعراب الاول وبناء الثاني تحكما ابعد عن طر بان الشك عليه حق ما كان كك
 هو التقديم **قوله** لشدة بالاعراب فان الاعراب اصل الاسم لا شكل للمفعول وهو اشر من الحرف
قوله بلى اى قد بلى ولبس التقديم ولكن التقديم يصلح ان بلى لان الصلاح لا يفهم الا بالولى فالجمل
 عليها مع لزوم الجوز بطلان المسافة **قوله** اى يقع بعد ما شارة الى تعين الفاعل والمفعول في لا
 بئوهم عكس ما في الواقع وقبل اشارة الى ان المراد بالولى ما يقع فاعله بعد مفعوله لا بالعكس والى شى
 اذ الولى مصطلح في الاول **قوله** الساكنة حمل لام العهد المذكور المشار بلى فاء فعلت وانت على
 الاشارة الى الثاني حفظ وذكر الاول من قبل نفسه لما تقدم من تقديم لفظ البناء قبل قوله انت المفعول
 كالمذكور فكان لفظا مذكور من بين وامكان الاشارة الى الاقرب يمنع عن الاشارة الى الاقرب قبل
 جملة على الاشارة الى النابن لكن قد تم الساكنة لتقدم الغائب على المخاطبة هو كما ترى **قوله** وعنى
 بذلك يعنى ان المراد بالمه بالبناء الموضع للماضي مطا لا ما استعمل في الماضي حتى يجمل كون البناء خاصة
 له بدخولها في نحو اذا وقعنا الوافعة واما عدم دخولها على نحو يضر ببول العنابة المذكور فليس
 بضر وانما كان مضر الوكانا لنا خاصة شاملة وليس كذلك لو قال وعنى بالماضي الموضع للماضي

في قيل في الحقيقة
 لبيان الاول ان صفا
 اذا كان اصلا شى
 وجد هذه الوصف في
 ذلك الشى صار شى
 واثارة ان صفات شى
 اشر من نحو انما اذ
 في الحسن ولو كان
 الاصله صار سببا
 منه حجة

والموصوف
 لوصف الاستاذ اشر
 من الموصوف بوجه غير
 الاشارة منه
 رحمة الله

والله اعلم

هو له المؤكدة في هذا التوضيحا شارة الى ان اللام في النون للمعنى المذكور فيبشمل نوني التاكيد فيخرج
نون الا ثاثة لعدم كونه من مميزات هذا الفعل قوله فعل الامر المراد به الامر مطر سواء كان باللام
ام بدونها ذلواريد به الثاني فقط كما هو مصطلح النحاة بطل كون النون مع فها لم الامر خاصة له لوجود
في غير ما يضاف وحمل الامر في قوله ان امره ان يطلب ايجاد الشيء من الفاعل المخاطب ليجد فان قلت هذه
الخاصة المركبة ان كانت من الخواصل غير الشاملة كما هو الظاهر فاللام لا تضر في الشرطية الثانية بمفهومه
ان كانت من الخواصل الشاملة فيخرج عن فعل الامر نحو هاتي وتعا ح انها فعل على ما سبق من المعنى
لجاء ما ضيق ومضادعين فيلزم ان يكونا فضلا امر قلت فخذوا الاول ونقول المعنى في شغل الشرطية
الثانية ما بنا في فعل الامر وهو كون الامر قوله الامر مفهوما كقوله بواسطه لفظ اخر فاللام لا تضر
ظاهرة قوله مما قبلها احذر انما اذا قبل ليشك فيضربن واشير الى المخاطب بامر بالقرين ونحو ذلك
المراد بما قبلها ما علم اذ خال العرب النون فيه سواء كان مع النون حال الفهم ام لا قوله اي مفهوم
الاتقيد بالمضافا شارة الى امتناع حمل على معنى الامر للزوم التناقض وعلى غيره بدون نقدي هذا
المضاف وما يؤدى مؤدى هذا التقدير واللام يخرج حمل خبره عليه قوله بجنه طلب ايجاد الشيء لغيره
عن سائر معانيه من الحول والطلب على نحو الاستعداد وغير ذلك واللام في قوله والامر شارة الى
الامر الاول ولهذا اكتفى بنفسه الثاني عن نفسه الاول قوله للنون عمل في الظرف الاقل مستغنى
في موضع الخبر والثاني لغو متعلق بمقدرا اي يحمل او يحمل وقيل بالعكس وليس بشيء قوله فلينس
يفعل قد هذه الوجهين الاول ان لا يلزم كون الخبر جملا اسمية خالبا عن الفاء الثاني ان اللام
اولا على تقدير اثباتها بنا في الشيء انما هو انتفاء ذلك الشيء لاحد شيئين اخر هذا ظا اذا كان
نوين قوله بفعل عوضا عن المضاف اليه وكذا اذا كان للتمكن فان فهم الامر من مضافا لكونه فضلا
غير امر ايضا فثبت كون المفهوم الغير الفاعل النون ليس بفعل مطر واعلم ان المعنى كما بين الافعال الثلاثة
امر ان ففى الما غير الدلالة بالوضع على حقا ض وبقول الناء وفي المضاد مع الدلالة بالوضع على حقا
حاضرا ومستقبلا وبقول امر وفي الامر الدلالة على معنى الامر بالوضع وبقول النون فالمشتمل على كلا الامر
الامر من هو الافعال الثلاثة واما المشتمل على واحد منها فله ستة احوال اثنتان بالنسبة الى الامر
فدا شارة المضام والتمكينا بقوله بالامر لمراد وفاء بل النون امر اثنتان بالنسبة الى المضاد مع فدا

الاسماء في اللغة

الثم الى واحد منهما بقوله اذا دللت آه واثنان بالنسبة الى الماخض قد اشارت الى واحد منهما بقوله واما
 حكاية حاضره ولم يتعرض للاثنين الباقين لعدم وجودهما قوله الاسم اسماء الاسماء خبرا لما قوله
 معرب على ان يكون الظرف متعلقا به لما فيه من راجع الفصل او جمله قوله منه معرب على ان يكون الظرف
 خبرا عن قوله معربا او يكون من اسماء مبتداء لقوله معرب وخبر لثلاثه واسطها كما وجد الذوق السليم
 من المرام في هذا المقام قوله اي حصه تمكن في التفسير بالبعض اشارة الى ان لفظ من المبتدأ خبر
 قوله متمكن وغير متمكن اشارت الاولى الى المعرب والجنه بينهما بذكر الاسم من ايضا لثانيتها منها متعلقا
 غير ممكن اجتماعها في اسم واحد من حيثية واحدة الثالث لانها ما غير ممكن ارتفاعها عن اسم خلا فالقول
 بامكانه في المضاف الى الاء ثم ان ثانيا لها مقابل التضاد سواء اخذ المطلقين او عهد بين بالاسم او
 بالفعل اذ حقيق المعرب ذو اثر مجليه العامل في اخو الكلمة لفظا او نقديا وحقيق المبتدأ ذو كيفية تتغير
 التجليل المذكور لا تقابل الايجاب والتسليم وعدم الملكة كما بنوهم من قسمة المبتدأ بغيره المتمكن ويبدأ ر
 من غيرهما بما اختلفا عن وما اختلف وبالمشابه بالحروف واللامشابه به فيما اخذا مفهدين بها
 لفعل فان هذه التسمية والتعريفات انما هي بالو ازم ثم المتمكن اما بمخلة لفاد من ممكن او بجنة
 المستفزة المكان من المكان سمي المعرب بذلك اما لان المعرب كان قادرا على ان يجعل اخر مختلفا
 بالعوامل ولا نه مستفزة اصله وقاعدة التي هي الاعراب وقس عليه غير المتمكن مع الجنة قوله
 جاد على الاصل اشار بهذا ويقول على خلاف الاصل الى وجه تغليب المص للجنة رونا المعرب فان
 جويان التي على اصله بعد العلم بكونه اصلا لا يحتاج الى تغليب بخلاف خلاف الاصل والاصل ينف
 الفاعلة وانما كان قاعدة الاسم ان يكون معربا لانه معثور للمعاني المقضية للاعراب قوله وبغضه
 الاخر اشار بقوله الاخر الى ان البناء مغاير للاعراب في المحل في جميع المواد لما يبادر من لفظ الاخر من
 المغايرة بالذات لا انه قد يكونان في محل واحد باعتبارين مختلفين كما ذكره الجمهور في لفظ غير
 بعض الظروف فان كل منهما معرب عند الشك في جميع الاحوال كما سبق في ذلك واما التناك المبتدأ المعرب
 قبل التداء واسم لا التي النفي الجنس عند الوصل والافراد فكانها ما بافصال حرف التداء ولا بها صارا ان
 ذانا اخر غير ما كان قبل الاتصال واما ذكر لفظ بعض فوطئ لذلك وصفه قوله وانما يبدى في ثلثا
 الاولى ان قوله لشبه ليجوز متعلقا بقوله منه والاكثورهم وجودا واسطة بينهما الثانية عبارة المختص

متشعر يا محض سبب بناء الاسم في الشبه بالحرف دون الفعل لا فساد به ولنقديم قوله من الحرف
على متعلقه وسبب صريح الشبه بنا قوله تشبيه اي في الاسم فتعبد بالظن الاشارة الى ان ما
ما هو صف المشبه لا للشبه به ولا لكل واحد منهما ولا لما بينهما فان ذلك موجب لا عطا حكم
المشبه للمشبهين ان يوافق كما وجد الذوق والتسليم فان وجه الشبه للمشبه به بالذات والمشيبه بالحرف
فلا يرد ان التشبه المذكور لا يفضي ان يصير الحرف عربيا فوله من الحرف اي من جهة الحرف وقوله
متعلق بقوله متداعي لا يقد تغلق قوله تشبه على ان يكون التندير تشبه حاصل من جهة الحرف
وذلك لعدم الاختياج اليه وفيه اشارة اخرى الى الحصر الذي ذكرنا واعلم ان القرب وما مشا
كة في حاصل التشبيه بالذات الى امور شتى فلما دعا عندهم التبيين بين المضاف اليه قوله عن غير المتد
اي ماضرا غير مدح بسبب ارضه قوله في الاستفهام والشرط لم يتعرض للوصول لبيانها في بعض
الاحوال على ان يشترك في الان التشبه لا بوجاهة اصلا قوله لا بد بالبداسم لا وهو يجمع الحرف
او التفرقة وليس فلا ماضيا محمولا مدخولا تحرفا نفي كما وهم هو له وعنده ابن الحاجب حاصل التعليل
ان الحرف لما كان بعد من الالف عن الاسم فيكفي في بناء الاسم شبهة بالحرف من وجه واحد اما الفعل
فلما لم يكن هذا القيد من البعد عن الاسم فلا يكفي لمنع التصرف عن الاسم شبهة به من وجه واحد بل
لا بد من وجهين قلنا في نظر لان شبهة الاسم بالحرف من وجه واحد يعادل شبهة بالفعل من وجهين
اذ تبعيد التشبه للمشيبه بقدر بعد المشبه به عن المشبه بعد الحرف عن الاسم ضعف بعدا بالفعل عنه
لان الاسم ما يصلح لكلا طريقتي الاسناد والفعل يصلح لاحدهما والحرف لا يصلح لشيء منهما فاذا ضا
شبهة بالحرف من وجه واحد كما فيها للبناء الوبيان بصيرة شبهة بالفعل من وجه واحد كما فيها للعد
الانصراف وان اخرج للثاني الى شبهة بالفعل من وجهين لوجيان يحتاج الى الاول الى شبهة
بالحرف كذلك لان احتياج البناء الى البعد ضعفا يحتاج اليه عدم الانصراف والآن اقول ان هذا
الاجراء انما يرد لو كان متعديا البعد سادسا لعدم المرتبة وتبين ان ذلك بعدا الحاصل من المرتبة الثانية
عن المرتبة الثانية اذ يرد الى بعد الحاصل من المرتبة الثانية عن المرتبة الاولى كما فيها تحريف فان بعد
يصلح لشيء من طريقتي الاسناد عما يصلح لاحدهما ان يرد من وجهين يصنع لاحدهما عما يصلح لكليهما وقد شأنا
اليه سابقا وظن ان هذا مما لا يشبه عن المنظور قوله الا في الجنس الاعم اعترض عليه بوجهين الاول

انا لا نسلم كونه خبيثا كيف وقد اسندنا الامام الرازي على فحوى حديثها بانها لو كانت جنسا للثلاثة لوجب
 ان يكون امثلا لكل منها عن الاخوة بام وجودي وليس كذلك لان امثلا لكل من الاسم المحرف عن اخوة بام عهد
 اقول هذا الاسناد لا دليل له لان اريد بالامثلا ان لا يميز بين جميع التعاريف فالملامزة ممنوعة
 ضرورية جواز تعريف الانسان بجواز ان يكون طوط مع ان المفروض ان الحيوان جنس للانسان وان اريد
 به الامثلا في بعض التعاريف بظلال اللانتم لم يجوز ان تعرف الاسم بكلمة اثبات عن المسمى ولا و
 الفعل بكلمة اثبات عن حكمة ولا والحرف بكلمة اثبات عن ثانيا كما يفهم من ما سر من كلام الامام
 ثم نقول انها جنس البنية للقطع بانها هي تمام المشترك لذلك بين الثلاثة وذلك مما لا ريب فيها الثاني ان
 توصفها بالجنس بالاعم بدل على انها يكون عالما وذلك بقطعها لان اللفظ والصوت والحواء على
 انها بل هو جنس قريب لا جنس مجتمعا اقول لا دلالة للاعم على كونها لا اعم منها حتى يلزم ان يكون خبيثا
 عالما بل غاية ما يدل عليه هو عدم كونها جنسا قريبا والكلمة بالنسبة الى الانواع الثلاثة انما هي
 لانها اعم من الكلمة الواحدة طرفا للاسناد الذي هو جنس قريب للاسم والفعل قوله قول له وهو كونه
 كلمة الضمة اجبا الى المناسبة لا الى الجنس وتذكره باغيا من ذلك كبر الخبز قوله وشبه الاسم بالفعل الى
 قوله كالحرف اقول قوله وشبهه من الخبز محذوف وقوله نوعا اخر على معنى ما فيه الناظر ونوعا
 مغاير للاسم وح فان قد الخبز قولنا بعده لكان الفرق الخفيف جدا جليا وان قد قولنا لا بعده لما كان
 لما بعد الاسم كما هو ظاهر وهذا الاشكال مما شئت حله فقول الناظرين وعقول الفاضلين ولم يجدوا
 مفر الا بان انفقوا ان الخبر المفتر هو قولنا لا بعده ثم فرق كل فرقة من جهة فهم من حكم ان الكلمة
 مشتمل على حد فنقد به وشبه الاسم بالفعل لا بعده وان كان نوعا اخر وانما بعده لو كان الفعل
 في البعد عن الاسم كالحرف لا انما ومنهم من قال بنحوه قوله الا ان من لان ومنهم من قال ان الفرق
 الخفيف ثم مقام المسند ذلك عندنا والمستثنى منه مقام السبب فيكون الفعل نوعا اخر
 سبب لبعده السبب لبعيد شبهة المعنى ان شبهة الاسم بالفعل لا بعده عن الاسم شبهة وان كان الفعل
 بعيد عن الاسم الا انه الى اخره فان هذا القابل عن ان صيرته ما بعد الامتصاص للفرق الخفيف بطل
 تخفاته اقول مغرط له نوعا اخر ليس ما صنعوا فوقعوا فيما وقعوا بل معناه نوعا مغايرا للحرف والخبر
 قولنا بعده ولا غبار عليه بوجه فافهم ثم اعلم ان المستثنى كان يجوز ان يعود الى الشبهة الى

الفعل وان لا يخلل الاستدراك والاستثناء كما اشترنا اليه قوله ومنهم من حصروا المقادير في
وجه الحصر فيما ذكرنا انفا قوله كالتشبيه لوضع المراد بالوضع في قوله الوضع امة نوع من معناه
اللفظي اي لغين اللفظ ونشخصه ونوع من معناه الاصطلاحي اي تعبير اللفظ بازاء الغنة لكن يجله
على معنى اسم المفعول اي الموضوع وهو اللفظ والنسبة على الاقل من باب نسبة التشبيه الى وجهه
وعلى الثاني من نسبة التشبيه به قوله كما هو الاصل اه المراد بالاصل القاعدة وانما كان
قاعدة الحرف ان يوضع كك لان الحرف الالف لا يلاحظه معنى خويه والالف لكونها مفهومة بالخبر
تنبغي ان تكون اصغر من صاجها لكونه مفصودا بالذات وقوله في وضع الحرف ظاهرة في المعنى الاول
لوضع قوله وهما التاء والتائي هذا التفسير شاذ لان الاولى ان ضمها لتكلم مع الغيبة المتصل انما
هو لفظا لا النون فعد بان يكون الالف للفرق بينه وبين فون جمع الاناث كما ذهب اليه بعض اللبثاء
ان قوله جئنا مشتمل على مثال نوعي الاصل كليهما قوله فيها هو الاصل ان يوضع عليه الموصول
عبارة عن الوضع والضمير المرفوع والمجرى والموصول والمنسبة للحرف قوله ونحو يدوم اه هذا
جواب سؤال عن مفاد ممكن فغيره بوجهين الاول ان الوضع على الحرفين في الاسم لو كان عليه للبناء
لوجب ان يكون كل اسم كان كك مبتدئا والثاني باطل لان نحو يدوم موضوع على الحرفين مع انه
معرب وهذا اظهر من الثاني ان الوضع على الحرفين مع انه معرب وهذا لو كان اصلا في الحرف فقط كما
هو مقتضى بناء ما يشبه الحرف في ذلك لوجب ان لا يوجد في الاسماء المعربة والثاني بطل لوجوه
والجواب على التفسيرين ان ما يكون عليه للبناء واصلا في الحرف هو الوضع على الحرفين لا الكون على
الحرفين مط ونحو يدوم موضوع على ثلثة احرف ثم حذف منه حرف وبعث على حرفين ثم ان هذا الجواب
يكشف الحجاب عن وجه كلا السؤالين مط سواء كان بناقهما على حل الوضع على الحرفين او على توهم
كون نحو المثالين موضوعا على الحرفين والمراد بين المثالين ما حذف فاقه او عينه او لامه من غير عوض
مع صيرورة الاخيرة منسبا وانما خص بذلك مخرجا للمعوض عنه المعنوي اما على بناء السؤالين على التوهم
فقط اذ لا مجال للتوهم فيهما واما على بناءهما على الحمل المذكور فلان الكون على الحرفين فيما ذكرنا اظهر
منه فيهما قوله وكالتشبيه المعنوي فدا الموضوع لثلاث توهم ان التشبيه لفظي هو مجموع اللفظي
المعنوي لاكل واحد منهما قوله منضمنا معنى هذا التشبيه مما يوجب بناء الضمائر واسماء

الاشارة بناء على ما هو التحقيق فيها من عموم الوضع وخصوص الموضوع له وببيان ذلك انك اذا قلت
 انا مثلا لكن لا على سبيل الحكاية مفهوما قولنا انا وهو ذلك المتخفف بكلمك بلفظ انا هذا وما وضع له
 لفظ انا ولا شك ان جزء هذا المفهوم وهو تكلمك بلفظ انا هذا معني حرفي ملحوظ للتأني في ذلك ولفظ
 انا بدل عليه ضمنا فاشبهنا بما عيار معناه التضمني معني الحرف المطايع في الاشتغال على الاحياج
 الى الغير وعدم الاستقلال لكن ذلك الغير خارج عن مفهوم الحرف داخل في مفهوم انا فمما المطايع في
 الحرف محتاج الى الغير في انا مستقل ولهذا لم يكن انا وامثاله حقا بل اشبهها بالحرف وفسر عليه
 انه وهو وهذا وانما على ما هو خلاف التحقيق فيها من عموم الوضع والموضع له ويخصوصا للشمع فيه
 في الحرف جزء المعنى الذي يستعمل فيه لا ما وضع له فشيء مثلا بالحرف من حيث معني الحرف في الشيء
 المعنوي على الاول والاقطار على الثاني وسبجي الفرق بينهما على ما هو التحقيق قوله له سوا وضع
 آه اشارة الى فائدة ابرها المصم ههنا مثالين دون واحد والى عدم لفظ الحرف في هذا الشبه
 قوله معني الاشارة اي الاشارة الخاصة لا بته قوله وانما اعرباه ذهبا بن الحاجب جماعا الى
 بناء تثنية اسمها الاشارة والوصلات قالوا ان لكل من ذي الالف وذى الباء منها وضعا على حد
 قوله وهو التثنية آه اي ينول علامة التثنية لانفس التثنية وهكذا المراد من الجمع حيث حكمنا
 من خصائص الاسماء فلا يلزم ان يكون مثل من وما اذا استعمل في غير المفرد معربا ولفظا المفرد في
 الاسماء وغيرها بحيث المعنى لكن لا يطابق على غير هذا الاختصاص فلا فائدة معنيها في الاطلاق للمد
 قوله وكالتثنية لا تستعمل في الاشارة الى التثنية والافتقار في التثنية التثنية التثنية التثنية
 فسميها والمراد بالتثنية الاستعمال الاسم على هيئة يستعمل بعض الحروف عليها اصلا
 دون الاسماء وعبر عن ذلك بقوله بان يلزم آه قوله لئلا يلا الحرف لان المراد وصف التثنية لا وصف
 المشبه به قوله في العمل في المعنى ولا في غيره ولا يكفي هذا القدر للبناء بل لا بد ان يضم اليه
 عدم التأثر والالزام بناء المصاد التثنية من الافعال وشبههما العمل مع انها معني قوله بلا
 حصولا اثر بقدر لفظ الحرف ابراز المعنى قوله فيه لتلاينهم بلفظه بالتأثير اقول لا يبعد ان اراد
 بلا حصول التأثر لا وجوه في المعنى فاشاد بقدر لفظ الحرف الى ان جوه طرفة بناء اسم الافعال انما
 هو لا وجود التأثر في المعنى الذي هو معلول لذات المعنى لا ما هو المنبأ من ذلك فاشاد وهو لا يلو

مدخله

في الوجود

أي لا وجوده في اللفظ الذي هو معلول البناء ليدفع بذلك الاستدلال وادعوا بما ينوون من
 التبادر في هذا المقام من كون الشيء جزءا من غيره ومعلولا لشيء واحد فانه دافعي جدا فان قلت لا حاجة
 في بناء اسم الافعال الى القول بالشبه بالحرف بل عدم مقتضا الاعراب الذي هو المعول به كالفعل
 ولو ضم الاحتياج الى ذلك فلا حاجة الى اضماع العاملة اليها بل هي بنفس اللام المعول به تشبه بطلان
 الحرف وبذلك تنسخ الباء فالتجواب عن الاول ان عدم مقتضا الاعراب بسبب لعدم الاعراب بحسب
 دواها لا مطمح وان حصل اعرابها لامر عارض كالعمل على كثر افراد انواعها كالمضارع المعرب
 لعارض هو الشبه باللام وعن الثاني بان اللام معولية فقط وان كانت من جنس الحرف في لکن المركب
 منها ومن العاملة الذي هو اقوى منها انتهى من خصائص انواعها واعتبارا لا قووى واما الجواب
 بان اللام معولية امر عارض لا يصلح ان يصير سببا لامر وجودي فقبيل ما فيه قبح له بما مل
 هذا القيد لا دخال بخوبتها بما يتغير لا بما مل قوله على الارجح احتراز عن المذهب الرابع
 القائل بانها اسما لمعاني الافعال ومحلها رفع على الاستدلال وعن المذهب الرابع القائل بانها
 اسما للمصادر النابتة عن الافعال ومحلها نصب على المصدرية واما المذهب الرابع فالحق انها اسما
 لا لفاظ الافعال ولا محل لها من الاعراب وفيها مندوب ان هي هي الافعال وهو في غاية
 الضعف **قوله** وكافقار له أي الاسم والفروق المتفاوتة في التشبيه المعنوي والافتقار الى ان المتغير في
 الاول هو المعنى لا اللفظ وفي المثالين المعنى الغير لا اللفظ المتغير البدي دخل في مفهوم اللفظ على الاول فخطأ
 عنه على المثالين **قوله** الى جملة اعمط خفيلا وحكما فمثل افتقار الى الموصولة الى الصلة ايضا
 التفتيد بل جملة للاحتراز عن الافتقار الى المفرد كما في الجمان شبهها فانه ليس موجبا للبناء على
 من هو رفاقا لا خفيلا فانه معبر عنه مطعنها وسببها ما يشعر بذلك في باب الاضافة ولما لم يفتقر بعض
 الحسنين على ما ذكرنا في هذا المقام اعترض على التبان هذا التفتيد محل لبناء الجمان ونحوها
قوله كما في الموصولات المثل له هو الافتقار الى اصل مطعنها سواء منع ايجابه للبناء بمعارضات لا فلا
 بناء في شمول المثال لا في الموصولة **قوله** بخلاف افتقار الى مفرد لما كان للافتقار والافتقار
 ثلثة اقسام الاول ما افتقار الشرط الاول كجنان الثاني عكسه كالنكرة المفسرة الى جملتها فقط
 الثالث ما افتقد كلا منهما كالفاعل المتغير الى الفعل مثل التفتيد للفتقار بثلث امثلة ولا

قد يقال في قوله
 على الارجح

يمكن القول
 بما هنا على انها شبيهة
 بالحرف في المعنى
 الاضافة كما في المثالين
 خير يرد الاغراض

يخفى

ولا يخفى ان الاولى ان يميل للثالث بالمينز المقتصر الى التميز بكونه داخل في الشبه لا استعمال الغيبة المنفردة
لشروطه وذلك لان الشبه لا يقتضي استعمال الاسم كالحرف في اتصال ضمني به لانه اتصال بها
واقتضار الفاعل للفعل من قبيل الثاني وكذا الاولى ان يذكر المثال الثالث عقيب المثال الاول
لان حل الفائد للشرط الاول على الاعم اولى من حل الفائد للشرط الثاني كما وجد الذوق السليم
لكن الشاهل في ذلك قوله كما في سبحان قبل افتقاره غير صلي ان يستعمل مضافا وغيره مضافا
ولا يتون لكونه غير منصرف للتعريف والالف في النون المنبذين لا فعل له ومن قال ان افتقاره
اصلي قال ان فعله استبحر ويحتمل ان يكون اتصال افتقاره بالنسبة الى معنى المضاف اليه وعدم
اتصاله بالنسبة الى لفظه والمعبر هو الاول **قوله** وهو العارض شانه الى الاصل فناما
بقابل العارض لا ما يقابل الفرع **قوله** يفوت الخ التوراي بداياتها العرفية او بداياتها على
مالك فان المقصود ما لك والمراد بالسور السور المعهودة اليه او ايلها حروف مقطعات **قوله**
في كونها لاعاملة ولا معولة **قوله** الحكم ببناء الفواخ لذلك مشكل اذا لم يكن لها معان اجلا
كما ذهب اليه من لا يعتمد باراد كفا يشكك في فضل عن كونها اسما مبني وان كان لها لا يعلم الا
الله كما ذهب اليه جماعة فلا يعلم حالها هل هي معولة ام لا وان كان لها معان نسبت اليها كما ذهب
اليه اخرون فهي معولة بهذا المعاني كما يظهر ان فاعل فيها وليعلم ان الحكم ببناء الاسماء لذلك التسمية
موقوف على كون ماخذها اصلا في المشبه به عارضا في المشبه ما في الوضع فبشك على هذا
بما ذكرنا واما في المعنوي والافتقار في معنوي بالحروف دون الاسماء واما في البواني فبجلبتها
بالنسبة اليها **قوله** اخره اي آخر المعرب لما حصل التقدم والناخر بعد وجو المقدم والمتاخر
كلهما والانسب ان يعلل ما وقع لا ما سبغ لم يفلح اول بحال المبني قدم المبني واخر المعرب لما
كان ههنا موضع ذكر الناحي والانسب اتصال لتعليل بالعلل له لم يفلح ههنا فدا المبني
قوله لان المبني محصوا اي انواعه وافراده واحكامه فليقل بالنسبة الى المعرب وحق القليل
نقله على الكثير لان مخافة المؤخر بالكلية عند تقديم القليل فل **قوله** لانه ما قد سلم
المبني بخلاف المعرب في كونه محصوا لان المعرب ما سلم من شبه الحرف وكل ما سلم منه فهو في هذا
الكتاب وانواع وافراده واحكام كثيرة كما ان في الواقع ايضا خلاف لم يسلم لما نقله لا يرد عليه في هذا

وهو بمصدا

نوعه

الذليل لا يدل على اليأس بل يرجع ولو سلم فلا نسلم دلالة على الناحية هذا الكتاب قوله **قوله**
 ذكره وصف للشبه واحد من عن الشبه الغير المدة والمراد بالذكر ما هو بالنفس فلا يرد
 ان غير المدة انهم سبق ذكره فلا يجرى به عنه ولا يتعدان يكون وصفا للمدة احراز عن الحرف الغير
 المصطلح عندهم **قوله** بضم السين رجح ضم السين على كسرها لكون لفظهما مكتوبا في المتن
 لا لفظهما هو فمضيه الضم لا بالثا كما هو مقتضى الكسرة لم يراه بفتح السين مقصورا عما يقابل الاثن
 مع حسن اقتضائه بالارض لان الاشارة الى قسمي الاعراب اهم من ذلك **قوله** مع هزها وحذفها
 القصاري والقصر مع حذف الهزة لان تلك الهزة مع كونها لتوصل عوض عن اللام المحذوف فمضاهيها
 وجه لذكرها مع اللام فلا يرد ان المستفاد من هذا البيت ان اللغات ثمان مع انها ست **قوله**
 ومضى هذا مصد هض هض واصله مضو كفتود اعل اعلال مهد ولم يكسر ولمه كفسه لناسبه
 الفهم الميم ويحكي هذا اسم فاعل من اضا بعد قلب الهزة باء وادغام الباء في الاء منه ما وقع في بعض
 الزيارات ووجه المضم **قوله** الاول على السكون الى قوله فليكن اعرض عليه بوجه الاول ان
 وجه لعدولته في بيان حكمه والايجاز الى الاطناب المذكور لا مكان ان يقول يدل ما قال على ما
 به مضاعفا لثانته ان لا وجه لتخصيص البيان في الامر بالمفرد المذكور لثانته ان لا وجه لتخصيص الامر
 المصنع دون الماضي الى آتبع ان لا وجه لثانته ما ينه على السكون بالاعلال في المطنى كره وكذا ما ينه
 بالضم والفتح التقدير بين كره واورث الجواب على الثلاثة الاقلان مراد الشبهان مذهبهما
 اختلفت من الامر بالماضي وهو صيغ الماضي باسمها والمفرد المذكور من الامراء ما سواه من صيغ الآ
 مما اتفق على بناء على السكون في الجمع الموثق وعلى الحذف في غيره واما المفرد المذكور من الامر فاختل
 فقبل انه مبني على الحركات ان كان اخوه مدغما فمضافا والاضاعلى السكون كما سبقت في التمهيد
 انه مبني على السكون اللفظي والتقدير ان لم يكن نافضا والاضاعلى الحذف واما صيغ الماضي فالثان
 ان اسبغ منها مبتدأ على الفتح اللفظي والتقدير او على السكون اللفظي وواحدة منها على الضم اللفظي
 او التقدير والبوا على السكون اللفظي مذهب انه مبني على الفتح اللفظي او التقدير على مذهب
 والسكون فيها ما هو لغاوض ولهذا لم يبدل **قوله** فمضم قوله فليكن فعلى الضم وعلى السكون
 وسبغى منه اشارة اخرى الى ان مذهبنا هو هذا والجواب عن الرابع ان معنى **قوله** على الفتح اعلى

الامر من م

أتمم اللفظ في الجملة ما اتصل به وادّج فبضم بالفتح اللفظي والتقدير دائما وضمير فمع فتح فمك
 بالسكون اللفظي دائما وههنا ثمانية عشر حائلا ثلث منها ما ذكره الله والبواقي منتقبة وقد يجب
 عن الثاني والثالث بان ما سوا المفعول المذكور بالجمع المؤنث من الامر داخل تحت قوله ان كان معذرا لان
 ضمير لفاعل كجزء الفعل واما الجمع المؤنث فبنا على حاله في المضارع فلا حاجة الى البناء ولا يخفى فيها
 قوله على خلاف الأصل وذلك لان الأصل في الافعال البناء لعدم اشتغالها على منقضية الاعراب وقوله
 فعلا مضارعا لما كان في قول للمضارع ايمنا الطيف بما الى علة قوله واعربوا قد والله قوله فضلا لكون
 فيه ايماء الجف الى علة قوله خلاف الأصل فكان اعراب المضارع وكونه على خلاف الأصل يعويضا ويرشها
 قوله لا عنوان المعلقة المختلفة عليه تعدية الاعنوار على باعتبار ضمته معنى الورد والاستبداء
 والافهوسعد بنفسه المراد باعتوار المعاني للاسم ان باخذ كل واحد منها من غير وجوبه بغيره والمراد
 بالمعلقة ههنا هو الاثبات والجزئية والاشتباة وهذه المعلقة لما كانت مغيرة لذات معضها ليست
 بضمها الاعراب فان ما ينقض الاعراب لا بد ان لا يغيره ان معروضه كالاعراب فلا بد ان المضارع
 لو اعتور عليه المعاني كان معربا على الأصل لا على خلافه لكن به عليه ان الماضي كالضارع في ذلك
 فلو لم على ذلك بناءه او اعرابا بغيره فالحق ان اعرابه يشبهه بغيره من الاشتراك والاختصاص
 غيرهما فافهم قوله من نون ناكدة مباشرة او اريد بالنون لعم من النون اللفظي والتقدير بالمباشرة المباشرة
 لفظا تقدير المعنى واعربوا مضارعا ان عري من نون اللفظي المباشرة لفظا وتقدير معا لا يشترط
 مفردا ومن النون التقدير المباشرة لفظا وتقدير معا كلا من الفغير سواء عري من اخبار ما ذكر
 كلها كضرب ام لا بان فن النون اللفظي المباشرة لفظا فقط كلا بغير بن جمعها او النون اللفظي الغير
 المباشرة كالبضربان والتقدير المباشرة لفظا فقط اي ما من شأنه المباشرة اللفظية فقط كلا
 فضمير او القوم بخلاف النون او النون التقدير الغير المباشرة لفظا ونحو لنبأ القوم بالخذف فالفعل المتكامل
 باختيار دخول النون والمباشرة وجودا وعدما سبغها فاسام اثنان منها مبتدأ والبواقي من مفعولها
 لفظا بغير الاحوال وبعضها تقديرها ثانيا لكن باشرط عدم اتصال نون الانا بها وقد عرفت
 الامثلة قوله كهيئة خمسة عشر كهيئة كونه غير متباعدة وفي حذف شيء عن طرف واحد بغير
 وهو الحركة الاعرابية وهذا الحذف يسلم انتفاء الاعراب اللفظي لا انتفاؤه مطحن بلزم ذلك

والنفي

في قوله
 من نون ناكدة
 مباشرة

قوله معربا فهدر قبل في حالة النصب والجزء معرب مجزئ النون تعظا وقبل ببناء نون مكمل بها
 كان ام لا فقولهم وان عرياه في هذا التقدير اشارة الى ان ليس شرط الاعراب في المضارع عراق من
 مجموع الامر من حيث هو مجموع والالزام اعرابه عند عرائه من احدهما فقط بل الشرط عراقه من كل واحد
 من الامر من ولا يتحقق ذلك الا بعينين وقية ان العراء من المجموع من اواخر المضارع ولا معنى لاشارة
 المعلوم باللائم الا في الامور فلا اشارة في الصار ولا حاجة الى تلك الاشارة ويمكن ان يكون التقدير اشارة
 الى ان المفعول والمفعول معا قولهم لا تهابنوا بان آه المراهبا سواء للمضارع والماضي فاصل الاشارة
 والعرض لا في خصوصيهما فان المضارع حصول الموصوف بهما بالقوة البعيدة وفي الماضي حصول
 الموصوف بالاصالة بالقوة القريبة وحصول الموصوف بالعرض بالفعل فلا يرد عليه في اصالة
 التكون في المضارع في نفسها على السكونه قوله كبر عن ضم الراء من اعراب ووعاى خاقا وفتحها
 من وربع وربع قوله ونحو وليست يقولها المخزون هذا مما يربى بها ابو طالب ابن عند المطلب قد به
 مسافير في عمرو بن ابيهم بن عند شمر بعد ان عرض ودم البطون خرج من مكان الى الحيرة لئلا يلقى
 مرضه ومات فيها والبيد ان منها هكذا ليست شعرا مسافير في عمرو وليست يقولها المخزون
 اى شئ دعائهم عال فراك وهل اقدمت عليك النون ^{وتنقضان} بين ان هذا البيت فاعلا تنقضا
 فعلا تنقضا وللصريح الاول مطابق لهذا البين بلا زيادة واما الثاني فاوله واه عمرو وانما بظا
 بزيادة حرف ساكن بعد ناء ليست بخبرك حاء المخزون واما الثالث فاخر الراء الساكنة في مر
 وانما بظا بغير خبرك الفعال واما الرابع فانما بظا بغير باسكان هاء هل وخبرك لامه و
 حذف همزة اقدمت ولام المنون والعرب لا يبالى بامثال هذه الاختلافات وذلك لظن نظير في
 اوزان اشعارهم ثم ان عال فاعل من ومماى يغني اليهم كرمي والمراد منه ما محل صبره المرثاة
 مرثيا فندا وجهه لانه الذي ينظر فيه او كونه مرثيا والمغني ليست على علمي حاصل بامساك الزايع عمرو
 اى شئ دعائك ففاد فني بل كان علا رؤيتك او محل رؤيتك فبعد عن ابصار وهل سبق
 عليك المون وتابعت الفعل باعتبار تاثير المون والاستفهامان الاخيران للتفسير قول
 وجنبا الى معنى الاسمين اعلم ان كل لفظ محملا او موضوعا اذا اراد منه نفس متبينة الموحودة مظهرا
 فهو بهذا الاعتبار كلمة واسم حكما لا حقيقته لانفاء الدلالة الوضعية المغنسة في الكلمة الحقيقية

لا لأجل المل

لا لأجل المل
 لا لأجل المل
 لا لأجل المل

اذ دلالة المهبة الموجودة في الخارج على نفسها الموجودة مطردة دلالة عطفية لا وضعية فتدبر قوله
 بدليل عدم وفاتها المفنضاها فان مفنضاها الدخول على الاسم ونصب وعدم عود الضمير اليها
 ولم يفسرنا بشئ منها قوله اسما كان وفعل اه اشارة الى ان اللام في المنة للاستغناء للعهد
 المشار به الى الحرف قوله وثقل المنة كان وجهان لسان العرب عودان يتكلم بالمعول على حسب
 افضاء العامل لكثرة التعرّبان كلامهم فالتكلم على خلاف ذلك ثقل على لسانهم لكونه على خلاف
 عادتهم قوله اي من المنة لما كان امثلة المنة كلها للاسم المنة وسبب ظهور من كلام الله انفراد
 الاسم المنة بالحركة كما يمكن ان يفهم ان مراد المقصدين ان انفراد المذكور والضمير المحرر للاسم المنة
 ارجح الى مطلق المنة ومثليها مثل ثبوتها على ان مراده بيان احوال مطلق المنة لا غير قوله لا لثقل
 الساكنين اي لوجوده او لرفعها لمفعول به محذوف ان يكون حصولا او تحصيليا قوله رجل راك
 جاتن لفظا جاتني فتم المثال الاول لامبدأ المثال الثاني وجهه قوله زيد راكب براد هذا
 المثال الا تمام النسخة ترتيب الالف استغنى عنه بالمثال الاول قوله ما وتغنى عنه غير الالف
 انما ان مناط هذا الخاف على ان الحركة هل هي نقصا ما للحرف عن المخرج بعد انصاله به والتكون
 انصاله به من غير انصال مطا وهي انصال تام وهو انصال بلا انقطاع تام فعلى الاول الانباء
 بالساكن مستند ومط وعلى الثاني منع كانه صورة الروم والاختلاس ولكن في غير الالف تغذية
 فيه مط وهو مط واما كون الحركة بالمعنى الثاني والتكون بالمعنى الاول فمستلزم لوجود الواسطة
 بينهما كما ان كونها بعكس هذا مستلزم لرفع الثقال بينهما فاقم ثم الحق بينهما هو المعنى الاول و
 الحكم بالاعتدال كما هو المشهور قوله لا استشفال الصنة والكسرة لم يقل لما تغد لان العلة هي هنا
 رفع الثقل وهو اسم من الخفة قوله تشبهها بفعل وبعد وجه الشبه كونها ظرفين لازمي لاضافة قوله
 ومثال الساكن لم يقل والساكن نحوكم لان المفصّل الاختيار الساكن وحق المهبة ان يكون اسما
 لا وصفا قوله وقد علم تماثلا الى قوله لا يكون في الفصل لفظا موصولا فالتماثل المحرر يعود اليه
 او مصدق به فالضمير لما ذكر من التمثيلات ثم انه اعترض عليه بوجه الاول ان الصواب ان يقول مثلث
 الجمع لا نعلم ان ما علم من مجموع تمثيل المنة والله لا من تمثيل الله فقط واجيب عنه بان مثلث يصنع
 الجمولة الغائبة ولا ينافي فانها للنسبة الضمير المحرر والمذكر اقول لا بعد ان يكون مراده بما مثله

كانه اسم

اعم من ان يكون اضالما ويكون حكايما ويكون نسبة العلم بما مثل به من قبيل نسبة العلول الى الجز
 الاخر من عللنا لثامه وهذا شايع الثاني ان الصواب ان يقول بما مثل به وسالما مثل به اذا المعاو
 من الثاني انما هو معلوم من الثاني وجوابه ان المراد به ان الضرر على التمثيل به وهو مستلزم لذلك الثاني
 ان المنية على الكسر والضم موجودان في الفعل كضربوا واضربا لقوم وجوابه انهما منبيان عندنا للثام
 الفتح والشكون التقدير بهن لا عنياد بالاصل فيهما دون العارض كما سبق في اربع ان الحرف المنية
 على الضم نكان موجودا كما هو الظاهر من وجود مند والمبادر من ينضبط بالشهد بالعدم بالفعل وجو
 فلا وجه لعدا التمثيل به وان لم يكن موجودا فبها معلوم ثالثا وجه لعدم التضرر به واجبت
 باحتمال سقوط مند مع تغليب بآء على الضم من العلم وباحتمال ان يكونا كثر مند في مند
 لما اختلف فيه هل هو فرع لمدومين على الشكون تقدير او اصل للمومنين على الضم تخفيفا ولهذا
 لم يضر المثل لا للتمثيل به ولا لكونه معلوما قوله وفيه نظرية النظر بعلم بما سبق في قوله
 الماء اسم فعل بمعنى خذ وذا مفعوله قوله تعالى جئ به اه هذا التعريف غير ساهل للاعراب لانه ليس
 والالزم الدور وقوله من حركة بيان لما لا يلفظه والالزم تبين الشيء بنفسه وهو لا يقع وهو
 او بالتواو او بالالف وبالنون قوله ونصب هو بالفحة او بالكسرة او بالالف وبالنون قوله
 قوله وجرو هو بالكسرة او بالفتحة او بالياء قوله وجرو هو بالشكون او بغيره في قوله
 النون قوله بخوان زيد قائم الاول ان مثل يجوز ان يكون في هذا قوله في هذا قوله عليه
 لا بعد ان يكون خصص بمعنى فركي يقال خصص بالذكور من ثم فلا حاجة الى القول بالالف
 قوله لا مشاع يحول عامل عليه وذلك لان وضع عامله تحت معنى الافعال الى الاستيفاء لا بيان
 يكون واسطة بينهما فيلزم دخوله على الاستيفاء وقد سبق تفصيل ذلك قوله وهذا تبين الى
 قوله نكرار هذا جواب عن سؤال امة مدركا لها واخنان ولفظة اي موصولة وخاس خبر محذوف وانه
 صلة وان يكون مستند عابدا الى التبيين او الى ما يشاء اليه مجزا وتكرار خبره وفيل الى استيفاء
 وهي اسم لفظة وخاس خبر ان وفيه ما فيه قوله لا مشاع يحول عامل عليه لان وضعه واستيفاء
 لغيره فاعلم بالفعل قوله مثال كوفية شاذة الى ان عبده منصوب مفعول للذكر وانه فاعلم
 لعكس قوله اي تكرار لبيان ان المراد بالوصف بيان نفس الذات لا بيان حالها وحكمها قوله اي مراد

الموصوفة كان لمفعول يدل ذلك ما اصف للاشارة الى ان المشار اليه باسم الاشارة هو الذات مع
 جميع صفاته المذكورة لها قوله ولكن انما يعرب به المستتر قوله يعرب يعود الى في وفيه نوع استخدا
 وكذا القول في الضميرين السابقين عليه وادراك كلمة المحضر للاشارة الى ان اعراب في الموصولة بهذا
 الاعراب كما هو لغز في طي تمام الاعتبار قوله ان صحبا ابا نانا قول ما من الاستخدام برفع الثنائين
 بين هذا الشط والضرورة التساوي قوله واحزن هذا للفتنة وكذا اخبر به عن ذوقه ان هذا لفظ
 كما في المن قول لم يكن معبرا واصفا لموضوع على هذا في اعراب الجملة في بعض افراد
 هذا الاعراب الخاص وصف المحول بجميع افراد فلا يلزم توقفه عليه قوله ومن لاسما الموصوفة
 لما لم يعلم ان خبر قوله والتم من جنس خبرها قبله من خبر لو اخبرنا بهذا التقدير على اختيار الاول
 فان فهمه لا يحتاج الى مزيد خارج عن قوله واقسم قوله ثلثت اللغات اعداد اللغات في الفهم
 فهم من هذه العبارة وفعل عن بعض الكبار ان يصحح لابل اشارة عشر ثلث منها ثلث اللغات مع ثلث
 الهم منقوصا وثلث منها ثلثها مع ثلث منقوصا وثلث منها ثلثها مع ثلثها مع ثلثها مع ثلثها
 ليست منقوصة لان التثنية مع ثلث منقوصة لان الالف عوض عن المجدوف ولا مفردة اجتماع العوضين لان الالف عوض
 عن واحد اثنائها في الاشارة ونقل عن الفهم انه لم يطلع على كسر اللغات مع ثلثها بالهم وعدلها
 تسعا وثلث اللغات خمس منها كما ذكرنا وثلث ثلثها مع ثلثها مع ثلثها مع ثلثها مع ثلثها
 لانه في الحركات بحسب كل حركة وهذا عجيب لانه جعل الاختلافات الحاصلة من الحركات الاعرابية لغات
 وقال بعض الفضلاء من المحشين ان اللغات ثمان وثلثون في اللغات الاثني عشر الحاصلة من الحركات الاعرابية لغات
 حسب ما قاله الفيلسوف في الحركات الثلاثة الاعرابية وحصل لغتين من قوله وانباعها بتثنيده بالتحقيق
 في التثنية ففضل الهماء اعجب من كل عجيب يورد عليه ما يرد على البطل مع لزوم الحركات الاعرابية الظاهرة
 مع الفصوف فهم ذلك قوله فانه يعرب بالحركات على اشارة الى ان المنعني بانتفاء الشط قد
 المشروط لانه في تبديل فيه بقوله على اشارة الى انه معرب بالحركات اللفظية قوله اي كما تقدم
 من ذي القم يعني في المشي به كلا الامر من فوجبه لشيء بينهما فلا يلزم ان يكون متلما
 في حكم مخصص بكل واحد منهما قوله وهو في الزوج اي في الزوج من جانب زوجة او قريبين
 بجانب الزوج لزوجته فانه بكذا المعنيين من قبل وهذا لا يضاف الى التوثيق وفيه ما فيه قوله

قوله على
 هذا القيد اشارة الى رفعه
 بما يورد منها وان لم يكن
 ده مع ما موقوف على العلم بكونه
 مرفوعا بالواو منصوبا
 لالف ويجوز ان يكون
 اعرابا غير ذلك في العلم بكونه
 كذلك موقوف على العلم بكونه
 مرفوعا فان زوال الموصولة
 لا يعرب مطلقا منه

فلا يلزم

من الضم

مجبوز والمغنى الامال وثلثنا هاهنا من النبل وهو الوصول وكذا لو في الكلام لا يخرج عن معنى المثنى
لثنا وصلنا اليها والمراد بقوله عندها لنا وفاها اما انفسها والا لثنا ذهابا على وجه القبلة في النظر
اليها ونحو ذلك قوله فمن متعلق بقوله لنا وتشكره للنعظيم وترضى ما بالثناء المشاء الفوقا بنوعه
يعود الى ليلى او بالنون من الارضا او بالها التثنية في قوله باها على لغة القصر والضم المجرى
لكونه جنسا مقصودا من الكثرة وقوله ان باها كانه اسند انما توهم من امكان حصول المثنى
بغير ان باها وجدها لا يرضى بذلك لانها مجدها وغاها ثنية على لغة من اجاها في جميع الاحوال
بالالف المراد بالغايبين ما غاب عن مجد الاب وغاها مجد الجدا ما اول المجد واخره وذلك كما يرد عن
جميع مراتبه والضمير اضاف لباها الى مجد فضايفين او مضاف واحد الى مجد على ان يكون
فخرا شبا عدا بالالف للضرورة وقبل اليبس في وصف قلا نص طائفة معهوده من العربيا ولهكذا
اي فلوصل اكبر اها شالوا على من فشل علاها واشدد بمشقة حق حقاها ناجية وناجيا باها
اي شرطية حذف فعلها اي فلوصل اكبر كانت تراها وقلوصل كهمود النافاة الشابة او اولها
برك من انا لا بل وجمعه قلس وقلس ككتب في كل وفلاض والاكبر مجرور بالاضافة لا منصوب
على الحالية بمعنى كوكب كافي بعض الروايات وشبالوا علاها اي ركب ما كوه من علمهم فان شالوا
بمعنى انفعوا وحلوا علمهم من شال يشل الى محل يشد يد البهم فشل علاها بضم الشين وبكسر هاء وهو
جزاء الشرط وقلب ثا على الفاء في الثاني للضرورة وفي الاول للمناسبة والضمير المجرور ان تلقوا
المثبتة واشدد من الشدد وهو بالفارسية بمعنى جستن وحقق كعقن جبل يشد بطن البعير خفواها
ثنية حقو كفس وهو محل شد الا زار وهو في نصبه بالالف كغابناها والناحية هي الترقية
التبريد ومحطار واطروا ناديه وناديه بابدل شالوا وشل وناجيه وناجيا قول المتقدم في
الاسماء المذكورة لما توهم من اسم الاشارة الموضوع للتقريب ان المراد بالاعراب هو القصر وضع
دفعه بقوله المتقدم انه قبل عموا الاسماء بدل على ان شرط ثبوت اعراب جميع تلك الاسماء بحد اعراب
هو الاضافة ولا معنى لهذا الاشارة في نى لان اعراب المذكور والاضافة لازمان له ولا معنى
لاشارة ثبوت اللزوم للملزم في هذا الاغراض غير وارد من وجه الاول ان قوله في الاسماء المثنى
بالمتقدم على ان يكون بيانا لما قبله لتقديمه يقول المعنى ولا شك ان اعراب المذكور بوصف تقدمه

على الاعرابين الاخيرين انما هو اعراب اسودى من الاسماء الثاني ان ثبوت اللازم للملزوم قد شرط
 بشيء باعتبار فرض امكان اشتكاكه عنه ولكن ذلك من هذا القبيل الثالث ان الشرط بمفعول العلة
 لا ما يستفاد من كلماته وما ذكرنا من مناف للثاني الرابع ان ثبوت اللازم للملزوم قد بشرط
 باعتبار اشراط وجود الملزوم به ولكن ما نحن فيه من هذا الباب لكن لا ينبغي ان الاوفق بقوله والا
 فنعرنا بما هو الجواب الاول قوله والا فاعرب اى فاعرب ولم يقل والا فاعرب لئلا يلبس الجواب
بالشرط وفيه اشارة الى ان الحكم المبني على انتفاء المعيد غير ما هو مبيح على انتفاء المعيد خبر ما هو
 مبيح على انتفاء المعيد فقط قوله لا للباء عطف على مفعول اي بضم غين الباء لا للباء اقول ولا
 للمفعول بالساكن والاعراب بحروف مغلقة نحو جاتني ابوالقاسم اقول اي للباء المتكلم لطبق
 عن المعاصرون واجوبنا امكن ان يتوهم ان اللام في قوله للباء اشارة الى الباء المذكورة سابقا
 والظرف متعلق بقوله وشرط والمراد بقوله بضم غين الاضافة الى غير باء المتكلم اعتمادا على التبادر و
 الامثلة والمعنى وشرط اذا الاعراب للواو والالف في حالة الرفع والنصب للباء في حالة الجر اضافة
 تلك الاسماء الى غير باء المتكلم لانها اعربت بالباء حالة الجر ولا يضيف الى باء المتكلم نظر الى ما جاء
 بعضهم من نحو ابى ونحوها بنشد بيا كما سمعنا في باب الاضافة وحاصله هذا الشرط لمجوع
 هذا الاعراب باعتبار بعض اجزائه لا باعتبار كل جزء فاشارة الى هذا التفسير لرفع هذا التوهم
 بان اللام للمفعول الخارجى ولام الجر مبيح الى متعلقا بقوله بضم غين وانما كسر حرف المتعلق لا يتوهم
 ان لانه المنزلة قوله لا امك الانفسه اخى اخى ما معطوف على المستتر امك او على
 الباء فهو مرفوع او منصوب او مجرور وخبر الثلاثة او سطرها لما هو ظاهر ومجمل ان يكون التقدير
 اخى كك قوله وهذا مضاف الى اعند لم يقل وهذا من باب كسر لا يثبت وجعه ويضغبه غير والله
 في الفصحى وله منقضى اللفظ اى لفظ الشبهين او لفظ الدال والشبهين وهذه العبارة
 خمسة احتمالات ثلثة منها على تقدير كون المنقذين بمعنى المماثلين في حال الافراد الاول ان يكون
 الوصف قيد للمفعول الثاني ان يكون قيدا للفاعل بقدر انما هو قولنا معه في صلة ضمير المستتر
 للمفعول الثالث ان يكون قيدا للكلمة اوضحها واشارنا منها على تقدير ان المنقذين بمعنى المماثلين
 في حالة التثنية الاول ان يكون الوصف قيدا للمفعول بقدر قولنا فلهما لثان ان يكون قيدا

قوله بلاء اعراب

اشبه

قوله

اللفظ اصله متعقبن لفظ
 بها قطع اللفظ بالاضافة
 بتعريف لام التعريف عنها
 ثم ضمف الوصف اليه
 اللفظ يدل على المستتر في
 المتعقبن ويكون مضافا
 المبدل منه لا المبدل
 ش ية في الاضاف
 فانه ضم منه

بعض

نفسا وعلى

تقدير لفظ فيه منها كما
 للربط لك لبيان فخر
 الاتحاد واما فيها فخره
 فله بيان المذكور منقطع
 وهذا اقرب مما تقدم تقدير
 رابط وتركبت ههنا لفظ
 ايضا منه

لنفا على تقدير رابط هو قولنا فيه والاول من الخمسة اظهر المحتملات قولنا بزيادة الفاء الباء لالة
وهو متعلق بقوله دال لا بقوله منفى اللفظ اما على تقدير كون المتعديين بمجملتهما مثلين فظم
اما على تقدير كونهم بمعنى الفهمين فلما لا يخلط طرده بنحو القرء المستعمل بلا قرينة تدل على تعديين ما يراه
منه اذ يصدر عن عليه انما سمى دال على شيئين هما القرء بمعنى الظاهر والقرء بمعنى الخفى وقد اخذ لفظها
بزيادة الفاء ويا ونون في اخره وليس تلك الباء بمعنى مع والاولم ان يكون في جملان اسما قوله
نحو قال رجلا ذكرهما مل المثال للاشارة الى انه مثال لرفع المثني بالالف لا لطلق المثني والى ان هذا المثال
من اوضح الكلام الذي تكلم به الملك العلامة فيكون شافها بهذا المرام قوله فخرج نحو زيد وكذا نحو زج
باحل معنية مستغف ونحوها لان المراد بالدلالة ههنا ان يدل على كائنها بما بالمطابقة كما هو في
من اطلاق الدلالة ودلالة امان ما ذكر على ذلك بالنص قولنا في القرآن اقول ههنا امور ثلثة قد
يجوز الفعل كونه ثلثية الاول نحو عينين اذا اردت منه لبا صوة والبيوع مثلا وهذا ثلثية بالانفا
وداخل في هذا التعريف على نقادهم الخمسة الثانية نحو ملون للبل وهذا ليس بثلثية بالانفا وفيه
عن هذا التعريف على جميع نقاد براما على حل الانفا على معنى التماثل فظم واما على حله على معنى
الاتحاد فلان اتحاد اللفظين عبارة عن حلول احدهما في الاخر لا حلولهما في ثالث الثالث نحو قول
للشعر في القوم واختلف فيه فقال بعضهم انه ثلثية مظهرة وقال اخرون انه ليس بثلثية مظهرة وفصل ثالث
ان مفرد به ان كان علما فكالاول والافكا لثاني وهو خارج عن التعريف على نقاد برالهما مثل اذ
المتبادر هو التماثل الحقيقي لا اعم منه وهو الفرض وشمية الشمس من قبل الثبنة انما هي مجرد الفرض
وداخل على نقاد برالاتحاد والحوافد منه مجازي والارجح ان يكون التعريف للمثني الحقيقي لا لما يميز
بالمثني مظهرة وكون الانفا بمعنى التماثل كما هو للبياد منه والحكم بخروج نحو من عن هذا التعريف
كما فعل الشان وان كان الحمل على ما لا يخالف من تلك الامور الثلاثة اعم فائدة قوله وانما في البواقي
اي لعدم الزيادة في البواقي والظاهر في البواقي من قوله الدال على شيئين اما كلا وكلا فالدلالة
على التمول للشيئين لا على الشيعين واما اثنان واثنان فالدلالة على المرتبة الثانية من العبد
او على شيئين ثلثية لا ثلثية ولو سلم دلالة كل منها على شيئين بجملة على الاكسار مع عدم اراقتها
جواز خروج كل منها عن قوله منفى اللفظ ظاهر فيشهد بذلك قول الشاعر كلا ذلك وجره فذلك

الاوسط والى ربيع هذا لا يجام جشاً فلفظ الجبع الى الالفاظ المعرف بلام الاستعراق المرفف
 لقولنا كل لفظا فلنا جميع كل لفظا فلنا جميع مضداً فانه ولا يخفى لطف هاتين الاشارتين
 واذا عرفت هذا فلا بد من علته ما اورد من ان المراد بالذكر ان كان الذكر بالتوحي فلا يشتمل المحكم
 للمنتهيا وبالشخص فلا يشتمل للشيء وهما معاً فلهذا استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي والمجازي
 واحدة ومن الجواب ما اجاب به هذا المورد عن ابراهيم باخبا والاشق الثانية والقول بان
 المنته المذكور بالشخص هو لفظ المنته الذي هو اسم مفعول فانه لو مثل منتها كان حكمه ذلك
 او القول بان المنته المذكور شخصاً هو لفظ ابن بن وابنه قول الجواب نصيباً فلهذا الجرح على
 النصيب لا يشار الى ان النصيب فيه محمول على الجرح وكذا فيما سبقتها قول اي فيما حال بينهما اي فيما
 زمانهما فان كلا من الحاله والمال قد يطلق على الزمان وقد يطلق على المهيئة ولا مغزى لها ههنا
 الا الاول ولهذا التفسير فانه ان الاولى لا يشار الى وقتاً قبل ان قوله جوا ونصيباً مصدر
 لمخدوف او علة لقوله بخلف وذلك لعدم ملائمة الاول لسبب الكلام وعدم جواز الثاني بحذف
 اللام للاختلاف في الفاعل بل هو ظرف مكان فان لقوله بخلف الثاني لا يشار الى ان رفع ما بهما يرفع
 وردوه على هذا الكلام من لزوم ان يكون الالف ولا علة الجرح والنصب بخلفها في ذلك بناء على
 ان قوله جوا ونصيباً يكون مخفياً فلهذا في كونها علامة للجرح والنصب يكون بناءً فاللام المشتركة بينهما
 والمخالف عنه وليس كذلك فاشارة الى ان قوله جوا ونصيباً ظرف زمان له واما الامر المشترك
 فهو المكان ولم يتعرض لنقصه لعدم تعلق غرضه به واما ان توهم جواز حمل هذا القول على مكان
 الجرح والنصب لان هذا الحمل مستلزم للمقتضى المذكورة انصافاً قوله بعد انباء فتخرج متعلق بقوله
 تخلف ونقد لفظ الانباء الى رفع ما ينوهم من كلامه هذا الفصح فتخرج جديد ولا يرفع هذا التوهم بقوله
 فدا لفظا حال ان يكون الالف حاصله بعد دخول الباء ولا يبعد ان يكون قول المص بعد فتح
 اشارته الى الامر المشترك فانهم قولهم على هذا اما مضى الى الهاء او مخنوم بالهاء وكلاهما
 صحيحاً قولهم وادفع بواو وياء الجرح في تقديم الظرف الثاني على عامله في الاول اشارته الى ان
 احتياج الثاني لا فائدة الحضي اكثر اذ كون الاعرابين بحرف واحد قريب لا يبعد ان ينكروا بخلاف
 الاعراب الواحد بالحرف الواحد قولهم لجمع عامر وندب هو جمعها الحاصل بالواو والباء

انما
 انما
 انما

اشاره الى ان حمل على مكان
 انما لا يصح الا بعد نقص
 انما كان علامه الجرح بعد ذلك
 انما المذكورة اذ كان
 انما انما ليس مشتركاً
 انما انما انما
 في انما فافهم

والثون وهذا لفظ وكما في غيرهم من غير حاجة الى تبين ان الواو والرفع والهاء للنصب الجز فلا باز
 ان يكون قوله وارفع امرًا بالانقلاب او يا مجاد الفعل في مفعول مجعول والمراد بجامر ما كان علمًا
 لا ما كان وصفًا كما احتمل بعض المحشين وذلك ظاهريًا ولعل ان هذا الاعراب ثابته لا اصله التام جمع
 فمن وشبههما واما الغيرة فلا يثبت لا على سبيل شد وذو الالتفات ولا غير سالم جمعها وجمع شبهها
 شبهة اخلاصا لا باعتبار ورود التقى على ثلثة امور الاول ما كان بانتفاء الاول كغرضه لثاني
 ما كان بانتفاء الثاني ولا وجود له الثالث ومنه هلون وعالمون الرابع ما كان بانتفاء الاول
 كنفس عام ومذنب شبهة الخامس ما كان بانتفاء الاخير ولا وجود له السادس ما كان بانتفاء
 الاول والاخير ومنه ارضون وستون السابع ما كان بانتفاء الثلثة ومنه عشرون وثلاثة علون
 ثم ان الاضافة السالمة الى الجمع بعد تبينه بالعام والمذنب قبله بطلانهما اضافة الخاص الى العام
 وذلك غير جائز وورفع هذا الابرار بان السالم قد يطلق على ما يقابل الممثل فيه فانه قوله
 وشبهته من فيه حملا لا اشتراكا على السالم والمشار اليه ما سأل جميع عام وسالم جميع
 مذنبين فغير متجانسين في الاضافة والمصنعا اليه ونفس عام ومذنبين فغير متجانسين واما على الجمع و
 المشار اليه باحدا فنسبتهن الاخيرين لكن الاول بلا نقدر وفي الثاني بقدر مضاف واما على
 عام ومذنب المشار اليه هو الاخير بلا نقدر واطهر المحمل ان لا ينفصل في الواقي كما توهم نحو
 كون اقرا المشبه عن المشبه به فيها بقدر عام ومذنب لا بالمعبد قوله ما يشبهها لم يبقه بالجملة
 ان يكون منعدها بنفسه المشبه منعدها بالباء قوله وهو كل علم فيه شارة الى حمل العطف على اظهر
 المحملات كما هو ظاهر قوله بل من التركيب اي من مجموع انواعه والافاضة الخاوية عن التركيب
 والاضافي والوصفي والضمي مما اختلف فيه وانما الخلاف في المخرج فيقبل بعد شرط الخلو عند مظهر
 قبل عدم الاشتراط فيها اذا ختم بوجه فيجمع بهذا الجمع مجذوف لفظا وبرا ومع ذكره على خلافه دون ما اذا
 لم يختم به قوله وكل صنفه كل كاي كل صنفه لذكر عاقل خال من فاء الثانية واما خلوها عن التركيب فلم
 يشترط لان بغداد في جميع على بغداديين بالانفصاف وكذا القول في الخلو من فاء المبالغة والمراد بالصنف ما
 دل على ذات ما مأخوذة مع بعض صفاته وان كان كالمسبوق اما الصنف فلا الا اذا كان مكبرة وصفًا
 كشوبير وتطلق على المغيرة الفاسم بالغيرة على التابع المعهود وعلى المشتبهما العاملة عمل الفعل وكل كاي

لما كان بانتفاء الثاني

او جمع عام ومذنب

لان لفظا مضافا منه

[illegible]

برقاریت و غیرت

واللّٰهُمَّ

وقد يفرق بينهما باطلا في الصفة على ما يثبت للموصوف والوصف على ما صدر عن الواصف قوله ولا
 مما يشوبه المذكور والمؤنث كصورتهم أي ولا مما يشوبه ما إن هذا كان فعولا بمعنى الفاعل ونفياً
 بمعنى المفعول المذكورين مع موصوفيهما فلا يخرج به ما يشوبه ما فيه قواعدها كقوامون وقيتون ولا
 الفعول بمعنى المفعول والفعيل بمعنى الفاعل ولا الفعول بمعنى الفاعل والفعيل بمعنى المفعول لفهما
 مقام موصوفيهما قوله أي وبالجمع المذكور لم يقل له وبما لم يجمع عام ومندوب وشبهين للاختصاص
 وفي بعض النسخ بدل المذكور والمذكر وهذا التفسير في قول المصنف كذا أو لأن حيث فسراسم لا شاذ بالجمع
 المؤنث وذلك لأن جمع المذكور مطلق في عرفهم لسائر ما ذكره جميع المؤنث بالجمع بالالف والنساء سواء طابها
 معناها اللغوية أم لا قوله وبأية لفظ التثنية نقل عن باب البيت إلى قول الشيء باعتبار كثره ثم إلى نفس
 هذا الشيء أما من غير تعليل ويجوز في الشيء كما يقال باب الفاعل له مسائل الفاعل ومع تعليل كما يقال
 باب كلناي مسائل كان وأخواتها ومع يجوز كما فيها نحن فيه حيث يرد بالضمير المضاعف إلى أخواته عشرون يجوز
 وإنما لم يقل باب عشر مع كونها خسر لا من الأول الضرورة الثانية الإشارة إلى أن الباعث على الحكم بالالحاق
 أي عند الجمع بينهما هو في الأخوات استنباط منقذ بالرفع وفي عشرين بسبب مخالفة لها في النوع وشبهه بها هذا
 توضيحاً لما يجيء قوله في أعرابها لتساوي في أعرابها مطلقاً نحو مثل أعابها لا يثبت الثابتة عند
 جعلها على ما يجيء قوله وليس يجمع إلى قوله وليس به قول اسم ليس الأول أما ما عايد إلى كل واحد
 عشر وبأية إلى الباب فقط كما يشعر به تقديم الباب في التعليل فالواو في قوله وجوباً ما للطف
 للاستنباط على يكون ما بعده مستدلاً به قوله لذلك فخرج الاستدلال أملاً في أساس استثنائي عوارض
 وفائدة أن عشرين وبأية ليس يجمع والأول صحة الإطلاق ثلثين مثلاً على شغور لزوم وجوبه لانه عشر
 على ثلثين لأن أقل الجمع ثلثة وليس ثلثين مثلاً بصحح الإطلاق على الشغور وعلى عشرين بدلاً عن الإتيان
 فليس يجمع وأما إلى فيل بين استثنائين كما هو الظاهر وإنما أفرد عشرين عن بابها بطريق المن في ذلك
 لأن مفسدة جميعه عشرين وهي وجوبه لانه على أكثر مما يدل عليه غيره مفسدة جميعه الباب هي صحة
 الإطلاق على أقل ما يطلق عليه كاهوذا وإنما لم يكف على تقدير العطف بالزوم بل ذكر الفعول لأن
 الزوم في الباء بيان للملان من لا جواز ثلثي لجواز صحة الإطلاق مع عدم وقوعه بل جزء الثاني فيه
 هو الصحة كما أشرفنا إليه بخلاف عشرين فإن جزء الثاني فيه هو الوجب للصحة فقط كما يظهر من جوابها

وانما ذكر في الباب لاطلاق وفي العشر الدلالة لا مكارا عينا الدلالة التي هي شدة فسده من
الاطلاق في عشر وعدم امكانا عينا والزاما على الاطلاق في الباب ولا اكثر دلالته فضمته
على الاقل بخلاف العكس لم يغيب الدلالة المطابقة في الباب شعارا بما ذكرنا وانما في مثل هذا
بافي الباب على الثلثين وباقي ما يطلق عليه على التسعة والاطلاق على الاكثر على طلاقه على الاقل
ولم يفعل ذلك في العشر اذ لا معنى للمطابقة في التسعة فبما في الاول والآخر فظاهر ان واما الوسطي
فلان الجمع لا يدل بنفسه على ثلثة افرع واحدة واما دلالته على الزايد على ذلك فيا لفرقة واما
قال على تقدير العطف قوله لذلك لئلا يتوهم اختصاص التعليل بواحد من عشرين واما اخفا
من الفاظ الاخوات لفظ الثلثين لانه متصل بالعشر ولا معة في مفسدة العشرين ولم يندفهم بقلبه
على تعليل عشر هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام ومثل وجه تقديم ثلثين على عشرين انما يطلق عليه
وما بعده اقدم مما يطلق عليه عشرين وان المفسدة في اطلاق ثلثين على تسعة اكثر من مفسدة اطلاق عشر
على ثلثين اقول وجه الاول ظاهر يمكن ان يوافي في مختصر ثلثين من بين البواني بالذكر واما وجه
الثاني فمحمل خمسة اوجه الاول ان يكون الاكثرية بحسب النجاء وعن الحد انه تجاوز الثلثين المطلق على التسعة
عرجة بواحد وعشرين ونجاو التسعين المطلق على تسعة وعشرين ثلثة وستين واما البواني واما
نجاو العشر المطلق على الثلثين عرجة بعشره الثاني ان يكون الاكثرية باعبارا طولية السلسلة من
البداية فان بدأ به سلسلة ما يطلق عليه ثلثون التسعة كان يد عليها بثلثة ثلثة الى ما لا نهاية له وما
يطلق عليه التسعة وستون ثم ما زاد عليها بتسعة تسعة الى ما لا نهاية له وما يطلق عليه ثلثين
هو ما بين التسعة وستين وثمانين واما ما عشرين فبمبدأ سلسلة هو ثلثون الى ما لا نهاية
له بزيادة عشره الثالث ان يكون الاكثرية باعبارا عددا فكل من الثلثين وما بعد بالنسبة الى
مصدقا فاعشر فان للثلثين في مسافة هي من الستين الى التسعة مثلا احد عشر مصدقا وللعشر
في تلك المسافة اربعة مصدقين وكلت للتسعين في مئة وستة مئة من البشعير الى مائة وثمانين احد عشر مصدقا
وللعشرين في هذه المئة وستة مئة مائة وستة مئة من البشعير الى مائة وثمانين احد عشر مصدقا
فان المفسدة في الثلثين الى التسعين من نوعين هما اطلاقا على اقل مما يطلق عليه والاطلاقا على اكثر
من هذا وفي العشر بمثل من النوع الثاني فقط وهذا الوجه مرتب من الثاني وهذه الوجوه الاربعة

كما يحتمل ان تكون عامة للثلاثين الى التسعين بحمل ان تكون مخصوصة بالثلاثين على حسب ان هذا التقيد
للتأثير تكون الاكثرية باعتبار المطلق فان العشرة واحد والثلاثين الى التسعين سبعة وسبعة مفسد
اكثر من مفسد واحد ثم اقول في هذا الوجه المحمل للوجه الخمسة نظرا عما اجالا فلا تاكثرية المفسد وحيث
للتأثير كيف لا وانه لا استكمال للثلاثين الا في قول المفسد ان اشتد المفسد
التي في عشرة تغارض تلك الاكثرية فان وجوب الدلالة على قول المفسد ان اشتد مفسد من جواز
الاطلاق عليه كما سبق وايضا عدم الاطلاق في ثلثين الى تسعين بالنسبة الى بعض المفسدات في عشرة
بالنسبة الى كل واحد منها واما تفصيلها فمرد على الاول ان الاكثرية لا يتحقق في جميع مفسدات الثلثين
وما بعده بالنسبة الى نظائرها من مفسدات عشرة بل في الثلثين انما يتحقق في مفسدات الاول والنسبة
الى مفسدات اول العشرين وفي اربعين في مفسدات الاول والثاني بالنسبة الى نظائرها من مفسدات عشرة هكذا
بزيادة واحد الى التسعين فان ثلثة مفسدات في عشرة من نظائرها وانما في باقي المصنفات في كل منها
فالاكثر انما هو في جانب العشرة تغلب في جانب خواص فينتج ان يقدم عشرة على ثلثين لا بالعكس وعلى
الثاني والثالث والرابع ان التقديم لو كان لذلك فالاولى ان يقدم عشرة على تسعين الذي هو اكثر من
من العشرين واول مفسد من البواقي للتقديم بالطريق الاولى لان يقدم الثلثين الذي هو اكثر مفسد
من الكل وعلى الخاير انما هو اكثر مفسد للتقديم انما هو لان ثبوت المفسد به على وجه اظهر اجتماع
مفسدات الاخوات لا في كل واحد واحد منها لا يفيد نفي جميعها كك وبمكن الاعتذار عن بعض هذه البراهين
بالكثير ثم تعرض هذا القابل لشرح قوله وليس به فقال اسم ليس غايته الى اللزوم والوجوب وكذا القيد
المجرد لكونها في الثاني بمقتضى اللزوم والواجب اللزوم والوجوب ليس يلزم والواجب ثم قال ولم يقل
وليس تجايز لان الخلاف في ثلثين مثلا على تسعة واطلاق عشرة على ثلثين جازي مجاز الوجوب على انه الكل
والجزء اقول فيه نظرا لما اولا فلا ندان حل لفظ اللزوم على بيان الملازمة كما هو الحق فليس لكبر في
اللزوم والافعال ان تكون الكبر في الملازمة وهو مع كذبة في غاية الغرابة وان حمله على كونه جزءا للثلاثين
كما يظهر من بعض كلماته فالملزمة ممنوعة لئلا يكون الثلثون مثلا جمعا فلم ينفوا ان يملفوا احد على
القسمة ففي التالي لا يسئلزم نفي القيد ولا يدل بيان ان الملازمة عليها مطلقا الثاني ان قوله ولم يقل
وليس تجايز يدل على انك مع قطع النظر عن تلك العلة يمكن ان يقول لك وليس كذلك فان التالي على ما

بهم تحقيقا في البواقي

حمل عليه هو لزوم والوجوب والكبرى ليس إلا نفى الثاني اللهم إلا أن يراد بالامكان ما كان يعبد
 الثاني بالجواز ويراد أن نفى الجواز ملزوم لنفى لزوم والوجوب الثالث أن المراد بالاطلاق إنما هو
 الاطلاق على سبيل الحقيقة لا مطلقا وعدم الاطلاق على سبيل الحقيقة لا يستلزم عدم اطلاقه على
 سبيل المجاز فلو كان ليس بجائز لكان جائزا وتما بدل على أن المراد بالاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة
 هو أن الجمع يطلق على الأحاد على سبيل الحقيقة ولو كان المراد بالاطلاق الاطلاق مطلقا الملازمة
 ممنوعة اللهم إلا أن يفقد القياس هكذا لو كان ثلثون مثلاً لجمعاً لزم أن يكون اطلاق هذا الجمع على
 تسعة مجازاً وليس اطلاق جمع على ثلثة من أماده مجازاً الرابع أن الحكم في عشرين بوجوب الدلالة لا
 بوجوب الاطلاق فقوله وكذا اطلاق عشرين على ثلثين مما لا يدخل فيها محض منه قوله في المتن بعد
 قوله الحق في هذا وما بعده لغواً أولاً لاشارته إلى أنها ليست معطوفة على التسمية الثانية لاشارته
 إلى اختلاف الأحكام باختلاف المتخالفات بعضها اسم جمع وبعضها جمع فاعداً شرط وبعضها غير
 الثالثة الاشارة إلى أنها قبل من أن فاعداً لا ينفذ وهو مع ما عطف عليه مبتدأ لقوله شئت
 ذلك لأن المراد بها نفس عراب تلك المتخالفات هذا الاعراب سببه ليس هو الاطلاق لا الشذوذ الرابع
 الاشارة إلى أن الواجب حمل الكلام على مقتضى ظاهره ما لم يمنع عنه مانع والظاهر فيما أورد من هو العطف
 لا الابتداء كلاماً مانع فوجب حمل علة ما وجب جعله فاعداً من شذوذاً وقوله والشذوذ عطفاً
 على عشرين في ثلثين ثم نقدر قوله والحق مقدم ما مخالف السبب المثنى إلى الناحية المثنى للضرورة وخفة
 التقديم لأن المقصود بالذات بينا الحكم وهذا يقتضي تقديم المسند قوله بل اسم المراد به ما يقابل
 الوصف والفعل والحرف قوله في الخاصة الشبهة الخاصة سمعاً على كالتألفه أو تألفها للتأنيث
 على كونها وصفاً للظائفة وشبهها قوله لمن بد من بلفظ بد من ما بالبناء المشابهة الفوقية
 ما ضياء من الفعل أو بالبناء المشابهة النحائية مضاعفان وعلى كلا التقديمين شذو من الذين
 اشتغافاً جعلتاً أي من يحمل الاسلام ديناً لنفسه الأول أظهر والثاني هو الواو ابتداءً في
 قوله وأهل القرآن مثل ثلثة امثلة امثلة اشارة إلى أن ما يضاف إليه الخاصة قد يكون مطلقاً
 وغير عاقل والثاني أن يكون ذاتاً ووصفاً وأما نفسه فلا تكون إلا للعاقل قوله في قوله
 أه كان جواب عن سؤال مقدمه أن أهلاً يمنع أن يكون لجمع لا مضموع ولا مكسر ذلك لاطلاء على

ما يطلق عليه الجمع فهو قد جري به كما لمفرد المنصرف نظر الى لفظه وقد جري به كالمجمع المذكور الصريح نظر الى معنا
 فيطلق كونه اهلون جمعا له ونفد الجواب في جمعه فدلجاء على اهل الى صلتها واذا ثبت له جمع فالاصل ان
 يكون اهلون ايضا جمعا له ونفد في ذلك ان كل متعد باعينا وملاحظة واحد مدلول للمفرد وباعينا
 ملاحظة متعد مدلول للمجمع قوله **بمفعله** اصحا قبل موجه صحيح كتحسين لجمع ضابط في قوله **هو** ان هو اسم
 لما سوا الباري اصل العالم اسم لما يعلم به مظهر سواء كان المعلوم او المعلوم به هو الباري تعالى او غيره ثم
 غلب في العلم به الباري مظهر فلا يشكل بعالم اللاهوت قوله **للزوم** زيادة قبل لم يبق بدله لا مناع كون
 مدلول الجمع اقل من مدلول مفعله للاشارة الى امتناع التماسا فيهم والى ان ما اجاب به القابل با
 لجمع عن اللفظ المذكور بان العالم اصنافا العقلية منها سواء الله لا مطلقا مفعله ودان الجمع في السابق في
 مع امتناع ذلك في قوله **مراد** المحبين العالم يستعمل في اصنافا العقلية لكن لا باستعمال واحد بل بالجموع
 منتهية وهذا اما لاستدراكه فلا يرد عليه لك ثم ان مراده بذلك ليس انه لا يستعمل في غير العقلاء
 كما هو الظاهر من كلامه حتى يرد المنع عليه بانه خلاف الواقع بل مراده ان العالم كما يطلق على غير العقلاء
 كذلك يطلق على فيجوز ان يكون عالمون جمعا له باعتبار اطلاقه على الثاني كما ان طاريا مثلا يطلق على العالم
 وغيره مضاربون جمع له باعتبار الاول ثم اعلم ان الغلبة في الجمع انما هي مع مفعله مفعله هو ما كانا ذا الوجه
 والوجهان في مفهوم التحويله وزيادته على مفعله مصداقا بمفعله ما كان استعماله في كل ما يمكن ان يستعمل
 فيه مفعله بعد زيادته مثلي مفعله واكثر عليه ذاعرفت ذلك فاعلم ان قوله **للزوم** زيادة آهذ و
 اخما لا مراد به الاول ان يكون اشارة الى قياس استثنائي محمول نالي صغره من لوازم موضوع متعلق
 وبطلان نال به لاجل عدم ثبوت محمول المحمول المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المفهوم ونفد في الغالب
 هكذا لو كان لعدم صحة زيادته فهو موجه على مفهوم مفعله فالمقدم مثله ذلك ان يجعل **للزوم** جزئي للتأني
 الصغرة الثاني ان يكون اشارة الى قياس استثنائي محمول نالي صغره من لوازم محمول مقدمها وبطلان
 الثاني لاجل عدم ثبوت محمول لموضوع المقدم والمراد بالزيادة الزيادة في المصداق ونفد في الغالب
 لو كان عالمون جمعا لهم وجوز ياداه مصداقا على مفعله والثاني يكمل لان العالم يطلق على كل
 غير غافل اجماع وعالمون لا يطلق على غير غافل ياداه مثلية واكثر عليه لثالث ان يكون اشارة الى
 دليل بطلان نالي القياس الاول بناء على نفد براه في الكلام والمراد باللزوم للزوم الحادث لوانه

عقلاء

عالمون جمعا لهم
 هذا الجماع والجمع ما علم به هو مفعله
 والثاني بطلان مفعله

ان يكون اشارته الي بيان الملازمة للقياس الثاني بناء على تقديره في الكلام والمراد بالضرورة اللزوم
 الا اني فافهم ذلك قوله لانه كان لا يغلب اللحن او عدم الجمع فوله اسم تدبون الخبر فراجع
 لا واحدا كبا بابل وقال يوزن جمع على وعلى ضيل بكسر الفاء وتشديد العين من العلو واصله علو
 اعلان منهك والمراد منه على تقديره غفرا غائبة والاسم اماما مقابلا للقبلا وما يقابل الفعل والخر
 لكن ابعد منه العلم وديوان اصله دووان اعل اعلان بناراد هو من التدوين واصله بمعنى ما دون
 الشيء اي فصل وانما سمي هذا التدوين بعلتين لانه سبيل ارتفاع اليعول الى الجنة او لانه مرفوع فوق
 التما السابعة قال الله نعم ان كتاب الابرار في عليين وما ادرى بك ما علون كتاب يومئذ بهذا المقرب
 قوله وصلوا الثقلين الثقل كفرن قبل سماع البيت وفي الصحاح هو مناع المفسر وحشم المراد من
 الثقلين الجن والانس لان الدنيا كانها بيت هاهنا وهاهنا وهاهنا وهاهنا فوله واغترت
 الهوى بالماطر من قبل هذا العبد الرحمن ثابت قبل لا يذهب الخ لحي اسم هب لعلك تذكروا
 حبين تحت ورجع معها الى دمشق وطرفاه هذا بابي بيت كلجون واغترتني اه صاح حتى لا احيا
 ودواعي هذا الفناء من جبرون واغترتني اي غشيتني وضاح من خم صاحبه خمد حرف التند
 وجتي ما من باب التغبيل والاله فاعله وحي اي جماعة ودواعي دار عطف على قوله حيا والظن
 في موضع التغل المعطوف والمعطوف عليه جبرون بفتح الجيم وسكون الهمزة المشناه من تحت باب من
 ابواب مشق والفناء كالحنا اسم موضع من توابع جبرون والمخنة ابقي الله جماعة ويونا واضمن عند
 هذا الموضع والجملة دغاشة وانصر المصراع الثالث بنون قوله ودواعي هذا المصراع زائد عن ميزان بحر
 هونون قوله حيا فلك الحمدان مخدفة للضرورة والشاهد في الماطر من حيث جوب الكسر مع ثقل الو
 وبغيره مغايرة بحرون بالكسر قوله ولها بالماطر اه هذا مما تغلب به اشئ اهلها وبه ينكب
 مغوية علمها اللغنة لامرأة نصرانية قد تربعت في دبر خراب عند الماطر وفيما بعده هكذا اخرضا اذا ارغ
 ذكرت من جلق ببعاء قوله ولها خيرة مقدم عن قوله خيرة واذا مشغلق بالظن المذكور والمراد منه
 الشا وخيرة بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء المهملة ما يجني من البرد واربعت اي اكلت في الربيع من اربع
 البعير وخلق بكسر الجيم واللام الشديدة موضع بالشام وسوق الجلق شهود وبيع جمع ببعه كجفجف
 وهي معبد النصارى اي لها في الماطر من ثمر في الشفاء اذ اكلتها في الربيع جاءت الى الجلق لخصيل

لذلك الحاقه

اللزوم
 ان كان ينبغي للامر ان يكون
 كان المعلوم لا يلزم لزوم
 زلة وانما كان المراد بالزوم
 على تقدير يكون قوله بالزوم
 اه اشارة الى بطلان لير
 التما للقياس الاول لولا
 حادما او بتقدير القياس
 كذا لو كان عالون حيا
 لزم ان يصح زيادة مفعول
 ذكره على مفعول مفرد في
 ووجبة لاكن لا يصح
 ثالثا
 والزم صحة الوقوع للزم
 زيادة اه امر للزم صحة
 الوقوع للوقوع والوقوع
 باطل فلا يرد انه على هذا
 التقدير لا يرد بالزوم
 المرزوم الحادث من
 يد يد عن المدح والثناء
 ان يكون اللزوم على هذا
 التقدير ايضا اذ لا ياتي
 المحرور
 يقال كبر بالاصح زيادة
 مفعول على مفعول مفرد
 للزوم زيادة مصدق
 الجمع على صراط مفرد
 وهو صاف لزيادة المفعول
 او كما اردوا ان يفسر
 المصطلق فافهم منه

وتركت البيع وذكرها من جلق ولا شئها في البيت على المطا ابار عاء وواته النون فهو قوله **واو**
 لم يقد له مثل ما قد لنا فقدمه بكور عطفاً مثله وقوله شدحا الاعنه كما قبل بل جعله مبتداً لقوله **شد**
 لوجهين الاول ان الشدة في ههنا مستلزم للحويا بالجمع لذكرها شئاً من معنى الشدة والحقوق لقول
 بالثقة برغوا الثاني الاشارة الى ان الاولى ههنا تغيب لتساوي بسبب عوي وفع في هذا الحاق فان كان
 ما قبله الحاقاً لفاقد للتكبير سبب ثقاء الجملة وبوجود النصيب هذا الحاق الحاق الواجد للتكبير من عا
 غرابه حيث يشبه واجتماع المنضاد بين النصيب والتكبير قوله بفتح التاء اه وقد يقر بسكونها ايضاً على هذا
 لم يكن وذلك لاشارة الى وجه الشدة وذلك لانهما لطيف الى وجه العدول عن التركيب لذكور قوله **شد** النون
 بين الشدة والحقوق ان الشدة وخروج الشئ عن حكمة الذي يقضيه لذاته سواء دخل في حكم شئ
 اخر يقضيه لذاته ام لا والحقوق دخول الشئ في حكم شئ اخر كك المناسيبير المشبهين وان كانت محمولة **للا**
 سواء كان للداخل حكم لذاته وقد خرج عندهم لا فظهر ان بينهما عموم من وجه قوله **اعراب** اي لا ففتح وانه
 قوله **والحقوق** اي بالجمع المذكور انما عدل عما هو الظافي هذا المقام من كون سنين عطفاً على ارضين
 بقدره فلو انما شد مع الكثرة اشراكه مع التفسير التابث وتخالفت مع الملحمة السابقة فجعل عطفاً
 على عشرين وقوله وارضون شد معرض لان شمول هذا الاعراب لجميع افراد بابين يشبان يخرج
 عن الشدة **قوله** جمع شئاً يعني الى المراد في العام والمحول لا بكسرهما الى مقدمة التوكيد في قوله
 نعم وهو كل ذلك في اخر من على هذا التعريف بوجوه الاول ان هذا التعريف يصلح لفرد بابين لا لغرض
 الباب الذي هو جمع الثاني ان التعريف يشمل على يد بناء المعرف وهو عند التكبير فام يشمل المعراضاً
 الثالث انه شامل للحقوق سواء مع انه غير معرب بهذا الاعراب قول قوله ولقد تكسرت من اخاء المعرب معناه
 جمع ولم يكن هذا الجمع بطوره المصحح في ختامه بالواو والباء والنون فيندفع الابرار الثلاثة قوله
 وبالهاء اي لهاء المنقلبة عن باء التابث فيخرج من هذا القيد نحو اخت وبت وان كانت ناؤها للتسا
 قال سيبويه ناؤها للتابث لوجوب فتح ما قبل باء التابث اذا كان حرفاً صحيحاً وكذا يخرج من يخرج
 فجمع على يمين لا كونه من هذا الباب ككل الحاق بشئ من قبل واو وبالآخر نحو شفة فانه جمع على
 شفاء كرجال واختلفت لانهما المحذوفه قبل واو وقبل فاقول **لم** في كونه معرباً اه اي لا في كونه معرباً
 على النون من غير عينا لروم الباء ولا في كونه بالباء والنون على اعراب السابون ايضاً فلا يحصل فرق بين

مكمل

في ذلك

لا تأخذ منه شيئاً ولا
 تؤم قوله
 امه

التكبير معناه هذا
 انه كان مكسراً لكن
 بصوته
 ص

اف قد مر بالياً
 والنون

الاعرابين قولهم رأى باب سبب بين يمينه لا باب المحققان لسامل لباب عشرين وسبب قول شذوذ اي
 مخالفا لاسعمال الاكثر فهذا اشارته الى ان قد في قوله قد ورد وضع في موضع حيث لا ينبغي التقليل
 دجاء من جده اخوه لعين بننا شيئا وشببتنا مراد هذا البيت لصنعة عبد الله الساعية ابطير شيئا في اول
 دولة الاموية وقد قال هذا البيت حين اشدا في وطنه ذي ورد وغاية اي امر كنه واضع خط المحبوبة
 بصيغة التثنية للعظيم وقوله من نجد اي من ذكر نجد ونجد اسم لبلاد اعلاها التمام والهم واسفلها العرا
 والشام ولعين من قولهم لعين به بالانعام اذا اذقوا له وشببا بكسر الشين الجمع اشببنا صله بالصم فكسر
 لحاظه الباء وشببتنا بصيغة الجمع المؤنث لما فيه من باب التفعيل المتصل بالضم المتكلم اي جعلنا شيئا
 وهو بالفارسية ييران وخبر الجعنين للتسعين ومجمل ان يكون شيبتنا بصيغة المجهول المتكلم مع الغير
 يجتمع البناء للضرورة ومرد كقوله جمع امره وهو من لم يظهر شادية ولم يثبت تحية خال من خبر المتكلم والامر
 الاشيب فعل عبي لان الامر والاشيبية من عيوب الجموع بالنسبة الى الشبنا الذي هو غايه حسنة
 الشاهد فيه نصب سبب بين بحر كذا النون لا بالباء والاول وحذف النون بالاضافة قولهم اي الورد
 يعني ان مرجع الضمير مثله في قوله تعالى اعدوا له وورب الفتوى قوله من العرباي لا من الخاء قوله اي
 يستعمل كثيرا اي ليس المراد بالاطراد كونه فها ساء ونسبة الاستعمال الى الورد ولا يفتح من يجوز ولو قال
 بكسر بدلها قال كان اولى قولهم وما به الخوف اي من حيث الخوف فكثر من نطق نونه بغير الفتح لا ثبات
 حكم المقادير الجسدية هذه الجنتية قولهم والجمع تفعلية لاشماله على الواو والضم بدل الالف
 والفتحة التثنية قوله وقد جاوزت حد الاربعين ما قبله اكل الدهر حل وادخل وما
 ينبغي على ولا يبين وماذا يبين في الشعر منه وقد جاوزت الخ الاستفهام في البيت الاول للتفريدي
 كل الدهر ان يحل الخاف منه وان يحلوا عنه وما ينبغي كل الدهر على لا يحفظه الدهر عن الترتيب الخ لا
 فاي شيء او ما الذي يطيل الشعر منه وقد جاوزت شعرا واربعين وروي بدل الحد الواو وموضع التثنية
 واضح قوله اي بعكس نون الجمع اشارته الى عدم الاحتياج الى ما قد يوهم من كون المشار اليه حكم الباء
 اي كثرة الفتح وقله الكسر ونون الجمع لكن يفيد مضافا اي بعكس حكم نون الجمع هو النون المفتوحة
 كبر المكسوة فليلا وعكس نون المفتوحة فليلا المكسوة كبر قولهم على اخو بين استقلت الروا
 بفتح النون والبيت الحمد ثور بصف الغطاء والاحودي الخفيف من الشئ والمراد بالاحوذ بين هنا

يقع الهمزة ويكون
 احاد الهمزة كبر الدال
 السجدة تشديد
 ايا حكم

الجناحان

بشيء يتقدم

الجناحان تحتهما واستقلنا على سبيلنا ومولانا هو ما شاهدناها حاصله زنا نانا او ما هي مشهورة زنا
 وعلى الاول جتنا المضاف وفصل المضاف اليه فم مقامه قول كما هو طعنا به يعنى طعنا به المص
 ان فحما العزم مع الباء والالف معا الالف فقط كما هو طعنا به التيم ولا يخفى عدم ظهورها في كونها لغز
 الابدان فمقام ما ذكره في شرح الكف في باب كسرون الجمع قوله اعرفتها آه قبل فله ووبه فيا
 القابل مما قبله وهي تيمها احسانا وما بعد ونحوه بن اشبهها طيبان القمار المؤنثة لاسيما طيبان
 اسم رجل وقبل ثنية طيلى ونحوه طيبين وعلى هذا فاشاهد موضعين من البيت في التثنية على لغة
 بن الحارث بن كعب لذي بن جرهما بالالف قوله يا ابنا اوفنى القندان آه ما بعده من عوض برغوش
 استناو للخوش وفيه فطنان قاله ابو علي البغدادي في من الناربين وهو بالفاء رتبة بيتا كره في هذا
 كغزلان جمع فذذ او فذة وهو البرغوش والخوش البعوض واصلة ما خدش اى حرج الشئ فليلا كالقفل
 م البرغوب ونحوها وفطان بالراء المنة نحو المنفوعة ثم المؤلفة كال تكرار المبالغة للطرفين الذي اب
 اى صايعان للبعوض فذذ اسناصو كسرة يمنعا من الوق قوله وما بنا فالف لفظ ما عباة عن
 اللفظ مظم مفردا او جمعا عن لفظه مطعنا او اضاغما وعن الجمع علان يكون الصلة مفوضة للوصو
 والاخر احسن لانه غير موهوم لكون الحكم المذكور ولفظه هذا الجمع بما قررنا اندفع ما قبل من انه ان ادبنا المفسر
 خرج عنه غشا جفاف وارا ارد به الجمع خرج عنه نحو هذا والباقي قوله بنا والالف لالة ويجمل كونه بمنج
 مع وتقديم التاء على الالف مجر والضرورة قوله من بد بين لما احتمل لباء كونها بمنج مع ولو كان فك
 لكان للالف التاء اربعة احتمالات ان يكونا اصلين الاول زاملا والثاني اصلها وبالعكس وان يكونا
 زاملين اشاد بهذا القول الى ان الباء لالة متعلقا بقوله جمعا فان كونها من بد بين لازم لهذا قوله
 خلافا للاخفش وخواف هذا الحكم خلافا للاخفش والاول انب قوله معا بالتثنية حال عن الجرد
 اى مجتمعين ومشتكرين من كونها بالكسرة لفظ مع فذذ من اجتماع احد المتشاركين للاخوة فضاف الى
 ذلك الاخر فذذ بمنج جماعهما فنون وسجتي بيان كيفية ظرفية في باب الاضافة قوله خلق الله السموات
 فذذ بوقم بضم ن مثل هذا المفعول بهما وجد بوجوده ما لم يمكن ان يكون مفعولا به فجعله مفعولا مطلقا
 لزم وجوب وجود المفعول في ظرفي هو العامل قبل وجود العامل وذلك فاسد لجواز ان يكون موجودا قبل
 وجود العامل في ظرفي وجد بوجوده في ظرفي هو وكذا الكلام في نحو وجد زيد وامثاله قوله وهايت

والمعنى ان
 الالف تيمها

اسطح المرتفع مجمع بحرب
الكسوف كصفر دره
القطر منه كرف
الدهانة مجمع بحرب

نراه فان واصطبلان قال صاحب لغا مونس السرد فان الغبار الساطع والدخان المرتفع المحبط بالشيء
البين الكسوف الذي يمدفون سطح البين والاصطبل موقوف الدواب فغوا خلقوا الله السمو احكامه
غرف الله عز وجل ومثال لما كان مفرد معنلا مؤنث وقوله رايت سره فاذ واصطبلان حكاه غفر
العرب ومثال لما كان مفرد صحيحا ومذكرا ونعت المثل المذكور لا يخفى عن لطف ان جمع المذكر بالالف والثا
عرب والعرب يحتاج الى تعدد الامثلة لبصيرتها قوله اما رفعه اعذار من المص لثابت بيا رفع الجمع
المذكور بان المص يصد كرها يخالف الاصل الذي اشار اليه سابقا حيث قال وازفع بضم وانصير له وفيه
على الاصل اه واما ذكر الجر فلكونه محمولا على النصيب في موضع نصبه بالكسوف تخصبه لانه هو المحتاج الى
البان لا مطلق الاغراب قوله اسماء من هذا الجمع اي اسماء من هؤلاء من هذا الجمع هذا الاسم مقابل للمكنية
واللفظ اما لفظ الموصول فتدحله الشك على الاسم المقابل للفعل والحرف على الجمع المذكور بقية تقدير قوله
من هذا الجمع مفصولة عن الموصول بغير كلام صريح في ان المراد ثبات هذا الحكم لمصدا الموصول حال الاسمية
لا حال الجمعية وان خفي عليك هذا فانظر الى قولنا الجمع المفعول الى الاسم حكمه كذا فيظهر لك ما ذكرنا قوله
والاعراب لا يختص المشار اليه بالنصب بالكسوف نظيره ما فعله في اوله لان جوهرا اختلفت فيه كسبه
كما ذكره الله تعالى وهو يبالا واجبة للثلاثة ليس المراد بالاجبة الثلاثة ما هو المتبادر منها اعني النصيب الكسرة
مع الثوبين وبدونه بالجر والفخية لا ثوبين حتى يرد عليه انه لا يمكن روايه اذ ردت هذه الاجبة واحد
نلك الاجبة وهو الجر بالفخية بلا ثوبين وذلك لعدم احتمال النصيب بل المراد بها اوجه تكون الاجبة افراد
واجزاء منها وهي الرفع بالضم والنصب بالجر بالكسوف مع الثوبين ونلك الثلاثة بدون الثوبين والرفع بالضم
والنصب بالجر بالفخية بدون الثوبين والمراد بالاجبة بعض افراد اجزاء منها لعدم مكان الواحدة الا
بواحد كل منها قوله ثوبانها من اذرعها ما قبله اعم صباحا انها الظلال البالي وكل بعين من كان في
العصر الخالي في ارب يوم فله هو وله لرباسه كانها خاتما لانه بضئ فلش اوجهها الضخيمها كجسمها في
فناديل وبال نظر اليها والنجوم كأنها مجتاهج رهبان شبيب لفقان وما بعد بيشرب لي دارها فطر
على قاله امر القيس الى اللخصيص الاستم وعجم كعب او خف تخف انعم بالاحمالين ومعناه نعم وقبل تخفف
نعم كعب معني نعم وكان من تخف الجاهلية ان قالوا الصاحبهم في الصبح اعم صباحا في المساء مع ما فقوله
ه باحاطة ف وقبيرة وطلالنا شخص وانبسط من اثار الدار واليالي من البلي باللفظ في معنى الخلو والفتا

وقولنا الاسم المنقول
الجمع حكمه كذا

فانظر

وهل سنفهم انكارى ومن يكون التونا الخفيفة المؤكدة كبعثنا ويضمن والعصر الزمان فيخرج ضاه للضمر
والغالى الى الماضي وما خلا من الغائبين والاحياء والبارتياى باووم رب وهو للتكثير والمراد بالسنه مجبونه
والخط مع الخطوط الى المنقوش الى كائنات مثال وقصوبه منقوش في الحرج والطاقه والصبغ بانفاسهم
خوابه والوثيق ثم معرفه في ضايح مستعده من دهر الترتيب ولعل بها لاجمال جمع وامل بعنه وبيل بعنه
الشديد والمراد بها الزجاجة لثمنها وصلاتها والربان كجمال جمع راجع الى الخائف عراب الله تعالى وثيب
من اشابل الى اضاء واصل بعنه بعض الافعال بتقديم الفاعل للضموت على الفاعل فاعلم وهو مع فقهه ونوره
اي لم يبت نارا بالقلب لا بالعين ولا يبعثان ويديهما نار العشق ومن اذرعان متعلق بنور من بحنه
تلقفه بالمفعول او من جنه صدوره عن الفاعل لان المرشيد بالاذن عاذا الراى وقوله واهلها بشرب حلة
حائنه وبهر يدين الرسول وقوله ابنى زادها اى كيف زادها والحال ان الاقرب من ذارها نظره
مبصر على اى بعدة النظر بعينه المنظور اليه ولغنه البعث احنا الانا اخر زكاهها مخافة الاطباب قوله
وجوب الفتح هذا اما فعل امر وماض مجحول وهذا البعث في قوة فضته شرطية متصلة مقدمه لسببه
منفصلة انفا فيه مانعة الخلو و صلها هكذا كالتا كان ليس غير المنص في مضافا او معر فباللام فهو محو
بالفتح فلا حاجة الى جعل بعنه الواو كما زعم الشافعي وقوله وسكناني بابه لما بين المص هذا الاحرابين
نوضح الحلة على خلاف باقى الاعراب عند عنده الشك بهذا الكلام ان له بابا على وجه واحكام كثيرة في
ان يوضح في بابه بخلاف محال سابرا لا عراب بقوله ما دام نقدر بام للاشارة الى انما ظفيرة قوله
فان كان جوبا اكثر اى فان كان بضافا ويكون بعدا على سبيل منع الخلو جوبا لكسره وجوبا كما انبج
بالهبة عند نفى ذلك وجوبا ومنها شان الى ان قوله ما لم يصف بنقده ما لم يكن بضافا ويكون بعد
ال على طريقه مجاز الخذف في الاسماء وقد توهم من عبارات بعضهم ان جوه بالكسرة على سبيل الجواز ولم
ادع بلايه فقل له نحو مرتب باحد كمال الى احوال امثلة نوقش في المثال الاول والاخير باضمال فصد الشك
مثل الاضافة ودخول ال كونهما في باب ما ينصرف وفي الاخير خاصه باضمال كون ال غير زائدة مع انه لهما
لال الزائدة والجواب عن المناقشة ان المراد من العاين ما هو بلا فصد الشك وعن المناقشة المشركه
انهم بان المثالين على المذهب الظاهر كلام المص وهو الانباء على منع الضم مطع بعد اللام والاضافة ونوقش
في المثال لتالان الوصف صفه مشتملة واللام الداخلة فيها لام التعريف بالاتفاق مع ان المراد بالتمثيل
في المثالين انهما قد اشتهرا في اللام او يقول هذا مثال لما اراده على سبيل الاحتمال للتعريف العظمى لانه يقول ان شئت عرابا وتلك
الاحتمال مطع حرة ردا له وهو لا بد من

سبيل الى ان يفتح قال
من قال وتوصح وان لم يفتح
ان نحو بالنسبة الى الضم
والا جمع اليه كمن يفتح
منه جمل من لا يفتح
في منهج جمل من لا يفتح
احد ما يقطع في وقت خذ الان
بالفتح جمل من لا يفتح
كل من لا يفتح من لا يفتح
ثالث ان لا يفتح من لا يفتح
وانما لكن شرط اسكان الضم
بين جمل من لا يفتح
تبع جمل من لا يفتح
لكن الضم لان لا يفتح
في وقت فلا يفتح
لكن الضم لان لا يفتح
الاجماع الاول
الاضافة على سبيل
في نحو الضم لان لا يفتح
الاضافة على سبيل
الاول لان الضم
بعد كذا في الضم
عن النقص في المثالين
ان اشتهر يقول ان

بدلال الموصولة قول فيه فظا ما أو لا فلا نه لئس متفقاً عليه لوجود المخالف بل هو المشا الثاني انه من مثلاً
 اصل لما اذا تمسكوا به على ذلك هو ان اليناسم الفاعل والمفعول الدالين على التجذ انما يكون موصولة لا
 شيهما بالفعل في افاذه التجدد والصفة المشبهة غير معبودة للتجدد فلم تصلح لكونها صلة لال وافوا هذا
 مردود لا تترس لم ان صلح الوصف لذلك انما هو لاجل تلك المشابهة فلا شك ان التجدد الذي هو من
 لوازم الفعل هو التجدد بالتشبه الى الموصوفين والصفة المشبهة كابر الاوصاف اذ كانت متعة ذلك لاكونه
 غير قادر الذات حتى يختص المشابهة بالتوصيف المذكور من لا ترى ان حسن وكرم واسما لها انفعال يقع عليه
 للموصول مع عدم افاذه لها للتجدد بهذا المعنى ولهذا قال فليس من النجاة ان اللام في لصفة المشبهة
 انما هي حفظ هذا قولهم ما يت الوليد بن يزيد باه اخوه شبيب باخاء الخليفة كاهل قاله ابن منباه بهج
 بها وليد بن يزيد بن عبد الملك ورايت به في بصرة او وجد والمتصوفا المتكوان على الاول حالان و
 المبادك الميم والاحياء جمع جنوبي كسل الحاء المهملة وسكون النون وهو في السرج والكاهل الكف
 او ما بين الكفتين وهو في قولهم شبيب ابعه كما ان ظهر الفرس يشد ويصلب بغير السرج كذلك
 ظهر المدوح شد وصلب بقوة الخلافة وقد بدل الاحياء الاعيان من القى اى الشفة قوله ونما
 عبادة المصوح ان ظهور ان التبادر من الحكم على ما دل على صفة غير انما لانه ان يكون الحكم عليه ثم
 انضاف بهذه الصفة قوله وهو صحيح اه منبه مذ هب الاول من المذاهب الثلاثة على اعيان الاصل
 دون العارض سواء كان هو المخرج بجانب الاستيلاء لوجوده في لكل له الاضافة واللام وارتفاع الجملة
 السبب في الوجود في البعض وبين المذهب الثاني مع اخبار كلا العارضين وبين المذهب الثالث
 على اخبار العارض الثاني دون الاول والمانع من دخول الثوبين منه على المذهب الاول وكذلك على
 المذهب الاخير في احد شعبه هو منع الضرر وعلى المذهب الثاني والثالث الاخر من المذهب الاخير هو
 دخول اللام والاضافة والاشرب هو المذهب قولهم والنوباد فعاى علامة رفع اى بخل
 رافعا ورفوعا او للرفع فعلى الاول يكون مفعولا ثانياً وعلى الثاني يكون قوله في موضع المفعول
 الثاني قولهم واجل حذفتها تغدير الفعل للاشارة الى ان ما بعد جملة فعلية انشائية لا اسمية
 خبرية لوجوبها الاول لزوم لزوم عطف الاخبار على الانشاء وهو غير مريض على مذهب الجمهور وهو
 الحق الثاني اخاطا الصبر في الحذف علامة للجر والنصب بنفسه مع انها يجعل الجاعل قوله اى جدد

الاخير او تفتح

ج
 الى بعض القدر
 الا حارج الالهة كبرياء
 مصرفة وانما يخصه كبرياء
 كبرياء مع انها الخلق الهالان
 تلك الهة باعتبار كبرياء
 عرفة الله والاسماء الهية
 مطلق تلك فلم يحسن تخصيصها
 ببعض منها باعتبار اختصاص
 عروفتها بحكمها فافهم منه حكمة
 والحق في اجوابها الشريفة
 والقول انهم ليسون بخوطي
 والعقوبات غير وضع التفتيح
 بحرف العلة مطروا باعتبار وجه
 محتمل بشرط كون اعراب تقدير
 حرف العلة في الاوفا
 ام لا وسواء كان
 اللازم
 وانما هذا التفتيح وضع للفظ
 ثم وضع للتعبير كونه او تقدير
 وقد اشار اليه في الحاشية
 وقد اشار اليه في الحاشية
 عن المعنى حيث فيه ان الحقيقة
 وكذا ما قلنا كبرياء فافهم منه حكمة
 مفضلهم

النون دفع لما قد ينوهم من ان الضمير للنون المذكور فيهما صريحا وبواقيها ضمنا لثابت الضمير واختصاص
 المذكور بقوله بفعلان وذلك لان المراد بالنون المذكور جنس النون واسماء الحروف المذكورة بوث قوله
 فالجزم وقوله بالنصب شارة ان المصريح مشتمل على مثال كلا النوعين ودفع لما قد ينوهم من كون
 اللام في قوله لنوهم لام الامر كقوله تعالى فلنفرحوا ولنحسبك بل هو لام الجزم وما بعده منصوب بان الفعل
 ونروهم من دام بمعنى قصد والمطلبة الظلم قوله لا يثبت كسر آه البشورة بالفارسية شبهة وفاء وروا
 اي اسبغ للبل والجملة خال من اعرابك ومثل ذلك يثبت مع ذلك في الحاشية والدليل بالفارسية
 ما يهدن والركي الطيبا شاهد واضح وقوله وسيم معنينا ما فرغ من بيان اعراب المخالف للاصل
 من جهة كونه بالحروف مطا وبعض الحركات شرع في بيان ما يخالف للاصل من جهة كونه مفردا وكلا او بعضا
 ولما كان من مواضع الاسماء والاصحال المعنوية والمعنوية اصطلاحهم غير اصطلاح الصوفيين عرف المعنى
 او لا ثم بين ان اعراب في بعض انواعه قد تغيرت ونحوه في هذا المقام هو ان المعنى عند الحاجة لفظا متمكن آخر
 الوضعي احدى وف العلة بلا تشديد مطا اي سواء كان الاسم منصفا ام لا وسواء كان اللازم ثابتا لفظا
 او تقدير او ذلك كالفائدة واعلى وابوه وقاض فخرج عنه نحو من وزيد وعلاحي ومضى فاما باعتبار
 التمكن وعدم التشديد لان الغرض من هذا الاصطلاح انهم لما راوا ان للمواضع التي اعرابها على خلاف
 الاصل اسم مخصوص سواء استأثرت وبعض ما يقدف في فصولها لفظا المعنوي فلا دخل لغیر الممكن مطلقا
 هذا ثم لما راوا استغناء اسم التسمية عن هذا الاسم ببيان شهادتها بالاسماء التسمية خصوص المعنوي
 باستعماله في بعض ما يقدف اعرابه واما المعنوي اصطلاح الصوفيين فهو ما احدا صوله واوا واما
 او الفعنية فمفهوم هذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول عدم اشتراط كون الحرف في الاخر واخص منه باعتبار اشتراط
 كون الحرفا صليا وكون اللفظ مشتملا هذا على نحو مسئلتنا وسعد دون ذلك ويشمل ذلك على نحو وعد
 زبدون هذا ويشمل ان على نحو عصي فيهما عموم من وجه قوله ما اخروا الف وقوله ما اخروا
 اطلقها ههنا وبندهما فيما استلزاما للزوم دون ان يند هما او لا به مع كونه اخصي لثابتا فيهما
 وضع على خصوص اللازم فان اللزوم غير معينة وضع بل في كونه موضوعا للحكم كما ذكرنا فان قلت
 المعنوي اما موضوع للنحوم بحرف العلة مطا والنحوم به بشرط كون اعرابه على خلاف الاصل وعلى الاول
 فالغرض الباعث على وضعه على الثاني يلزم ان لا يكون نفي وجهه ومضى بما اعراب بالحركات اللفظية ومثلا

مع انهم يسمونه بذلك ولو سلم فيجب ذلك على الشان بعقد التعريف بما يخرج امثال ذلك ذلك هو موضوع
 للاقل لكن باعتبار كونه حقيقيا بالاعراب على خلاف الاصل ولا شك ان مخوطي وعرضه باعتبار
 اختصاره بحرفي لعله حقيق بذلك الا ان الشان الحرف بالاصل ثم اعلم ان غير المص هي هنا تعريف فوقي المعلن
 من الاسماء الاجنبى المفضل منه فلا بد عليه ان يخاطبه خارج عن تعريفه فقول هو والد كالمصطفى و
 قوله وهو الذي كالمرفى الى اخرها قد بين وجه ذكرهما بما سبق فقول العيا لانه وقوله لان فيها
 بعد لا تحتاج الاسماء الستة العبرية بنام الحروف في حال النصيب الجوف فقول جيبه اى جميع ما يمكن ان
 يدخل عليه لو لا كونه معنلا لا مطلقا بل ان جميع الاعراب لثلاثة لا يقدرة نحو سعد فقول على
 الاقارن انما ينسب الحركة الى الحروف المحركة كما على واذ انسب الى الكلمة التي هو جزء منها على فقول جفظ
 ذلك قول لتعد رخصتها اى يخرجك بالالف ما دام الفاقوله اى سمي مفصلا حمله على تضمينه
 معنى التسمية لا على معناه الاصلى لان المعنى الاول ههنا اهم بل لا فائدة في فاده المعنى الثاني معناه
 بما فوله لانه غير ممدود تفصيل هذا الكلام ان المقصود بمعنى المحبوس الممدود بمعنى المطول لغة
 واما اصطلاحا فالمقصود بالالف لاهية بعد التثبيت بين تلك الجمل لفرعها باها عن المصطلح بينهم غالبيا
 والممدود بعدها ههنا سمي بين تلك لتحويل الفراء اباها بالمد ثم اصطحا للحموم بالالفين فاما ان
 يكونا منقولين عن المعنى اللغوى والاصطلاحى وعلى الاقل فالمناسبة المصنوعون هذا الاسم
 عن الحركات من المصطلح في الممدود كون هذا مطوولا بالمداء ومجولوا الى جوابه الحركات على الشان
 فالمناسبة كون هذا الف مفصولة وكون فاك الف ممدودة فوله فانه الوضى وهو اولى مفول
 القول فوله وهو اولى الخ وما ذكره الله ههنا حاصل كلام الى ضم لا غير عبادته فانه قال لانه لا يسمي نحو
 غلام مفصولا وان كان ممنوعا عن الحركات الاعرابية وفي بعض النسخ فانه بالتصغير المنصوب يكون مفول
 القول ما قبل ذلك فاما لم قبل والضو العند وجوب كون التسمية ملزوما للسمى هذا ولان نقول
 ان الاول لا يطلق على المضاف الى الباء بناء على ان يزداد بالحركات اعم من الاعرابية والبناءية فبر على
 الرخصة لم يخص الحركات الاعرابية حتى يزداد عليه ذلك والله اطلع الحركات اشار الى ما
 ذكرنا فظهر ان النسخة الصحيحة هي قال بدون الضمة النصيب حتى يكون الثعلب من كلام الرفع واطلاق الحركات
 اشار الى ضعف قولنا بان شقيقة الخ احراز بالحقيقة عن مخوخره وبالله لانه عماره بقوله ولو كثر

قوله
 لتعد رخصتها كما قال بعض الحاشين
 لان فيها من الاشارة شتى كما
 ومن يحسن بعض القضاة
 كتب له يد يدو الى العلامة
 بباد الدين ابن الفاسى
 في شرح البسملة على الموطأ
 وصف شدة اليه وشدة ملكه
 ابد الحركات اليه شدة في جميع سطره
 سنوكة ولقد حكمت لينة فحاشي
 الف ليس يمكن تحريكه

وعلى الزاد
 بالحركات يزداد
 من جميع المجموع منه

وجه

عز في مقدم

ما في حرف فحة ما
قد فعل ما في قوله
فيل جبهته لم يفر من
آخر من جبهته لم يفر من
ليس في حرف فحة ما

ويمكن دفعها بالمراد
بالعربية

الاعراب

عن نحو ظيها موهناوا السكون واما كونها تلو القصة والقصة فلا يخفى الا بقلبه ما واوا الفاء او سببه
الحركة بالكسر قوله منقوص انتهى بذلك واما المنقوصان اخوه بالخذ او بسبب ركنه حرف الصحيح
الضربون قد يعبرون بالمنقوص فالاول من نقص للازم والثاني من نقص المتعدي فان نقص من زاد استعماله
مستبعدين ولازمين وقد عرفنا ان اسم الفاعل للازم مع اسم الفاعل المنعك من جهة المثال اذا كان
من جوهر واحد قوله اي بعدد فيما اشار بهذا التفسير الى ان التقدير جعل للفظ محذوفاً والنية
كون المعنى بلا لفظ لا محذوفاً ولا تقدير بل كان للحركة دخل في اللفظ فينبغي ان يعبر عن حذفها بالنية
لا بالنية فالنية هي ما في التقدير واما لم يقل بعدد عليها كما تقدم اشارة استعماله الى ان الرفع المقدر
على اية في مقابل استعماله في اللفظ لا محذوفاً ولا نفي لشيء من ظرفه في الحذف قوله كما كان في
لان ان نقول لا وفي ما فعل المص لان الاصل في كل باب ان يقدم ما كان أقوى في هذا البناء على غيره ولا
شان ان المقصود في باب التقدير أقوى من المنقوص ويؤيد ما قاله لاشئ سابقاً بعد قول المص من ذلك وقد
للزوم هذا الاعراب قوله لانه انما في العربية هذا البناء خازنة لا يها منها خروج كل من المنقوص
والمقصود من العرب فيما بعد في كلام الحركة اللفظية فالاولى ان يقول لان كونه معزاً ظهرت كانه لهذا الخوازة لشيء
الى الغير في لفظها بل يراه جوا عن سؤال مفرد وهما كلاهما واضحان كما ذكرنا سابقاً ونقص هذه
الضابك بوجود نحو واو مسبوقة بواو واجب بان الكلام في الاشياء المفردة والحق في جوا ان واو
نون محذوف بالاضافة قال الكوفون ويوجد ذلك في موضعين اخرون احدهما المنقول عن مثيل
والاخر ما كان بجملة كنهه واهوله واي فعل اه هذا باب الاعراب التقدير في الفعل لفظ اي شبيه
وهو مبتدأ انصرف الى فعل واخر مبتدأ اخر وصف بقوله منه بتقدير المتعلق والفخيرة او بالعكس
بالجملة وصفه بالبتدأ الاول على ان يكون فعل الشريطة كان النامة المحذوفة وان كانت وان كانت فاضه
فاسمها ضمير لسان وضميرها او الجملة خبرها ويحمل كون الجملة خالفاً عن فعل كما كان على تقدير كونها تاء
قوله فالالف فواء موضع المعنى في المعنى الثلاثة تسعة حاصلة من ضم الاعراب الثلاثة والمقتضى
الثلاثة وقد اشار الى كيفية اعرابها المصير والى اعرابها بين اخوين منها باخت هذا المصير
والى اعرابها بين اخوين بقوله والرفع فيهما الواو والالف الثلاثة الباقية بقوله واخذ جان ماثلين والتقدير
في الاولين باختيار تعد الاعراب في البوابة باختيار تعد المحل قوله وهو الرفع والتصديق المراد

بالغربة ما يغايرو من انواع الاعراب لا معناه او المراد به كل ما يغايرو من انواع الاعراب لا بعضه فقل
 فانهم هذا ان كان مفعولا للفعل فالمراد به وبالفقه لا اضاف اليه الحروف الثلاثة ان كانت الاضافه
 وبالفقه لا افعال لثلاثة ان كانت لا مبه ان كان مفعولا للوصف فالمراد به بالفقه لا افعال لثلاثة
 ان كانت الاضافه بينا مبه وبالفقه الحروف الثلاثة متعدي ومضاي بينهما اي ثلثا لثلاثا ان كانت لا مبه
 والنظم من كلام الشاه جعل الثلث ثانيا لا فاعله مفعولا للوصف والفقه لا افعال الى القسم الثاني
 مما ذكرنا واعلم ان المقصود من بعض انواع الاعراب ذكر بعضها لكن بعضها ضمن بعض لم يشرع لثلاثا
 تركه فلا بأس ان نعرض للجمع بعضه ففعل الاعراب هو الحروف في الكلام المعبره خمسة عشر نوعا لا
 ان يكون غيره مشتمل على الحذف ومثله اعله الاول اما كامل واما ناقص وكل منهما اما بالحركات واما
 بالحروف وكل منهما اما اللفظ او التقدير او لفظا وتقدير فلهذه اثني عشر حرفا والثاني اما تام او ناقص
 وبعبارة اخرى اما ان يكون بالحذف والحركة او بالحذف والحرف بعبارة اخرى اما ان يكون بالحذف
 العلة او اكثرها والثاني من القسمين ياتي بعبارة كان اما اللفظ او التقدير فلهذه ثلثة انواع فكل الانواع
 خمسة عشر الاول الكامل بالحركات اللفظية وهو في الاسم المفرد والجمع لكسر اللذين سوا المذكورين فلهذا
 الاعراب في المضارع كل الثاني الكامل بالحركات التقديرية وهو في المفعول والمضارع الياء كك وفي كلام
 وكلنا مضافين الى القسم الثالث الكامل بالحروف اللفظية وهو في الاسماء الستة المشروطة بالسنة
 السابعة الرابع الكامل بالحروف التقديرية وهو في تلك الاسماء الواحدة للشرط مضافا الى المفتوح
 بالسكن الخماسي الكامل بالحركات اللفظية والتقديرية وهو في المنفوس المنصو السائر الكامل بالحروف
 اللفظية والتقديرية وهو في الاسماء الستة المضافة الى الثاني بعض اللغات السابعة الناقص بالحركات
 اللفظية وهو في الجمع لتمامه وما يلحق به في غير المنصو العاد عن اللام والاضافة الثامن الناقص
 بالحركات التقديرية وهو المنفوس والمنصو العاد عن اللام والاضافة التاسع الناقص بالحروف اللفظية وهو
 التثنية والجمع لمذكر المصحح وما يلحق به العاشرة الناقص بالحروف التقديرية وهو في مضافين الى المفتوح
 عاشر الحادي عشر الناقص بالحركات اللفظية والتقديرية وهو في المنفوس والمنصو العاد عن اللام والاضافة
 عشر الناقص بالحروف اللفظية والتقديرية وهو في الجمع لمذكر المصحح المضاف الى الثاني الثالث عشر الكامل
 على حذف وهو في المضارع المفرد المشتمل الرابع عشر الناقص اللفظي المشتمل على الحذف وهو في الافعال

والافعال

المؤنث

الخمس

منوطا على المعرف بغيرها قوله التعريف على التعريف بحسب اللفظ فلهذا ينقض عكسه بقابل الموصو
فأما وان لم يؤثر التعريف فيما يقابلها بل عرفت هو يقابلها لكنها تؤثر التعريف فيما يجب اللفظ وبمقتضى
مخرج الازايدة المؤثرة بغيره كحذف النون فيخرج القابل لها عن التعريف نحو حسن اذا كان عدا قو
فان الالفاظ الثلاثة الاولى فان الداخلة عليه لا تؤثر فيها بغيرها ولا يكون داخلة في ذلك شقها
فليس ينكوه ليس ينسب بغيره قوله فليس ينكوه على ما قبله في غاية الانضاح قوله فليس ينكوه لانها
يقول بغيره فعدل عنه لوجهين الاول ان المستفاد من استثناء هذا التعريف يكون بقبض النكوة كونه بغيره
لانما يقبض النكوة لم يعلم بعد ليجوز الفعل وجود الواسطة بينهما في الخارج الثاني ان اللازم البين
لما لم يقبض عليه التعريف وان لا يقبض عليه المعرف لان يقبض عليه شيء آخر والاولى ان يكون التعريف
لازم ما بيننا للمخرج عليه قوله اذ ليس يقابل اللفظ ولهذا الكلام فوايد الاولى الاشارة اذ بين
شقي التعريف على ما ذكره المصنف عموم من وجه وكل شقين يكون الاول اعم من الثاني ينبغي ان يراعى العموم
من الاول والخص من الثاني فالمراد يقابل الاعم مما كان واقعا موقعه كرجل الواقع وضع مر
ام لا كبدا مثلا اذا لم يكن لها اسم فمرادها وبالواقع المخصوص بها لم يقبل الثانية الاشارة الى ان انما
الثالث عن الاول انما هو باستثناء مقيد الاول لا باستثناءه فقط اذ ليس لنا لفظ لم يقبل الاول
للتعريف بان قبل ال التعريف المؤثرة ويقع موقع ما يقبل المؤثرة الثالثة الاشارة ان قوله واقع
على قوله قابل لا على ال حتى يكون المراد بالواقع ام الطائفة والاصا التعريف بغيره جامع وقبل المراد
لواقع ما يقع موقع قابل الى سواء كان هو قابل ام واقعا موقع قابل الى وام ولا يخفى ما فيه من البر
قوله واقع موقع اه أي يكون متخذا معنى عين المفهوم فيخرج عن التعريف هذا الواقع موقع رجل مثلا ويجد
الكلام ثم هذا النكر نجما ومنعا فان قلت المراد بالقابل اما القابل من حيث اللفظ فقط في ضمن اي معنى
تحقق او من حيث كونه في ضمن معنى معين وعلى الاول ينقض طر التعريف بالاعلام التي قد يسلخ عن
التعريف كذا بنحو غلام زيد وعلى الثاني ينقض عكسه بنحو غلام رجل فان الغلام في ضمن المعنى الاضافي
ليس يقابل ال لواقع موقع ما قبله فلهذا المراد هو الثاني لكن يراى بالمعنى المعين بعبارة الحقيقة
لا اعم منها ومن الاضافة اضافة من قبل الثانية فان قلت المراد بالواقع اما باللفظ باعينا مفهوما
بالتعريف الحقيقة فقط او مع تعبنا الاضافة وعلى الاول ينقض طر به غلام زيد حيث يقع موقع غلام

المؤيد والمعين

البين لازم

لازم آخر السمين المستطعم

المسقط فافهم منه رتبة الم

ان

۱۰۰

مجلس

سُخَال وَاَلْاَمْرُ

100

11-11-61

[Illegible signature]

اشان به سبب

أولاً: المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم

مجلس

الشيخ الميرزا محمد باقر

د افغانستان اسلامي امارت

بالتقريب

القائمة

مجلس المجمع

والله اعلم

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

(۱) اس کے لئے

المضاف السيد وال

1.9

10

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

(Signature)

قلمی و خطی
 دستنویس
 و کتب خطی
 و کتب چاپی
 و کتب خطی
 و کتب چاپی
 و کتب خطی
 و کتب چاپی

وهو قابل لال وعلى الثاني ينقض عكس بخودي فانه لم يقبل ال ولا يقع فتح ما يقبله لا موضع أيضا
المضاف لظن المراد هو الاول ولا يلزم الانقراض المذكور اذا الغلام المذكور وامكرا عينا مع اعتبار
الاضافه بشيئانه الجمعيه فقط كان ولعل في النكوه وفيه من افرادها فنجب شيئا ولغيره بها لكون اجتماع هذه
الاعتبارين معا مستغفلا برعانه حال الاضافه مع هذا الاعتبار غير فافع موضع القابل وينقض عكر
العرينه قوله اي ما يقبل ال دفع لما يوهي من حل الوصول على العمو واذا ال فابل ومعه
فولم يقبل قابل كما هو مقتضى المناساه الى ان المراد بها القابل بما ثبت له القبول في غير حال جله على
النكوه اذ المعبر في هذه الحال على التجرد عن ال لهذا لم يقبل بلفظ الما في لاهامه خلافا لمقتضى قوله
وفي غير محتمل ان يكون مستدا لقوله معرفه وان يكون خبرا عنه وجرا لاولا انه لما حكم بان النكوه هو قابل ال
اذا وقع موضعا للمقام مقام ان يقبل ان غير القابل والواقع مسته بما اذا فاجيبان غير معرفه محتمل
مستدا لانه السؤال عن حكمه وايضا لما كانا فاكترين ولا فريضة على المعين فوجب يقبل لم يبداء ووجه لنا
ان المقصود ظاهره في النكوه والمعرفه فاذا كانت مستدا لما سبق والمراد من قوله غيره هو الخالي عن شقين
فقط لا الجامع لهما فان الرد يد على ما حمل الشر بر د حقيق فانا ورد عليه الصلح ما صدق الجمع بين
الامر في الخلو عنها مجمعا قوله اي غير ما ذكره دفع لما قد يوهي من ان الصبر للواقع لكن بالتحذير الا ان
سواء كان قابلا ام لا اذ لو كان عابدا الى القابل في الواقع لوجب ان يورد ثبوت وجوب دفعه فظهر من
ولا يخفى في هذا التعريف التوفيق اذ المباد منه هو لفظ ما ذكره المذكور في المتن المقصود كل ما ذكره
القابل والواقع واشارة الى عدم رجوع الضمير الى النكوه باعتبار ان كبر الوضوء واذا جاز الجنس لان التعريف
لازم بنقض الشيء بما يناقض تعريف ذلك الشيء احسن من تعريفه بنقض نفس ذلك الشيء لانه الاول في تفصيل
مطلوب في التعريف والثاني قوله معرفه قبل تعريفه معرفه موقوف على تعريف النكوه وتعريف النكوه على
ما عرفه موقوف على التعريف المحو في المعرفة وليس هذا الا للدور اقول تعريف النكوه موقوف على نوع من
التعريف المحو في نوع من المعرفة لا على المحو في جميع افراد المعرفة فلا يلزم الاكون بعض افراد المعرفة معك
قبل تعريفها ولا ضير لجواز ان يكون المقصود من التعريف شيئا ان المعرفة شاملة لاي افراد وجميع افراد
ما ذا قوله وهي مضمرة هذا وما بعد من التفادي بها بد ثابن لا ولي لا شانه الى ان تعدد الامثلة
اشارة الى نوع المتعارف الثابت النصيح بان كل نوع مماثل له من غير ما ذا قوله وذا في شرح الكفوك

[illegible]

تعريف

هذا المنادى انما هو المعارف هو الصحيح لان المراد بالمعريف ما لم يحصر على شكاك النكرات وهذا المقام
 مما لا يشكروا منه لم يمنع من تأكيده بما يخص بالمعارف الى غير ذلك لانه معتبر من حيث المعاني فلا وجه
 لاجراجه فيها فقولنا رجل مشبه بالحي هو عينه لا يمكن شق اعدام اجراء احكام المعارف عليه قوله
 بالاشارة او المتوابع اى سواء كانتا حسيه بن او عقليه بن والاكبان مختلفان دون الاخيرة بن
 واذا كان مناط التعريف على اجراء الاحكام لم يصح مثال ذلك مجمل ان يكون مراد المقبول انما يكفيه
 التعريف المنادى لا كونه غير داخل في المعارف كما ينبغي ان يدرك من عيان ان قولك هذا ابن كعبان اشد
 على هذا بتعريف جوابها ورد يجوز وقوع النكر في جوابها وعدم لزوم مطابقة الجواب للسؤال في جميع
 احوال احكام قولك ابن خروفه كان وجهه وتعرفك على نعم وانوانه وبره عليه منع كلفه لك قولك
 من هذه المعارف هذا الحذر عن نحو كاف ذلك وذاك ونامت وباء ابلى ونام ابانا وهاء اباه فانما على
 الصحيح حرفه موضوعه لما ذكره والاشياء من انواع الاسماء وهي هنا اشكال وهو ان تلك الحروف كما ذكره
 معارف لذلك مع اتم صحتها باختصاص التعريف بالنكر بالاسماء اقول في جمل ان التعريف بالنكر ليس بغير
 الاقل كون الموضوع له خاصا سواء جرى على الموضوع ما يخالف احكام النكرات ام لا وهذا من لوازم
 جميع الحروف فان الحق ان الوضع فيها عام والموضوع له خاص الثاني كون اللفظ مما يجري عليه ما بيننا
 احكام النكرات سواء كان الموضوع له خاصا ام لا ونسبته هذا القسم باعتبار وجود التعريف للقوى
 غالبه فانه هذا من خصائص الاسماء وانه قال فما كان من هذه المعارف موضوعا ولم يفعل فما وضع
 هذه المعارف مع اخصيها شاذة الى ان الحق هو ان الواضع هو الله تعالى فانهم قولك اى لغايبه غيبه
 ميتة للفاعل لا للمفعول يكون قوله لذي غيبه بمعنى الغيبه هو لى تقدم ذكره احرازه عن نحو ههنا
 هو لى لفظا او معنى او حكما شبيه لا دخال المذكور باحد القسمين الاخرين المتقدم ذكره معنى ما تقدم
 بل عليه ضمنا نحو قوله تعالى اعدوا شواريب المتقدم ذكره حكما ما لم يتقدم لفظا بل عليه ضمنا
 فضمنا بل كان كالمقدم في كونه معلوما من الكلام قبل ذكر الضمير كقولهم لا بوبه لكل واحد بعد ذكره
 كالضمنا قبل الذكر شيئا فيما كان لفظا ودينه في واضع اجازتها ونسبتهما انما فقوله لفظا اه
 للنسبة الخبرية لا للنسبة الاضافية والخرج عن التعريف الاضمار قبل الذكر لا ان المراد بالتقدم ما من
 شأنه التقدم من حيث كونه مرجحا سواء تقدم ام لا وسواء كان رتبة التقدم بحسب نفوذهم لا وبهذا القدر

تعريف

فان التعريف النكرات كما ان مراد
 للفظ العاص كرمه مثلكم
 الاسماء افعال الالهية
 صرحه لا افعال انسانية
 مثلا هيئات موضوعه للفظ
 بعد الدال على كونه من الاسماء
 فان هذا اللفظ لا يمكن ان يكون
 ذكره بعد ما ذكره بالوجه في
 بالتعريف
 هيئات مثلا على ان التعريف

الامر انما هو في اللفظ
 كقولك اعدوا شواريب
 قولك اعدوا شواريب
 الى فان هذا اللفظ حقيقة

ثم يعرف الغائب كان قلنا لفظاً هو ان كان موضوعاً للغائب فقط فلا يصح ان يكون منادى وقد عرفت
 القناعاً ما هو وان كان وضع لا يتم من الغائب غيره فيخرج عن هذا الضمير مع انه ضمير غائب بلا سبب فالتلخيص
 في ما هو الغائب عن العبر في الحضور عند القلب الاول فيضرب وضرب الثاني فيضرب حرف النداء قال الشاعر
 يا غائب عني لا عن يابتي ومثل هذا الحافظ شائع في اسم الاشارة والموصول المعبر به عن الغائب في تعلم
 ان المراد بالوضع في الظاهر هو الوضع الافرادى ولا ينفصل بغير ضمير الغائب لمعرف بلام العهد الذي
قوله اولدى حضواى ما وضع لاحد فمضى ذى حضورها الخاص عند اللفظ والمخاض عند اللفظ
 اليه **قوله** مخاطب وصلىكم الظم ان قوله او متل عطف على قوله مخاطب لا على قوله خاضع والقرين
 الخاص بينهما والنيار من ذلك ان الضمير اليكم موضوع له لاجل كونه خاضعاً لكن الحق انه وضع باعتبار
 كونه محضاً عنده فمعلم بالناظم الخاص بين الخاص لنفسه الخاص وتبرحه بمثل الخطاب لمنكم اقول ان
 لنفسه بمثل ما سوا المنكلم ايضاً ذلك من التلخيص حاضر في نفسه ما هو **قوله** اسم بالضمير اعلم كونه مبتدئ به فلفظ
 عند متعلق بمبتدئ المفهوم من قوله **قوله** والمكنى هذا يصنع اسم المفعول من باب التفعيل **قوله** ولا
 يورد هذا اشارة الى وضع البراء او ما ينال الناطق على الشق الثاني من التوريد كما بما اعلمت نفسه به من ان خروج
 اسم الاشارة عن العبر في المذكور يعلم من كونه بعد منفرد لان مثل هذه الضمائر بما لا يعبد في التعاريف بل بان
 الحضور داخل في مفهوم الضمير خارج عن مفهوم اسم الاشارة اقول لاحد في الجواب ان لا حضور في اسم الاشارة
 اصلاً لان الحضور وصفه كان النفاذ المنكلم اليه بالذات لا مطافه فيهم **قوله** ولا الاسم الظاهر هذا ايراد
 الشق الاول ويمكن تقديره بوجهين الاول ان مفاد التعريف ان الضمير موضوع لكل بمثل الغائب الخاص
 اسم لظا ايضاً على هذا التقدير يكون الابرار ما شبا من سوء فهم التعريف بجواب ان الضمير موضوع لاحد
 لا لما يشبهها الثاني وهو المفهوم من كلام الله هو ان مفاد التعريف انه موضوع لاحدهما واسم الظاهر هو
 لاحدهما الذي هو الغائب على هذا التقدير يكون الابرار ما شبا من سوء فهم اسم الظاهر واجاب الله بان اسم الظم
 وضع لكل يشبهها لا لاحدهما بل لوردان بناظر في ذلك الجواب بجوابين فالصواب في الجواب ان يكون اسم
 الظاهر موضع لغائب مقدم ذكر كما ذكر سواء وضع للغائب ووضع للاسم **قوله** فجعل الثاني للاول
 في هذه العبارة حرازة لافانهم ان كوزا للخطاب هو للغائب اي هو يجعل للمص ويمن ان تدفع بان يكون
 المراد بالاول والثاني ما امكن ان يذكر كراهة وما امكن ان يذكرنا بنا او بان يجعل الطرفين في كل لهما

بجاء
 من المراد بالتخصيص
 المخصوص التام لا النقص
 منه

فله و قوله على حد قوله مفعولا قانها الجمل ويقى بنفد الموصوف والمضاف هو المكان اني كجمل المكان لا
 للثاني والمكان الثاني الاول مثلا او جعل مكان الخ او بقى بالقلب بان مراد من قوله جعل الثاني ثانيا للاول
 فجعل الثاني للاول ثانيا فافهم قوله على حد قوله تعالى اشارة الى جواز هذا العكس بدليل وجوده في
 القرآن ولكن لا بد من تبيينه وكانها في الابد ابتداءها واختتامها بالوجه اشارة الى ان حصنة تحيطه
 وغالبه على غصبة في كلام المصنف الضمنية والاشارة الى تقدم كل من الغائب الخاص على الآخر بوجوبه كما تقدم
 التاميم فليقدم حاملة على جاء الخاص من حيث الاستئناف واما تقدم الخاص فليكونه اعرف قوله ما كان
 غير مستقل عدم الاستقلال التام من حيث لا يوجد في الخارج اصلا واما من حيث الابتدائية فقط اي لا
 يبداء به ولكن يختم به كمن في ضربهم واما من حيث النهاية فقط اي لا يختم به لكن يبداء به ككل واما من حيث
 الابتدائية والتهائية معا كالضارب وهذا المصنف المتصل بغيره والمراد منه حد القسم الاخير
 مع انه لا يفهم منه فلهذا ذكره ووصل به بغيره لانه ليس بمتصل بذلك الغير اختلا وبطوره حسن بغيره للضم
 بالنسبة اليه وقوله بنفسه متعلق بالاستقلال بالغير والامتنع منه ووجه غير المتعلق بهذا المعنى مستقلا
 بالغير في قوله لا يصلح لان يبدى به اي لا يصلح لهذا بالنسبة الى استعمال العرب وقواعدهم سواء صلح
 له عقلا ام لا فلا يشكل بخون ضيوع ونوعه من ضيوع مما يصلح ان يبدى بها عقلا واما قدر قوله يصلح
 لان عدم الابتداء اعم مما كان محال للسمع ففظا او محال للسمع والقبول معا والمراد هو الثاني وهو
 لازوم لعدم الصلاحية فان قلت ان هما وهم وهن فيهما متصلان ومفضلان معا فليزوم ان يكونا
 للابتداء وغير ضالحي لفظا واما وضع للنص وانه شرط في هذا الوضع ان لا يبدى بها ووضع
 للموضوع ولا بشرط ذلك به فاعبار بالاول غير ضالحي وباعتبار الثاني ضالحي وهما المراد بقوله يبدى
 لا يصلح ان يقع مبتداء اصطلاحا وغفل هذا القابل عن ان المراد لو كان ذلك لا تنفص طرعا بغيره بالفتا
 للنصوية المنفصلة في قوله لا يصلح لان يبدى به اي يقع اقوالا يبدى به يصلح قد علم من هذا وفائدته
 التفسير شافيا في شرح قول المصنف في قوله لا يجاوزنا الاكاه وما بنا الى انما كانت جازنا الخطاب
 للمجوزة وما في اذا ما زائدة والا الاقل بالفتح اصله ان لا يفتد من ان لا وهو متعلق بقوله يتسا
 فالتدبار كطاول منسوبة الى الداء صاحبها والبناء في واضح ويجمل ان يكون الا الاول بغيره مكان
 ان الشطب ولا النافية قوله في ذلك سلبنا ملك انما لم يكف الشطب المصريح الاول باداء التمثيل اليه

الاول م

تجوز ذلك ان لا
 هو وجود اللفظ الموضوع
 في الخارج وهو مطلق
 اللفظ الموضوع اي هو الذي
 حقيقة ام حكما فليست
 بنفسه ما وجدته خارجا
 تقدم عنه فليست به
 هذا اللفظ وغيره المستند
 بغيره هو ولم يكن موجودا
 في الخارج هذا كالمضمار
 المولى اه كان موجودا
 فيه لكن يكون مستقلا
 بغيره كالمضمار العارة
 المستند فليست

لهذا الذكر هو
 فوايد اثنان منها ذكرنا
 والاشارة الى
 المصنف عنه الا ما ذكرنا

غيره عند في بناء الضمائر لهذا غيبه شيئا اشترا لفظ بعض انوا انما مع بعض في سائر الغيب
 الا ان هذا المذهب لو كان صحيحا وجب ان لا يتحد لفظ الجوز مع المنطوق بل يختلف في كل نوع منها
 مع صيغة الاخر قوله كما هاء في الشبه الا الاول كما هاء توجب للمجهول كونا هو الباطل ونزل ما هو
 الحق قوله من الغنم بالمتصلة لفظ من يخصصه شيئا بين لفظ ما حتى بعد انصافه بالجزم والبيان للوضح
 والاشارة بعدم وجوب الجوز والمتصل او قبل انصافه به والبيان للخصيص والاختلاف عما كان قبل الجوز ما
 منفصلة نحو كما ناول كما بالك فان ما هاء ليس بلفظ ما نصبت الضمائر المتصلة والاول اظهر الثاني ان
 واما لفظ من في قوله ما نصبت منها فن قبل الاول لكن شيئا للخصيص لوجود المنصو المنفصل قوله وهي
 اي اصول ما جاز كان مثل ما نصبت قوله للرفع والنصب جاز وذا الاولين معرفتين والاختلاف في
 ضمائرهما تخصيصهما بالمتصل بخلاف الباطل ليس منفصل حتى يحتاج الى التخصيص لذكر قوله بالنبوة
 اي لا بالاضافة الى ما لا يكون المعنى صلح الضمير فمتا ونصبنا وجرنا اياه قوله لنظنا فقدر قوله لفظا
 كانه جواب عن سؤال مفترق قد مر ان ناصبه متصل واذا قطعنا عن قوله وجزم الحكم بنوينا بندا به فبصر
 ضمير منفصلا فاشارة الى جوابه بان المراد بقوله نالقطه وكل ضمير يندبه لفظه فليس بضمير متصل
 ان يكون متصلا قوله الدال على التكلم ومن معه لا ما بدل بالفتحة على نفس لفظه فانه ليس بضمير
 عرف قوله فاجز قوله فالنصب قوله فالرفع اشارة الى اشمال المصريح على الامثلة الثلاثة اذ بنا
 بضمهم اذ قلنا انما مثال للنصب بان يكون فل فعل امر واما مفعوله قوله والف والواو والنون اورد
 الاول نكرة والاخيرتان معرفتين باللام لاجتماع الواو الى تخصيصه بالسكن والنون الى تخصيصه بالفتحة
 بخلاف الالف دللنا الف غيرهما كن حتى يحتاج الى مثل ما ذكر من التخصيص قوله ضمير متصل حال
 عن فاعل الطرف الا في واحترق من الف التثنية وواو الجمع فونه حال كونه في الاوصاف ان الحى انما اليك
 ضمير قوله كاشه في ان الطرف ليس متعلقا بقوله متصلة قول لم وعنه على الوصول قوله بمخالفة
 ضمير النصب الجواز اشارة الى ان تقديم الطرف في المتن قصد الحصر قول لم فعل الاستثنا واختلف في مرجع ضمير
 فليس الاسم السابق باذنه البعض على سبيل الاستخدام وقبل الوصف مستفاد من الفعل السابق
 قبل مضمحل الفعل السابق فلهذا المستثنى المتصل اتمه المنقطع فهو نفس الاسم السابق واحد الاخير
 قوله وافعل الجوز جيب ضمير لفظا وهو عبارة عن صيغة منه فعل الجوز قوله هو

المراد من قوله
 انما هو في هذا المقام
 استدل على ذكره بالضمير
 الخاطب لقوله ولفظ ما
 كلفظ ما نصبت من
 لنا ما ذكرنا لفظها
 من الكلام لنا وعلينا
 ههنا محال ما مع وتول الحق
 اليسنا اجرا قد برسته

عطف على قوله
 انما هو في هذا المقام
 استدل على ذكره بالضمير
 الخاطب لقوله ولفظ ما
 كلفظ ما نصبت من
 لنا ما ذكرنا لفظها
 من الكلام لنا وعلينا
 ههنا محال ما مع وتول الحق
 اليسنا اجرا قد برسته

انما يصح
الاشتراك
في اللفظ
والفهم
ولا في
المراد

اي بعض صيغ المضاف وجوب المضاف في اكثر صيغه ولا وجه للمركب منها يصنع المضارع اللهم الا ان يكون
مراده بواجب الاشتراك نوع مشترك على وجوب الاشتراك وطفا عدا نوع غير مشترك على ذلك ولا يخفى
ان المضارع من الاول قولهم ثم شرح في الثاني نوع ذكر انواع افرادها ولم يعرفه كفاء بما فهم من ضد
غيره المتصل ولما كان المقصود هنا ذكر الانواع والافراد قدم الارتفاع والاشتراك على الانفصال وهو
التأني في هذه الاصول اشارة الى عمدة الحكم اي عدم الاشتراك او تخصيص الفروع بما عداها من غير
بانواعها بشتب لعدم مناسبة مع انافي اللفظ فثبت عدم الاشتراك الى الفروع المقيدة للمعنى غير
قوله ابو حيان اه اللفظ من فعل هذا الكلام ان المنفصل كالم متصل قد يكون مشتركين نوعين ولا
نظن ان الضمير المحرور المنفصل على هذا يكون موجودا لان مثلا قد يستعمل منفصلا اذا لم يكن مجزوا ان الضمير
المحرور المنفصل ما كان منفصلا حال الجر وكذا المرفوع والمنصوب المنفصل لا يندفع بذلك ما قيل ان الجر
المنفصل موجود في نحو مرفوعة بكاءت لا يصلح لان يبدله به حال الجر ففهم قولهم في وانضابت انضابت
الى احوال البحث انما ذكر الانفصال هنا بقى في البعث السابق بالواو اشارة الى ان صيغ المنصوب باسما
جزء من المنفصل على المذهب الخي فان اياه مثلا منصوب و اياه مثلا منفصل بخلاف المرفوع وانما ذكر
حكاية الفرج هنا بلفظ مفرد ذال على المبالغة وهناك بلفظ جمع مفرق بحال عن المبالغة اشارة الى
ان الفرج هنا نوع واحد كبر الا افراد الانواع وهناك ثلثة انواع كل نوع منها قبل الافراد كما هو ظاهر
حكمه هنا بعدم الاشكال وهناك بعدم الاشتراك اشارة الى ان استخراج الفرج منها حال عن الصعوبة
لانها ماصول الضمير ومع فروعها في الحروف اما هناك فلا يخفى عن صعوبة اختلاف الحروف في البعض
لكن صعوبة البعث بترتيبها في الاشتراك ففهم قوله وقد استعمل مجزوة نحو انا كاتبك قولهم القصة
ابا اعلم ان ابا وما ينصل به سبعة اقوال الاول والثاني ما ذكره الثالث ما بعده ابا ضمير على
ابا الرابع ان المجموع هو الضمير الخي فاعلم ان اسم ظاهر مبهام خص امره باضافة الى ما بعده السكت ان ابا
ضمير قبل ما بعده وهو ضمير اخر السابغ ان المجموع مظهر بنوينا للضمير ولكل منهما مستند ذكرها
بورش التطويل قولهم وعندنا اشياء مصنا اليها عطف على اخرها السابق لا على قوله ابا كما توهم
وكان المراد بالاسماء الضمير والفرق بين هذا المذهب والمذهب السادس ان الاضافة على هذا المذهب
من قبل اضافة سعيد كور وعلى المذهب السادس من قبل اضافة غلام زيد قولهم في اختياره اه

على هذا

اي اسند اليه

قوله فيتركب
انت فان قلت انت في تركب
غير تركب متصلا بمصدر
لعدم إمكان الابداء في دأ
منحوبا على مرس معنى التماس
قلت التامية والمخوفة في أث
بده وسفان من لار ان عدم
امكان الابداء انما هو في
لا التامية لانها فرضية في
عدم التامية بحث هذا
فرض ممكن غير واقع يصح
منفصلا مع لقائه في غير
مخالف برب كماله في
المانع من الابداء في
ما لا يصفين في فرضه محب
يكون قديرا مع كونه محروا
فرض محال في فهمه في حق
جدا منه

الخاص بما مع كون
الامكان

قد تم قوله في تركب
على انه لا يحد في تركب
منه

القيام ثم اليه يخص بالضمير المتكلم في حفظ ذلك قوله او اسند اليه صفة ان ثبت في الظاهر على غير ما
ثبت في الواقع بخلاف هذا بانها هو وبيحيى تفصيل في ذلك في بحث البند والمعاد بالصفة اعم من
الفعول وشبهه في شمل بدعوى بصرية هو ومن الواضع اليه لم يأت المتصل ما اذا وصل بينه وبين عالم
بظاهرها من نحو ضرب فائما اتاه او بضمير غير مرفوع نحو اعطس باك او كان العالم حرا ونحو
هنا وكان تابعا لغيره ونحو اسكن انما ضربك انت واما نحو مراكبك انت فقد عرفنا ان متصل بعدم
صلاح الابداء به فاذا مخرج في قوله لم يتركب غير من له ايراد من دون ما تغليب قوله وبالي الفصل اه
هذا اشارة الى جوابه ايرادا وبورود على المصنف في هذا البيت بغيره ان مفاد المصنف الثاني مفهوم من
قوله في اختياره يكون تكرارا له ونفي الجواب لذي شاذ اليه الشء هو ان ليس المراد بالاختيار الامكان
حين يورد ذلك بل مكانه الغالب هو النثر يعني ان هذا الحكم مخصوص بالنثر واما في الضمير وده اي النظم في
يحيى المنفصل مع امكان المتصل والمراد بالامكان الانفصال ورفع الموانع الحاصلة من غير حيثية النظم
فلا يورد ان الانفصال غير ممكن في البيت الثاني لان امثاله من جهة النظم قد سنع في ما هات في زمان لرفع
هذا التكرار جوابا اخر وهو ان هذا الحكم لما كان في صوته اسكان الانفصال بالامكان الخاص وهو
مركب من امكان عام موجب سالف شاذ لم يأت الى الامكان العام السالف بقوله وفي اختياره انه معناه
في زمانه امكان عدم الانفصال اي الانفصال والى الموجب بقوله اذا تاني اه اذ معناه وفي زمانه امكان الانفصال
والا في منه نظرا ما اول فلان الحكم يشمل النظم النثر مع انه مخصوص بالثاني في الواقع واما تانيا
فلان مقتضى هذه الاجاز ان يعبر بامكان واحد هو قوله في اختياره ايرادا بامكان حقيقة في
في العام كما هو المشهور وافق فهم بعض مشائخنا في ذلك الزمان مع ما سنع في من البيان الا انه حل قوله وفي
اختياره على الامكان الموجب قوله اذا تاني على الامكان السالف يجعل على ذلك مستغنا عما بداه الانفصال
وقوله ان يحيى في علا قوله وفي اختياره ويرد عليه مع ما سبق جعل العادة معقولة كما لا يخفى في
فالحن في رفع التكرار ما اجاب له قوله كما سبنا اشارة الى ما سبنا ذكره من قول الشاعر يا لثا عثا لو اكر
الاموان اه قوله بطول اي لان ظال الكلمة بالانفصال والمفعول له على هذا حصوله في الغرض من الفصل
رفع الطول اي لان بطول الكلام بالانفصال والمفعول له على هذا حصوله في الغرض من الفصل الجاد
الطول لفائدة من فوائد المذكورة في علم المعاني والظان المراد هو الاقل قوله تاني في ضميرها

ج
منصوب

عنه
فان قلت لاحاطة بالعلم
بذلك لان قوله حين
يوسف يقول ولما
اخرج يوسف من السجن
الذي ليس في ذلك نحو
اعطيتك الافرد واحد
قلت هذا اذا اعتبر من
الاشيئة الحقيقة وهي
لا تجوز في الاقوال
فصرف بعد ذلك
ومع ان يفسر من
وقد في ذلك ولو سلم ذلك
غير من قسمة الاشياء
القول بما ذكره من
رايت علما وزياد
عليك فانهم

اي انما جلت في كنهه
دون سبب مع وجود سبب
الاعلان فيه ايضا كسائر
سبب الاتصال والافصال
فيه بخلاف سبب الاتصال
والافصال في الاولين فان
هذا الصمد لا يربط بسبب
اتصال القول وعنده سبب
وهو سبب الاتصال
اقرب منه

انصر وغيره فخرج لثاني الضميرين هذين احتمالا شديدا لان الضمير الاول ان كان متكبرا فاما
او مجرد وروى على التقديرين فالثاني اما عاقل ومعاين لا محالة ان يكون منصوبا وان كان الاول
مخاطبا فاما منصوبا ومجرد ولا محذور يكون الثاني منصوبا لان كونه مرفوعا ومجردا مضافا للثاني
والا اتصال بالاول فان المرفوع مطلق مقدم على غيره والمجرد لا يتصل بغير عامله فيما نحن فيه ولهذا اشغف
بعدهم مرفوعة الاول عن عدم مرفوعة الثاني وبالثاني نوبة عن عدم مرفوعة الثاني فان المتبادر من
من الثاني نوبة الثانية بلا فصل وانما المراد بل هذا العبارة ثانيا ضميرها وانما انصر وليدل حدها
كما قال بعضهم لان اشتمالها على الطول بحملة السلب الجزئية فبمثل لها نحو ضمني بذلك والمركب
بالضميرين في قوله ثانيا ضميرها كان فثبت في الملاحظة سواء كان في الواقع ايضا كلاما فلا يخرج
اعطيتكم مع انه ثالثا برثابتها اخصر وغيره فخرج ثم اعلم ان الفصل في ثلثة اقسام من الترتيب
وهي التي اولها فيها مجرد وفي الثلثة الاخوتساوي الفصل والوصل وانما جعل التباينا في المثال
مع ان الاولى جعلت بيان القول وما يثبت به نظير ما فعلت في بابين ثلثين وهم ان المراد يشبهه مثله
ضمير في غير السؤال وما يستثنى منه فيخرج عن الحكم فهو سلبك واسأله واخرج بقوله غير مرفوع
ممكنه وضربه ولو كان ولم يكن الثاني عين الاول واخرج بذلك نحو خلتني لكان اولى قوله وما
اشبهه عطف على المضاف لا على المضاف اليه والا اخصر الحكم بالهاء قوله في اتصال انفصال به
في اختيارها لانه وجوبها قوله الخلف انما قبل لا وجه لاختصاص الخلف بهذا بل ينبغي ان يجرى
نحو سلبك في قول وجه الاختصاص وجوه بخان لكل من الاتصال والافتصال في اتصالها في اتصالها
وجه بخان الاتصال فهو تناسب الاتصال مع اتحاد الضمير في المصدر وانما وجه بخان الاتصال
فهو ما استدلل به بسببه كما ينبغي قوله كذلك الهاء ثانيا ضمير خلتني للذين انما غير مرفوع
وهو الهاء لانه في ضمير منه وانما مرفوع وهو الهاء كما في كنهه واخر كون الاول اخصر في خلتني
كنه قوله ونحوه ما كان ثانيا الضمير عن الاول في المصدر قوله اذا الاصل الاستدلال
على هذا بما ذكرنا من التناهي الى الاستدلال بخدين التاليلين لان مقاد الاول اغم من الابد
وهو ط ومقاد الثاني اخصر لاختصاصه بنحو كنه بل يجوز اذا كان اول ضمير مثل قوله قال
ان كنهه روى ان النبي وصف للرجال ذات يوم لعين الخطا بشراي عمر يومنا ابن صبا على

ما وصفي

ما ونبه البنية وهو رجل غريبي فادعاه من قبله لوزنه كان دجا لا فناء البنية غريبي التكم
 مع هذا الكلام واسم يكن في الموضوعين لابن صباد وانجد لجال قوله ولم يفتح اه بان يقول
 انصارينوبلا انفسا قول لم ناديا قول واسانه الى شمه من هبه بحث بخار غير المص من كثيرين
 العلماء اذا المنبار من غير العموم قوله لكونه في الصوتين في قوله لتعين انفسا هذا الاسناد لا
 راجع الى عباس بن الاقل ان هذا الضمير غير في الاصل كل ضمير يكون خبره في الاصل لو يقع على ما كان
 لتعين انفسا في هذا الضمير لو يقع على ما كان لتعين انفسا في الاصل على حكم الاصل عند الخرج
 عند لينج ان هذا الضمير الا على حمله على حكم الاصل في الانفسا عند خروجه عنه الى كونه معمولا للثبات
 ويمكن ان رجاء على فاس واحد بان يقر هذا الضمير لو يقع على ما كان لتعين انفسا لان خبره الاصل
 وهو يفضي الانفسا وكلما لو يقع على ما كان لتعين انفسا في الاصل على حكم الاصل الذي هو
 الانفسا هذا فالارجاع الاول وان كانا طول لكن اظهر من العبارة وعلبك بن طهين كلام الشرح
 على ما ذكرنا ومن الخاص بن علي من حمله على القياس الاثنان في المشقة في انفسا المقدم من الشبهة
 المتصلة فاعرض عليه بانه غير منج ولو كان متجا لا ينج انفسا المطاوع قول كما تقدم اي في قوله وكان
 معنوبا قول لم على غير اي قدم كل من نوعي الاخص هو المطاوع والمضاف على ما تباه من حيث انحصار
 الوبه لا على ما تباه مطلقا لا يورد ان مفاد هذا القول امران متناقضان هو تقديم المتكلم على المخاطب
 عكس هذا قول في حال اتصال الضماير ابراهه جمعا لان يشتمل المتكلم واخوته على المرفوع واخوته
 بل انقلب الضماير على الضمير فان الضماير المتصلة ذات فودين لانها امثله او اربعة للاشارة الى كلة
 الحكم بوجوب تقديم الاخص على غير انما هي فيما اجمع ضماير ثلثة كانت او اربعة واما فيما اجمع ضميران فلا
 لاحتمال كون احدهما مرفوعا فانه يقدم ح وان لم يكن اخص لان هذا الحكم بين ضمير غير مرفوعين
 وانما كان الحكم في الصورة الاولى كلبا لان الضماير ان كانت ثلثة فلا اقل من ان يكون ضميران منها غير
 مرفوعين وان كانت اربعة فثلثة منها غير مرفوع لا غير فظهر مما ذكرنا ان كلة الحكم في الضماير لا
 يلزم ان يكون بين كل ضمير منها بل كلة في الجملة والمراد بجماع الضمير ان الاكثر اعم مما كان المرفوع
 من الضمير ان الاكثر مستلزام لا ثم اعلم ان المراد بقوله قدم الاخص قد من في التلطف والمراد بقوله
 في اتصال ما حال اراذه الاتصال وحال وفوعه في الخارج اوفى الذهن فعلى الاول الامر بتقديم

هذا الضمير غير في الاصل
 كل ضمير يكون خبره في الاصل
 لو يقع على ما كان لتعين انفسا

هذا يظهر حمله على
 حكم الاصل
 هذا القول ثلثة احتمالات
 الاولى ان يكون المراد به
 الايراد مما يظهر جوابه عن
 صحة التقديم عليه ان كان
 المراد به تاخير قوله ثم اعلم ان خبر
 هذه المحاشية على ما تقدم
 بان جميعته لفظ الضماير
 مع انه شرح لقوله قدم وقوله
 في حال اتصال هما متقدمان على
 قوله الضماير والا لا يقدم
 شرحا على الاثر ان يكون
 المراد به تاخير قوله ثم اعلم
 عن قوله قوله في حال اتصال
 الضماير وهدم ذكره قبل في
 ما في عنوان المحاشية في
 عليه يشرح قوله على غير
 مع انه متعلق بقوله قدم
 على قوله في حال اتصال
 ووجه فانه من

بالناكيد نحو نبد الذم اعطس باه اباد على ان الناكيد خارج عما نحن فيه كاستماع الاتصال في كل سبق
 قوله للتخاي لا هما معا لوجوا اتصال الاول هو لم يرد قد يلج هذا التقليل انما هو لتقليل الثابت
 لا لتقليل الحكم في نفسه استا الا بما خلت الغيبة فاذا المبلغ هو المشكك خفيته قوله بل لوجوا اختلاف
 ما متعلق بقوله قد يبيع ويبيع واما فذل فقط الوجود لتلا التلا لا خلاف ما هو الاستعداد كما بين ١٨
 التثخين المذكور في الوقت ولعل ان قوله مع اختلاف ما ونحوه من با هم لا ارض الضرورة افضلية
 من ابيات الكهف وموجودة بعض نسخ الا لغيره فان بعض ما هنا واحدة فلا يقال كون هذا البيت من ابيات
 الا لغيره ذكره الكهف وشخصه كما يوافق قوله كان يكون آه احل زاعما يكون احدهما مذكرا والاخر مؤنثا
 قوله انا لها فتواه اوله لوجها في الاحسا بسط وبهجه قوله في الاحسا اي في ذم وبسط الوجه كما
 عن الفرج والبيهي بالبا الموحدة الخنا خسر الفرج كما سبق فانها اي اعطى البسط والحق للوجه والفقير
 كالقبول للمنافعة واكرم والداي والدا كرم اي ينبغي لكل والدا ومن كل الناس او من ابائه واكرم والديه
 اي لانه الام قوله لم يرد نحو قول الفرزدق وقبل فابله امين بل في الصلابة ليس يصحح وهذا جواب عن
 مفاد تشا من قوله في اخبا لا يجرى المنفصل سببا خيرا الى هنا قوله بالباعث الوارد ما قبله في
 حلفه ولما حلف على فقد فناء بيت من الساعين معور الفند يفتح الفاء والنون الكذب والفتا يفتح الفاء
 والمراد بالبيت الكعبة يعني حلفت ان هذا البيت لمعور من الساعين سبقي يخرق بحمل ان يكون
 الفناء بكسر الفاء اي لتغدي حلفت في سعة البيت بالباعث آه والاموات اما منصوب على المفعول
 لاحد التنازعين او جرد وباضافة الشبهة اليه فتمت على شئت وكفنت واضافة هذا لهادير مثل
 سلطان السلاطين البيا الفند وهو الدمار يرجع دهر على خلاف القياس وهو الزمان وقبل الابد
 الشاهد فيه واضح قوله اي متصلة بباي لا يخلل بينهما شيء ولو خولج بينهما انضمتا واخره بين
 عن نحو مية وبج مرفق لم يرد في ضربه ضربه هذا على سبيل المثال اذ الاختصاص لا لئلا سببا بل يرد
 في كل اسم على وزن فعل وهو وفه قوله ومن البساس امر مؤنث آه قبل الاولى ان يقول ومن البساس
 امر مذكرة بامر مؤنث لان الامر المؤنث هو الملبس والمفصولة بالذات من الواح انما هو ذم الملبس
 عن البساس الملبس ما قول هذا بناء على ملاحظة الامر المؤنث بل انون مؤنثا عن الامر المذكور المتصل
 بالنون فالاولى ما ذكره الكهف قوله لم لا كما نفي آه الباعث على محافظة الفعل عن دخول الكسر اهتمام

في قوله بالناكيد نحو نبد الذم اعطس باه اباد على ان الناكيد خارج عما نحن فيه كاستماع الاتصال في كل سبق

لان تقدم لاصطلاح المذكورين في قوله اي متصلة بباي لا يخلل بينهما شيء ولو خولج بينهما انضمتا واخره بين

ان يدخل عليه ما يشبه المنوع منه جلا وهذا يشبه فتوى الفقهاء بكونه زوجا لوجوبه من شانهما
 كما تروا في قوله المشبه بالبحر في كونه في اخو الكلمة واقا نحو البتة في اخيه في فقد خرج عن كونه
 اخا بالضمير لفا على ذلك هو كالجرح فكسر ليس مشبه بالبحر في لزوم كسر ما قبل اليا اي ما لم
 يمنع مانع كصا ومثله في قوله لم يبدل انون اي بدونه من هذه الجبنة فقط من غير ما قبله كون خبر
 ليس ضمير متصلا اذ هذا عند المتأخرين منشا للتدور في قوله عدت فتوى اه فالمدونة والعديد
 العدد والطبق فيخ الطاء المهملة الرمل الكثير وفذيق جليس باللام وليس اليقنن اذ اصب باي في قوله
 عليه سجلا او يلزم رجلا لمرتبها اه وذلك لانها تعتبر معنى لا ابتداء كالافعال لنا سخر ولا تغلق لنا
 بعد ما قبلها وبوبد المزية المذكورة عدم دخولها على الفعل وان اتصل بها ماء الكاف كما ان
 الفعل لا يدخل على الفعل في قوله كما شبا في باب ان وهو قول الشاعر لا لبنا هذا الحمام لنا
 الى حمامنا او نصفه فقد في قوله اي شدي بغير المراد بالندوب والشذوذ لا الفلذ وبينهما عموم من خبر
 في قوله كبتة جابر اذ قال لينة فانه زيد الجند وسماه لينة زيد الخبر من المؤلف فلو لم يمتد في آخر
 خلافة عمر وبله بغيره من زيد فلا في اخا فله اذا اخلف العوالي ومزيد كقعد وقد نمتي لفاء زيد
 فلما قبله طعن بد فخرج هو وزيد كما ان جابر انضد وزيد وبنيتي لفاء لغير طعن فخرجت والعوالي
 الرماح واحدها الغالبين واختلفا في العوالي كما في عر الحرج والبا في خط قوله ليشبهها بحر الجري في
 يغلق ما بعد ما قبلها فقول اخر في بدا العلة ثوب كما تقول لثوب النظار الحروف ويصنع النجج
 غلط والقنوا بلفظ الافراد في قوله فغلبت اعني اه اعلم ان ثبته من الاغارة اي الاعطاء على
 نحو العارضة والقدم ففتح القاف بالفارسية في خط بالحاء المهملة اي انحت والغير الخلف لانه
 يوارى ما فيه كالغير المراد بالابيض السيف والمراد بلخط الحفر والغير في البيت والابيض المجد
 شخص يوبد دوانه لا كرم ناجد والمناجد على هذا منصا اليه وعلى الاولين وصف قبل الخط
 بالحاء المجز وهو غلط في قوله وان على لينة اه اخره على ذلك فيما بيننا مستند بها فان لم يكن
 صاحب البيت الاخيرة ودار من تدبنا اي عبت عليه الزادى على الانسان الذي هو لا بعد شيئا
 يذكر ويكثر عليه فعله وقوله وانته اه اي انته على الحالة التي بيننا مستند بهم لتلك الحالة اي طلب
 دواها في قوله ايها السائل عنهم اه فابله عندك محمول ومعناه كشانه معلوم في قوله لا

يعني ان لم يمتد
 ليعتد او لا يجزى من معنى
 ابتداء الرمي الاجبار الى
 الانش في غير الاسماء
 ما بعده معلقا على قوله
 ان بعض الافعال لفاء
 ايضا كك فلما يرد عليه
 ايضا كك وذلك لان
 لا يغير من الاخبار الى الاء
 هذا اذا اريد به ان
 لا يشبه من رجه له

فلما في
 واما بعد ان لم يمتد
 وجه صحة فان الامم
 والى حروف البحر تعلق
 ما بعد ما قبلها في شيء
 اخره هو اذ في الجمع
 للمفرد وعلاوة منه

قابل اي بل لا يعرف له قابل يقول ذلك قولنا وما عندنا من اهل اعلم انما قبل النون من حرف الجر
 ثلثة اقسام الاول ما لم يقبلها العدة بوله الباء اما لعدم دخوله على المعارف وهو رتبة واوه او لعدم
 دخوله على الضمير وهو الكاف فمدون سند وواو الضمير وناق و الشا في ما لا يقبلها لانقائه فاقبل
 فيه يسكون اخرة وهو الواو على وفي وجهه وحاشا وغدا وحلا الثالث لا يقبلها لوجود ما ينشأ فاقبل
 في غير قبل دخوله وهو الكسر وهو الباء واللام فاشا الى الضمير لاخير بقوله دخولي وبني والى القسم
 الاول وسط بقوله وكذا خلاه ولم يتعرض للضمير الاول لبعده عن هذين الضميرين ليقول النون فعدم قبولها
 لها يشعر بعدم قبولها بالطريق الاولى قوله وكذا خلاه غير السبب للاشعار بالفرق بينهما وبين
 ما ذكر قبلها حيث استعملت فعلا ايجع بفا كونهما للاستثناء بخلافه قوله حاشا على انه اولى
 في غير جعلوا الصليب لهم قاله معشر بن الاسود ولعبت بالقرية اي الاجر لجزء وجهه قوله في فينبأ اي هو
 في فينبأ والصليب الضمير والمعدود بالعين المهملة والذال العجمة المحو ن اي مقطع العذرة وهو فلفظة الذ
 التي تقطع عند الاختنا ويحتمل ان يواد بالصليب عليه وهذا الكلام دليل على سلام هذا الشخص
 التصار لا يخشون وروى بدل المضرع الاول من معشر عبد والصليب سفاضة قوله كثر روى علي بن
 الناعم حيث فهم ان حذف النون فيها اكثر من الاثبات واعرف قوله رفته من نصراة ما بعده ليس
 الامام بالشيخ المحدث ولا بوقن بالحق ان مفردا له هذين مالك والنجيب بالخاء العجمة علم لابن عبد الله
 واصله فضعت بغير بكسر الخاء ونحوها بخط الخداع المكار والميراد بالنجيب بن الحسين ابو عبد الله ذي قوله
 في ابو نجيب قبل المراد بهما عبدا لله واخوه مصعب تغلبيا والشيخ المحدث والمحدث المجاوز عرجي والون بفتح
 الواو وسكون الاء المتناه الفوقانية بمعنى الواو اي الدائم وبهذا المعنى الوثق بالشاء المثلة والباء
 واضح قوله وفي الحديث خطا هذا ما رواه الشيخ في مالك عن النبي انه قال لا تزال جفونهم تقول اهل
 من يزدحم تضع رقب الغر فله فيها فقول خطا بغيرك قوله وكسرها اي محققا قوله خطا
 خطا اي بالشد يد قوله وبذلك اولا بما حمل التعريف على تعريف علم الشخص فقط مع ان الظاهر ان
 حمله على تعريف مطلق العلم لان النبيا من التعيين ما هو بحسب المعنى والمصدان معا وعلم الجلس عليه
 المفهوم فقط دون المصد لان علم المجلس المذكور بعد هذا ابراه لان المذكور فيما بعد حكمه لا يعرف
 قوله وهو مبني لا يخفى عليك ان حق المعرف ان يوضع ويحكم عليه بالتعريف على ما سبق الاشياء

يعني ان السادة القام
 مثل جاشا وحاشا
 يستعملان مع الاء
 السحا صلتها حروف جر
 حاشا وخلا لدا غير
 ويحتمل ان يكون وجه التعريف
 التقاد كناية النون في
 الاولين غير سببه الاخير
 منه رخصة

حاشا

ان يحتمل له المصدا
 عند التعريف وحاشا
 اراهم ان يكون
 مفهوما فقط او مفهوما
 معانه رخصة

الية سبب فتح هذا فيما سببا عند ذكر شئ تقديم الخبر على المبتدأ ثم قال لو ان اسم خبر مقدم وعمله مبتدأ
 متوخر لا بالعكس مع ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة مما يتكلم في جوازها وقوله وصفا اشار الى وجود
 المستخرج للمبتدأ بالنكرة **قوله** يخرج التكرار وكذا ما في حكمها كاعلام الاجناس بل يخرج بهذا المبتدأ
 ما في المعرفة لان المعين في المعرفة بالفيدا بما هو المبتدأ لا المبتدأ ففوله مطر مبتدأ مخفية في توضيح لا
 احرازه وقد غفل الشما ذكرنا حيث نصيخ ارج المعرفة بالمبتدأ في قوله مطر **قوله** ينبغي مطلقا
 اقول لفوله مطر احرازه لا شئ الا ان الثاني ان يكون بمفعول مفعولا حالا عن الفاعل والمعطاسيم يعبر
 المستخرج في كل وقت يكون هذا الاسم مفعولا اي منطوقا بدلا في بعض اوقاف كونه مفعولا الثالث والاربع
 ان يكون نعتيا وعمل للمبتدأ حالا عن الفاعل او وصفا لمصدر محذوف والخامس الثاني ان يكون فاعلا
 عد مباحا حالا او وصفا لما ذكرنا وما كونه حالا عن المفعول بمعنى من المعاني الثلاثة فغير عمل كما لا يخفى على
 المتأمل وعلى الاحتمال الاول ينقض التعريف عكسا بخو حاتم انه قد يستعمل في جوازي غير معين وعلى الثاني
 والثالث والرابع ينقض طرا بخو غلام نبيد والرجل على الخامس ينقض عكسا بخو حاتم زيد الفاضل
 فعين السادس ولذا اخذناه التمام يمكن الجواب عن هذه الانفاضا فندبر **قوله** وهو اسم لاشارة
 والمضمر فاسم لاشارة والمضمر لثايب بعينان المستعمل في معنى يستفاد من الاشارة المحسنة والمضمر
 والمضمر الحاطب في النكلم بعينانه بعينه معنى يستفاد من المواجدة والنكلم **قوله** اى علم المستعمل في
 لزوال بعوده الى قوله اسم بل اعتبار بعينه بوصفه من قبل اضافة القسم الى القسم والى
 الشخص المستفاد من قول الحق كعلم الاشخاص اذ لا يخلو ان عن يفسر مع امكان حمل المستعمل على الشخص
 فان الحوافه هو المستعمل وما يحصل منه الذهن هو الالام واللفظ اسم الاسم **قوله** كجفر او مثله
 الامثلة اشارة الى ان علم الشخص يمكن ان يكون لا يقع الجوانات في غيرها وهي ما يبحث شرفه
 هو ان مسمى علم الشخص يمكن ان يكون من الزمانيات لان الشخص كل زمان في كل آن بوجوده مشتمل
 على سلسلة مركبة من احد شئ كل منها فحين لا يمكن ان يحاد سلسلتين من تلك السلسلة الزو
 اخلا فها في بعض الاجزاء لا محذور فاعلم اما موضوع الشئ الموضع مع جميع تلك السلسلة من حيث هو
 مجموع اوله مع كل واحدة منها اوله مع واحد معبته منها اوله في ضمها كان فعلى الاول يلزم عدم
 استعمال علم شخص في ما وضع له ليدان ان تلك السلسلة في ذاتها وعلى الثاني والاربع يلزم ان يكون

قوله وخرق وسواهم اراه
 مرثدا وظهرت حاجت طرقة
 ابن ابي عمير قال انها

في هذا المقام مع خصوص الموضوع له او عموم موضوع العلم لا بد ان يكون خاصا وعلى الثالث لا بد ان يكون
 شيئا من الاشياء او جوازا لاعتبار استغناء لا ينافي وضع له والجواب ان تلك الاعلام موضوعات لذلك
 التي في جميع تلك السلاسل باعتماد كونها فاذ ان في الملاحظة وهي وان كانت غير فاذ ان يجيب عنها
 ما ذكره من ذلك لكنها فاذ ان يجيب عنها الوجود فلا يلزم محذور وفي الشخص المعينة في علم الشخص
 الشخص المعينة في العلم فلا اشكال قوله ان العلم في علم الشخص فاذ ان علم الشخص في علم الشخص
 انهم يسمون تلك الاقسام فاذ الفاعل الاشارة الى ذلك قوله وهو ما ليس به الا ان يقول
 وهو ليس مصدرا بانه لا يتم ولم يشعر بفتح او ذم لان الكنية واللقب لم يعلم بعد قوله كالكناية
 اي الكنية كالكناية في كونها من كنية او نكرة او في كونها مصدرة بانه لا يتم او كالكناية المصطلح عند
 علماء علم البيان من ذكر واحد للثلاثة في زيادة الاخوات المراد بكناية هو التعظيم اللازم له في
 عرف العرب كما قالوا العرب يقصد بها التعظيم قوله وهو ما اشعره اعلم ان كل من الكنية واللقب
 على ضربين احدهما ما كان وضعه قبل انضاف معناه العلم به معناه الاصل للنقل والتطير والثاني ما كان
 وضعه بعد انضافه قوله والفرق بينهما الى اخره يعني ان الفرق بينهما من حيث فاذ المعنى المقصود منهما
 والغرض الباعث على وضعها الى المدح والذم في اللقب العظيم الكنية هو ان فاذ المقصود من اللقب
 يحصل بواسطة نفس المعنى المنقول عنه بعد اتمام ثبوت المعنى المنقول اليه فاذ المقصود من الكنية لا
 يحصل بنفس ذلك المعنى بل بعدم التصريح بالاسم وبما فرقنا لا بد على هذا الكلام ما اورد عليه في
 هذا المقام قوله فانما نحتاج الى ان نفهم الناء والفاء من التاني في هو الاجناس وان نحتاج الى
 الهمزة وبكسرها لا نحتاج الى ان نفهم الناء والفاء من التاني في هو الاجناس وان نحتاج الى
 مخاطبة ما بصيغة المجرى الغائبة والمعلوم المخاطبة قوله اي اللقب لا مطلق العلم وفيه اشارة الى
 وقوع لفظ ذم في موقع الذي هو القريب قوله والمراد به انه هذا يفرض ان المسئلة في فاذ عنه
 ولا يبعد ان يفهم هذا من لفظ سو محمد على القدر الكامل من الغائبة فاذ الكنية عن اللقب فاذ
 الاسم له اشارة الى فاذ المستمع مع زيادة قوله كما وجداه وفي بعض النسخ ذاب جعل اخوات الاسماء
 صحبا قوله بان الغالب باللقب من قولنا اخضا ص هذا باللفظ فان الكنية فاذ من قولنا عن كنية الضم
 والاسم غالبا من قولنا عن الاعلام فاذ لا يمكن الا عند رده بالكلف قوله من اسم غيره

الإنسان لا وجه له يغير إلا أن الإنسان لا يبر بالثوهم الثوهم الفاحش قول مركبة وقمة القبة
 كالموالتدبزا وائاء كالفادونه او فاحد الباط وهو طاب ستي بالفارسية وادك والعقود نجم القبا
 وشد بد الفاء ما يجعل فيه المزة فظنها وهي مأخوذة من الخشب والقار او بخط الشيم الي ابيه او ما ارفع
 من الارض صلب والرجل الصغيرة والرجل الفصيرة الضعيفة لم نلوه السامع اه افول فيه نظرا
 اولا فلان هذا الثوهم لزواله بالاسم بما لا بأس به واما ثانيا فلا سنازام ذلك ان لا يجوز استعمال
 اللفظ حده وبممكن الجواب عن الاول بالنكلف عن الثاني بالترامر عند اللبس قول شر بان ذا الكلب
 ما قبله وبعد هكذا كل شيء محال الدهر مركز وفي كل من غالب لا بام مغلوية ابلغ هذا لاف
 ابلغ من يبلغها عندها وبعض القول تكذيب بان ذا الكلب عن وخبرهم نسباء ببطن شر بان يعوي
 حوله الذئب فانه جنوبا عن عمر ذي الحلب في مرثية والمحال بكسر الميم والحاء المهملة الكبد والمكرو
 المغلوب وغالب في نازع للغبلة وهذا بل قبله من العربية الضمير المفسر ولهذا بعد ثما مفعول ثان
 لا ببلغ الاول وبعد ومثله للثانية وقوله وبعض اللفظ والمحال ان بعض قول هذا بل مكذوبيا كذ
 قوله بان منعاف بقوله حديثا او يدل منه هذا الكلب لغيره وعرفه ببطن شر بان منعاف بقوله
 عن عمر وهو موضع وفيه عمر وشر بان بكسر الشين شجر يعمل منه لفظة قوله يعوي اه جلة وفعت
 صفه لبطن شر بان وعواء الذئب اي صوته كتابه عن كثرة الغم وغيرها من من حفظها من الذئاب
 وفيل البطن القبيلة والظرف منعاف بقوله نسباق قول فاما مل وجهه للاشارة الى احتمال ان يكون قد
 المصنف في هذا الكتاب هو ما يغضب به لعل من وجونا خبر اللفظ عن كل من الاسم والكنية حيث ورد الصبر
 في سواء مذكرا مع امكان ثابته قول لم اى الاسم واللفظ اى الاسم والكنية ولا الكنية واللفظ
 وذلك لان الكنية مركبة اضافة دائما قول الاول الى الثانية وجه هذا التقدير الاشارة الى ان قوله اصف
 محتمل لسبعة معان الاول اضافة الاول الى الثانية وافرد الثانية الثانية عكس نظير اضافة الضمير الى
 موصوفها الثالث كالثاني باضافة الاول اليه الى شيء اخر الرابع افراد الاول واضافة الثاني الى غيره
 الاول الخامس اضافة الاول الى غير الثاني وافرد الثانية السادسة الاول الى غير الثاني واضافة الثاني
 الى غير الاول السابع اضافة الاول الى الثاني واضافة الثانية الى شيء اخر والمراد هو الاول قول سبعة
 كوزا الكوز يضم الكاف وسكون الراء المهملة مخففا او مشددا مع الفتح معناه اللبم المحاذق قول لم

ما يخرج عليك من
 ذكركموا انما نسيب
 الخطيب ان الذكركم
 بعدى هذه والظن ان
 بقوله يا ايها
 بران يا ابي عبد
 فخران ذاك الخطيب
 الالاشرار المسما
 منه ولا يعبودون
 وصا ومنعوا بهم
 قد اخبر الذنب
 وجه تقديم اللص
 ان زنتهم
 في فاعلم

لكنسية
بان ال
ستعمل في مروي مضاف ال
خاليا للصب لا نزول عن
مضاف ال ص باكتبة و الاسم
نزول عنه باكتبة طلبة
الاولين نشاء للعلوم
بخلاف الاخره

[illegible][illegible]

فانه علم للثابت قوله اي بجنسه كذا ذلك مع كونه معلوماً بما سبق لبطا بوالصريح ان في العبارة ولفظاً
 بوقوم ان وجه النسب غير كونه علم جنس قوله علم للثابت فلفظ العلم دون قوله فانه للمطابق مع المصريح
 الا في العبارة والحوال على ما تقدم من التقدير والنفس لبقوله ومثله قوله وسبحان النفس مع قوله
 وبشارتة كان ذكر المثالين عقيب مثال المضى لا تليق النفس الى ما في مثال المضى من المطابقة اليك
 الية هو الجمع بين الضدين فان البسر والمبر كسبحان والنسيح المأمون وبخار وجره كسبحان وبسر
 من المنهى عنه وذلك لان تكبير المثال بلا فائدة ظاهرة بحيث النفس لا تقاها الى المعاني الخفية وبطل
 ذلك اشارة الى ان العلم لكل من المامونة والمنهى عنه قد يكون علماً للمصدر المتيقن وقد يكون علماً للغير
 لان الاول مخصوص بالاول والثاني بالثاني كما هو من كلام المصنف قوله بسكون الجيم اي لا يفتحها فانه
 بالفتح جمع فاجي قوله للبسر وهي الفمار قوله واخو في التمهيد هذا اشارة الى تحسين وضع المص
 في هذا الكتاب فوجزئوا وضع التمهيد حيث علم بخلاف علمه فكان ذلك الوضع قد صدر عنه
 غفلة عما اعتده قوله ما دل على مسته اشارة البسر على اشارة وهذا بخلاف ما هو الاسماء الدلالة
 على المسمى فقط وهذا التعريف ولي من غير غير بما دل على اشارة الى المسمى لا ندر بالجدل البسر والفضل
 وهذا بالفضل وحده والمراد بالمسمى ما صار مسمى بوضع هذه الاسماء اذا الحق اتحاد الموضوع والمسمى
 فيه فاما والمراد بدلالة على المسمى دلالة على بعض اسما لانه والمراد بالمسمى اعم من المسمى وفرض المسمى
 فلا يتنقض عكس التعريف بها اذا استعمل في الاشارة الى ما ليس له اسم خاص وقد علم بما ذكرنا ان الواجب
 قوله واشارة اليه للعطف على المفعول لا على الفاعل ولا يجمع مع قوله بين المفرد منكر بتقديم
 الظرفين على الفعل للضرورة ونحصر الفعل المقتضى بكل منهما في الاخر ونقدم الظرف الاول على الثاني
 لتقديم الالة على غيرها بحسب الترتيب فالظرفان متعلقان بالفعل الا في لان الثاني متعلق بمقتضى كما
 قبل قوله عاقل او غير هذا مفهوم من تكبير قوله لمفرد مذكور قوله وتذكره ام في الوجود الثلاثة في
 على الالة فتصير تقديم هذا المصريح امض على الاشارة الى الالة مشبهة بذكره اه ولفظ الاقتصار
 فيها بغيرها فخص الاشارة بالالفاظ المذكورة في الاشارة الى الالة واما عكس هذا الحصر فغير
 مفهوم من الكلام وتقدم الظرفين ههنا للجر الضرورة لعدم افاضة الحصر بالمقصود قوله
 فاشريها اليها دون غيرها الضمير الاول لالفاظ الالة والثاني للالة اول لالفاظها فاعل الاول هو

هذا هو العلم
 بالعلم

وقد
 بحسب النظر
 الاله في موضوعه
 الى مشهوره
 وبالذات
 بالعرض منه

هذا الكلام اشار الى ان كلام الله مفيد لهذا الخبر ووجه تفرقه عليه واضح وصلا الشانه يكون ثانيا
 المحصر غير انفساد من كلام الله والتفريق ليس على كلام الله بل على ثبوت كماله كثر من الفاظ الآ
 اذ التثنية ليس على ان لا يلفظ الا نفي سواء ما ذكره فيدل على ان الاشارة الى اللفظة محصورة في الاشارة
 بهذا اللفاظ لكن الاول في ما ظهر في قوله ثنية ذاك في ثنية ما فيه ذاك اي سواء لما سبقت ذكره وكذا في
 ثنية ذاك في قوله بهذا اللفظ لا وفي اي التي كانت في اميل ذان في قوله هذا من الالباس من الالباس
 بعضها بعد التثنية ثنية ذاك وهو ما فيه ذاك وبعضها نافي وهو ما فيه ذاك ولا يجوز ان يقال البناء والها هنا
 فيما يترتب لان الهاء والياء لا يبدلان من الالف والباء مع الهاء عارضه والثنية كالجمع برة الاشارة الى
 اصولها وهي هنا نظرا اما اول فلجوا ان يكون اللفظ والياء يبدلان عن الالف والباء مع الهاء عارضه اما
 ثانيا فلعدم مفعول بعض تلك الالباس ثنية ذاك لعدم تغير اللفظ واما ثالثا فلعدم
 لزوم الرد الى الاصل في المعربا ككساء وكما ان فكيف في المبتدات لغاها مع المعربا في كثير من الاحكام
 وفي سواء قد علم لظرف والمفعول ههنا مفيد المحصر في قوله الخاء اشارته الى ان المسئلة انفا فيه
 في سواء كان اه هذا اذا كان مطلقا خالا للجمع فيجوز ان يكون خالا عن وفي اي سواء كان مفعولا
 او ممدودا وهذا ان يفعوله والمداد وفي ولا بعيد ان يكون حال عن كلمة ما بنا وبكل واحد في قوله
 لتعظيم او تحقير البعد فيحصل بكثرة ارتفاع الشيء عن الشيء وقد يحصل بكثرة الخطا طرعه والاول
 موجب للتعظيم والثاني مؤثر للتحقير في قوله على اسم الاشارة لما كان هذا المصريح محتملا لتركيبين
 الاول ما ان وان اللام مستغنى عن هاء التثنية على اسم الاشارة الثانية ما اقامان الهاء مستغنى
 ان قد من اللام على كاف الخطاب شارة بهذا التقدير الى ان الاولى الحمل على الاول اما لفظا فلجاء
 عن كثرة الخذف وعن كون الخاء مع انه جلة استهيه بلا فاء واما مع فان اللام مع هو بالذكري بخلاف الهاء
 فالاول جلة مبدا دون الهاء في قوله هي مستغنى عن جعل مستغنى خبر عن اللام اذ كون الجزاء مفعولا وفي
 التي من كونه مفعولا ولا اهل هذا آه اوله وابنه غير ان لا ينكر وفي فانه طرف من العبد ذاب في جند
 والغير الارض لا خاذا ان عباد والمراد بيده غير المصوص وفي الفقر وفيه الاضياء وفيه المطلقا
 الارض ولا ينكر وفي اي لا يجهل وفي اي يعرفه واهل الطرف الاغنياء والطرف لكثرة الجملة والبيت
 الا دم اي قما على وجه الارض من الخشب والحشب والمراد بغيرهم انه يرمي عليهم في قوله اما ممد في الجمع

عدم كونه

مركب

تفسير لفظ الاسماء
الاسماء هي ما حلت في
الموضع خلاف الواقع فيكون
لزم ان يحذف ليس بغير حروف
لان اسمها كين للجموع من
بجانب ان تحذف بحذف الاء
لا بغيره ايضا عرفت لا يحذف
تحركت حركاته

ذلك يقول

لم يعرفوا الله لمحركه ثابته
بناء وضوح كونه مقبولا
في ما قبله وفي ربه ولا
لثبته من ملك الارض فانه
في الواحد وكونه مجزأ
منه

واما اذا قصد دخول اللام عليه قبل قولها اي قريبا اي المكان الغريب قولهم ولا تغفل عنها لثبته
اشارة الى ان الهمزة هنا للثبوت قولهم هنا لك ثبوتها والمراد بها الاشارة الى ثبوتها
قولهم وما موصول الاسما لا يخفى ان قوله موصول الاسما من كلام المصنف وقد جعله الشرح في الكلام
وهذا وان كان من باب التثنية واضح عبيده من هذا الكتاب لكن لا يخفى عليك انه غير مستحسن في هذا
المصريح يمكن ان يركب بركبان حمله حسنها ما خبط بنا الى ان التثنية موصول الاسما المذكورة في
الانتهى منه ليكون قوله موصول مبتدا مضافا والمذكر مبتدأ ثانيا والتخبر والمجمل خبر لقوله
موصول الاسما وكذا قوله الانتهى الذي وبعد هذا في الخبر ما ركب به التثنية يجعل المقدر خيرا لظرف التثنية
المؤخر وسائر اركب بركبان بطرح خلفه فقولهم بالعداى بالتعداد لا بالحداد وبسبب عتبه
من المعاد قولهم لا يثبت هذه الصيغة بحسب المعقل فمثل سن عشرة صيغة والصيغة منها ست ربيع
بضم الاول هي الغالب المحمولى نفيها او نفيها والمخاطب لمعلوم من ان ثبت وانثان منها بفتح اولها
الغائب المعلوم نفيها او نفيها من ثبت قولهم بضم اولها خرج بذلك الا خبرين لا يهاهما ان لزوم الحد
عقل ولا يمكن غيره لا عرفت فان احدا لتساكن الجمع ان اذا كان الفاضل من عند العقل حذف احدهما
لا مساع التكميل بهما مع ان اللزوم ههنا عرفت لا مكان فتح الباء ووجه الالهام ان الفعل اللازم
يؤم ان معناه ثابته ومنق لفسره لا امزاج وقد عرفت في ذلك في او ابل هذه الحاشية ولنا في مثل
الضم في قوله بضم اوله على معناه اللغو اي الوصل والباء فيه بمعنى مع واصافته الى قوله اوله في مثل
قوله نعم بل مكر الابل والهمزة المضاف اليه للباء والمعنى لا يثبت الباء مع وصله بهذا الموصوف وال
اي في اوله الذي كان في حال الافراد وفيه ثبوت لاشارة الى ان الحذف عام في جميع اللغات غير مختص
بلغة فخذ في حال الافراد فافهم قولهم وهو الذال فالتاء اي لا الذال والتاء او التاء الاولى عند من
شدها فانها قد خلت المشددة قولهم فلا ملازمة عليك فيه شارة الى ان قوله ان شدة معلوم لا
بموجب قولهم شدة اقول بانه كليك ما بعد فلا الملوك فكذلك لا غلا ولا اخوها السفاح طما فله
حتى وردن جي الكلاب بها لافاله الفرزدق ومثل الاطل والهمزة للنداء ونى كليك فيله واصيل
السفاح من كثر سفكه للدماء وهو لقب في العباس اول خلفا بغير عباس لكثرة سفكه دماء بني امية
لغتهم الله وظاء بفتح الميم اي كثر عطشه والجبي بفتح الجيم والتاء الموحدة واحده الف ملحوظ

بسم الله

ما اجتمع في البرزخ الماء وهو المراد والكلام في اسم ما وانهما بكسر النون مع فتح جيم فاصلا هو
القطران والرياق وهو من الاضداد والمراد بهما هو لغير الاول والباقي واضح قوله هما اللتان اوله
بهم اخوه لغير فتحهم صميم فله الاطلاق اي هما المرأتان اللتان اوله لانهما قبله بهم لغير تلك الاول
صميم اي خالصهم ودعى بذلك الصميم عجم اي عام والباقي واضح قوله وبلي الاولى قبله فذلك
خطو قد نكث شيئا فشيئا قد يما وبلينا المنون وما ينشئ فالبوز وبلي طند الخطو كضرب جمع خطو
هو وهو الامر العظيم ونكث اي استنعت وبلينا معلوم من الابداء وهو الافناء وكذا ما ينشئ وبلي و
المنون فاعل ينشئ وهو الموف ومفعول ما ينشئ محذوف عايد الى المنون وفاعل قوله وبلي اي يتعابده
الى المنون وقوله فينكثون اي يلبسوا للاضداد وهي الدرع وقوله على الاولى اي خالكونهم راكبين على
خيول انما كانت تلك الخيول بقرورع والخوف كالحذر وهو بكسر الحاء وفتح الدال المهملة بقرورع
والفيل بضم الفاف وسكون الباء الذي في اعينه قبل فينكثين اي حاله كان صاحبها ينظر الى عظمتها
والخيول بالكسر والفتح خالصة في اعينهم كان صاحبها ينظر الى عرضها وبقيتها ووجه تشبيه الفرس
اذ تخاف صار عيناه كمن له قبل او حول قوله رشاح اي بالقيسة الى اولي فقط وهذا قدم هذا كلا
على قوله الذين قوله على سنن الجموع المتمكنة اي مع مفرداتها فان سننها ما مر في شرح قوله عالمون
قوله رشح الذون اه بعض هذا البيت هكذا نحن قلنا الملك الحجاها دهرا فيمتجنا به نواحا ما
كذب اليوم ولا مزاحا نحن الذي صبحوا الضبا يوم النخيل عانه ملحاحا قبل فانه لبلي لا خيلة
في قلده مر الجعفة والحجاج كغزال بالحاء المعجمة بين الجعنين السبعة هر علم للملك يد له وعطف شيئا
وبهجتنا بصيغة المنكلم اي حوكتا وانما جمع نوح وهو ذكر نفوس الميتات للبكاء عليه فاكذب اي هذا الباء
والمزاح بالواو المعجمة الظرافة وبالهمزة الافتخاد والتكبر ونخيل بضم نون ونخيل بضم نون اسم لعدو موضع
والمراد بهما موضع بالشام والغارة اسم من الاغارة على العدو والملاح بكسر الميم من الملاح اي اصرو
المراد به الشهيد قوله فما ابا قنا اه قال رجل من بني سليم لبني ابا قنا الذين اصلحوا شاتنا وجعلوا
حجورهم لنا كالمهد باكثر اثنانا من هذا المرح والساهد واضح قوله ومن شاتنا وكر وجهه
الخبرين واضح المراد بالمساواة اما الانحاضة فغير الزاد وطرفها اما لفظ من لفظ من مثلاً باعينا
استعماله في معناه فاذا ذكرنا معان ومننا ما ذكر كل لفظه او المجموع للمجموع واما الانحاضة في الغرض هو

المراد
بما ذكره في الاصل
اللفظ الثاني في معناه
منه قوله

الموضوع له وهو في الفناظ من الفناظ ما ذكر كل نظيره او المجموع للمجموع واما الانطباق وطرفاها ^ظ
من مقامها ذكره او بالعكس وعلى التقديرين اكل نظيره او المجموع للمجموع فاعني الانشعاب والتميز
محملة لما سوا الاول الا اذا قلنا ما ذكر بقولنا وقت قصده ما ذكر منه او نحو ذلك والمراد بما ذكره الا في
الثبوت والجمع من المذكر والمؤنث على الاول والفرد والمثنى والمجموع منها على الثاني اذ ليس المقصود من المثنى
الا ذلك فلا يراد به لزوم التثنية في الغالبية وغيرها من عليه حالها والفقير في قوله في ثبوتها
يعود الى التثنية فاعل له ومفعوله اما نحن وفاء وقوله ما ذكره وليس الفاعل ما ذكره والمفعول ضمير
محذوف عائد الى التثنية اذ اللفظ السليم بحكم بخلافه قوله اي يطلق على ما يطلقوا المستثنى
في الفعلين معا اما عايد الى من الاول فقط عايد الى التثنية الى ما ذكره وعلى التقديرين فمفعول الباء
اما الاول والثاني لكن الاول ان يكون المتعلق هو الاول وهذا من نفس التثنية باللازم ولا يخفى امكان
حملة على كل من الاثنان لنفسه فقولنا آية الفظة اه ما قبله شكوتنا في سرب لفظا اذ مررت في فظة
وشلي باليكما جدير وما بعده فكل فظة له صفة جناحها بعش بئذ والجناح كناية عن كبر الجناح من
الفظا والفظا الفصحى مثله السيرة بضم السين والهمزة في سرب للنداء وقوله بعش بئذ اه دعاء عليهم الله
اعانهم الجناح اياه والباقي واضح قوله ثم هذا بفتح الهاء اي غلط لا يكونها فانه وهم قوله فانكروا
ما طاب قبل اي عدا طاب لكم فلا يكون للعاقلة قوله وفهم من كلامه في حيث رجعت الموصولة لا التسمية
فوله في نحو قوله اه كذا ابل ان يقول اعل الضمير عايد الى موصوف محذوف وقوله وبئذ وحشر اه ما
قبله فان الماء ماء له وجعل قاله سنا بن عجل الطائي وطوبى ليراى ينيها بالجحاة والباء في واضح
هو لم يحسن من ذي اه ما قبله هكذا ذهب المشيخا الخطيبين فدخلها من شفوت في جبالنا فانقد
منها خاري وجيت جنة خيرة جيت وخاربا ولشجاج في الثرى اهل منزل على نادم ايكه واك
الواكبا واما كرام مغبرين عندهم واما انما فادخرت جبالنا وعرضت بغيها اذ حزن وخبر وطية
الطوبى كالحق وانبا واما كرام اه قاله منظور الفقه في امرته وقد كان خلق شعرا بها فوضعها الى الوالى
فاخذ الوالى وضربه وجبته لهذا العمل فادفع جنة وجاره الى الوالى فاجزاء وسرحه وقوله وذات المرمى
به الجبال الذي كان طرفا للدين والتميز ونحوها وليتمى بالفاصلة بينه خيك شرح مراده بقوله الى ان يطوى
والكرام ذان اه اول هذا الكلام هكذا الفصل ونعم الله به لفظية الفقرة الثانية بفتح الباء

هو

وسكون طاء اللوف واصلا بها وحذفنا الالف ونقل حركة الهاء الى الباء قولهم ذوات بنهضن آه اوله
جمعها من بنو مواري اي جمع هؤلاء النوف وهي بنو قبيص ناقة واصل بنو انوف ثم جعل انوف ثم بنو
والموارق جمع ماردة من في السهم اذا جاوز الفوس وبعد عنها بسعة والمراد بها ههنا سبعة السهم و
السائق من يجعل النافه سايرة بالسوف والباقي واضح قولهم منمة فدفقة ذواه اعلم ان ذو مطلقا
موصولا او بمعنى الصاحب صلها بالواو من المفتوحة والتساكنة قلبت الاولى الفا وحذف وضمت لاجل
الواو الثانية وقدره مشقة عن اصله فصولها بالواو من الا انه فيما سوى المفرد والثنية والثنية
قلبت الاولى الفا وحذف كما في منا وفي المفرد المونث قلبت الثانية وا لا الفا وحذفنا الاولى لثلا
بلبس جعده واما ثنية فيجوز ان يدع المفرد في حذف الواو الاولى بعد قلب الثانية الفا ويجوز ان يفتح
بجاءها ونقلب الثانية الفا قال الله تعالى وان اكل خميطا قوله بان تكون اه نفس للنفى والشاره
الى شموله للذهبي في ذا الخالفة عن المصنف لواقع بعد من او ما اذا قد قال بعضهم انها زائدة بعدها
وقال آخرون انها مضمومة بها ثم وضع الجوز للاستفهام بوضع عليه بعد مجزئ من وعا المصنف
وجاء شمول ان المبلغ ما كان خالها عن المعنى سواء كان جزءا الى المعنى ام لا قوله ولو تكن للاشارة هذا
عطف على قوله لم تبلغ قوله الاستئذان المراد به اخراجه ففهم ظلاله باطل اللام في المرء للمعتمد
وما يحاول اي شئ الذي يطلب باجمها في الدنيا والنبي فيخ التون وسكون الحاء المهملة النذ اي
اطلبه للدنيا من دونها ورجل اوفاء به ام ضلال باطل وفي بعض النسخ الضلال بالطاء المعجمة المكسورة
بمعنى الظل وهو كانه عن المعتمد والباطل في امر ما اذا التواني قد ايتى شبيهه كتاب غير غير ان
هذا جزء من دين هو هكذا ما اذا التواني الذي احسب في بقاء من هو فراهم من المضرة التواني الوهن
قوله وهذا الخليلين طلق ما قبله عدس بالعباد عليها امة امت قال يزيد بن مفرج الحبري
وهو من فضيلة هجاءها عباد بن زياد بن ابي سفيان لعن الله وملا البلاد فخره وكبره على
الخطان والجدران فلما ظفر عليه عباد التومة محوما كبره على الجدران باظفاره ففقد بدت تلك انا له
ثم مبداه في السجود طالع السجدة فذكر جماعة خواله عند معاوية فوجه بريد بها الى هجاء فخرج من السجود
وقد مثل فرس وبغلة من جبل البرية ففترت قال عدس آه وعدس اصله صوت يجرى به البغل والفرس
به كما هو المراد منه ههنا فالنقد براء عدس امانة اي تسلط وبان في الكلام فيه ظا قوله وقال الشيخ

الذام

وقد يسمى لبغلة

اعلى الموصول والمراد

بالتقدير

كان

سراج الدين اه اقول لقوله وهذا الخطين طلب الخصالنا اولا ان يكون هذا مفعولا لقوله فحاز
 وطلب خبر عن محذوف بدل عليه المفعول الثاني ان يكون هذا مبنيا وكل من يحملين محذوف رابطا بطلب
 خبر وهذا على هذا اسم اشارة ايضا ولم يتعرض للجواب بهذا لان الخصال لا يكون المسند في كل كلام ينبغي ان
 يكون ذا اعلا ما هو المقصود منه والمقصود من هذا القول بتشبيه الخلة باستخلاص صاحبها عن
 عباده وهذا مدلول المطلق لا التحيز اذا الحمل لا ينافي عدم الاستخلاص قوله فوالله ما نلتكم اه لفظا نلتكم
 اما التل من موصول العطاء او من النوال بمعنى العطاء ولفظا نلتكم معلوم على الاول ويجوز على الثاني
 والمراد ان اعطاءكم لغبركم ليس معادا ولا فريضا بالمعادل لا عطاء غيركم اياكم بل اعطاءكم كشيء
 اعطاؤهم بغيره والمراد ان كل من الاعطائين ليس مفعولا اي موصوفا ولا فريضا بل اعطاءكم في طرف الاقوال
 واعطاءكم في طرف التفریط والباعث على تقدير الموصو والخصيص على ثبوت الاعطائين بانفسهما ونحو هذا
 لها كما هو المراد ولو لم يقدروا على تعلق النية بالقبول معا وهو خلاف المقصود قوله هو حسن لضمه
 الى التخرج او القول المستقيم اذ كره والمراد انه ان صح الجواب عن الكوفيين بالجواب الاول الجواب الشيخ
 حسن والاجابة منعين بغيره لا جواب عنهم بغير جوابه والمراد انه ان صح الجواب عنهم بغيره الجواب بالشيخ
 فجوابه حسن والا فهو منعين وقيل المراد ان قول الكوفيين بعدم الاشرط ان صح فحل البيت على ما ذكره
 الشيخ حسن الا منعين وعلى هذا يكون هذا الكلام بغيرضا بالجواب الاول قوله اي كل الموصولات
 اي كل المساووات قوله انتهى العابد فيه اشارة لطيفة الى اعتبار كونه غائبا اذ لم يجر هذا الغائب في
 غير الغائب ولكن قد يجيء غائبا فان كان الموصول محليا للمعنى لكان كما قال مولانا امير المؤمنين ع انا الذي
 ستخذه اتي جده والنكته فيه مطابقة لقول من حيث قال انا الذي ستمنى في مرجبه قوله لا يقال
 بالموصول بل بلفظه قوله مطابقة لقوله لم يذكره بكلمة النفس لئلا يتوهم ان اللبابة المعبر عنها هي تلك
 المطابقة وكونه غائبا قوله من معنى النجى ايمنا به من حيث انه جلة فلا يشكل بخوفه لانا هذا الذي
 يقال فيه احسن بل ونعم الراجح المراد من خلوها من معنى النجى الخاوع عاق دته بالبيع فلا يرد عليه ان قد
 الجبرنة بغيره عن هذا قوله غائبا لم يذكرها معهوده وذلك لانها فلا تكون معهوده كما في قوله نعم
 فتشبههم من اليم ما غشبههم قوله انا انا ما بين المراد بالتام ما كان مستغفرا ذاقا على وذا في غير
 الى الموصول اذ لو كان لغوا لم يفهم مقام عامله فلم يفهم منه المفعول بل عامل فافصح لو لم يكن له عامل

كان نافضا ايضا ولو منخبا الى الموصول نحو زيد الذي به او عنده ولم يكن له الضمير المذكور كان نافضا
ايضا منخبا الى الموصول نحو جاء الذي عندك قال او بكاء وعلى الاول فاصل لقلة نفس المتعلق
فافهم قول وصفه عن غيره لم يقل والصفة القبرية بلام التعريف لئلا يتوهم ان كاصفة صريحة كذلك فان
اسم التفضيل مثلا لا يصلح ان يقع صلة ال قول كالا بطح فان اصله شئ عذ وريل ثم خصص بكان
دوريل والمراد به متكر ونواجهها قول يوصل بعربا اشادة الى ان قوله بمعز متعلق بمقد زخير للكو
والضمير المحرر لال لان الباء فيه ابدية وهو بنفسه جبرله والضمير المحرر للصلة للزوم وجوب الباء الوا
تدفع في الاشياء وتوهم ان مطلق الصلة قل ان يكون مضارعا قول لما انت بالحكم الترضية ما قبله
باو غم الله اتقا انت حامله باذ الختام قال الورد والخطا فابعد ولا اصل ولا ذى الواء والجد
قاله فرغ من مخاطبة الرجل من بين عنده هجا مبغض عبد الملك ابنه وان فلفظا محذوف النادى قال
2 الشواهدى يا قوم اخذ بل المنادى المحذوف الرجل المذكور والارغام بالراء المهملة والغين المعجمة
الصافى الشئ بالارغام وهو الرابع ارغام الانصت كناية عن الاذلال وانفكا انت حامله ذى انفك والخنا
بالخاء المعجمة كعصا الفرس والخطا بفتح الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة المنطق الفاسد المضطرب الحكم
بفتحها بن مرجع بين الخصمين لدفع الشارح بينهما والاصيل الجيب لوى الفكر والجذل الشديد
العداوة مثل رخصه محمول من افعل السلامة عن الحذف والاصال قول هذا غلطوا الضوا انه من فعل
لان الحكومة مرضى عنها لا ما وقع عليه لاضاء فافهم قول ورد آه اورد عليه لناظرون البلية
غير وارد لعدم فاعنت ما استدل الى المؤنث اللفظية وجز موابنة لا مفسر للوارد عن هذا لا يرد قول ان
لمد الواد ان المرخص لكونه مذكرا لم يصلح لان يصير بدلا لثمة المؤنث ان شاء الله الفعل مؤنثا
لامدكر العلة موجبة لذلك ولو عند البلغاء فكيف يمكن قطعاً ان يرد مذكرا وهذا القيد
كاف في مقام المنع فافهم لا يقول لم يجوز ان يكون قوله من جهة مفضلا عليه للاشدة تكون محصل الراء
مقتضى التبدل بالمرضى لغير عدم الثابت فقط حتى نقول ان هذا ليس بنفسه بل يلزم على نقده مجتد
اشد من ذلك وهو تخفيف الباء المشددة لانا نقول هذا مع بعده عن تلك العبارة غاية البعد عما لا يخفى
له اذ تخفيف الباء في البيت كما لا يخفى فيه لان حذف حرف زيادة لا استنفاة الوزن كما هو شائع في
الايهام من غير محذوف من القول اخره لم دانت فاب بينه معداى انا من القوم ومعدا كاشد علم

اجزاء التبعة وهو معدن عنان واما القول بان ال هذا اصله للدين وحذف بحذفه او بان الرسول
 لغير الوصفى لكن المراد منه هذا الصمد اليهودي وكون متعلقين بهم فائبا غرق عليه فغير متعسف في قوله
 اي خضعت لثقل قول واعربنا الى اخر البند يمكن استخراج احكام الاقسام الاربع من هذا البند
 بوجهين الاول ان يكون جملة قوله وصمد وصلها خالا غرق على المنفى لا المنفى والمغنى لها معبره وقت
 كونها غير مضافه في حال حذف صدر صلها بان كانت مغرقة في حال الحذف او في حال الذكر ومضافا
 في حال الذكر واما وقت كونها مضافه في حال الحذف فبند الثاني ان تكون الجملة عطفا على الجملة المنفية
 بنقد فعل على طرفه محبان الحذف والعطف على نحو المعية والتقدير ما لم يثبت مضاف في حذف صدر
 صلها والاستخراج على طبق الاول واما جملة الشغل في القسم الاول لفظة و منه وهذا البند من طحا
 انظار البندين قولهم في الحال ان صداه اعلم ان اي مسئلة لان تكون صلها جملة اسمية مصدرة
 بالعايد المنتمية بصد صلها ايها كان صدره صلها لفظا ورتبة فلا يكون لامبدا والمبدأ ان ينفك
 قوله مبند فلا يجوز جاء اهم باه ذب صار في من حيث فقارها الى الحذف والى في صول
 صدر الصلاة فان معنى اللفظ المحذوف لا يتصور الا بعد صول لفظه بخلاف معنى اللفظ المذكور فاقفا
 عند ذكر صدر الصلاة انما هو الى تصور معنى الصلاة فقط وعند حذفه الى تصور معناها مع تصور لفظ
 صدر الصلاة فلا يرد عليه شي ان يحتاج الى صدر صلها ما لم يكن فلا وجه لتخصيص الافتقار بها اذا كان
 محذوفا ولا ان احتياجا الى صدر الصلاة جزء احتياجا الى الصلاة فلا وجه لعدده افتقارا على حذف قوله
 فيلزم عليها بناؤها اي فيلزم بناء على هذه العلة بناء اي في الحالة الثانية وقبل باهذه اللفظ
 في هذه الحالة بالطريق الاولى لا احتياجا الى اللفظ المضاف اليه ولضعف معارضته للافتقار الى الصلاة
 وهي الاضافة فان الاضافة عند كون المضاف اليه ملفوظا فوي فيها عند كونه محذوفا ولا يبعد ان
 يقر ان افتقار اي في هذه الحالة ولا الى اللفظ المضاف اليه فتقار عريضا وثانيا الى لفظ صدر الصلاة و
 معنى الصلاة افتقار ذاتيا والافتقار المشبه للحرف الافتقار الاول في ذلك فيسقط اعتراضه وما ذكره
 القيل في نفوسه من الوجهين قولهم على ان بعضهم لما زعم العلل ان تعليلها من المدعى و زعم انه ينبغي
 ان يكون مساويا له في اعتراضه على زعم الاول بقوله وهذه العلة موجودة وعلى زعم الثاني بقوله
 على ان اه قوله الذي هو العابد يعني ان افتقار غيره لا يفي في حذف صدر الصلاة انما هو في حذفه من حيث كونه

فاقفاره
 لفظ المضاف اليه و
 اوليا لم يكن هو يا رب
 لكونه عريضا والافتقار
 لفظ صدر لفظه و
 وكان ذاتيا لم يكن
 لسا بخلاف اذا كان
 مضافا محذوفا صدر
 صلها فان افتقارها
 اصله لفظ صدر
 اولي ودان حاله
 فتقار الى لفظ المضاف
 اليه

غايها مطلقا من حيث كونه غايها صلا بخصوصه والعايد في الموصولات لا يجب ان يكون صلا فقول
ولكن بشرط دفع لما قد ينوهم من ان ذلك المصريح الالهي شرطان متعاطفان حتى اوها قولها فالحذف في قولها
اي يوجد طولها يعني ان باب الاستيعان في هذه المادة لوجود الشيء على الصفة لا للتحويل الموهوم للزوم
وجود الصلة او لا غير طولها ثم صيرتها طولها قولها في نحو هو الذي في السماء اه الظرف متعلق باله
لكونه بمعنى المعبود بالحق والاستطالة باعني ادا شمالات الصلة على المتعاطفين في فعل فكرر لفظ
الذي لئلا ينوهم ان الوهنة في مجموع السماء والارض باعني ادا الوهنة في واحد منهما قولها في من بين
اه ولا يجد عن سبيل الحكم والكرم من يعين فعل شرط محمول وهذا لما قالوا من ان فاعل العناية ليس الا
الله نعم لانها ايجاد الفصد في النفس لا مطلق الفصل كالنية والغمر فقط الفصد ايجبا الفصد فيها
انما هو من فعل الله والسفلة لقاحش ولا يجد كلا بيع من جاد اي مال والمغنيان من فصدان في هذا النبا
ويبدو منه يجب عليه ان لا ينطق بكلام فاحش اي يتجاوز عن الحق وان لا يميل في اخلافة وافعاله عن طريق
الحلم والكرم قولها من يجوز ان يتجزل فقد برضا فاشارة الى ان الاختزال لما كان قائما بالعلم
لا بالانجاء فلا يصلح امتناع النجاة عند امتناع الشيء انما هو عما يقوم بذلك الشيء عما يقوم بغيره قولها
اي يقطع الغاي الذي يهدفه الاختزال بالافطاع لبيان معناه ثم فسرا الا فطاع بل الحذف اشارت ان
المراد منه ههنا ان فاعل الغاي غايها من اللفظ والوجود لا عن الاتصال بالصلة مط قولها لانها لا يعلم
اه فان قلت لا حاجة الى هذا العلم فان الموصول يحتاج الى صلة كاملة وهو صلا فلت لعل الحذف مقصود
لكنه مخبر بعدم العلم به موجهين قولها وكان ذلك لتبني شاة الان عدم تعلوق الظرف بقوله
متصل ببعده مع وجود الا فرب للزوم سقوط حرف الشرط عن الصلة ولعدم شموله لنحو الذي
اعطيتك اوانا معطية فريد لان المنباد من الاتصال ما هو بلا واسطة قولها اما او كان ناقصا
رو بعض الشارحين حيث خصصه بالتمام غافل عن ان مذهب المصنف هو العموم قولها وخبر الخبر ما كان غايها
اقول ليس عاجله بناء التاثير كما نوهم بلضا في الخبر الخبر واصلة الخبر العاجل ثم جعل عاجل الخبر
عاجل لما كان المرجع والعاجل هو المار بغير عذر ولهذا توصف بالانبا والمغنيان خبر الخبر خبر كان عاجل
الخبر انما يعني ان الخبر العاجل هو خبر الخبر قولها خلافا لقوم حيث خصصوا بالتمام قولها وما الله موكل
فضل نامة فاحذ ثمة فالذي غيره نفع ولا ضرر هو ليضلم اليهم وكسر اللام الى المعطى واصلة موكله والبناء

والموصوف

باب

في الفاعل الذي
قطعه ما يترك ولنا امر
ميس والى اتمامه والى
ابها طه وسواها اقوال
منه

فأقول باضافته الى حراز عن نحو جاء الذي نث فادبه فان قرئ هذا الضمير وان كان بسبب الوصف
بسبب زنه ما بعده معولا للوصف لا انه خارج عن هذا الحكم فقول يجوز حذف الضمير غير لفظ العابد الى
الضمير لا تلحق وفيها هو لفظا يدع الحرف بخلاف ما سبق قول راي بمثل الحرف يعني ان قوله بما مضى
غيازه عن الحرف لا المضاف ولا يمكن ان يخرج الموصول والعابد بحرف واحد وتميم من المجرى بالاسم فليس
وما سواه من نحو جاء غلام الذي غلامه قائم بمنع الحذف فقول لفظا ومعنى ومنع لفظا لا بد من هذا
المقام من بيان امر من الاول ان المراد بالمماثلة اللفظية اتحاد اللفظين في الحروف والحركات والشكوك
بالغوية اتحاد المعنيين في نوع من انواع فوايد معا اللفظين وبالمعقبة اتحاد المعنيين في المعروضة
لذلك النوع من الفوايد الثانية ان الباء في قوله فرح به للالف لا للعدية المعبر لفظ الفعل كما هو
المتبادر واذا عرفت هذين الامرين فلا يخفى عليك اندفع ما يرد على التمام من ان المثال الاول والثاني غير
صالح للخصوص مماثلة لاشمال الاول على المعاني الثلاثة والثانية على المعاني الثلاثة الاخرين فقول
او متعلقا به افصح لثمة امثلة الفاعل للمماثلة على التمام ثلث عدم مماثلتها اقل من ان يغير باقية
الى ان حكم تلك الثلاثة ثابتة للاربعة الباقية بالطريق الاولى قول بجملة الجملة بمعنى المجموع من حيث
المجموع والباء فيها دلالة والمعنى ان حرف تعريف بواسطه ملاحظة الواضع مجموعها من حيث هو مجموع و
وضعها للتعريف والحاصل ان الحكم ثابت للمجموع من حيث هو مجموع لا من حيث بعض جزاء وهذا بخلاف
ما اذا قبل في الجملة فانه يدل على ثبوت الحكم لبعض اجزائه وانما قيد القيد لئلا يوهى ان مقابل
قوله واللام فقط كون كل من الالف واللام حرف تعريف فقول هل هي ام اشاق الى ان اوتى قوله واللام
للك لا للقبم قول فقط قبل الفاء فقط للثنيين قول الظاهر اخراجه لان ما بعده لا يصلح
ان يقع شرطاً والقيد به هنا انا لا حظ للام حرف تعريف فانه ولا تلاحظ معها الفاء او فوجوب
فهو قيد للام ولا يبعد ان يكون قيداً لاطراف الشك يعني ان هذا الشك طرفين لا اكثر فوله بغير حجة
لم يفعل صريح لاحتمال الجزاء المذكور في حجة القول الاخر بسبب قول راي بسبب قول اخاه قبل هذا
القول مستلزم لكون همزة ال زائدة وغير انكده وليس هذا الاجماع القبيضين اقول معنى الزيادة ان
للمزيد على كون لم يكن الوايد معناه هذا الكون وذلك الكون امانة زمان فصور اللفظ قبل الوضع
او عند الوضع فالاول كن بزيادة الفضا والى الثانية كزيادة ناء ضاربة فزيادة همزة ال على هذا القول لا تجب

الاول عدم زيادة
على اعتبار الكون

الكون الثاني فافهم فانه ديق قول من فتمت فندموى بالرفع وجهه في المشغل عند العالم الواقع
فيل فعل الطلب اذا ابتد منه بيا الحكم وعموم المطلوب منه فوجهه واجب بل واجبا في المعنى مثلا ان تمطا
براد تعريفه وقول هذه التمثيل فسطحنا قبل من ان الاول ان يكون نمط منصوبا بفقد بقية من ان يستج
وهو قوله فلما التقدير اذ كرمنا لوفوعه قبل فعل الطلب قول راي ردي تعريفنا وورد على ظاهر
هذا المصريح ان ماله معناه ان غطا فله في التمثيل فلما التمثيل وهذا لما لا يحصل له واجبا عن هذا
بعضهم بان عرفته بمعنى اذوت تعريفه فاشاء الله الى دفع الابراد وضعف الجواب بان قوله عرفته بمعنى قوله
اذاوت تعريفه من غير حاجته الى تقدير حرف الشرط مع كونه خلافا للاصل واستلزامه لقول جند الفيا
في قوله فلا قول يحمل ان يكون مراد ذلك الجيب بقدر حرف الشرط ان وصف قوله نمط اعلة الحكمة كالشرط
الواقع علة للجزء الا ان حرف الشرط مفقود في الكلام فيقول جوابه الى ما ذكره الله ومن الغايضا قبل في
هذا المقام لدفع هذا الاعتراض من ان قوله عرفته بكسر الراء فعل امر وناؤه يؤد لقوله فلما علم ان يكون
مضارع عاجز وما جوابا للامر ثم اقول ببناء هذه الاجوبة على ان يكون المراد تعريفه مطا وباللام بعرف
باللام ولا يخفى عليك ان هذا من اظهرها والفاضحات او توضيح الواضحات والحق ان المراد من هذا المصريح
الاشارة الى ان الاسم المراد تعريفه باللام قد عرف فيها بقلب اللام بحرف طبعها وادغامها فيه ورح
لا حاجة في دفع الابراد ان تلك التكلفات وليعلم ان لام التعريف تدغم في اربعة عشر حرفا وهي اللام و
الناء والنون والهاء والقوفان والذال الى العين ونظير مع اربعة عشر حرفا وما كان هذان اللذان
متقابلين في الحكم فينبغي ان يستعملتا باسمين متقابلين فلما استعملتا الاولى شمس في الثانية ثوبية وانما اخبر
بجند اللفظان بغير المتقابلين بالتسمية اما لتسمية الحرف الاول بالشمس حيث انها تحذف اللام الشمر
تحذف الكواكب الحروف الثواني بالتمثيل لذلك فكان اللام المتصلة بالاول منسوبة الى الشمس واللام المتصلة
بالثانية منسوبة الى القمر واما لان اللام الداخلة على لفظ الشمس غمزة واللام الداخلة على لفظ القمر
غير غمزة واما لان اكثر حروف الشمس الحروف الاولى واكثر حروف القمر الحروف الثواني قوله وهو
ثوبية وقبل ضي من البسط اي القروش كالحصر والغوالي وقبل جماعة من الناس امرهم واحد قوله
واعلم ان الاء اقول فسام البرية الى ثني عشر في ثمانية منها للتعريف هي ما كان تحذف الحرف
لجانه ولا شغرا في الافراد ولا شغرا في الصفات ولله في هذه الذهن والخارجي والخصوي والذكر وثلاثة

المراد من هذا المصريح ماء
هو الظاهر من ان الاء

منها زائدة وهي الزايدة اللام في ما قبل اللام في اللمعة والزايدة الغير اللازمة الغير اللينة واحدها
 للموضوع وقد ينسب لها الى ما قبلها كون ما بعدها معهودا بين المتكلم والمخاطب فخطاوم بينهما وبين غيرها
 ويسمى الاول بضم هاء والثاني بفتح هاء على هذا بضم هاء ثلثة عشر هذا لكن اختلاسها بحسب الوضع
 كما ثلثة قبل الاول ما وضع للمعهود المعالوم في الخارج وبفتح هاء ثلثة بالهمزة والهاء لذهني بالمعنى الاول
 الثاني ما وضع للغيرية ويدخل تحت لام الجذوي الاستعراف والعمد الذهبية بذلك المعنى الثاني ما وضع
 للموضوع وهو شامل الافراد وما الى الزايدة فهي اخله تحت احد الاقسام الثلثة قوله على سبيل المجاز
 اي مجازا المحذف فان قولنا انت الرجل بمعنى انت كل صفة الرجل واستعراف الصفة كما في عرجال الفرس في الجنو
 قوله الى القيمة اي اليها اما حقيقته كقولنا الرجل خير من المرأة او مجازا كقولنا انت الرجل بمعنى انت حقيقته
 الرجل وهذا في الكتابة كما سبق قوله من حيث هي اي من حيث هي علم ان الهمزة في قوة الخيال كما في
 الاول ما هو مكان لها فسميها ففظ الثانية ما هو مكان لها ولما يكتنفها فاذا لوطن من مكانه الاول
 اي اخذت من الالذهي استخف ان يحكم عليها بالخاصة ففقط بان يقال هي هي واذا لوطن من مكانه
 الثاني استخف ان يحكم عليها بانها فسميها مع ما يكتنفها بان يوق هي هي ثم مثلا فقولهم من حيث هي هي
 عن ذات الهمزة قوله بان كان آه فسميها للزيادة اللازمة ولهذا اخوه غير قوله لازما للثاني باو يكم
 فلا ينقض بقوله وطبقت النفس ومثاله قوله فيل وهذا من التبريح بالغين اقول بل هو من التبريح بالغين
 لا لان موضوع محذوفين الزايتين ولا محذوفين غير منقسم ثم استعمل في اجزاء قليلة من اجزاء
 واو ابل المستعمل خاضع عند المتكلم مجازا بواو اسطرالخصونية ثم اعيد الاشعاع بالميا الغنم فله
 تلك الاجزاء لثلاثه فيوث لعلاقة المجازية فاحيى الى زيادة كلمة زائدة دالة على المبالغة فوجدوا
 احق الكلما بذلك اللام الزايدة من حيث يناديها على الكلمة لا بزيادة ما على اصلها الماسية فلما زادوا
 حصل النكران فخذوا الخصونية دون الزايدة لان ذلك اشراي في عنده المحذوف من هذا قوله جمع
 التماسه الى عدم اشتمالها مثلا المص على النكران واما حمل هذا على المودون وواسكب ولبصل
 الموضوعان قوله ولقد جنبتك اه اقله ولقد جنبتك اكما وعسا فلا قوله جنبتك فله
 جئت لك فخذوا الجار واو صل الفعل الى الكاف وايمو كافس احذ كما كسى فهو هو واللام
 فاضا من يبت شهود وعسا فلا جمع عن قوله كصفتونوع من الكفاة واسل على وزن فعال بل من

حذف مدنه فبقيا للضرورة وبناءه او بركانه صغيره مرعنه على لون الاضواء هو اورد الكمال والكمال
 ظهروا له وطبنا النفس هذا جزء من بيت ذكره الشافعي فله وشبهتهما بالاشكر والخطاب ليقين مستقر
 وداينك متكلم بمخاطبة نك وكلمه ان زائدة وعرفت مخاطبة المراد بالوجه النفس والاعيان اي لما
 عرفنا عياننا وسادتنا وصداقنا مخاطبة على عرض وطبنا النفس اي طاب نفسك عبيد والذوق فانا
 وكان عمر وجههم فليس في اللام في النفس فائدة لكونه ثمة اقول له اي لاجل الملاحظة اما كان اللام في
 للاشارة بالمحزون والمراد به هي هنا الاشارة العقلية فترى بالملاحظة والاجل النفع وفائدة من لا
 لان لام اللام للنفع والمراد بالملاحظة ملاحظة السامع ذلك الوصف خاصا في المعنى المنفرد اليه
 حقيقته ونفا لا او نظير قول كالفصل الوصف المحفوظ اما عن النقول عنه او غيره فله فمخادج عنه
 فلهذا مثل المصنف مثل قوله والنعمان هو فيتم النون واصلا اسم للدم ويقال للشفا في جميع
 لانه كالدم في الحمرة ثم صاعلا لابن منذر ودخول اللام فيه ملاحظة المحقق في وجهه حقيقته
 ولكونه محملا للامر بل بنوعه كلبان فله فلهذا وحذفه اضافة الذكر الى الاسم للاشارة و
 الحذف الى الغيبة لان الذكر منسوب الى اللام ومدخوله معا والحذف الى اللام فقط قوله بالنسبة الى
 الغير يعني لا بالنسبة الى اللام والنون او غيرها فله مضاف ذكره بالنسبة المصنوع والمادة انما
 ومصنوع الاسم يصير علما خيرا لا بالعكس امره في هذه المسئلة خادجه عن ما خرج فيه فله فلهذا
 جمع عبد الله فله لاية الايلة بفتح الهاء وسكون اليا المشاة الخائفة اسم بيل بين كذا ومعه
 تقرب مدنه اسم يتسع وعقبة يتسع مشهوره واما بكسر الهاء فاسم فبره من يخسر فله فلهذا
 صاعلا هذه المسئلة ذكوت مقابلة المسئلة محذو ال اذا صاعلا ولذا ضده بالعلم واداد بالعلم
 في قوله ولا بغير السبب الخفي سبب الخذف لا بغير علمه عدم نزع الاضافة بالنداء في محذو
 لعلم وان نزع الاضافة فلا يحصل بغيره لما كلة حال النسبة فلا وجه له في سببه لا في غيره
 بغيره الاضافة لفظ الغلبة اما بفتح الفاعل او بفتح المفعول وعلى المندرجين انما
 او منون وفاعل الغلبة العلم ومفعولها الاضافة فله فلهذا خويا في غير هذا التفسير
 اي غير المدافاة لاضافة يعطيان مرجع الضمير في قوله هذا عيوننا انما يدور في الارض
 المثال لتلاينهم بالناس الجبر بالشار الى البؤس اسم مركب من التواضع والاعمال في اللام

وإذا كان هذا المعنى من قول بالفادسة زان فمشكان فهو بدعي وف مبرسك

قوله هذا باب لا يبدأ المراد بالابتداء فيها أمّا المبتداء والنحو عن العوامل والثاني أولى وجوه
الأول حمل اللفظ على الحقيقة الثاني صبره جميع مائة علم لشاعر هذا الباب خلاصة أحكامه في
البين الأول الثالث عدم لزوم ذكر المبتداء بدو الخبر المحتاج تصحيحه التكملة قوله في إذا قل
المرفوعات الأصل فيها هي اللغوية أي ما بينت عليه الشيء قوله مبتدئية أي محيية بنية جميع
الأحوال ومجمل اللفظة الأكثر قوله وأنه لا يبرأ أي لا يزل ولا المبتداء عن المبتدأ شيئاً لا خيراً إلا أنه
ويبرأ الفاعل عن الفاعلية بالتقديم دائماً قوله وأنه عامل ومعمول أي المبتداء عامل ومعمول
بالمبتدأ مبتدئ والفاعل معمول بالفاعل وليرى ما مل بها وإن كان عاملاً بغيرها فلا يبرأ عليه نحو
ضارب عمرو وهو أن عاملاً لفظاً أي لا معنوية فلا بأس بكونه نظيراً لقوله فانه أفواه أي
عامله من حيث كونه لفظياً أي والمراد بها مل الفاعل والمبتدأ ما يجعلها فاعلاً ومبتدأً لا مطلقاً
فلا يشمل العوامل المبرزة الداخلة عليها فلا يبرأ أن العامل في المبتدأ فلا يكون لفظياً نحو حبسك ثم
ولا يحتاج في دفعه إلى القول بالكلمة والخبرية قوله وأنه إنما رافع للفرق أي للفرق بينه وبين
يمكن أن يلبس به الفاعل مما هو في كلام يكون الفاعل جزءاً منه وهو المفعول الحقيقة والحكمة لقوله
أن يقول المصنف المفعول إنما هو للفرق بينه وبين الفاعل لأن الفاد في بغيره أن يكون المناقضة الحامل
منه اللبس قوله وليس المبتدأ كذلك أي كالفاعل فيما ذكرنا والمفروق عنه هي ما هو الخبرية قوله للفرق بين
بين المعاني أي المعاني الكاشنة في كلام يكون هذا الأعراب فيه المراد بالمعاني ما يكون مقتضياً للأعراب
ثم المبتدأ اسم مجرد أو قال بعض العرفاء لتلاذذه هل عرفتم قول القفاة أن المبتدأ اسم مجرد عن العوامل
اللفظية أم لا فإن لم يعرفوا فاعلموا أن المبتدأ هو الواجب للجره عن أن يكون مسبوقاً بعامل أي علة
فانه عامل في كل العوامل وعلة لجميع أسند اليها جميع ما عداه أقول لا شك في أن أمثال هذه
العبارة أن تصد عن معادن العلم وينابيع الحكمة ففصد وأنها هذه المعاني العالية ولا وبالذات
وان صد عن غيرهم فهو كلام في غابة العلو والرفعة فدجى بلسانهم من غير شعور بمغائبة الغالبه
وكان التقييد باللفظية أي الوجودية أي تعالى مجزئ عن العوامل مطلقاً ليكون أشارة إلى مجزئ المطلق
بابلغ وجهه فإن العوامل المعنوية لا المعدولة ليست موجودة فضلاً عن أن تكون عاملة وكذا هيبتها بغير

الحلل لعم

المزيدة فان العوامل المزيدة لما كانت غالبة بحسب اللفظ والنظم فقط فهي كناية عن الجواز مثل المؤثر في
 صفاته الاضافية وعن المجاوزة عن حكمة المؤثر في امره وتجهل ان كل ذلك منها هو بحسب الظاهر عند
 العقل المفاصل واما بحسب الحقيقة فلا تأثير له في حكمه فموجود من الوجوه فلا يملكه بحقه المطلق ثم
 افول القسم الاول من البند اشار الى انه تعالى مرجح جلاله الاجل والقسم الثاني من البند اشار الى انه تعالى
 جشجاله الاجل فانه تعالى كماله في رفع الحيازة القابلة بالانجاء الى الكيفية بالانجاء لها عن الجوارح ما لم يقبل
 الوجود وهذا الكلام يقتضي بسطاً بسيطاً لا يلحق بهذا المقام فلنرجع الى ما كنا بصدد بيان فقول
 المراد بالاسم ما يقابل الفعل والحرف لا ما يقابل الوصف كما هو من كمال الوصف بعده ويبدأ من تعريف
 الحاجج حيث قال هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مستنداً اليه والصفة الواضحة بعد حرف النفي وال
 الاستغناء رافعة لظاهر ما يقابل الوصف هو الاسم المفرد الموصوف له بحجابه عن هذا النوع
 احسن من تعريف الحاجج من وجوه الاقل انه يشتمل على حيز المطابقة والهام النصاء جميعاً بخلاف
 تعريفنا الاسم تعريفه لوجعل على ما يقابل الوصف كما هو النظم فقد اشتمل على الاول فقط ولو جعل على
 ما يقابل الفعل والحرف فقد اشتمل على الثاني فقط الثاني انه احصى من تعريفه كما لا يخفى على من
 بعد حرف التعريف بل لا يخفى على الثالثان تعريفه لا يشتمل اقساماً من المبدء الا بالتكلف وذلك
 نحو جيبك دهم واربعين شكك جالس الزيدان وغرفة ثم العمران والقائم هو لفظي بخلاف هذا
 التعريف فانه يشتملها بلا تكلف الرابع انه لعدم تعيينه بالمكيفية يشتمل الخوف بدلالة عدا بوه او
 اقامته بخلاف هذا التعريف الخامس ان هذا التعريف يدل على جواز القسم الثاني عن العوامل كما
 يدل على شجرة القسم الاول بخلاف تعريفه فانه لا يدل على ذلك كما لا يخفى فان قلت هذا التعريف جاز
 منقوض بما لا ينقض بتعريف الحاجج ما جمعاً فخرج نحو غيرة ثم الزيدان حيث لم يخرج عن العوامل
 اللفظية وما منعاً فدخل نحو ضارب الزيدان بلا تقديم نفى الاستغناء فقلت اما نحو المثال الاول
 فالبتة هو الغبي لكونه يحتمل المعاني اضعافاً ما بعده لا الوصف لضاف اليه هذا خارج عن تعريف الحاجج
 حيث شرط تقديم اللفظ والاستغناء من هذا التعريف اما نحو المثال الثاني فان كان جازاً في المثال
 فوجب خوله في التعريف والا فلا يدخل فيه ضرورة اعتبار جواز الاستغناء في ثبوت التعريف فان
 قلت ينقض كلا التعريفين بتدخل رب وواو فان الظاهر كما قيل انه مبتدأ ما بعده خبره مع انه غير محبة

عن العوامل اللفظية الغير المنزلة فلما كان رتب وواو متجانسا الى المتعلق كما هو راي بعض في نحو قوله
 موضع المفعول المتعلق به دخول اخرائه لا مبداه وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كالخرف لا ايد من شدة
 الجائز في الاستغناء عن المتعلق فيمكن ادخاله في هذا التعريف بكلف قليل وفيه شبهة بكلف كثير
 فافهم وفي بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفا فوله اسم ولا شك في ان غلط صدق
 قلم النابذين قول رجع اي مجرم فادام مجرما فلا ينقض التعريف باثما التواضع والمرد بالبحر اعم من
 العدم الاصل والطائر الثاني كما نوهم فلا ينقض باثما مبداه في معوليته قول رجع غير المنزلة
 عن العوامل او وصفها باثما وغير تعريف لغير باثما في المفضل واحد قول رجع عند خال عن المبتدأ
 في قوله مجرم واما غير ثانيا والوصفية الى الحالية في هذا المبدأ فافهم من الاولى الى الاشارة الى ان هذا
 المبدأ ليس كبقية في الاشارة اليه من فصيحي المبدأ الثانية النصيح ينصب قوله وصفا وعطفه على هذا
 المبدأ دون الاسم شاره الى بعض الفوائد التي ذكرنا في محسنات هذا التعريف قوله لكن به الاشارة
 يكون بصيغة اسم الفاعل لا اسم المفعول والمراد به المكلف به عن المبتدأ للكلام لا عن الخبر والالزام الله
 لا خذنه هذا الوصف في تعريف الخبر كما سيأتي وبما ذكرنا لا يرد عليه نحو ضابطا لزيدان عمرو في ان ياتي بها
 قول رجع قال اسم بتم النصيح والمثل اشابه هذا الى ادخال نحو وان نضوموا خبركم ونسمع بالمعدي في
 التعريف قول رجع وبالمبدأ الاولى قبل خصص الشاخص بها هنا او لا بالعمول دون ان يقول بدل قول
 يخرج اه قولنا يخرج ما ليس كذلك وثانيا المعولان الاول دون الثانية والثالثة وثالثا المعولان
 الاول بمعولان الابواب الثلاثة دون ما سواها ولا وجه لشيء من تلك التخصيصات اذ هذا التعريف كما يخرج
 ما ذكره يخرج ما ليس بمفعول كالاسما المعدودة وما كان معولا غير ما ذكره كالفاعل والثاني والخبر وغير
 ذلك وما كان معولا غير اول ما يره كاخبار النواصب مثلا وما كان معولا ولا غير ما ذكره كاشما حروف
 التثنية وفعال المقابلة واول مفعول باب علم قول رجع ما وجه التخصيص بين الاولين فلا يخرج غير ما خصي
 به الاخراج بالكتابة التي هي ابلغ من النصيح لان ما خصص الاخراج اقرب الى المبتدأ من غيره وخروج
 الاقرب مستلزم لخروج الابعد بالطريق الاولى واما وجه التخصيص الثالث فلا نهضم لنواصب ثلاثة افعالا
 الاقل ما عمل دفعا ونصبيا واسما واليه يباين فيدخل فيه اسما افعالا المقابلة وما ولا والثاني ما عمل
 عكس ذلك واسما واليه يباين فيدخل فيه اسم المشبهة بان والثالث ما عمل نصبيا في اسما واليه يباين و

يدخل فيه ما ألحق بالفعال الفاعل كجعل وصبر ونحوها وأما مفاعيل علم فانه إذا دخلت بابيض كان في
 الأصل ما يليان خارجان بالكناية كما سبق في التخصيص الأخيرة المصنفة فيهم صورة التخصيص
 يخرج الاسم أنه لم يدخل ببلد يخرج المفعول الأول في جواب كان وإن وظن مع أنه أخشى لأن المفعول الأول
 لظن إذا كان مبتدأ للفاعل هو الفاعل بالمفعول الأول ثم المراد بالمفعول الأول ما صدر عنه
 المفعول الأول في الجملة فيستل النابتة بابلن وأما مفعوله الثانية إذا كان الأول نابتا فان اعتبرنا
 بالنظر إلى كون النابتة الأصل مفعولا أو لا فخر وجعز كونه مفعولا أو لا فخر وكذا ان لم يعتبر ذلك لأن
 المراد بالأول ما كان عدتها قول والثانية يدخل أراد بالهنا الفيد الكلام مطرلا ما يكون قبل
 للاسم فقط فلا بد ان الضوا ان يقول بدل لفظ الثانية هكذا وينبغي العوامل في الجملة وبدا
 قوله والثالث والثانية قول في نظر المعنى في النظر اليه وناظر اليه وجه فاضا المعنى لما ذكره هو
 ان الذرهم اسم قوله بحسبك كونه معنى كافيا وصف في المعنى المستند اليه هو الذات وهي مستغنا
 من الاسم في المستند الصنف وهو مستغنا من الوصف لا فريته توجب وبدا الاسم بالوصف بالعكس
 فينبغي ان يحمل على ظاهر المعنى اقول فيهما اربعة احكام الاول ان تكون اضافة هذا الوصف غير متقدمة
 للتعريف الاسم الواقع بعده معرفة الثانية ان تكون الاضافة كذلك الاسم نكرة الثالث عكس الثاني وال
 عكس الاول ودليل الكافي في بحر منى الاول بل يفوي ان الغبار النكرة بالمعرفة غير جازية في
 الاخبار ويمكن ان يجيء في الثانية والثالث فيجعل حديث الاسم الوصف الذي هو فريته على التعيين
 بحوزة الثغمة الخبر على المبدء اذ فريته عليه عندك وهما معرفتين وتكون غير جازية الامع الفريته
 وامانة الرابع فلا يجيء دليله لا شناع الاخبار عن النكرة بالمعرفة كما هي الحق ان من هذا الكافي
 شعبين وراجح في الاوسطين وامانة الرابع فالمعنيين هو المذهب المت هذا كله عند فقد الفريته وامانة
 مع وجودها فلا اشكال في ⁹ والثالث يخرج اسما الافعال المراد بالثالث قوله محجرا عنه مع قوله او
 وصفا اذ هما فيند واحد مرفوع وفيه والمراد بالاسما الافعال هي على المشافها من كونها لامعولة وامانة
 على بعض المذاهب الاخر فيخرج عن الفيد الاول وقد سبق تلك المذاهب باب المبتدأ في فصل في
 عن الفيد الاول على المشافها لا بالخر من العوامل اللفظية مشعر بعدم التجرد عن العامل المفعول
 وهي مجردة عن العوامل مطا قول الخبر عن العوامل المعنوية وجوب كون المبتدأ مشملا على العامل المعنوي

في قوله

اللفظية من غير ان يكون
 الخبر عن العامل

عن العوامل القطبية الغير الزائدة فلما كان رب وادعنا جانا الى المتعلق كما هو داء بعض في الخولة
موضع المنقول المتعلق كمدخل اخر اشارة لا مبدا وان كان مستغنيا عن المتعلق فهو كالحرف الزائد من نحو
الجانحة في الاستغناء عن المتعلق فيمكن ادخاله في هذا التعريف بكلف قبل وفيه صرفه فيكلف كثير
فافهم وفي بعض النسخ قوله او وصف بالرفع على ان يكون عطفا فوله اسم ولا شك في ان غلط صدق
قلم النابحين قول لم يخرج اى مجرم ما دام مجرما فلا ينقض التعريف باسم النواصي والمرد بالخرج اعم من
العدم الاصل والطاير الثانية كما نوهم فلا ينقضها باسم مبدا في معولية قول من غير الزيادة
عن العوامل او وصفها باغنيا وتعريف الغير باضافة الى ما له ضد واحد هو لم يخرج عند حال المشي
في قوله مجرم وانما غير شيئا في الوصف الى الحالية في هذا القيد فاعيد ثانيا الى الاشارة الى ان هذا
القيد ليس كبقية الاشارة اليه في اسم المبدا الثانية المصريح بنصب قوله وصفا وحطفا على هذا
القيد دون الاسم شاذ الى بعض الفوائد التي ذكرنا في محسنات هذا التعريف قوله لك في الاشارة
يكون يصيغه اسم الفاعل لا اسم المفعول والمرد به المكتوب عن المجرم للحكام لا يخرج من الاشارة الى
لاخذه في الوصف في تعريف الخبر كما سيأتي بما فيه من الابداء عليه نحو صا بلونيدان عمره في الاشارة
قول لم قال اسم بتم الصريح والمؤل اشارة بهذا الى ادخال نحو وان نضوموا خبركم وتسمع بالمعدي في
التعريف قول لم وبالقيد الاول اه قبل خصص الثالث المخرج منها اولا بالمعول فدون ان يقول بدل
يخرج اه قولنا يخرج ما ليس كذلك وثانيا المعولان الاول دون الثانية والثالثة وثالثا المعولان
الاول بمعولان الا بوايت الثلاثة دون ما سواها ولا وجه لشيء من تلك التخصيصات اذ هذا التعريف كما يخرج
ساكنه يخرج ما ليس بمعول كالاسماء المعدودة وما كان معولا غير ما ذكرنا كالفاعل والثابت والخبر وغير
ذلك وما كان معولا غير اول ما يره كاجداد النواصي مثلا وما كان معولا ولا غير ما ذكرنا كاشما حوز
الشيء وفعال المفاعلة واول مفعول باب علم اقول لها وجه التخصيصين الاولين فلا يخرج غير ملحق
به الاخراج بالكتابة التي هي ابلغ من النصيحي لان ما خصص الاخراج اقرب الى المبدأ من غيره وخارج
الاخر مستلزم لخروج الابدع بالطريق الاولى اما وجه التخصيص الثالث فلانه هم النواصي الثلاثة اقل
الاقل ما عمل رعا ونصبا واسادا اليه بيا فدخل فيها اسماء افعالها اذ في ما ولا والثاني ما عمل
عكس ذلك واسادا اليه بيا فيدخل فيها اسم المشهور بان والثالث ما عمل نصيبين اشارة اليه بيا طوع

يدخل فيه ما لم يخال الفلوت بجعل وصبر ونحوها وأما مقابلة علم فانهما داخلان في بابين لانه في
 الاصل والبيان خارجان بالكاتب كما سبق فالخصيص الخبر في الحقيقة فغير صوت الخصيص
 يخرج الاسم اه لم يخل بل يخرج المفعول الاول في ابواب كان وان وظن مع انه اخص لان المفعول الاول
 لظن ان كان مبتدأ للفاعل هو الفاعل والمفعول هو المفعول الاول ثم المفعول الاول ما صلا عليه
 المفعول الاول في الجملة فيستعمل التاني في باب ظن وأما مفعوله الثاني اذا كان الاول نائباً وان اعتبرنا
 بالنظر الى كون التاني في الاصل مفعولاً او لا فخر وجهر عن كونه مفعولاً او لا وظننا ان لم يعتبر ذلك لان
 المراد بالاول ما كان عدماً بقولنا والثاني يدخل اذ بالقياس القيد في الكلام مطرلاً ما يكون قبل
 للاسم فقط فالمراد ان الضمان بقول بدل لفظا الثاني هكذا وبقيت العوامل غير المتينة وبدل
 قوله والثالث والثاني قوله نظر الى المعنى له للنظر اليه وناظر اليه وجه افتضا المعنى لما ذكره هو
 ان الذرهم اسم قوله بحسبك لكونه مفعولاً كافيك وصفك الخبر في السند الب هو الذات وهي مشتقة
 من الاسم في السند الصفة وهي مستفاد من الوصف لا من حيث توجباً وبلا الاسم بالوصف بالعكر
 فينبغي ان يحمل على ظاهر المعنى اقول في هذا اربعة احكام الاول ان يكون اضافة هذا الوصف غير متينة
 للتعريف الاسم الواقع بعده معرفة الثاني ان تكون الاضافة كذلك والاسم نكرة الثالث عكس الثاني الاول
 عكس الاول ودليل الكافي في بحر معنى الاول بل بقوى ايضاً بان النفي عن النكرة بالمعرفة غير جائز في
 الاخبار ويمكن ان يجري في الثاني والثالث ويجعل حديث الاسم الوصف الذي هو في غير علة التعيين
 يجوز التقديم الخبر على المبدء اذ تقديمه عليه عكس كونهما معرفتين او نكرتين غير جائز الا مع الترتيب
 وامانة الرابع فلا يجري ودليله لا شناع الاخبار عن النكرة بالمعرفة كما في الحق ان من هذا لكافي في
 متعين وراجع في الاوسطين وامانة الرابع فالمتعين هو المذهب المت هذا كله عند فقهاء الفريضة واما
 مع وجودها فلا اشكال في قوله الثالث يخرج اسما الافعال للمراد بالثالث قوله خبراً عنه مع قوله او
 وصفا اذ هما قيد واحد مرفوع فيه والمراد بالاسما الافعال هي على المشافها من كونها لا مفعولاً واما
 على بعض المذاهب الاخر فيخرج عن القيد الاول وقد سبق تلك المذاهب في باب المتين في فصول الخبر
 عن القيد الاول على المشافها لا يخرج عن العوامل اللفظية مشعر بعدم الخبر عن العامل المنقول
 وهي مجرزة عن العوامل المطا قول الخبر عن العوامل المعنوية وجوب كون المبدء مشملاً على العامل المعنوي

في قوله

اللفظية - من جملة ما ذكره
 الجرح عن العامل

هذا المثال من جنس المثالين
الذين هما من جنس المثالين
الذين هما من جنس المثالين
الذين هما من جنس المثالين

الهابل
ما فتر
يمكن ان تقل في التبدل
وهو در حركت الاله
فان الناس ح ان يعول
فالتبدل زيدا والعاد خبر
ما يتجدد الورن والمايا فالا
مسدد في العلم المصير مقد
وزداد مسدا مؤجرا بطر
اللعط والمفرد لويد في البعد
ريد يعص عكس ذلك لوجوب
لقد تم البعد على كراد الكا
مرفعين منه

تبدأ بالحبس في شعبة في خبره فالحن ما ذكره الله قول لم ونفسدا لوصفاه لم يفل بدله والراجح لثلا
بهم ان قوله مكشوف مبتدأ لكل من المعاطفين قوله يخرج فاما اه اقول فانه المثال اما خبر عن بد
وابوه فاعدا ونصير عن ابوه والجملة خبر عن بدا ومبتدا وابوه فاعله وفيد بدله من الضمير ايضا البه
المثال على الاخر داخل في المعرف والمعرف في المرفوع فالمرتب على احد الاولين فان قلت فانه على الاولين خبر
الخبر ليس محذوف عن العوامل اللفظية فانه عاملة كما يستجيب فهو خارج عن القيد الجرد فلن كان الشا ان ان
يعرف لمبتدا على وجه يشمله على المناهض الى اوجه فانه ولا يخرج هذا المثال عن قيد الجرد على جميع المذاهب
والاخر بل عن القيد الاخر فان قلت لهذا المثال احوال فهو ان يكون فاعلم مبتدا وابوه فاعله والجملة
خبر عن بد قلت الجملة المركبة عن الوصف والفاعل فان محل من الاعراب هو قوله فانه المثال اما
المقد لمبتدا اعلم ان كل مثال يجمد عموما باعتبارها بصيرة عام من احدا لمثل له ويشتمل على خصوصيات
باغنيانها بصيرة اختر منه فاذا اردنا نظايقه على الحد يحتاج الى التزيل عن رتبة الى مرتبة الحد لما
كان التزيل من التزول للصعود والتمعارف توصيف العام بالصاعد والخاص بالتازل فانظر ان عطف
بالتزيل اما هو بالاعتياد الاول لكن يجمل ان يكون المراد بالاعتياد الثاني او كلا الاعتيادين مجازا
او تغليب قول لم مبتدا فبداه فدم هذا المصريح مع ان شانه الناحية لكونه بمنزلة الجزاء وذلك
لوجهين الاول انه في صوته الناحية بلزوم الفاء وهو مجمل بونه الثاني ان المفصولة الذات بينا المبتدا
والخبر المثال وقوله لا نظايق الحد عليه متعلق بقوله نزل وبقوله قل وبالنسبة بين قوله مبتدا
وبد وعلى الاول المفعول له يخص به وعلى الاخرين حصول قوله وقدر على هذا المثال اي على كل
من الهمزة والوصف الاسم فالمفصل على الهمزة اسم الاستفهام والمفصل على الوصف المذكو واسم المفعول
والمفصل على الاسم المذكو النائب عن الفاعل وقد اشار الله الى ذلك في المثالين ولما اسم الموضع مقبل اخر
من جند كونه نيز وهو الجمع فالاولى ان يوتى بالاسم احد المثالين جمعا لشيء الى ذلك ايضا ولم يمثله لشيء
البانواع اما اعلا الشعر الا انه قوله نحو كيف جالس الزبدان لفظ كيف حال عرفا على الوصف قوله
خليفة ما وا فاء اخوه اذ لم تكونا الى على من افطع خليفة منادى مثنى مضافا الى الباء بخذف حرف النداء
افطع اي غيره انكره اي اذ لم يوافقا في شيء من انكره قلنا وا فبين في طي معكما قوله وغيره فاعلم
الزبدان بيان هذا قدم تقدم في شرح التعريف قوله وقد قال لا خسر شاده الى ان لفظ الخسيف يكون

داخل على الماضي فلهذا لا للتفصيل كما هو الظاهر ^{فعل} وسند هذا القول الشاعر عجز عن عند الناس منكم
 اذ لو كان خبر خبر هذا الفصل بن اسم التفضيل ^{فعل} مولد بالاجته قول بالوقع دفع لما قد يهون في بانحو
 النظر من كون لفظا بمعنى الصاحب لا بعد ان يكون باؤه للتبعية اي بسبب لوضع الوصف للضمير المستتر
 فيه فيكون اشارته الى ما سيجي به من تعليل الحكم المذكور ^{فعل} وهو التثنية والجمع لهذا التثنية
 فوايد الاولى ان المراد بالافراد ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المذكر المضاف اليه والجملة او المتعد
 الثانية ان المراد به ما يابلها جميعا كما يابل احدهما فقط ^{فعل} الثالثة ان المراد به ما يابل التثنية والجمع
 السابعة لا مطلق الجمع ^{فعل} استغنى هذا الوصف جعل الفاعل الوصف دون الاسم مع ان الظاهر ان يكون
 فاعل المطابق هو المناخر لنا في هذا الوصف عن الاسم رتبة لكونه عنه ^{فعل} ولان تثنيت الوصف وجعله جل
 مطابق للاسم لانه لا يخلو فيهما في الاسم ولان كل وصف منوع عن الاسم الوجود وان تقدم عليه
 بحسب اللفظ والرتبة ^{فعل} قول ^{فعل} بجزء من علامته وجه الجزاء انه لو لم يخرج كزوم ان يكون للفاعل علما
 اتم في الفعل فلان تلك العوامل انفسها فواعل واما في الوصف فلا تقاوان لم تكن فواعل الا
 اتفاد له على استناد الفاعل فيه فانه لا يثنى ولا يجمع الا بسبب ما رتبته لهما ^{فعل} في قول ^{فعل} لجازكون
 الوصفاء وذلك لاحتمال ان يكون الوصف حاملا للضمير ام لا فان الحامل للضمير المفرد والحالي عن الضمير
 قبل في اللفظ والحاصل ان الوصف مع المرفوع بعده اربعة احتمالات الاول ان يتطابقا في الافراد
 الثاني ان يخالفان بان يكون الوصف مفردا وما بعده غير مفرد وقد عرفنا احكام تلك الثلاثة مع مثلها
 الرابع ان يخالفها بعكس الثالث ولا وجود له ^{فعل} والجمع المكسر كالمفرد اي كما لمفرد المطابق لما بعده
 في جواز الوجهين لان اعتبار الضمير عدم اعتباره ممكن في هذا الجمع ^{فعل} بل المعنى كالمفرد المخالف لما بعده
 وجوب كونه مبندا وما بعده فاعلا وهو غلط لما ذكرنا وكذا الغير المصنف لا مكان اعتبار انواع الضمير
 فيه واعتبار دخله عن الضمير ولا يخفى عليك ان الجمع المكسر لا محذور مطابق لما بعده في الجملة واما الوصف
 المذكور فيمكن ان يكون مع ما بعده بوجهين من الوجوه الثلاثة الا انه جاز الوجهين في كل الوجهين
^{فعل} قول ^{فعل} وهو كونه مقترنا ^{فعل} لم يقل وهو غير مقترن مع ان الضمير لا يشار بان المراد بالعرض المعنى الاصل
 لا الظاهر بان يكون مراده بالكون التام ووجه اخبار هذا العيان على قولنا غير مقترن مع ان الضمير
 هو الاشارة الى ان الابداء امر جوه لا عدا كما يهون من كلامهم فلا يرد ان العدا كغيره في وجوده ^{فعل}

اثنان يتطابقان
 في قول

الوصف

ولا يبعد

ذات فاعله

ذاتاً فافداً صبيحاً بخشٍ چون فزاند که شود شبی بخشٍ قولهم وقيل جعل الاسم أو كان هذا القابل
 عدل عن نفسه المشابه الذي ذكره الشئله هذا فإدعاء المفسد المذكورة وكان مراد جعل بهذا الاسم ولا يشمل
 عامل المبدأ المتوخر لكن لا يفتى عليك أنه لا يشمل عامل القسم الثاني من المبدأ فالصواب أن يقال جعل الاسم ولا
 للاختيار حتى يشمل إذا المراد بالاول اجزاء الكلام قولهم وحده هذا القيد لا يخرج القول بأنه لا مبدأ والمبدأ
 معاً والإشارة إلى وجه التشبيه لا يرتان هذا التشبيه خارج وجه التشبيه قولهم وقيل بالابتداء و
 المبدأ أي مجموعها قبل المراد بهذا الابتداء كون الخبر مجرداً عن العوامل فتركب عامل الخبر منه ومن المبدأ
 من المتناقصين أقول المراد بهذا الابتداء خبراً مجرداً عن العوامل اللفظية المستقلة والمبدأ على هذا ال
 نفس عامل مستقلاً بل جزؤه للعامل فلا يلزم محذور ونظر بعض إلى ظاهر ما جئنا به من الابتداء فاجاب
 المراد بأن مبدأ الابتداء هو مجرد المبدأ لا مجرد الخبر والصواب أن الابتداء على تقدير كونه في الخبر
 مكاناً هو خبره لا مجرد المبدأ ويشترط لك بعض كلمات القوم ويظهر من ذلك أنه في ذلك قوله
 وقيل الكريون وأما قوله عليهم بوجوه الاول أنه مشتمل على الدور الثاني أن المبدأ مرفوع قبل ذكر الخبر فيكون
 وجود المفعول قبل وجود العلة الثالث أن الخبر إذا كان مستقلاً يعمل الرفع في فاعله فلو عمل الرفع في المبدأ
 أيضاً يلزم أن يعمل رفعه مع أن الفعل لا يرفع ولا يعمل الرفعين والجواب عن الاول والثاني بان المتكلم
 إذا أراد التكلم بمبدأ وخبر فوضوا ولا معنى للمبدأ مجرداً عن المبدأ بانه ثم معنى الخبر مجرداً عن الخبر بانه ثم لا
 حظهما معاً وعند هذا يعمل كل منهما في الآخر فيجعل الآخر موصوفاً بوضعه فإنا نلفظ بهما صا ولفظ
 كل منهما بواسطه معناه معولا بمعنى الآخر فالفا على في الحقيقة إنما هو الفاعل دون اللفظ وإنما نسب الظاهر
 إلى اللفظ على سبيل المجاز وأما المفعول فهو كل من المعنى واللفظ لكن الاول بالذات والثاني بالعرض هكذا
 الحال في جميع المفعولات والعوامل هي الزيادة منها فبالنظر في العمل في المعنى يلزم الدور على من فهم لكن
 لا بامره لكونه دوراً معقلاً وأما بالنظر في العمل في اللفظ فلا بد وبوجه من الوجوه والجواب عن الثالث
 بأن عمل الرفعين بهما ليس قبل فإدعاء كسرة في الاسلام لو فوعيته في نحو صوبت يد عم وحسبوا فضله
 اضداداً للمفعول على مذهبه من قال أن المبدأ عاملة في الخبر وكذلك عامل المرفوع الشروع بناء على المثال
 يوجد في هذا عمل أكثر من رفعين كما لا يخفى لكن لفظ استثناء العمل في التوابع عند ذلك قوله وله تظاير في
 الترتيب منها قوله نعم أبا ما ندعو أجتأ عمل كل من أتى وندعو في الآخر هذا إشارة إلى الجواب لتدبيره

الأقرض
 السه واه واه
 وهو من أفعال الله هو من أفعال
 المستند والمراد بهما جود
 في حوزة دعاهم والاهو حيز
 وروى عن الحكماء أن الأقرض
 الاول ولا حاجة إلى ذكره

مقتضى ان الاعراض من الوازن عليهم وليعلم ان نسبة العمل الى المعاني انما هو قولهم فربما لان العامل جنة
هو المتكلم وتلك العوامل علامات لا مؤثرات كما لا يخفى قوله والمراد بهى بالخبر القدر لا بطلان المفرد وذلك
ظن قد يرقى له من ما للعوامل اه اقول هذا التعريف غير مانع لشموله نحو ضرورة ان لا يخلو عن غير جامع لخرج
نحو هؤلاء في القوم هؤلاء ويمكن الجواب عن الاول بان يجعل اضافة قوله على اقطر بيانته وعرضها
بان يراد بالتبسيط التسلط على ذات اللفظ مع قطع النظر عن الواضع فاقول قوله في شمل ما لا معمول
له اه الخبر له عامل لا محذور فلا ينقسم باعتبار ذلك فاما بالنسبة الى المعول فينقسم الى قسمين احدهما
الى اقسام ثلثة والغرض من هذا التعظيم ان مصداق هذا التعريف هو الخبر المفرد مط سواء كان نقلا
واحدا فقط او مربوطا بلفظ او بالفاظ اخرى المراد بالمعول ما له دخل في تكثير اللفظ وهو المعول الظاهر
دون المستتر واما قدوم ما لا معمول له على ما له معمول على خلاف ما هو المعتاد في ترميزا هو انما اقل اللفظ
الى ما هو اكثر فاكثر لكونه نسبيا لمفرد اللغوي قوله بشرط ان يكون هذا اشارته الى ان تعليل الحكم بما
لوصف ههنا للاشارة بالعلية قوله معنى المبدأ ان قد ير لفظ المبدأ التلخيصي ان اللازم في قوله
نسبت له للتعليل والمراد بالذي سبقت له ما ذكر الجملة لاجله سواء كان مبتدأ ام لا قوله اي اسما
اشارته الى ان المراد بالمعنى ذوا المعنى قوله وان تكرره اي ان تكن لفظ الجملة متصفا بالمبدأ فقولته
يخفى مصداقا وهو غير الذي انصرفت عنه فغيره ان تكن الجملة شيئا منبسطا من المبدأ وكذا اذا كان مصداقا
لجملة حين مصداق المبدأ وجودا كما لو افترع خبر عن خبر لسان فالمراد بضمير لسان ان فرد من افراد جملة
الواضع هو مصداق الجملة قوله والمراد بهى بالمفرد الجمادى بالخبر المفرد الجمادى فالوصف على الا
عبارة عن الاسم المفرد وعلى الثانية عبارة عن الخبر المفرد قوله ما ليس صفة المراد بالصفة ههنا متنا
على ذات ما مأخوذة مع بعض صفاته وهى لازمة لصفته ما معنى فعل فاما ان يضمن حروف هذا الفعل
او حروف فعل اخر او لم يضمن حروف فعل اصل او ما ليس بوصف فاما ان يضمن معنى فعل مع تضمنه حروف
ذلك الفعل او فعل اخر او بدون تضمنه حروف فعل ما او بدون ذلك فضمير له وحروفه عائدة الى
نفس الفعل المذكور والتعريفات ثلثة عشر احكاما اربعة منها مفعولة ثلثة من الاضانه وواحد من غيرها
وليس في واحد من تلك الاثمان مشنفا والبيان جامده لا يخفى عليك امثلهما قوله لان الفعل
الضمير في قوله في معناه اشارة الى قياس اقرانه فغيره ان يخل الصريح في حاصل عن كون الفعل

وتمانيتها موجودة بلشئ
من الصفة ونحوه من غيرها

ما لم يرفع ظاهراً على الفاعل عليه وكلتا هاتين الحالتين تكون متحدة ضاماً كلفه شيء مفصلاً على الفعل فاما
 هو في معنى ولا يبعدان بغير قوله فخرج بالغير المجزئ فعلاً ماضياً من الفراغ او يكون هذا الكلام اشارة
 الى ان اسنادنا في تقديره لو كان الجامداً متحلاً للضمير لزم ان يفرغ اي يخل الخلل للضمير غير صلاحيته في
 متحله لظاهره على الفاعل عليه وفراغ الخلل عنها بطولان الخلل مستلزم لرفع الضمير على الفاعل عليه وهو
 مستلزم لان الصلاحية في محل الجامد للضمير غير كك بيان الملافة ان الصلاحية لرفع الظاهر على
 الفاعل عليه معصومة على الفعل وما هو في معناه هذا ويمكن حمل هذا الدليل على قياسنا احوالاً
 ذكرها بهذا المختصر والضمير الأول في قولنا وما هو في معناه للوصول والثاني للفعل والمراد به الفعل هنا
 الالتزام الغيبية بالعامل في الفاعل فيمثل المصداق والمشتقات واسماء الافعال ولما لم تكن اصلاً
 المذكورة على ما في محل الضمير فلا يرد عليه انه يقتضي جواز الخلل المصداق للضمير وليس كذلك قوله او بما
 ول يمشون اي تاويلنا شاباً فلا يرد عليه ان كل جامد يمكن ان يولد يمشون قوله هذا اذا
 هذا الحكم ثابت اذا لم يرفع قوله فان دفعه قبل يمكن فهم هذا الحكم من البيت الثاني بجل لا يرد على
 احوال الضمير عن الاستناد الى الضمير لبياننا والى الاسم الظاهر اقول لا يرد انما يستعمل في المعنى الاول
 في عرفنا الخاء ولو سلم ذلك فلا يشمل البيت نحو قائم ابوهم بدلاً لان يريد بقوله في اعم من اللفظ والضمير
 قوله وان جرى لفظ ان خوف شطاط عطف على الجملة الشيطانية السابقة قوله اي الضمير في المرجع للاشارة
 الى اتم مطلق الضمير للضمير الذي هو الرابط كما هو الظاهر فلا يرد على المصداق هذه المسئلة انما تنصوب
 الضمير الذي لم يكن رابطاً والمصداق جعلها جاداً في الضمير الرابط قوله وجوباً مبدئياً بدون الجواز لا قابل
 بان الاوانط جارية محل كلامه عليه فان قلنا لا يجوز ان يخل الامر على الجواز بالمعنى الاعم حتى يتطابق
 ما اختاره في الكافية من مذهب الكوفيين قلنا هذا غير جائز فان من قال ان الامر لظاهر الطلب لا يجوز ان
 يستعمل في استغناء واحد لثلاثة احد في قوله سواء من اللبس ليس الجارح على غير من قوله
 بالجارح على من هو قوله ذلك الوصف لم يرجع هذا الضمير الى المشكوك كما هو الظاهر بل الى الوصفين
 الاعم ليشمل الحكم المأول بالمشكوك به قوله اي مبتدأ هذا النفس بالاحراز مثل علام زيد قائم
 مل كان محصلاً لغيره اشارة الى ان النفي متعلق بالتقدير فقط وهو الظرف بغيره في تقديره على عامه
 وبهذا يخرج نحو ما زيد قائم والمراد بانما استند اليه في الجملة فيخرج عنه مثل ما زيد قائم بل ع

قول راي وصف جاريا اه تعرض بالمعجب غرض هذا العبادة الواضحة الواضحة الواضحة الواضحة
 الطويلة المعلقة الغبار او افيد الا بالتكلف قول كزيد عمر ضارب هو مثال لما لم يؤمن من اللبس
 صور ختم لانها لا تجزى الى ضمير غائبين مشاويين في الافراد والذكور وفردتها ولفظ الفجر
 الغائب كزيد عمر في هذا المثال الموصف لتعدد واما مثال اللزوم فهو كزيد عمر فاما ثم به هو قول
 وزيد هند ضاربها هو مثال لما من من اللبس صورته برهني الماهة واثنان وثلاثين صورة مصادرة
 من ضربها للضمير الاول من الاحتمالات الاثني عشر فيما للضمير الثاني من الاحتمالات الاثني عشر ولا يخفى
 عليك امثلها قول راجا الكوفيين اه جعل الكوفون سبيل الايمان هو الفرق بين النجعة عن
 الجادى على من هو له وبين النجعة عن الجادى على غير هو له وسبب جوبه دفع الالتباس واما غيرهم فمجلوا
 سبيل لوجوبه هو الفرق المذكور قول عالمينا هذا اخذ من اجل الاخبار على ما يغايل الالاء واما
 محمولة الدار زيد على ان يكون زيدنا عللا للظرف من هذا الكلام قول اسفل منكم كلكم والورد مكا
 اسفل منكم مكانكم فظرفها اسفل باعتبار خلافة عن الظرف وهكذا الحال في ظرفية جميع الجهات التسوية
 حال كونهم اشارة الى ان قوله واخبروا بصيغة المصغرة قول رفا وبنو امم قد بين فذكرنا الفرق بين النسبة
 والتقدير ولم يقل المعص هكذا مقدرين كائنا او استغنى اشارة الى ان العامل فيها الضعفة شدة اجتناب
 الى الظرف كانه ضاربنا بضعه لا لفظ الاصل قول ولا يكون الا اه اورد عليه بانه مستلزم لكون الشيء خيرا
 او التسلسل مع لزوم عدم كون المتعلق خيرا في الحقيقة واجيب بان كائن المقدر نام لا فاض ولا ينفخ
 على الامحى المتوفدان هذا الجواب لم ينشأ من الفكي الصحيح لاشك ان كائن فيما نحن فيه يدل على وجود
 شيئ شيئا وبنى على شيء او نحو ذلك كما كان مفاده وجود النسبة الذي هو معنى الكون الناضج وهو
 نفس الشيء او وجود وصفه الذي هو معنى الكون التام كالحق في الجواب تسليم كون المتعلق العام مطلقا
 ناضجا على سبيل الحقيقة كانه الكون او على سبيل المجاز كانه بانه المتعلقات العامة والقول بان يكون
 المجزئة في الحقيقة هو انما هذه المتعلقات لا انفسها وانما نسبوا الخبر اليها باعتبار اللفظ والعمل
 وهذا المعنى وان كان خلافا فاما لا لغوم الا انه كلام حق يظهر وجهه بالنسبة الصادق وفي كلام بعض النحاة
 ما يؤيد ذلك والاصل ان النسبة صالحة لان تقع متعلقة للظرف وشبهه الظرفية قولنا زيد
 قائم في الدار ان كان متعلقا بالخبر فهذا الكلام ينبغي ان يكون مع من علم بثبوت الغيب لم يبد جهل كالمثل

وان كان معلوما بالضرورة فينبغي ان يكون مع من جعل كلا الامر فيهم قول فانك لدواء اولئك النمل
مولد عزه وان يحسن الغرض في الغرض فتدنا لئلا يبل وان يمين يحملون من الاهانة ويجوز خالصة وسطه القصة
في بهي المولى والمراد به الخلف والناصر قولهم من قبل المفضل والخبر والمخلق المجدوف وكل من نظر
واخرق وكذا قوله فهو من قبل الجملة ولم يقل فهو مفرد فهو جملة لان كون الشيء من قبل الشيء يدل على
انه مفرد ضعيف من هذا الشيء بخلاف قولنا هذا الشيء ذلك الشيء ولا يخفى عدم ظهور كون هذا الخبر مفردا
والجملة مرجحة للفظ كما لا يخفى قولهم فواضح انه انما يخص الوضوح بهذا القسم لان الحكم بافراد
الوصف مع فاعله اذا لم يبتداء مع كون الفعل مع فاعله جازا خفاء قال بعضهم ان ذلك بعد الوصف
على الفعل باشتراك بين الغائب واخويه في الصيغة اخرا هذا مع غايته ضعف مسئلته لا فراه بخلافنا
الوزيدان مع انه جملة انفاق والتحق ذلك ما خطبه من ان الجملة والكلام لفظان مترادفان كما ذهب
الى القدماء ولا فرق بينهما الا بان الجملة تطلق مجازا على مفرد لو سلبت بطبيعة عن صاحب الجملة بخلاف
الكلام وهذا يخص بالفعل مع الفراء الى ان الود فليد كود بعد السلب المذكور ليس بجائزا الاستعمال
وظهر من هذا ان خلافا للقدمين مع القدماء في الجملة ان يكون لفظيا غنيم بهذا التخفيف قولهم
ولا يخفى ان اجراء الباب الى باب الظرف والخرق المستفاد من الواقعين خبرا للمبتدأ وهذا الكلام اشاد
الى تاسيد بخلاف المص قولهم على سنن واحد اي واحد بالتوخي فهو صنف هذا الجمع لمفرد والمذكور لا يصف
له باعتبار النوع لا باعتبار الاشخاص قولهم اولى من الحافة اه اي من الحافة بعض افرادها والظاهر ان يكون
بذلك هذا قولنا اولى من اجائه على سنن مختلفة الا انه يدل على ما ذكره لكونه ملزوما له في هذه المسئلة
المسئلة ان يجعل ما جعله دليلا واحدا دليلين بان هو اجراء الباب على سنن واحد اولى من اجائه على
سنن مختلفة وعدم التما في البابين باسرها اولى من الحافة به فافهم قولهم واعلم ان اسم الزمان اه لما ذكر
المع انهم اخبروا عن المبتدأ بالظرف والخرق يمكن ان يثبت ان هذا الاخبار على كل مبتدأ بكل ظرف وهو قد وقع
للمع هذا التوهم يتبين عدم جواز الاخبار عن الذات باسم الزمان ولم ينعرض لجنس الاخبار المحذورة
فنعرض اليه كبيان جواز هذا الكلام فان قلت قد لا يجوز الاخبار عن المبتدأ باسم الزمان بل عن فاعله المبتدأ
فباي اقسام الاخبار ودد يجوز الاخبار عن الذات باسم الزمان وبالجملة فالأخبار على كل مبتدأ بكل ظرف قد
وقد لا يجوز فلم يخص عام الجوانا لا عند الافادة بما ذكره المص قلت هذا الاخبار غير جائزة في الغالب لكونه عنها

يمكن

يمكن

ويمكن

واما حوازي واجل القائل

م

مفيدة الاكثر فيجب ان يجعل الغالبية لهم ويستثنى من النادر بخلافها بالاختيارات فانه يعكس ذلك فيجب
ان يجعل في المثال لكن لا يستثنى من اعتمادا على ما هو المعلوم من عدم جواز عليهم الفائدة فترى ما يتوقف على
امرا بعد الفائدة لا هنا علة فافضة للجوابنا استقامها بنسفي الجوابا واما وجودها فغير مستلزم لوجوده
لذلك لا يجيب فيما نحن فيه الاستثناء قوله لان الاختار مستحقة اقول هذا اصل الاقادة على الجمل
مذا كثر نظاما على غيرة الحكم وهما يتوقفان غالباً على امرين الأول ان يكون الحكم حذاً وغيرهها للمحكوم عليه
او يستلزم على التجدد بخلاف ما حد طرفة او كلا طرفة كانه الاختار عن الذات بغیر اسم الزمان او غير المحكوم به او
بغير التاكيد ان يكون طرفاه على تعين مغبر عند اهل العرف فعدم اقادة الاختار عن الذات باسم الزمان لا
لانتفاء الامر الاول وعدا فاقده الاختار عن النكرة لانتفاء الثاني قوله ولا يكون اسم ما ناي طرفي زمان
سواء كان مفقداً او بين كره فبشمل يجوز بدنة يوم الجمعة ومن الجواب بطوهم في هذا المقام من ان المراد
باسم الزمان ما دل على زمان ولا يكون طرفاً اذ ليس هذا الاضغاث الاحكام فانهم قوله بان كان المبدأ
فان قلت الاختصاص لم يفيد هذا الاختار بما ذكره الله بل بما كان زهد يوم الجمعة فمفيدة فليس غرضك
بيان للمفيدة الاكثر وهو ليس الا ما ذكره قوله او كان اسم الذات مثل اسم العنزة اعم في الجنداي في ملاحظة
جمله هو الجند يعني ان لكل من اسم الذات واسم العنزة اسم حدة وجهه دوام وبقاء فاذا لوحظ وجهه
الاولى كان هذا الاختار منه مفيداً وان لوحظ وجهه لثابته كان غير مفيداً لان الغالبية الحديث
ملحظة من جهة الاولى في اسم الذات بالعكس فبدخل فيما ذكره الله نحو قولنا اوسطول في عهد اسكندر
قوله فالورد في اباد الورد بفتح الواو وسكون الراء المهملة معروف وانا ذكر ان الشهر الثالث
من الشهر الوارد ومبدأ اولها قبل تحويل الشهر الى الجوزاء بايام وهذا الحكم صافي في بعض الاقاييم قوله
ما دام الابتداء فاعلم ان قد يتوهم من كون قوله لم تغد بصيغة المؤنث وعود ضمير الى النكرة وذلك
لان النكرة قد تكون مفيدة بدلاً لها على ما وضع لك لكن لا يجوز له الابتداء بها لعدم قابلية
ذلك قوله لم يفيد وهذا اما لعدم فهم المراد منها هل هو المهيئة من حيث هي او من حيث جميع الاقاييم
او غير معين او غير ذلك واما الفهم المراد لكن عاد باخر الفائدة لانتفاء ما ذكرنا من الشطح برفق
الاعرف لم يفيد الاعرف لان المراد اعم منها بغير الاعرف بنوعين بغير اهل الع في قوله
وهو ظرف او مجرد انما يفيد بهذا لانه لا يجوز تقديم ما سواها من اختيار هذا المبدأ عليه لان

الفائدة المصححة انما تحصل بالتعريف وهو لا يمكن فيها سواها من اخبار قول مختص او محقق قبل
 اى منفرد بالمبدأ وهو خطأ قول كعند بدنه قبل وصداقة مثل ذلك ان قبل كالمبدأ يعلم
 من الخبر ان المبدأ الا انهما يصلح ان يكون موصوفاً باستقراءه عند بدنه لا وهذا في قوة ان يكون
 المبدأ موصوفاً مثل قولنا ثمة موصوفه بغير كونها عند بدنها قول لا يخفى ضعف هذا الوجه لانهم ان
 ان ارادوا ان هذه الفائدة مما حصل ببل الحكم بغير الحكم كما هو الظاهر فهو مضمون كونه من لوازم
 الحكم وان ارادوا انها مما حصل عند الحكم بالحكم نفسه لكن لا نسلم حصولها من تلك الاخبار كما هو المرام
 بل انما استدل الحكم على غايته ولو سلم فلا يخفى حصولها بصورة تقديم تلك الاخبار بل يحصل كطرف من الاخبار
 ام لا فان الحكم يجب ان يكون مفيداً سواء كان سبباً فادته مقدماً عليها ومقداراً لاولى ان يقال وجهها
 اذ اذ الحصر والاضمار بشأن خصوصية الخبر المفهومين من تقديم ثمة بفتح الون وكسرة الميم اسم كفاً وفتح
 قول له نحو هل فيكم وجا فادته هو اظهار المتكلم للمخاطب عدم علمه بكون في في المخاطبين والجهل ^{وجود}
 في في جماعة لا يخفى عن غايته قول له ان لم تكن خيلنا فادته هذا الشرط لكان القاء في قوله حل لنا ولا
 افا دته يحصل من عموم وليس تلك النكوة فصلاً العوا لا افا دته الجملة بالشرط فانها تكون متضادة
 بحسب المعنى وقد علم من هذا وجه عدم تقديم الشرط من جنس المنفهم عنه قول له فاخل لنا وجهاً فادته
 مثل ما ذكرنا في الاستفهام قول له ورجل من الكرم عندنا توصيف المبدأ على اربعة اوجه لانه مع
 وصفه ما يلقظ من كونه من كليهما او الموصوف فقط والصفة فقط او يلقظ واحد ومثل المصداق الاول
 الثاني والثالث الاخر وجه الا فادته في توصيف المبدأ فادته قول له شراً فادته انما هذا تمامه لرجل حين يفتح
 كلبه ثم ضمناً لغوى اذ ركز الخبر في خادته نواعلم ان للكليات بنا حين معناه وغير معناه والاول جسد منه
 عند اذ اكراماً غيراً بشخصاً حياً وبضيقه والثاني بما جوبان صدوقه عند علامته اصانته صاحبه مكر
 وشر في المنفيل ولهذا بنظرية فان كان بناج كلب هذا الرجل حين قوله هذا القول بناجاً معناه اصبحت
 ان يفضله هذا العيان حصر الا هار بالشر من الخبر وجعل تقديم المبدأ اليه لفصلاً وبعث ان يفضله
 بالاشكرا العظيم وفصله انحصاراً الا هار بالشر العظيم دون الخبر فالحصر يدون الوصف ومعه مخرج المبدأ
 بالنكوة وان كان غير معناه فتعين الحصر الثاني ظاهراً الاول موقوف على توهم المخاطب بهذا الخطأ
 من يسمع صوته هذا الكلب يعني انه علامته شر لا خيراً فالمصحيح انما هو الامر الثاني وقبل وجه فادته هذا

غير ما حكم بالمتكلم
 والظاهر ان المخاطب

المثال للخصيص بالفاعل المشبه به اذ يشمل في موضع اخر انابك لا شرا قول هذا الفاعل
 ثلثة احتمالات الاول ان قولهم شرا هرا اناب لما استعمل في موضع ما هرا انابك لا شرا علم انهما مترادفان
 والثاني في الثاني فاعل يكون ويختص بنقد بيم الفعل عليه فحل ما بل ندر عليه ذلك لثلاث ان استعمل
 في موضعه بدل على ان المراد به الخصر اي لا يكون فيه شيء من ادوات الخصر فسلم ان الشبه في موضع في الاصل
 فقدم للخصر محل الشبه في الحال عليه الاصل الثالث لما استعمل في موضعه علم ان اصله هو فخذ او اذ
 الخصر وهو موضع عنما تقدم السند اليه بقيد للخصر فاصل الشبه على فكه فحل في الحال عليه الاصل
 وكل من الوجوه الثلثة في غايه التكلف والتعسف قول على احد التقديرين وهو ان يكون التنكير
 للفظ والمغنى شرع عظيم قول ودغية في الخير وهو عمل برين وجه الا فاده فيها ظ قول له كان يكون
 اه ذكر الثالث اوله للفتن على ما ذكره المصنف في موضع وجه والا فاده في الاولين منها اي النجى والدعاء
 هو قولنا موصوفا بمغنى لوصف اي قولنا عظيم بغيره ان مقامها مقام المبالغة وقبل الوصف الدعاء
 هو قولنا من قبل وجه تكلف وفي الثالث العموم الفرض وفي الرابع افاده الخصر اذ قول السابلي عند
 في قولنا ارجل عندك امراه او ارجل عندك واكثر فقول المجيب جلة في قوة قولنا ارجل لامراه اكثر وفي
 الخامس العموم الواقع في السادس والتابع مثل في الاولين فان قولنا فاذا اسد مر في فقه اي لا
 تقدم خطوره بالمال و قولنا ونجم فداض بغير قولنا بنجر فان حكمه التكرار ثم ذكره موضوعا اخر
 وجه لا فاده في الاول غرايه ثبوت الخبر للبذاء وفي الثاني هو البذاء المفهوم من وريته حاصلة كما في
 بعيد هذا وهذه لشبه وجوه تكون مع الفسحة لتأنيده في المن والشرح ثمانية عشر وجها وقد ذكر
 وجوه اخرى ارفى وجوه الا فاده الى بنف وثلثين وجها ومن مرجع الجميع الى التخصيص في الغنم قال بعض
 المحققين ماذا صح الاخبار عن النكوة على الفايده لا على ما ذكره من التخصيص المحتاج توضيحها الى
 هذه التكلفة الكبيرة الواهية فعل هذا يجوز ان يكون كوكبا يفتقر الساعه لحصول الفايده ولا يجوز ان
 يكون جلقا ثم تعدلها اقول يعني انهم ينبغي ان احوالوا مواضع الفايده الى نفس التكلم فانه يعلمها بالرجوع
 الى وجدانه من غير نظر فيما ذكره وهذا كلام حق لا شبهة فيه فكان تعرضهم لتلك الوجوه بناء على
 كونها ذات فايده في الغالب في صدق التميز الشديد في معرفة مواضعها في غير ما لم يذكر ومن تلك
 المواضع على ما ذكره ولعلم ان اسئلة تلك الوجوه افاضة في الخلقة تحت نوع داخل تحت فواعدها واما داخله

اولا

في قولنا اسد

فخذ فلكا بعض من تلك الوجوه انما هو لبيان القسمة وبعض انواع ماله نوع نوصيها لمواضع الا انه قوله كما
 احسن بداي على ان يكون ما غير موضوعه بان يكون موصوفة بمقدار او استغناء عنها اذ على غير كونها
 موضوعا كانت معرفة قوله او عامة اي يكون المبدأ مكررة عامة وكذا قوله او نالها قول كخرجنا الى
 بالباب قول لفظا اذ لفظا لغا لاجاء بمفعول الفجاء اي وصولا الى دفعه من غير ظهوره بالبال وظهره باعتبارها
 خلافة عن مضاف هو الزمان والمكان على خلافه في تقدير قولنا خرجت فاذا اسد بالباب خرجت فقلت
 زمان فحالة لوقية كون الاسد بالباب ومكانها والمفعول فقلت زمانا او مكانا فاجاءت فيه عند هذا
 الوصول وقية كون الاسد بالباب فقط اذا استلحق بقولنا وصلنا لا نخرجنا قول سرينا ونجم اه تمامه
 فاضاء فمذبل المحياك اخفى ضوءه كل شاذ في سربنا بالسبب المثلث اي سرنا بالبلا ومحبا ان اسم مفعول من الفعل
 والمراد منه الوجه وضوءه فاعل اخفى وكل مفعوله والشاذ من المفعول قول دون شيء لفظا دون مفعول غير قصد
 عما سبقه للاشارة الى كثرة تلك المواضع ولا يبعد ان يكون بمخاطلة دون اي الاضعف باعتبار ان الاشارة
 فيما سبق قد حصلت عند ذكر المبدأ بنبض المبدأ او بغيره او بغيره فمفاله وفي هذا الوجه بغيره في قوله
 بالخبر في الاول وبالفريضة الحالية في الثاني ولا خفاء في كونها اضعف مما بين قول ثم خرجنا من حراة فانه
 غير مخاطب من اصحاب اهل حمص خرجوا بكثرة وقد كانوا محرومين فسا لوالعبد لاجتماع وجعلهم بكن حراة
 درهم فزادهم لو كفروا بذلك لكان كفارهم دذاهم كبر لا تشع وسعهم لها فقال ذلك يعني كل
 ثم خرجنا من حراة عند الله فالضد لها بكفرة ببل صابة كل حراة قول حاصل يدل على ان لا نفى
 نوع من الضور لا يفي خشيته كما هو المبدأ من المثلث قول وفهم من كلامه عندنا عن ذلك المصدا ذكر
 الاصل في المبدأ بشرط ان يكونا اشادة الى ان الحال علة قول كقولنا بنونا اه ما بعد بنوهم انباء الرجال
 الا باعدا لفريضة على كون بنونا خيرا مفعلا لا مبدا هو ان المراد تشبيه بنى البنين بالبنين لا بالعكس وفي
 بحث فان قوله بنونا بمعنى الكاشون كبني فبني الا لبيان مجالهم ان العلم ان المراد ان الحكم على بنى بنائنا با
 لكاشين كبنينا او بالعكس والجواب انه تشبيه المبدأ والخبر من حيث المعنى فبجعل ما اشبه على معنى الوصف
 الظاهر وخبره والاخر مبدا وهذا وفيه هذا البت من باب عكس التشبيه فنونا مبدا فلا شاهد في المبدأ
 لما نحن فيه هذا ما قبل في هذا المقام اقول الظان غرض الشاعر من هذا البيت ليس ما فهم من التشبيه
 بل مراده بقوله بنونا وبنوهم هو البنون بالواسطة وغرضه ان يقول ان اولادنا اولادنا من حراة كلام

من الكفارة فاجب
 علمهم سم سم

من مفعول
 من كلامه او المردف
 الاب او الامانة
 المتبادر او المادد
 تشبيه بنوهم
 تقديم خبرنا
 يعلم من كلامه

لا نأكل نحن نباتا شائنا مثل تلك الفسوة فيوهن من جانبي لامة فظلام من جانبي لاجب
 لا نأكل نحن نباتا شائنا مثل تلك الفسوة فيوهن من جانبي لامة فظلام من جانبي لاجب
 نحن فيه وبتاينا مشكرو في هذا النظام هو الفرق بين المبتداء والخبر فيقول الفرق بينهما لفظي ومعنوي
 اما اللفظي فمن وجوه بخمس كل منها صفة الوجه الاول ان المعرفة مبتداء والتوكيد خبر وهذا في صورة
 اخلافا في الخبر وانما ينكر افعلا وفي غير الاستغناء الثانية ان المقدم مبتداء والخبر خبر وهذا في صورة
 ثالثة مع فقدان الخبر على الخبرين الثالثة ان الاسم مبتداء والوصف خبر وهذا في صورة اخلافا في
 اسما ووصفا واما المعنوي فهو ان اللفظ الدال على مفعول واخذ المتكلم مسلم التوثيق لمصدا مبتداء و
 اللفظ الاخر خبر والعلم بانه جعل مفهوم اي اللفظين مسلم التوثيق لمصدا فلهما يحصل من الفرقين كالفرق
 اللفظي وغيرها واذ حصل من غيرهما فان طابق مفعول الفرق اللفظي والافعالها واعند علمه
 سبب ثبوت احد المفهومين لاخذ منه مسلم التوثيق لمصدا فلهما فانه ينقض ذاته فلهما يخرج احد
 المتساين على الاخر واما اعتقاده بان الخطاب علم ان لهذا المفهوم مصدا في ظرف الحكم دون ذلك المفعول
 واما كون الاول ذامصدا اشتهر بكون الثانية كذلك واما غير ذلك لهما لا يخفى على المفضل وهذا الخفيف
 الذي ذكرنا حصل لك ما هو كافا طرح غيره مما ذكره خلقا فاعلم ان كل لفظ موضوع له مفهوم
 ومصدا وتوفرهما في المعنى جانبا لمبتداء بالذات هو المصدا في وباشيع هو المفهوم وفي جانب الخبر
 بالعكس وهذا امر من قال ان المعنى جانبا لمبتداء بالذات هو المصدا في وباشيع هو المفهوم وفي جانب الخبر
 قوله يمنع تقديم الخبر كما كان لا يمنع يشمل الامتناع الذاتي دون المنوع ومنع تقديم هذا الا
 اشدين منع ما سبقه من حيث لا يقدم مع الفرقين ولا مع عدمها فانه يمنع لذاته اشار الى ذلك بتقديم
 يمنع لا امتنع مع ان الثانية لو وافق لما سبق قوله كان هو اللفظ اسم كان لرفع ما قد يوقعهم من ان يقدم
 كلام المصدا اذا ما فعل وفا على كان خبريا على ان الخبر هو الجملة ووجه لودان لا حاجة الى ذلك
 لان الخبر في الحقيقة هو الفعل فقط في هذه الصورة قوله جازا التقديم فبانه يلبيح بالبدل عن
 الفاعل شيئا ان الاضمار قبل الذكر لفظا ونسبة جازية في هذه الصورة وحلت لا بد على البدل شيئا
 واعرضه ان الظاهر انهما هو على ما هما مثل المثالين من مواد النفا الساكنين اذ في غيرها لا
 ايسر الفاعل نحو ما بعد ان قوله رفيع اللين بالفاعل في بحسب اللفظ فقط دون الخط وهذا المصدا

في مقام الاعتراض قول بعض عصور ان هذا التفسير لا يفي بالغرض الاول في قوله يخص ايضا من لا يخص
بمعنى الاعتراض اي وصف المخصوص على ما ينبغي ان يدان بالفتح من ذلك بمعنى كون الشيء مخصصا عليه ولم يكن على
التقديرين في قوله وفيه غرض لفظ المخصوص لئلا يوهى على الاقل عكس المقصود واما لفظ المخصوص فيه فلا يعمل
الابان بجام ضمير الجوز والى الموصوفين يخرج على التام نحو ما زيد اكلنا الا انهم وكذا نحو زيد فاما ان لا يقد
لكن الظاهر ان طلبة يقولون بغير المخصص الا انهم نادون غيرهم اخرج لاحاجته الى هذا الاخراج ولم يبدل اي مخصص
فيه لئلا يوهى انه نفس الجاه الحقيقى قول فلا يجوز التقديم اي تقديم المخصوص فيه في المخصص بالابتداء
بقاء الالف مقامه في المخصص بانما بلا شرط قول وشيئنا شئنا تقدم المخصص فيه مع الالف المخصص بال
لحق وهل الاية ما قبله في ارباب الالباء النصب في محليهم قاله كعب بن زيد وضمير الجمع للاعداد والى قول
مصدق يبنى على الاعتناء وانما لم يوهى عكس المقصود لان ما بعد لا يكون مخصصا فيه فقدم على الاخرى
وقبل مثل هذا المثال بقية كل حصص النجوة في الاخرى في هذا التقديم خلافا للمفهوم قول
لان ما صد الكلام الاولى ان يقول لان للبنداء صد الكلام لئلا يسهل قوله ولو تركه ولا يرد
عليه ان صدق هذا لا يوجب منع تقديم الخبر نحو ادخول الدائم في الخبر المقدم وذلك لان الالف
الجملة الاسمية الغالبة في قوله للتواضع لا يدخل الالف في البنداء. قوله ولو تركه تفهم اه هذا
على التبعين الذي ذكره في لازم الصدور لوجعل على لازم الصدور نفس كما هو البناء ومنه لم يفهم هذا
لا يوجب مدخول لام الابتداء يمنع الصدور لزم صدورها فكيف يشبهه قوله لازم الصدور لانا نقول ان السواد
بلازم الصدور ما كان لازم الصدور بالنسبة الى الاجزاء المستقلة للكلام قول بفساد المبدأ
الصدق بنفسه لنفسه حل في لزوم الصدور لا ما كان نفسه علته فاما فلا يقتضيها وضع مضى اليه
لازم الصدور بنفسه يحمل ان يراه المعنى الثاني ويقى بعدم سقوط عن الصدور بالاضافة بناء على ان
المضاف مع المضاف اليه حكم الكلمة الواحدة قول وفي من وافد لفظ في مبدأ مضاف الى من
الاستفهامية المقتضية للصدور ووافد اي مضافه قوله وفصل غلام رجل لا يوجب في صوره
التقديم بتبديل المبدأ بالبديل غير المضاف اليه الخط وبالبديل عن المضاف في اللفظ والخط
لانا نقول ابدال النكرة عن المعرفه غير جائز الا اذا كانت النكرة مخصصة قول اي على ملائمة
الاولى في ابدال اي التفسير فيهم لفظ ما الوصول بين المبدأ او متعلقة حتى يشمل الصواب

للاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة الا وفي ما ذكره النحاة الثاني ان يكون في ملائمة المبتدأ ضمير المخبر عنه
 نحو رجل صاحب غلام ثلثة ان يكون في ملائمة المبتدأ ضمير المخبر عنه في الدار غلام صاحبها
 فيجوز لهذا زيادة توضيح تعليلنا على امتناع توسط خبرا فقال الناصب وجوبه قوله عادة الضمير
 الى ما خواتم الاضمار قبل الذكر ثلثة اقسام الاول ما كان لفظا ورتبة وهو غير جائز الا في المساطل
 التي قد كرهت في اخر بحث الفاعل الثاني ما كان بحسب اللفظ فقط الثالث ما كان بحسب الرتبة فقط واما
 جائز ان يطم ومثاله الخوف بها صاحب الدار وفي الدار صاحبها فان قلت الذكر انما ينسب الى اللفظ فاما
 معنى انساب الى الرتبة قلت الذكر مشا في الوجود ويؤيد بعض الاخرين انما هو بوجوه معروفة افاقا
 ذكر لفظ رتبة الموصوف بل ذكر نفس ذلك اللفظ واخر عن الضمير كان الاضمار من القسم الاول وان ذكر في الكلام
 بلفظ اخر مقل على الضمير كان من القسم الثالث والاولى ان يجعل قولنا لفظا ورتبة ضمير النسبة لا
 الاضمار في ان النسبة الغيبة الى الذكر لا النسبة للذكر الى مفعوله فلا يحتاج تصحيح المصنف قوله المحصور
 فيه عدل بقدر قوله في الاضافة البيان في المستغنية عن تقدير لفظها الى اللام في المختار البية
 ليجر عن المصنف نحو ما زيد فاعلم المصنف قول ادهم لا يخصا اي اوقع السامع في غلط هو الاخصا
 في الخبر فانه من الوهم بفتحين بمعنى الغلط لا من الوهم بسكون الهاء بمعنى القوة المعروفة فلا بد عليه
 ان الاول ان يقول فادالاخصا قوله من المبتدأ والخبر اي لا من الخبر وحده كما هو للشباد ومثلا
 سبعة قوله ولبعد لا هذا متعلق بقوله حم على ظهر من كلام الله ولا بعد ان يكون متعلقا بمقد
 تقديره والمبتدأ الواضح كونه لا لكن الاول في سلفه مؤنث قوله الامتناع عن اخذ عن لولا المخصصة
 المخصصة بالدخول على الاضمار قوله غالبا هذا اما مفعول تقدير موصو اي اعني في ما غالبا
 منها او بعد بعض قوله بعد لا لكن تقديره هذا اصل جدهم غالبها اخذ المضاف اليوصو
 واقم الوصف مقامها او حال عن المستند في قوله حم على اي في القسم الغالب في شان الى ان لا
 بالغالب الغالب الذي يكون تحت فاعله لا ما صار غالبا لافاعله فصيطة قوله فيجوز وجود
 المبتدأ الظاهر ان يقول هكذا منهم يمتنع فيجوز الجواب في نسبة الخبر الوجود الى المبتدأ اه وفيهم يمتنع في نسبة
 خبر عن الوجود البهارة او بقوله في الاول كما قال في الثاني وفيهم يمتنع بانضام المبتدأ بخبر الوجود
 عدوله الى ما ذكره هو الاشارة الى الخلاف الواقع في المبتدأ بعدم القسم لاول هل له خبر محذوف لا

المستثناة

هذا المبدأ لأنه كالتصريح بكون الخبر المذكور في الكلام دون المبدأ على هذا بعد في قوله
 بعدا ومبني على الصفة بتقدير بعد المبدأ وقوله واو مرفوع على ان يكون فاعلا للظرف وقيل في قوله
 هذا الكلام ان المراد بوقوع المبدأ بعد الواو وقوع تمامه بعد ما بنا على ان ما بعد الواو من
 نية المبدأ المجلي المعنى ولا يخفى ما فيه من التبعيض فهو كقولك عذبت زيدا لفظا فدا فاذة التاكيد شيئا
 الى ان في العبارة شرط الحذف قوله كمثل كل صانع اه كمثل هذا المبدأ شيئا لا حاجة له الى الخبر لأنه بمحض
 كل صانع مع مضافه قوله اي مفعولنا الظاهر ان بعد الخبر مفعول بصيغة المفرد لان المقصود بالحكم
 هو ما قبل الواو فقط فله قوله وكل امرئ اه اقله ثم اتوا الى الموضع الذي يشعب الفقه قاله الفرزدق
 ثم اتوا فعل ماض وتشعب اي بفرق وتعدية التثنية بالي باعنيار تضمنه معنى الوصول او الانتهاء وجب
 عدم نصيب المثال بالمعنى ان المرء حينئذ هو مرة لا يستلزم المقارنة للون بخلاف الصانع مع صنعته
 وفي كلامه قوله لا يصلح ان يكون خبرا للمبدأ وذلك لعدم رجوع ضميره اليه في قوله قد ضمرا
 قبل هذا القول يدل على ان الحكم بالايمان المتوقف على العلم به متقدم على العلم بعد الصلاحية
 ما كان علما للايمان ومعلولا لعدم صلاحية عود ضمير الحال الى المبدأ لا ما كان معلولا للايمان
 والمعلول لا يتقدم على العلة والجواب ان اضمير محبة ضمير المراد بقوله لا يكون خيرا خيرا غير ما ذكر
 اخيرا بدلا لما اضمرا فانهم قوله والاصل حاصل اذا كان سببا في هذه القاعدة ان يتخذ
 الاقل مذها لبقية بين وهو ما ذكره النش من ابينا وجعل كان ثامرا والظرف منعكفا بالخبر والحال
 لم دخول الظرف لا المبدأ وبره عليهم لقول بكثرة الحذف مع امكان الاستغناء عنها بما سبقت
 والقول بالحذف لغير الثابت في كلامهم وحمل كان على ما يخالف الظرف في هذا المقام فكونه فاضلا لثبات
 مذها لكونه بين وهو ان التعديل في نية فاما حاصل جعل الحال في المبدأ او يلزمهم فوان ذلك
 على المحصول المراد منه بالاستغناء فان اسم الجندل عرض المطلق اذا كان مجررا عن الظرفية الدالة على ان هذه
 الخصوص انما يبادر منه العوم لا مطلق اسم الجندل لعرف التاكيد ما ذهب اليه البعض من ان ذلك المبدأ
 تما لا حاجة له الى الخبر لكونه بمعنى الفعل فان المعنى ما اضرب زيدا الا فاما وقيل انه قياس مع الفارق
 الرابع ما افاده الوجه من ان التعديل في نية فاما بلا شبهة بل لا يمتنع فاما او يلا مبنيا فامثين وهذا
 هو الصواب قوله ما يصلح طما اي حال يصلح للخبر فيه وذلك فيما يمكن ان يكون مصداقا للضمير

ان المبدأ انما يكون
 في قوله بعد المبدأ
 هذا الكلام ان المراد
 بوقوع المبدأ بعد الواو
 وقوع تمامه بعد ما بنا
 على ان ما بعد الواو من
 نية المبدأ المجلي المعنى
 ولا يخفى ما فيه من التبعيض
 فهو كقولك عذبت زيدا
 لفظا فدا فاذة التاكيد شيئا
 الى ان في العبارة شرط
 الحذف قوله كمثل كل
 صانع اه كمثل هذا
 المبدأ شيئا لا حاجة
 له الى الخبر لأنه بمحض
 كل صانع مع مضافه
 قوله اي مفعولنا الظاهر
 ان بعد الخبر مفعول
 بصيغة المفرد لان
 المقصود بالحكم هو ما
 قبل الواو فقط فله
 قوله وكل امرئ اه اقله
 ثم اتوا الى الموضع
 الذي يشعب الفقه قاله
 الفرزدق ثم اتوا فعل
 ماض وتشعب اي بفرق
 وتعدية التثنية بالي
 باعنيار تضمنه معنى
 الوصول او الانتهاء
 وجب عدم نصيب المثال
 بالمعنى ان المرء حينئذ
 هو مرة لا يستلزم
 المقارنة للون بخلاف
 الصانع مع صنعته وفي
 كلامه قوله لا يصلح
 ان يكون خبرا للمبدأ
 وذلك لعدم رجوع
 ضميره اليه في قوله
 قد ضمرا قبل هذا
 القول يدل على ان
 الحكم بالايمان
 المتوقف على العلم
 به متقدم على العلم
 بعد الصلاحية ما كان
 علما للايمان ومعلولا
 لعدم صلاحية عود
 ضمير الحال الى
 المبدأ لا ما كان
 معلولا للايمان
 والمعلول لا يتقدم
 على العلة والجواب
 ان اضمير محبة
 ضمير المراد
 بقوله لا يكون
 خيرا خيرا غير ما
 ذكر اخيرا بدلا
 لما اضمرا فانهم
 قوله والاصل
 حاصل اذا كان
 سببا في هذه
 القاعدة ان يتخذ
 الاقل مذها لبقية
 بين وهو ما ذكره
 النش من ابينا
 وجعل كان ثامرا
 والظرف منعكفا
 بالخبر والحال لم
 دخول الظرف لا
 المبدأ وبره
 عليهم لقول
 بكثرة الحذف
 مع امكان
 الاستغناء
 عنها بما
 سبقت والقول
 بالحذف لغير
 الثابت في
 كلامهم وحمل
 كان على ما
 يخالف الظرف
 في هذا
 المقام فكونه
 فاضلا لثبات
 مذها لكونه
 بين وهو ان
 التعديل في
 نية فاما
 حاصل جعل
 الحال في
 المبدأ او
 يلزمهم فوان
 ذلك على
 المحصول
 المراد منه
 بالاستغناء
 فان اسم
 الجندل عرض
 المطلق اذا
 كان مجررا
 عن الظرفية
 الدالة على
 ان هذه
 الخصوص انما
 يبادر منه
 العوم لا
 مطلق اسم
 الجندل
 لعرف
 التاكيد ما
 ذهب اليه
 البعض من
 ان ذلك
 المبدأ تما
 لا حاجة
 له الى
 الخبر لكونه
 بمعنى
 الفعل فان
 المعنى ما
 اضرب
 زيدا الا
 فاما
 وقيل انه
 قياس مع
 الفارق
 الرابع ما
 افاده
 الوجه من
 ان التعديل
 في نية
 فاما بلا
 شبهة بل
 لا يمتنع
 فاما او
 يلا مبنيا
 فامثين
 وهذا هو
 الصواب
 قوله ما
 يصلح طما
 اي حال
 يصلح
 للخبر فيه
 وذلك فيما
 يمكن ان
 يكون
 مصداقا
 للضمير

فيما

المراد بهما
 صلاحية ما يتبع المبدأ
 والحق ان المصداق كان
 اول المبدأ
 سواء كان المبدأ
 متعلقا بالمبدأ او لا
 متعلقا بالمبدأ
 صلاحية الى ان
 عن متعلق المبدأ
 خبره انما هو حقيقة
 خبره

الحسنة

المشقة الحال هو نفس البند فتح يصلح عقلاً ان كان يقع الحال خالفاً عما كان او بلاه لئلا يقع
 وان يقع خيراً عن البند والملا باجماع الصلاحيين على مذهب بصيرته فلا بد ان هذا الاجماع
 لا يمكن على جميع المذاهب السبعة قوله لما يمتنع مطلقاً سواء كان مطلقاً لاجل صيرته افاذه معناه من
 المدح او غيره قوله او لاجل عدم صلاحه بحيث للفظان يكون نقاشاً قوله لما يمتنع مطلقاً بدل من اللفظ الفعلية
 من اللفظ بفعله للفظ بمخا المصروف والظرف متعلق به قوله لما يمتنع مطلقاً القسم اي بما يدل على كماله
 المحول على القسم لو بالقرينة فان قولنا في ذمتي بنفسه يحمل ان يكون محمولاً للقسم غيره كما نقول في ذمتي الف
 درهم لعمري فانقص فيهما غير النص في البند والقرينة فيهما قوله لا ضلوق قوله لما يمتنع مطلقاً اي بخبر لا
 بلقطين على سواء كما في خبر لا يخرج من يده هو اسد قوله لما يمتنع مطلقاً اي بك ثابت فله روبرو من شرطية
 وقبل موضوعه وجزم بكن للضرورة والبش ففتح الباء الموحدة وتشديد الاء المشابهة من قول الكا التبع
 الغلظ وقبل طلسان من خروا الغلظ من القبط وهو شدة الحر ومضيف من الصيف المشقة من الشدة
 اي بقي هذا بكيفية في الاوقات الثلاثة قوله ويجوز ان لا يجوز ذلك على طريق اللفظ والنشر فلا بد ان
 ذكر هذا الحكم من توضيح الواضحات ثم ان كان قرينة عمل بها ولا ضل بطريق اللفظ والنشر المشوش وان
 كان بالبند ان في الخبر اكثر من اثنين ولا قرينة بطريق اللفظ والنشر المشوش والمرتب واما اذا ان بد
 الاخبار عن كل من البند اثنان بكل من الخبرين فيكون زيد وعمر وكتابان وشاعران فافهم قوله لما يمتنع مطلقاً
 استأجل قوله اسماء مع جوده محالاً لا بد له او عطف بها لان الاسمية لا يثبت لاسمها قبل الرفع وجعله
 تابعاً بهم ذلك قوله لما يمتنع مطلقاً من هذا هذا النفسانية وتبين انما يمتنع بها من نفس الشيء بما يشاد كونه
 الجز وكفسي الانسان بالقرين بل كفسية بل بالقرين فافهم قوله لما يمتنع مطلقاً هذا هو اللام وقد عرفت
 الفا قوله لما يمتنع مطلقاً استنبط هذا البند من راسم الاشارة قوله لما يمتنع مطلقاً الاولى ان يمتنع عن الشيء فكا
 نقد به لئلا يصير مقام الاضمار وبصيرته كمنه لخص الضميمة قوله لما يمتنع مطلقاً واسم الاسماء
 بطلون في التوثيق والبيان في غيرهما فلهذا نقول في الباء في دون المستمر لانه من المروءات المتبع
 على الله نعم قوله لما يمتنع مطلقاً وامر ومضارع هذا اشارة الى رد من انكر المصداق للافعال النامية
 مضارع دون امراء لانه ماضٍ من الافعال مضارع دون امر ومن الاسماء وصفه ون مصدق ولهذا
 لم يقل له مضارع ووصفه ون امره قوله لما يمتنع مطلقاً وهو زال فالوزان مصداق للناس وكذا اللوام

وان كان المراد
 خبراً محذوفاً
 لم يسم به ولا مضارع
 خبراً واقعياً
 خبراً واقعياً
 خبراً واقعياً

قوله وكونك انا هذا بعض من هو هكذا بينك وحلم شاة فوملغة وكونك انا عليك بغير
 من التسمية واما ما غاب الى البازل والحلم المفهومين من البذل والحلم واما غاب الى فاعليها
 وتبانه واضح في كائنا انا هذا بعض من هو هكذا وما كل من يملك البشاشة كائنا انا اذا
 لم يلفك بجد البشاشة فيفتح لنا الموحدة طرفة الوجه والمجد المعين والبلدة واضح **قوله** انا
 اجلك هذا بعض من بيت والى الحسين المطر في هو وما بعد هكذا اضمي قد انا لا سجد
 حتى بعض الغير من بعض بكت بلوى غير ان لا يثوثة وان كان بلوى لفته لك بعض فضة اي حكم وفرد الايات
 اطبا والجفن والمغض اسم فاعل والمراد منه اما صاحب لعين او المولى ومن بعض عن الجمل ايراد
 بعد عن وفن المون والبلوى كد عوى المساءة والفتى ولا يثوثة اي لا يخرجه وان في وان كان وصلة
 ازمنا فقه سبب جوابا للسؤال عن عليم المساءة بذلك ليعني ان ذلك لا يفي بعض لا مرجح ترك وثبو
 لا امر مجزئة وبسوته **قوله** بن الاسم والفعل لا بين الاسم معول الخبر في لا طب البغيش
 الطيب كالقيل اسم في طبية النفس والتعصب بالغين المعجزة والصا المهلة التكد ونقضا الوصول المراد
 والادكا واقفال من الذكر قبل في المعجزة بالذال المهلة بعد قلب ناء بالذال والمركب السن واللبا
قوله وليس سواء اه ما قبله سلة ان جعلنا الناس عتا وعنه والناس مفعول قوله سلة وسوا
 ليس قدم على اسم والباقي واضح قبل فابله الخلاج وقبل التمول اليه هو **قوله** ما كان الخبر مضافا
 اه وجه لمنع لزوم الاضمار قبل الذكور ولنه هذا المقام اربع صور الاولى ان يكون الخبر ضمير مفعول
 نحو كان زيد ضارب الناقة ان يكون ملامس الخبر ضمير نفس الاسم نحو كان زيد ضارب الناقة وحسنا
 لعلامة التثنية ان يكون في نفس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان اخو هذا وضارب هذا ضاربها الرابع
 ان يكون ملامس الخبر ضمير ملابس الاسم نحو كان ضارب هذا خاها او انا لها وكان الضارب له هذا خاها
 او انا لها وقد علمت ما مثلنا ان الاقسام تسعة يمكن في بعضها رفع الاضمار قبل الذكر ثانيا خراج الجمع
 بعض اخر ولا يخفى عليك ان الاضمار قبل الذكر حيث للفظ فظ لا من حيث اللفظ ولا محذور فيه
 بصير ما نغاشي التقديم ولهذا لم يجعل ذلك موجبا للتقديم المبتدأ على الخبر في بحث تقديم المبتدأ **قوله**
 بان كان الاسم مضافا الى اخوه وجه لو تحولت وم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وهو مثل ما سبق
 الصور والاقسام والشرط الا في القسم الاول فانه غير متصور فيها لكن هذا الوجه محفوظ عن المناقشة

يا اسما

غاضر

ولا بين الاسم
 ومحمول الاسم نحو كان هذا
 زيدا قايما بان يجوز ان كان
 الضارب قايما زيدا من قوله

هنا

ما لا يستلزم لكونها

والامثلة فهنا كان اخا احد صاحبه كان في الدار صاحبا كان شخصا صاحبه غلامه والكالعبد كان اخا
احد صاحبه غلامه كان مجتازا لصاحبه غلامه كان اخا احد محب لغلامه كان مجتازا لاحد محب لغلامه هو له
بالنوعين اي لا بالاضافة وجهه هو له لا بالبناءى تابعدا كان قوله منلوه نكرة في الاثبات وغير
مفيدة للعموم كما هو المراد عقبه بقوله لا قاله المفيدة للعموم نفى كونها منلوه بالنسبة الى جميع اجزاء
الكلام واشارته الى ما ذكرنا بنفسه ان البناء بالتابع المطلق مع ان نفسه للملوه يعني عن ذلك قوله
خبركم يمكن ان يفرق بالنوعين بخلاف المضاف اليه بالاضافة بخلاف المقدم عليه هو له والاختلاف
في فعلية المراد بالاختلاف ما بسببه وقوع الاختلاف لان نفس الاختلاف حادث بعد الحكم فكيف يصح
سببانه هو له وفوقنا انه حاصل اعراض الناطم ان الناطم زعم ان علته صدق عليه فاذا ذكره
من عدم الصفوف وغيره وهذه موجودة في ليس فنجيبه على عطف ذلك مع ان علته صدق
عنه ليس ما ذكره وانما هي تضمنه مغفلة وهو غير موجود في ليس فلا يصح قياسه عليه ذلك ان الفاعل
اثبات حكم شيء لشيء مشترك مع الشيء الاول في علته حكمه فعليه ما فردنا كلامه لا يرد عليه شيء من ايراد
التم وانما يرد ذلك عليه لو حكم بعدم صحة قياسه على شيء مطلقا او بعدم اقتضائه للصدق وهو
قد حكم بعدم صحة قياسه على خصوصه من هذا من ذلك وكان الشرح له بخلاف ليس على معنى
ان ليس مضمنا لما الصدق فاحضر عليه بذلك وقد عرف مراده وان نظرت عبادة ابن السام
ظهر لك اندفاع ايراد الشرح اخر قوله بالاشاعرة في الظرف والاشاعرة في الظرف ثلثة اقتضا
الاول الاشاعرة من حيث المكان بان يستعمل في مكانه لا صلا وغيره وهو المراد بالتوسع المجوز للمعنى
كما في ما غنى فيه الشك في الاشاعرة من حيث المعنى بان يستعمل في المعنى الظرفي وما يشبهه وهو المراد بالتوسع
المجوز لهذا في ملكة الثالث الاشاعرة من حيث الالزام بان يستعمل مع الالزام في المعنى وفيها
وهو المراد بالتوسع المجوز لغيره ما لك يوم الدين ودخلنا الدار على كونها مفعولا بها قوله استحيى
المكفر بالرفوع انما ارجع الصفة الى التعريف لا الى المعرف مع انه لا يظهر لكونه اقرب بصيرته الناقص
مذكور ايضا في هذا كالتام وذا ان الشئ اذا كان فاضدا واحدا فجنسه لم يفرق بغير فصله كان
لغيره افضدا وانما غير ما يكفي بالنسبة لتلا بنوهم من المضاعف الدال على الاستمرار ان التام ماله
ينصب فالناقص ما ينصب في الجملة فخرج التام الناصب لغيره كالحال والتميز ونحوها عرجهما التام

ودخل في تعريفنا لهما ولا يترتب عليه بعد هذا التخيير خروج الناقص المحذور فتخبر عن تعريفه ونحوه
 في تعريفنا لهما لان المقدار كما ذكره وغيره يقع بالمرحوم لان العامل طالع المعز لا الاعراب لهما الا
 الاعراب كالقبض على ذلك قوله واما زال الله من صلتها اه هذا موضوع لعددا ان الشئ قد
 صنع ذلك لعد ثبوت صفة الشيء لنفس هذا الشيء على ما س كان قوله ربما كان اياهم اه اوله
 هذا جون حولي واهم الفنا فذبحنا حرفا التشبيح جمع فعد كبريا بالفارسية خاديشة جمع من
 البه بالواو والنون خلافا للقباس والهاج كخطار من الغز من الهدج او هو مشبه الشيخ قاله الفخر
 في مدح قوم باتهم يتفقون بالليل فاصدقهم ولا ينامون عن نزل بهم بسبب اعطاء العطينة
 بالنار ليعرفهم عودهم على ذلك وعود فلان بغير الشئ عانه وفيه هجا به جبرضا بالجمع تعود الى
 رطبه والمراد بالعطينة بوجوب رغبته انهم اي هط جري كالفنا فذبحنا ونزل في الليل حول بيوتهم با
 لعود بسبب كانا بوجوب رغبته عودهم على ذلك والفتن فخره بالمثل في السبب بالليل قوله بغير اثناء
 الكلام الاثناء جمع ثمة وهو جعل الشيء اشبه ثم اطلق على المجول كذا المراد بالاشياء الاجزاء قوله
 انت تكون ما جدد بديل ما بعد اذانهم شمال بديل فالتا ابرز عجل ابراهيم طالع هو نرفضة البديل من
 البديل بضم الهمزة الفصل وكذا النبالة كالشرف وشمال كجند وكثيرا ما يبرء بالالف فيج نفوح مرجا
 القبل لكائن في جهة بيئات النعش وقد يطلق بالالف على نفس تلك الجهة واما بكسر الشين في مقابل
 البهمز والبليل الملول والتليل على زبانه تكون دفع الما جدد هو له على كان المسوقة العرب
 اوله جيا ينيحي بكر لساى الجيا جمع جواد وهو الفرس القدير ولساى اصله نلساى من التهم وهو
 العلو والمسوقة الخيل التي جعلت عليها علامة ونركت في المرحى والعرب كفتال العرب في قوله ما
 اصبح ابرد ها اه لا يخفى ما في زيادة اصبح في قوله ما ابرد ها وزيادة امس في قوله ما ادا ها من
 قول ر وحده اي لا منضم مع عوض كما حذف كنه في صورة حذف كان وحدها كما بان في عيبه
 هنا قوله المرء مجزى عمله في بعض الكتب لناس مجزئون باعمالهم وفيه هذا حديث قوله ان
 فخر ونامان شرافة في كل من الفخر بين اربعة اوجه نصيب الخرج اول وضع الشان وبالعكس
 نصيبها ورفعهما والاول اقوى لخصوصه كنه في الحذف وانحاء الاسم وحذف الخيرة فانه ضعيف كما
 والثاني اضعف لاشماله على كلا الامرين والاخبار ان موستان لاشمال كل منهما على احد الامر الاول

واما قوله
 مضارعه ر
 يعني اراى
 وهو م

قوله

استفاد

ميكرون

على الاول والثاني على الثاني قوله لا بامر الدهاء ما بعده جنوبه ضاف عنهما التمهيد الجليل ليعني
الظلم والنهمل الارض المشوخته الجبل المراد بالدهر حوادثه وغدرا منه قوله من ليس شولا هذا
هكذا من ليس شولا فالى ان لا لها واما جلدنا لا هذا الصريح وهو جرح انفسه سببوه جرح جرح ولد مخفف
لكن وشولا بفتح الشين مصاشا لثالث النامه بذبنيها اي دفعه للضيق قال سيبويه القدير كانت شولا
وفيل ثالث شولا وفيل الشول جمع شائلة على غير القياس وهي ثالثة التي جف لبنها وادفع خثر عنها
واي عليه من اجها سبعة او ثمانية اشهر وان شاء ككبرام مصدا لثالث النامه اي جعلك ولدها عقيبها
وهذا مثل يثل بين العرب وقوله اي ان كان في علمه تدل الخبر ظرا كالا سم ومقدما لان اسمه نكرة مختصة
تلاخصا لعلك تقول فله عذف ههنا ثلثة احاد يداد بعثا حرف فيكون تطويلا لا اختصارا قول
جوابه يظهر بالثمة قوله را باخرا شرا ما بعده فان فوحى لم ياكلهم الضبع فانه عتاس من مرس
السلامي وهو من الموافقة فلو يرام باخرا شرا نادى مجذفا كندا والنفر بفتح النون والفاء العسكو
والقوم وقل الفاء في فان زائدة وقبل زابطة لما بعدها فيسبب الاستغناء من السابق لان المعنى نذبه
با باخرا شرا كن كبة القوم فان فوحى معروفون ثم فاكلهم الضبع اي المستعجدين من القلذو
الضعف والجند الفخط وقبل المراد به جيرانهم بالفارسية قوله بالسكون قبل الحاجة الى هذا
التعديد لان قوله لم يلد ساكنه مستلزم لذلك قول كان هذا التعديد لان الاتصال بالشيء خفيف
انما هو بمنزلة الاخير والاضمة اليه لفاعل كجزء اخير للفعل لانها كالكلية الواحدة فاعني اتصال الشيء
بالفعل بالنسبة اليه المتصل به مجمل الحركة والسكون كقضي باول بعض باز يدافع هذا الاستلزام بل
قوله المشبهان ليس في افاده النفي والدخول على المبتداء والخبر والعمل والاولان على التثنية
قوله اعمال ليس لم يفعل اعمال كان مع ان الباب مفتوحا لبيان اشعار بانها تعمل المشابهة بليس فاذكر
وهو اما مرفوع على الابتدائية وما بعده خبره والتقدير اعمال ليس عملتها اعمالا مثله اما منصوب
على كونه مصدا لخذو ففسره المذكور او على كونه بمعنى العمل به مفعولا ثانيا لما بعده وقد اخطأ من
قوله بفتح الهاء جمع العمل جمعا منطقيما راد به الرفع والنصب وجه خطا واضع قوله هو مرفوع الى
الخبر مطلق سواء قدم الرفع على المنصوب واخر ولهذا احتساج المصنف الى قوله مع بقا النفي وتركيب كذا
قبل اشارة الى انها عملت فسمي اعمال ليس هو رفع الاسم ونصب الخبر ونال القسم الاخر من اعمال وهو

نصب الخبر ورفع الاسم وفيه دُونَ زبادة ان حرفا غير وفيد زبادة ان معها وهذا اشارة الى ان الخبر
دون متعلقا بقوله لعلنا على ان يكون المراد ان ما اعملنا اعمالا ليس وان النافعة له بعمل اعمالها والمراد بها
لزيادة النافعة في الوجود في ضمن الاستئمال على المعنى وفيه من الخلو عنه وعلى الثاني تجسده بالنافعة
ما عباد اصل وضعها وعلى التقديرين قصد تأكيد النفي اما بالمطابقة او بالالتزام **قوله** لما ان انتم
ذهب هذا بعض من قبيل هو هكذا ينبغي غدا نه ما ان انتم ذهبتم منه يعني لكن انتم الخ فينبغي غدا نه بانحاز
المعجز من يروج وهو محمى من العرب هو منادى بجذبت حرفا التثنية وما نافية والذباب يفتح الدال المعجمة
وفتح الهاء معرق والصريف الفضة الحرف في السفال وهو ما يعمل من الرحل من انظر فيه ويطلع بالنار الى
لكم عزة بل انتم خبرون كالحرف **قوله** مع بقا السن المراد به بقا وقت الملاحظة لانه انما يفتا ولا في غيره
لقد كان الذهن بعد ذكر النفي وقبل ذكر الخبر لاحظ خبر سماع الاسم فاذا ذكر الخبر دون الاستثناء يعني
ذلك المحفوظ بحاله واذا ذكر معه انتقص **قوله** وعدم انتفاضه بالانفس لبقاء النفي واشارة الى ان
المراد بالبقاء ليس مطلق البقاء بل ما ضمن عدم الانتفاض بالاستثناء فلا يخرج عنه. انتهى بخبر نحو ما
زبده ثم كلا وقبل الملا يخرج عنه فاذا كان ثم **قوله** المراد من هذا المثال نفي نفي القيد عرف به لا نفي
القيد وهو غير منتقض بوجه حتى يحتاج الى ادخال **قوله** ورفع اسم نفي الاسم الخبر في هذا
لبشمل الكلام على حسن الابهام وقبل تقدير الاول للاختراع عن الفعل المعطوف فان تفتحه قد يوجب
العطف بغير هذين الحرفين نحو ما زيد فاما ويكف وقد لا يوجد في العطف بهما نحو ما فعلك ضربك
ان تفتل ولكن ان تفتل وما زيد فاما بل لم يضرب في **قوله** ذلك الرفع يعني ان مفعول قوله الزم ليس
الرفع بما بل مطلق لان رضى بالابتداء **قوله** حرف التثنية الزايدة لما امكن ان ينوهم ان البنا الزايدة ليست
بكلمة لكونها خالصة عن المعنى ان العامل اللفظي يحيل ان يكون كلمة اشار الى رضى بانها حرف لانها موصو
في الاصل للمعنى وهذا القيد كان لكونها كلمة **قوله** نحو لا دوشفا غدا هذا من ينسب وهكذا وكن في شفا
يوم لا دوشفا عنه بغير فتلا عريو ادب فارب قاله سواد بن فارب وقد راي النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فاسلم
حين كونه غائبا عن النبي فذبح في المدينة فحاطب بفضيلة هذا البيت لفيل شق نواه
الثر وهو مفعول لغن بفقد فضاله فدس ففيل فالله نعو ولا يظلمون في ذلك يوم لا دوشفا عنه
مختبا كسواد بن فارب قد قبل **قوله** لم اكن باعلاهم هذا من بيت هو هكذا اذا ما لا يترك الزايم

رفع

التي

اسم
فان صداه

اكن باعجلهم اذا جشع القوم اجعل فاله شقرا لازدي مدح مجبول واجشع بالجمع الشين المجزأ من الناس على
 الاكل والبله واضع فقل لا التباينة لا المتباه بها فالقبيل للاخرا عن المنه بالعاطفه والزاد قوله
 فلا شية على الارض اه هذا من باب هو هكذا انخر لا شية على الارض بافبا ولا وزنها فضا الله ابا فغير بالبحر
 المحلة والزاء المجزأ من فعل منق من الغراء وهو الصبر للنسبة اى اصطر على نوايب الدهر اذ لا شية من الخ
 والفرج بافبا على الارض والوزن من الجان الى ولا عا وافيما فضا الله فضا الله لا يبدل بالجمع
 ولا يغير فلا بد من الصبر فقه انه انا بافبا اه هذا من باب هو مع ما قبله هكذا بدت فعل ذي وتولنا
 فبغها تولت وبغت حاجتي فواد باو حن سواد القلي انا باعبا سواها ولا يجهها شراخيا فاله عباد
 فبس قوله بدناى ظهر المحبوبة وفعل فعل ذي فداى مثل فعل واجب عا شقة الود المحبة فلما طعنا
 طعنته وصلها فواتى اعرضت عنه وبغت بفسد الفاف من البقية له لم تضر حاجته وانتهى فواتى
 كما كان وحل سواد القلي اى فضا سواد القلب بجه وعشقه فان العشق مرض يحدث من السواد
 وكذا السواد بضعير سواد بطلق وبراد بالشق والباغى الطالب والمراخي المتكاهل في الامر وقلم
 مثل مضمون البيت الاول من قال لقد اطعني بالنسيم وصلها وبعدا نظاى اعرضت تولت كما ابرفت فواتى
 عطا شاعما من فلما داوها افشت وبجك فواتى اظمر البرق والغمامة السحاب فاضعتاى ففرت
 وكذا قوله بخت قوله فان ابن فليس لا براح هذا من باب هو هكذا بابوس الحرب اليه ترك اذا هط واسراج
 مرجح عن نبراتها فان ابن فليس لا براح البوس يضم اليها الموحدة الخمانية الشدة والضر والمغنى بابوس
 للحرب كذا في اخى فمذا وفنتك فعا على كرك اما فمذا فضا فابدا الى الحرب انا هط مفعول اى سقطت
 الاراهط اى فنتهم واما الاراهط والمفعول محذوف عما بد الى الحرب اى تركها الاراهط ولم يخلوها
 وبالحلة هذا القول كتابه عن شدة الحرب ارا هط جمع هط وهو الطائفة من الناس ومن فاعل اسراج نيران
 جمع نار وضميرها للحرب البراح الزوال وقوله فان ابن فليس جزاء المفد ونقدية فاذا اسراج من عرض عن
 نبراتها فان فليس لا براح لا يبعد ان يكون اسراج ضمير عما بد الى النار كالمفهوم من نقد يكون
 الاراهط فاعلا ومن شرطها وموصولة او موصوفة مبتدأ وقوله فان ابن فليس جزاءه وخبره والنقدية
 من عرض نيران الحرب فليعلم ان ابن فليس لا براح الى عنها قوله ليه سوتى في هذا التفسير شارحان الاول
 ان يصبغة المضاع من الولي بصبغة الماضي من التلو الثانية ان معناه المراد منها هو النص لا وفوح البنية

ملاحة

من لا يحضره

وفهم كفسر اسم قبيلة وتصغر من الظاهر فإضافات أي كثر مثل هذه القبيلة فادفهم فهم قبيلة
 ويصغر من من راجع قوله عليه الكوب الذي آه قاله هذين بن خشر العندري والمعنى واضح قوله قدما
 من طول إلى أن يمتد ما قبله ربيع عفاه الدهر طولا فالتحق الراجح كجبال المنزل وعفاه أي دسسته قبيلة و
 المراد به منزل الجبيل التي هي في مقدم والبلد بكسر الباء الموحدة الخثانية مفعول لا نداس ويصح أي قد
 آثاره من وجه الأرض بالمرف قوله أخضت بأن جعل المراد بالاختصاص فهي هنا إنما الاتفاد ومبني
 على القلب قوله ولو سئل الناس أه الخثان يجعل الناس من ثبته لو سئل عنهم ثواب لغربوا أن
 بصير ملولين من ذلك السؤال ومبعوا من عطائه إذا قبل أعطوا الثواب قوله يوشك من قرأه قاله
 أمية ابن أبي الصلت والمبنة الموف والغرائث بالغين المعجزة ونشد يد الرء المهل الغفلان وبواضها
 أي يدركها قوله كوي القلب آخرة حين قال الوشاة هند فمضوا قاله كليلة البريوي والجوشاة العو
 ويد وبلى بدبضا فله شدة حرارة العشق والوشاة جمع واشة وهو التهام وهند محبوبته ويجوز
 عدم صفة لوجهين قوله وقد كرى أعناقها أه ما قبله قد حدث عروته للندى صلتا لثرى لفظ من
 بلس نفوسا ونمعا سغاها ذوا والاحلام بجلاء على الظاء قاله أبو زيد الأسدي والمراد بالعرفون عروف
 الاتجار والبناتان والندى يفتح النون مفعولا الرطوبة الغليظة فوق لها بالفارسية ثم لاخذ
 الندى والمضن بالفارسية مكبدن والآثر الزاب والاحلام العفول والتجل بكسر التين الهمزة وشكو
 الجلم الذلوقوله على الظاء أي العطش موضع الحال عن مفعول سغاها ونقطعا أصله تنقطع أي
 انقطعت من البدر الحاصل من شدة العطش قوله وهو غريب يلبس له صيغة سوا المفرد الغائبين
 المايج فيكون كالتقريب كونه بلا قبيلة وعيشة قوله فوشك أرضنا أه آخرة خلاف لا تبس حوشا
 بيا با قاله أبو ساهم الهذلي وهو شك أمنا تاب صاب فوشك أو جى مقدم واسم مستن فيه وأرضنا مبتدا
 مؤخر وخلاف بمخبر بعد كما قال القتيبي خلاف قول الله والذين يجنوا الفروع وحوشا حال جنة متوحشة
 هو جمع وحش يقال بلد وحش بياض بفتح الباء المشاة الخثانية وبعد الباء الموحدة بمخبر الخرافة
 بالقاء أي لا بالفاء قوله أما من نغدي أي نغديهم المصنوع هذا البيت الفتح على الكسرة قوله
 لشهتاي لشهرة الفرائد بدو لشهرة قنعة وألوة الخفيف قوله في كونه إذا فداه الوجه الأولان
 هما المتأخر يطلق الفعل الثالث بالأفعال الناحية والآخران بالأفعال الماضية إن كان يكون في

البعض مشتاقا غير الافعال الماضية والمراد بالمشبهة في الآخر كون الفعل صاحب تلك الحروف سواء
كان الكل صلا كالثاني او البعض ابدا كالتخاسع ومطلقا كالربا عي فلا يرد عليك بهذا الوجه غايه
ان الفعل الخماسي المجزئ غير موجود لكن لا يخفى عليك ان هذا الوجه غير الضعيف الا اذا ضم اليه الوجه الثاني
عليه يجعل المركب جمعا اخو وبطل المراد بقوله كعدد الافعال عند صنع الافعال الاربعة عشر فان جمع
الثلاثة والاربعة والخمسة ثلثي عشر كعدد صنع الافعال وبطل المشبهة في الآخر فعل الماضي والامر والمراد
بالعدد الافعال عدس ومنها مضى الى وزن غنها فقط وبطل المركب فيها وغيرها كالفاعل ونون التثنية
قول اذا كانتا الشاكيد والتحقيق في ذلك المكسوة بباد كولا غير انما كان اسما يكون مصدرا منصوبا
مضافا بمضى الاثنين ومراد به لفظا وحرفا للجواب كما قبل وفعل مستعمل بنفسه فاسم هي كونه كعين
ماضيا معلوما او مجهولا فامر ان يمتنع بفتح وقرب وكجب بكسرا ماضيا مجهولا وامر من الاثنين و
كتر من واى يمتنع وعد وكونه مركبا من ان الماضى واقفا خفقا بالحدف والادغام وجهلا باد بغير اقسام
اخر هي كونه كعدن واحلم امر وكمن بجذ الفهمين مخفقا موكدا بالنون وكونه مركبا من امرين كمنع ومن
واى وبطلان المفتوح عما ذكر للاختلاف في ان يراى به للفظ وعن كونه فعلا ياربعة اقسام هي كونه ماضيا
او امرا مفعلا او جمعا مؤنثا مخفرا وضع في الهمزة لا رابعة الباقية للاختلاف في ان يراى بها للفظ و
عن كونه كان مركبا من الكاف وان وعركونه وكون فعل كدسج وعركون لكن كضاد بزوع كونه امرا مؤنثا
موكدا بالنون قوله ولعل فيها احد عشر لغة الاولى والثانية باللام والعين المحملة في المعجمة واللام
المشددة الثالثة والرابعة كذلك لكن بالنون المشددة الخامسة والسادسة بالواو المحملة والعين المحملة
او المعجمة والنون المشددة السابعة والثامنة والعين المحملة واللام المشددة او النون المشددة التاسعة
باللام والعين المحملة واللام المشددة والياء العاشرة باللام والهمزة والنون المشددة الحادية عشر
بالحمزة المفتوحة والنون المشددة قوله ليست صد اللام فلتوقيت او للخليل المحو ان كان المصد
بمنه المانحة والخيل في كان بمنه المستعمل في له وقد اوضح عن ذلك السواى كشف الفناع عن
احيد بنه وادخاله في لفظ سوك غير في في في لا يبدل في مكان ما يبدل به الكلام وهو الكلمة
من الكلام لا مكان ما يبدل به الكلمة وهو الحرف الاول فيها او ما في حكمه فلا يرد عليه جواب لكنه
فخواتك ضار وواقع لان ارفعت في ابتداء ما يبدل منها الكلمة المصد وذلك لان الابتداء والانهاء

اتما ينسب المركب لنسبه الجزء الاول والثاني لا الثاني ثم اعلم ان السجل الابتدائي في كلام المص على اعم
 من المحض والحق ليشمل ما بعد حيث اذا و نحوها فقول في بده صلة بضمير عطف الخاص على العام و
 اعلم ان حيث اذا و نحوها لما كانت لازمة لاضافة الى الجملة فلم يأتوا بعدها بالمفرد فلم يكن ان الواضع
 في ابتداء ما نضاف اليه ابتداء للكلمة بل للكلام فاقدم قوله نحو جاء الذي الظرف اما متعلق بقوله
 فاضل وبفعل على ان يكون خبرا عن جملة ان بناء على كونها في موضع مبتدأ او على ان يكون جملة ان فلا
 للظرف الظمان المراد بهما هو التركيب للاختلاف الظمان المراد بالاول في قوله فان لم يقع في الاول الاول
 اللفظ والرسبة مع الالفاظ فقط والفرق بين التركيب الاولي والاخير ان المعتبر على الاول ان الفضيلة
 المبيضة يكونان في ظنة ثابتة لهذا الشخص وعلى الاخير ان الفضيلة الثانية له خاصة في ظنة وبينهما فرق قوله
 لم يكره لهما في وقت ابتداء الكلمة الحكمة لا الكلام وقوله اكسها اشارت بنا خبر فغيره عن الظرف
 الى ان قوله حيث جملة مستأنفة لا معطوفة لان شيئا العطف ان يقول بديل لفظا ان هي اذنا كما
 وجد الذوات انسابهم ولا ينبغي ان يكون معطوفا على قوله في الابتداء ولا على قولنا اذا وقعت
 انقدر في كلامه كما يظهر في جزاء التامل واما جعل المص مستأنفة متميزة بين واجب كسر وط و بين واجب
 الكسر لا مطلق لكن لا بد ان يعلل هذا حمل الابتدائي في المتن على الاعم كما فعل ذلك لان ما بعدا فاجب لكسرا
 مطلقا وقوله اي مؤملا فليس بجملة ان لا خبرها فاضطوا الا لوجوب ان يكون المفسر مفعولا لا بقر ان
 المكسوة لا بغير الجملة فكيف يجمع هذا التفسير فليكن لا تغيرها الى المصلحة انا لا تغيرها الى المفرد اصر بشهد
 بذلك وفوقها خبرا عن اسم الذات وصفها مع ان محل الخبر والصفة ثانيا هو الاضراء فاقدم قوله
 بعدا اذا جاء اه هذا الحكم مخالف لما سبق من الله والمص في اذا و انهم يمكن دفع الخلاف بوجهين
 الاول ان الحكم بوجوب الكسب بالذهبها وهو المذهب المشهور والحكم بالجو ان المذهب المنادر وذلك
 قال بوجهين نفي الثاني ان الاول فيما اذا كان في رتبة قبل على ان جملة ان كل الجواب المضايقة لجزء
 والثاني فيما لم تكن تلك الرتبة بل يحمل ان تكون كلا و جزءا الماذكر وبؤيد ذلك لوجه ممكنة بالسنه
 الى جواب لضمير في الرفع ان الاول فيما كان مع اللام والثاني فيما كان بدونه وينافيه مثال الله
 للاول بلا لام وقبل الاول فيما ذكر فعل الفاعل الثاني فيما حذو ولا يخفى عليك ان الحذف الذكر لا يصح
 منشأين للحكمين المذكورين قوله لا لام بعده الظمان ان يكون قبل الفاعل يحمل ان يكون قبل الكل فاق

والضم فان اللام يدخل على الخبر لكونه خيلا لان لا يكون ما بعدنا الفجائية بقران ما بعدنا الفجائية
غير صالح لدخول اللام في قوله. ويجهل نهي لكن مع ترجيح الكسر على الفتح لاستثناء عن التقدير قوله
بطر اي يجوز على السواء وذلك لاستثناء كل من الوجهين عن التقدير قوله. فلا منشأ لهما ولا سواء
اقله واعلم ان شبيها ونكاحا قبل المراد بالنسب السلام على الناس وقبل تحويل الامور اليهم ولو لا الضر
لوجب بقول سواء انفق فيه قوله ام الخليل آه اخوه ونحو من الليم بظلم الوقتة فالهروية والخليل كجيل
بالحاء والتسين المهملة في شبيهة لقائنه ومن اللبدل وبظلم الوقتة اي بظلم عظم الوقتة قوله ولكن من
جيهما آه اقله بل هو من فحيت ليل عواذل والعواذل اللامات والعبد من عذبة العشق نذاهده وكس
اي من حيث المكسور قوله ان الخلافة آه اللهم بالذال المهملة من لضمه اي الخفاضة والخليل في جميع
خلفه وظرف كفضل جمع ظرف وما في لهما استغناء بينه والمعنى ان الخلافة بعد ذلك خلفا لخلفه مخففة مع
ان بعض الخلفاء الذين بعدهم خلافتهم في لیسوا احقر من الخلفاء عصرهم ولكنهم بالنسبة الى ذلك الخلفاء
مخفرون قوله في احد الجزئين اي الجزئين من الكلام الذي هو مجموع هذا البيت والظم ان يكون الظرف
متعلقا بالتقدم ولا يتعدان يكون في موضع الحال عيان بل هذا احسن قوله ووصلنا آه وصل
ما بان المكسوة والمفوضة مفيد للخصي الاقل لفصل الموصوف على الصفة والثاني للعكس وقد اجمع لك
ان في قوله فلما انا بشر مثلكم وحي اليها الحكم اله واحد كذا في الفاموس قوله اما البنا و
هذا لا لبثا شبيهة بالفعل من اخواته لما تقدم في جشوتنا الوفاية قوله فالت لا لبنا آه فالت لا لبنا
التي في امرأة لها خامنة واحدة وقد رانا فواج حمام بطرف في الهواء فعلة هاني حال الطير ان وكسنا و
مئين فتمن ان تكون لها حمام بعد ذلك الخنا فانت ونصفها مع جامة نفسها لتضيق دحاماها ما فالت
في البيت بجمع واو بعد الواو وقد بعث حبيب بشبه هذا حكاه مصنوعة مشبهة على وهي تفتح
جاءت الى فوج قليل من الحمام فعالت استهزاء بقله عدد هني السلام عليك انيها الحمام للآية على
هني ماة فقلن في جوابها لا نستهم في بقلتنا فان عددنا عدد نوز يد عليه مثل ونصفه ربعه معك
صادمات وهذا من اسئل الناس بعضهم عن بعض ان ما ذا عدد هم فاجبوا بانه شئ وثلاثون وقد
نظم هذا باللغة العجبة هكذا جمع ما ذا طعنة فلتن من چونك ما اهلهم بجدي بشووم ما و
ما ونصف ونصف نصف چون نودا خلد بشووم بشووم قوله وقبل على علمها مع اسمها فان

المهمة كجسدي بعضه رجله عن النعل وضده قوله ففعل والمراد بالاول الغفل وبالثاني الاغنياء والثاني
قوله بانك تبسح اه ما قبله لقد علم الضيف والمربو اذا اغترفن وهبت شيا لا فانه جنوبيا تحت عرشه
الكلب المثل من فقد وفوقه واغتركا من الغيا وفا على عبت يعود الى الرجح باعينا دحسوة في الذهب وثما
فتح الشين تمزج لا بعد ان يكون هي فاعلا للفعل عدل الى الضيف ووردة والغيت المطر والمربع كبر البناك
التمايل بكسر التاء الثلاثة الغيات للبعث واغتردا الاقن وهبت لثمال كانه كتابة عن حشد والليل الموصوف
ابدى الناس من حبيل لوز في الاغلب قوله والخامسة من غضب اللطاي على فرسان مخففة وغصبت
فعلوا والله بالرفع فاعلا له وفعلوا ان بالشديد وغصبت من صدامضا فاعلا الفاعل قوله علوا ان
بؤملون فجاءوا اخره قبل ان يسالوا باعظم سؤل بؤملون بصيغة المجهول من التاميل وهو الرجاء وجاءوا من
الجوداي الكرم والتخاء له جادوا بالمال وبعظم سؤل وبسئلوا ايضا محمول وسؤل بالهمزة كفعل بمعنى
السؤل قوله وبومنا فامنا بوجر مقلهم وبومنا اما بالنصب عطفا من البناك السابق او بالجر على ان يكون
الواو بمعنى رقبه وفوقنا من الموافقة اي المقابلة بالخبر والاحسان وهي بصيغة المؤنث وفا علها غابدا
المرة المعلومة من الايات السابقة عليه لان فاعلا هذا القول على ان لم يشكر في ملح امرته والباء في
بوجه للعدو او بمعنى مع والمفتحة بضم الميم وفتح القاف وتشديد السين المهملة بمعنى الحسن من الفساد اي الحشر
ونعطوا اليهم بل وادروا اسم فاعلا من ادروا على غير الخبر اليه صاذا وروا والتسلم بفحين جمع سلمة وهي شجرة
الغضاة قوله واسمها مستر في غابدا الى المنة المذكورة قوله والاولى النعير لم يقبل والقولان
مطابقة معقول الاسم للشيء غير لازمة قوله واما اعلمنا اعمالنا فاعلا بخلق اعمالها ولا التنا
قوله ولم يعملوا فاعلا فاعلا كل من الاسم والخبر ثلثة اخما الف جميع اخما لان عملها فيها السعة ولم
تثبت في روم واحد منها الابد ابطال ثمانية الاخر وغابنه ما بطله كلام التثنية منها رفرها وجرهما وجر
الاول وفتح الثاني اقول ظهروا عرابي جبرلا انما يكون اذا كان خبرها ملفوظا معرابا بالاعراب اللفظي مع
ندره مما يمكن ان يعمل على كونه من عمل غير فاعلا فلم يصلح اعراب خبرها للفرقة على عملها ففي اسمها محال ذلك
وخالد كما ذكره الله واماد فخرها فاعلم من خارج ولما كان المراد اشعار نفس الكلام على عمل لا ولو في الجملة
فلم يصلح رفع خبرها المعلوم من خارج لان بصيرته على ذلك فلا يعود انا غير المذكور قوله الا لا
من سبيل هذا من بين هو هكذا فقام بوزن النام عنهما بسبيل الا من سبيل الهند يند بالذال

المجزأى يدفع والضمير المحرور للبحر والالتفات إلى البناء واضح قوله حلالها عليها تعليل لجعل عمل ان هو
 مجموع نصيب الاسم ورفع الخبر ثانيا للاداء والتعليل السابق انما هو نصيب الاسم كما ذكرنا فلا بد من علمه نذكر ان
 واحد عليين مستعملين مع انه محال نعم يرد عليه ان الحمل يصلح ان يقع على كل واحد من الخبرين ولا حاجة
 الى جعل العلة السابقة على احد الخبرين فالاولى ان يقال ان جعل الحمل على التسمية عمل لا يعمل ان ينحصر
 دون سابو اخوانه ودون عمل الحروف المشبهة بالفعل فقط قوله لا هذا لنا كبداء ان كان ذكر الاشياء والى
 مفصول بالذات فالحمل على النقص وان كان ذكرها مفصولا بالبيع فالحمل على التظهير فقط ورد كبداء
 او قل فيه لا جعل ولا نقل لا من اجل كما هو اصله فالمراد بالتركيب مثل المنفصلين وهذا وان تخفى فيها كان
 مضافا وشبهها به لكن لما عارضه لاضافة وشبهها فاضطرار جع الاسم الى اصل الذي هو الاعراب
 الاظهر لهم ارادوا بالتركيب حذف من الزائدة وجعل مجموع كلام اسم موضوعا لمجموع معنيهما من غير ان
 يكون دلالته كل منهما على معناه مفصولا نظير الجواب الناطق اذا وضع لشخص انسان والتركيب هذا المعنى لا
 ينحصر في المضاف وشبهه الا انما جعل اكثر من كلمتين كالكلية الواحدة فقط والمراد به هي هنا اه دفع
 قد يوهى من كلام المصنف اجماع الغرضين فقط لم تضمنه معنى من الجنب اي المنة لنا كبداء العبد من جموع
 النفي في النفي وعدم عموم الاثبات في مثبت والمراد بالمخالفات ووجه تضمنه لملك الفاء بانهم يلفظ
 من في بعض الواضع كالبيت السابق ويشل كون جملة لا جوابا عن سؤال مفقود مشتمل على لفظ من فان
 الجواب ينبغي ان يطابق السؤال ثم ان هذا الكلام تعليل للبناء واما وجه كونه على الفتح فهو التحق وقيل
 تعليل للتركيب على ان يكون قوله وركبنا غنمنا تركيبا بعد فقط من المنكرو اشارته الى ان الال
 : الثاني ليس للاستغناء عن التعليل المعطوب بل انكرا ولا فيه بل كل تابع لاسم لا ولا للعهد المذكور حتى يلزم
 اختصاص الحكم بقوله لا حول ولا قوة الا بالله بل للعهد الذي هو يتبعه ايضا اي من مثال المنكرو
 من بعض البعض والمراد من الثاني التابع ما خذ من اطلاقهم التواني على التوابع ولا بد على السمع ان المنكرو
 نفس لا اسم ولا وجه الحكم عليه بما ذكره فقط لا ام الى اما ضلله هذا وجدده الصغاب عنه ومن ههنا
 الفصل هذا البيت واذا تكون كونه في طها واذا لجاس الجس يد الى جندب قبل في ضمير ضمير والرخ
 متبع مجزأ كان جندب لجل الى ابي من ضمير فان نفى ذلك وقال الفصل الى بعض منها ما ذكرنا والكوا
 المحرر لفظا تكون تامه وادعى ويدعى بصيغة الجواب والجنس بالحاء والسين المملين بينهما الباء التثنية التثنية

حيث

الضمير

اشان مهر

والرابع

ثم يخلط اسم ولفظ وهذا مبني على ان يكون له في قوله وجدكم فيه والمصنف يفتح الصا المهملة
الثانية والظوان خبر للبناء وقوله وان كان في هذا العمل فاضا هو قوله وذلك على افعال المشابهة او
لرفع ما بعد لا لتأنيده عند تركيبه لا ولي جملة خبرها لانها ما ذكره الله والثالث ان يكون لا الثانية فائدة وتعطف
ثابعا على المحل البعيد لا سم الاولي والرابع الخامس ان يكون لا الثانية ملغاة اي مملوكة عن العلم وذلك في
بعض ما بعد في محل المجموع او على المحل البعيد لا سم الاولي ثانيا لما ذكره الله الا ان الثانية ما الثاني
فلما غلب المحل البعيد مع وجود المحل القريب ولشبه هذا العطف بالعطف على جزء الشيء وانما الرابع فلا
لاح للعاملين فجعل ما بعدهما معولا للعامل ما قبلهما فخرج للعامل الا بعد الاقرب في العمل وهو غير جائز الا
في باب تنازع والتاكيد وانما الخامس فليخرج ما ذكرناه في الثالث ولما كان المراد بمحل لا الاولي مع اسمها ان
يكون التفسير اخلا والتعبير خارجا الى ان يكون حكم العطف عليه كون حكم العطف مبني لا منفيا كما ذكرناه في باب
العطف على اسم ان قوله لا نسب اليوم اه هذا من فضيلة ثبوتها هكنا لا صلح بينه فاعلم ولا يبتدئ
ما حلت عاتق لا نسب اليوم ولا خلا لا تنوع الخرف على الواقع ومثل اخو الله الفوق على الواقع وهو الصحيح
ولما كان الفاعل والمراد بالفاعل الكف والخلة فيهم الخاء المعجمة وسكون الواو المهملة بالفارسية ياره كرون و
الرفع بالفارسية فوكرو ياره دوز فذو الفوق الشوق والوقوف الجمع قوله لا ان في رجلا هذا بعض من
هو وما بعده هكنا الا رجلا فاره الله خبرا بديل على محصلة ثبوت رجل لينة ونفم بغيره واعطيهما الا ناده
ان ربيته قبل الا رجلا اصله الا نونه رجلا وفيل الاخرى رجلا ليكون من باب الاشتغال وفرا بالجر
على ان يكون من المقطرة وبالرفع على ان يكون مبني خبر بديل والمحصلة بكسر الصا والمراد بها المرأة
التي تحصل لرب لمعدن اي توارى بزوج بالذهب يثبت من باب الناضية والزوجيم بالجمع بالفارسية شينا
كودن موى ولة بكسر اللام وثبت بالهم الشعر الذي يجاوز شحمة الاذن والا ناده بكسر طهارة الخراج وريته
بصيغة المتكلم وكان محمول بالخذف والابتن اي رضى عوفان الظان البينة مشروحة بوضا تلك المرأة
ولا بعد ان يكون معلوما والمعدن على ما وجد هو ان الشاعر كان ممن يحصل لرب لمعدن ويخلص هي في ثبوت
ان بديل رجل على امرأة محصلة لرب لمعدن ثبوت على ذلك وثبت معه رجلا ونقوم شعرة ونقوم يثبت
ويكون محلا محل التي وجدة عن الزوج وهو يعطيهما الخراج على ذلك ان ربيته هي او رضى هو عنها قوله
والغنى الاول لم يضر لانهما لكون النفي مقصودا لا لاختلال اعمالها لانهما على هذا الاحمال

لما بعد الاثبات البناء اذ قوله عين لكان لا مكره والمكره الداخلة على المكره غير ظاهرة تشبهها
 لتكرارها بالداخل على المعنى لا لغاؤه وهذا بخلاف ما اذا بنى ما بعد الاثبات فان لا غير كونه في
 فجوان يعمل الا الاولى على هذا عمل ليس هو **قوله** فلا لغوا ولا تاثير فيهما ما بعد ولا حين ولا فيهما يلزم وفيها
 لم ساهه وبحر ما هو به بكذا فيم قال لا مبتدئ من لبي الصلح والمصرع الاول اقبل من قوله لغا لا يسمو
 فيها لغوا ولا تاثيرا واللغو القول الباطل والثاني من اثبت بالاشتداد في لبي التخصيف اي اذ يثبت
 والضمير المحررة والحين بالجم الباء الموحدة نحو والميل من لام نحو لام اي ويح وغيره الساهاه ارضيحتها
 الله يوم القيمة المراد به ههنا البر وفاهو اي انكم لو ايدى ما تلتظوا به مما يشتهون حاصله ويرى لم يدا
 لا انقطاع له **قوله** على الغائها لم ينعرض لاحمال اعمالها عمل ليس لوجود التكرار ولا لاحمالها فانها
 لانها خلاف الاصل فلا يرتكب لا عند وجود النافع عن غيرها ولا مانع للالغاء ههنا فوجب حمل عليه
قوله من الغنث المبنى المفرد الا في ان يفسر غير ما يلبس الغنث المبنى مطر وغير المفرد يثبت المبنى الذي يليه
 لما ذكرناه شرح امثلة الشبه ففادى فاجع اليه **قوله** فلا اثباتنا اه اخوه اذا هو بلجد ائدى
 فاذا المراد به وان وابنه مروان بن الحكم وعبد الملك مروان بن الحجاج وادنى ونازدا اي لجل لردا والاراد
 وافره الضمير اما بنا على رجوع الى كل واحد على ان هذا الوصف لهما هو بالذات لروان ولا ينفك بالبع نظر
 امره الضمير في قوله نفع واذا راوا تجارده او هو انقصوا اليها وقد اختلفنا على هذا بينا وهو هكذا
 ولكن هذا المجد مجد شفاؤه نودي ذاء الناف في يوم عسرا **قوله** اما المعنوى اه اي جواز التذكير و
 التثنية في التاكيد انما هو في اللفظ اما المعنوى اه ويجمل على بعد ان يكون من ههنا اعراضا عن ههنا
 لكن الاولى على هذا ان يقول بدل قوله لا مناع اه لعدم كونه بالالفاظ المختصه ولو جعل المعنوى على اللغو
 لفتى ليلته زكوة فانهم **قوله** لا ماء ماء بارد ايت في نسخة غير متعمد عليها ان هذا لغيره هو هكذا
 ولا ماء ماء بارد في ديارنا ولستنا شربنا غير ما جهم المعنى واضح **قوله** واعطى لاه لما كان الا انما
 فوافضا لغيره لا يمكن ان يكون ان لا مع في الاستفهام ملغاة على العمل فيبين المعنى هذه السلسلة دفعا
 لهذا التوهم **قوله** او التوبخ او التفرير اي التوبخ في التفرير والتفرير في التوبخ وتاكيد لا نفس الاثبات
 كما تهم فان التوبخ والتفرير لهما يتعلقان بما بعد الهمزة نفيا واثباتا **قوله** الاطعان لافرسا اه اخوه
 بخشوك حول الشايرة حسا ابن ثابت الانصار في بخارته ابن كعب الهمزة للاستفهام التوبخ في التفرير

للحقة

ههنا

والله اعلم

ما يرى خبراً في مثل لا رجل قائم على الصفه دون الخبر فلا يرد عليه بواو الالف وان اذ ان قول الزمخشري
 يحذفون خبراً لا مطلقاً بل على انهم يثبتون لها خبراً في النفي بـ ون اللفظ لا مطلقاً وليس كذلك ومنافسة
 في الجاه والامر فيه سهل قول ليس بـ لا من عدم الفائدة قبل لعل الفائدة فيه هو الابهام اقول لا نسلم
 كون هذا النوع من الابهام لغوياً وهو ظاهر في قوله والمفرد المضاف في اللام في قوله والمفرد المضاف
 على الاستغراق فاعترض عليه باننا لا نسلم ان كل مفرد مضاف معنيد للمعربا بهذا لوازم الجمع المضاف فقول
 اللام فيه للعهد اي هذا النوع من المفرد المضاف هو ان كان اسماً خبرياً مضافاً الى المعرب فيعلم اي يتيار منه
 العموم الاستغراق عند هذا الفرع على ارادة الخصوص كما نرى على بعض النسخة وذلك لعدم ترجيح الفعل
 بعض الافراد الادارة من غير مرجح وقيل المراد بالعموم ما هو على سبيل البدل وبذلك قوله بـ ان ارادة
 دون ان يكون اختصاصه قوله رايت الله اكبر كل شيء اخر محذوف واكثرهم جنوداً قاله خدش بن هبيرة
 من رؤية القلب المحذوف والارادة والظاهرة منه والباقي واضح قوله لا يمنع اصحاب لوية الرية
 بكسر الواو وضع الهمزة المحذوف بالفتحة بـ شئ ضم الشين اصله راية بالهمزة كمنه خفت بخلاف الهمزة ثم
 استثنى من الفعل شتفاً جعلها قوله راي الشكين اي اصحاب الراية قوله راي الراي وهو لندبة
 الغويا بالجهاد قوله نحو نجال الفرياه اوله ضعيف النكاية اعداء اي شخص ضعيف الانتقام من
 اعداءه نجال اي مجيب الفراء عن جوب لا عداً بـ قوله نحو خلني اسم هذا الجور
 مرديب هو هكذا ادعاه الغواني في عمق خلني اسم فلا ادعي به وهو اول قاله بن زينا قولك دعاه
 فعل ما ضم مفعوله الاول وعنه مفعوله الثاني لا يمنع بـ قوله علاه الغواني وهو جمع غانية
 بالغين المجزأ اي المرأة الجميلة التي غبت مجتهداً وقيل العذارى جمع عذراء وهي الجارية بالفتنة
 التي لم يمتها رجل وعلى التقديرين حوازة كبر الفعل باعتبار اقرب المفعول وليس نظير قال فلا تكتما
 قبل والمعنى ان الغواني سميت بالعلم وانكرت ان تسميهم وينفقت ان اسمها اختراع في الادعي بهذا الاسم
 الذي ينفقت ودعاؤك اي هذا الاسم اقل ما ادعي به قوله بعضه بغير هذا يحفظان العهد
 العهد والشرط قوله ما اوصى علم لفظ هذا صفة مشبهة من العلم بالكسر والشك بـ قوله
 استغراق السفل في الاسم نفعت مثل بعضه لادراك قوله ان لن يكون هذا من الحق بضم الحاء وفككت

التي هي

التي هي
التي هي

التي هي

ويكون
بعضه المتكبر
قوله بالوفا متعلق
باعتباط طام

أشار إلى الرجوع وكان هذا المثال وما بعده أتمناه هو للمثل للظن بغير الحسب والعلم لا ينصله لقوله
منها من المثلين بله كالأخيه قوله بكسر التين من كسر التاء وكسر الهمزة وأما أخيه ففتح من باب نصر
فهو الحسب بضم الحاء وفتح السين وفتح الهمزة وبفتحها بفتح السين وبفتحها بفتح السين وبفتحها بفتح السين
تأفلا ولم يبدون تبعد العاصم وذاها أي ربحا ونفعا تمزوا ونا فلا أي تبذرا والمراد بأصبا تبذرا
الموت والمراد بالتبذل التبذل الميزان أو مذهب النفس في ثقل طاعة وعصيانا قوله فاشق
أو حرة الشفة بياض ما بل إلى الحرة ووصفها الشفة وأما الشفة بفتح الشين ففتحها الشفة بفتح الشين
هذا المراد بالبياض الخالص قوله وان وبعينه آه أخوه فانه شرب الحلم بعدك بالمثل
قاله هو دويب والخطاب لمحبوبه وشربها أي بعث بغير ترك الحلم إلى الغير وأخذه ببدل الجمل اللازم
لنقض العلم وذلك لأننا لما تدخل على الثمر الباع أخذ الثمر والمشيه ناوله فالصراع نصديق
للحبيب في دعفا وبعدك أي بعد فقل وقبل شرب بغيره شربا والامر بالعكس قوله فلا تعدد المولى
شربا في الغنة ولكن المولى شربا في الغنة في الغنة قاله نعمان بن بشير والمراد بالمولى هنا المضاف إلى
الحليف والعدم بضم الدال وسكون الهمزة في الفقر قوله فذكرت أجوا آه أخوه ففتح المتبنا
بوماء ما قاله نعم بن الجهم وقوله موثوقا وصفه لقوله أخا أو ثمة وحتى بغيره إلى والطريق إلى المثل
النوازل أي خواص الدهر قوله دريت الوفا العبد هذا بعض من يرب هو هكذا دريت الوفا العبد
بأعروفا غبطا فان اغبطا طنا الوفا جهده برب محمول مخاطب وعرو من عروه والقائه فغبطاه
جزاء لشرط مقلدا لا اغبطا ط من الغبط والفرق بينهما وبين الجبال أنها منى مثل المغبوط من غير أن
يريدوا ذلك عنه بخلاف الحسد بل قد يطلق الحسد على نفس أكثر من غير عنه حصوله للحاسد
الجور منعلن بقوله جهدا أي محمود وممدوح قوله ففتح لمرأها لكا هذا بعض من يرب هو هكذا فقلت
أجزة أبا خالدا لا فيني امرأها لكا قال ابن همام السلولي وأجرو من أجار بجري أغا وأبا خالدا
مجد فحرف لنداء والبناء واضح قوله تعلم شفاء النفس ههنا آه أخوه فبالغبط في الجبل
والمكر فاله زيار ابن سينا والفهر الغلبة وبالغ من المبالغة في السعة والتخيل من الجبل والبناء واضح
قوله فجلنا ههنا مشورا أي فجلنا علمهم كالغبار المنثور أي بطلناه والله أعلم قوله فذكرت
أخا القوم هذا بعض من يرب هو هكذا وبفتحها آه أخا القوم واستغنى عن الجمع شارب فله

فرغان الاعرف واستغنى الاستغنى شارب عزان به سحر به الافق عند نغمة الانف والاسغنى عن ذلك
 كناية عن خروج عن سن القديان والامادة ودخوله في السبنا وذوى اللحي **قوله** تخذن عليه
 اجراء على فانه بعضهم وفوا الباقون بشد بد التامر باب لا فعال **قوله** وخص هذا اما بخص
 انفرادا ومبني على القلب قبل ان كان هذا الحصر بالاضافة الى ما سوا فعال لغلوب كما هو الظن
 فاما معنى جواز التعليق في ادى المتعدي الى المفعولين كما سبب صرح به الله وان كان بالاضافة الى
 بعده فاما معنى جوازه فيما بعده كما يفهم من كلام الله بعد قول المص والزام التعليق حيث خص
 بكلمة هي باختيار الشق الاقل وجعل النادر كالمعذور وباختيار الشق الثاني وجعل
 المحصور مجموع الالغاء والتعليق من حيث المجموع لا كل واحد واحد ثم التعليق لكونه ليس اعمالا خالصا
 ولا هما لا خالصا ما خوردا من العلفه وهي المرأة التي ليس من وجه ولا مطاعة وهي من اسما من وجها في
 عيشها ولا يبعد ان يكون الضعيف ههنا للسلب معناه ازالة العلاقة اللفظية عن المفعولين **قوله**
لا محلا فيجوز اتباع المفعولين بال منصوب بخلاف الالغاء وهذا بناء على ما قالوا من انهم يعفرون في
التواني ما لا يعفرون في الاو ابل **قوله** وهو ابطالة اه وح بعد المعامل مفعولان من جنس المذكور
 اعمل العامل فيهما اوبى زيد عالم ظنت مثلا بمتغير زيد عالمة في **قوله** من الافعال المنقضة اى
خصوص جعل بجنا عنفة **قوله** لونه الامر يمكن ان يستلزم من هذا البينا ان نعلم مما يجوز فيه التعليق
لكن عبادته ابن الناظم صرح في عدم جواز تعليق **قوله** كما مضى ونحوه له مما شانه العمل
فهذا اشارة الى اخراج اسم التفضيل والمكان والزمان والاذن من قول المص **قوله** لم اى لا يوجب
اشارة الى ان المراد بالجواز المفهوم من الجواز الامكان الخاص لا العام **قوله** لم ان الحجة اخوه ولده
ذنب الحب مقفر بحسب الجواب كالنج بجنا المنبوح **قوله** نحو شحال اه اخوه ولو غنيا بعدك
العاذلين شحال اى خورك والربع لفتح الدار والمنزل والظا عن الظا المعجزة المسافر وفتح اى تعمد
والعدل الملامة منه العاذلين **قوله** لهما سبدا نازعما ن هذا من عيوب هو هكذا سبدا
برعما وانما بسودا نسا لو يث غناهما فله بوسيد الدبير وما قبله وان لنا شحين لا يتفعا نسا
لا يخرج علينا غناهما فوله وانما انما يكونان سبدا نسا الوافع لو يث غناهما اى كثر البنا
اغناهما فتفعا نايها فتثبنا الغنم باعينا والاثنية المالك ولا يبعد انه كان لكل منهما غنم واحد

وقيل في قوله تعالى
 لا يثرب غناهما
 انهما لو كانا
 غنيين لم يثرب
 غناهما
 لان الثرب
 هو الغنى
 والاثنية
 هو الفقر
 والاعيان
 هو الفقر
 والاعيان
 هو الفقر

نعلم

الاضيقب الخا صلتها باختيار
 الاضيقب الخا صلتها باختيار

الشيء

تشداده

فكون نشبة شخصية قوله وما اخل لدينا اه اريد رجووا وامل ان تدنو مودة هذا قاله كعب بن جهم
 تدنو اي تقرب ومودتها اي مودة المحبوبة والنوئل الاعطاء او يعطى ثم المفعول اي العطاء قوله اي
 موقع في الوهم اي الذهن قد تقدم وجه مثل هذا النفس في افعال الناس فيه قوله اي رابا هما قبله
 اكبر حين اذ به لا كره ولا العبة السوء اللقي كذا اذبت حتى ضار من خلف السوء المستفيع واذا
 الدال المهملة مجهول والخلق بضم الخاء وسكون اللام اوصفها صفة ذاتية طبيعية غير انسانية
 وهي بما خلق عليها و ملاك بكسر الميم وفهمها ما يملك به الشيء وشبه ما كبر الخلق والمخلوق تاديه بكنيته
 لعظمته لا انا دهر بلغة النداء باللفظ مستفيع عند العرب ومثل ذلك الادب عند العرب بحيث صوف من
 المداورة على حفظه كانه ضار من خلفه فينفث ان ما يملك به الخلق الكرم هو الادب قوله ولقد علمت
 اه اخوه ان المنان لا يطيش فيهما فاحذوا له لبيد بن عامر ومنابا جمع منب اي الموت ولا تطيش اي لا تدرو ولا
 تعدل عن احد قوله فالارج نصيبك لا ولا فاعبالا لارج قول من رفع كلا الجزئين منتهكا بان لا
 واسطة بين الاعمال في المفعولين والاهمال فيهما ولغابا ان يقول ان العامل محمل لفعلهما
 في المفعول الثاني يعمل في الجملة من حيث هي جملة لانه الاستفهام الذي هو جزء من تلك الجملة ولا يلزم
 من ذلك بطلان صدوره الاستفهام فلا يصلح الاستفهام للتعليق عن شيء من المفعولين قوله
 ذكر ابو علي من جملة العلقا لعل فان قلت يعلق لعل انما هو لعل من المفعولين واذا كان كذلك وجه
 لا خصا صبه بالذكر بل كلبا توسط بين تلك الافعال وبين مفعولها وعمل فيها كان متلفا فله
 سبب تعلوق لعل هو الصدارة الثانية لعل راى من جعله متلفا لعله في المفعولين فان العمل في المفعول
 مبطل العمل اللفظي الخفي دون الحكمي والمتعلق بجواب يكون مبطلا لعمل اللفظي مطلقا وبطلان اثره
 فيما اذا عطفت جزئي جملة اسمية على المفعولين المصدرين بالعامل المتعلق كل عمل مثلا فيجوز في جزئي المتعلق
 الرفع والنصب في الاول النصب في الاول النصب في الثاني الرفع واذا عطفت الجزاء ان على المفعول
 المصدرين بالعامل الغير المتعلق فلا يجوز الرفع في كليهما فانما ذلك فائدة ينفق قوله وتو علم اقوام
 اه التراء بفتح التاء المثناة الكثرة والتوف كغلس من الوفاء اي الكثرة يعني انه لو ارجع المثال الكثرة
 لا يمكن له ذلك لكن سخاؤه منعه عن ذلك ولعلم ان بعض ما ذكره التمام من امثلة الاعمال والافعال
 مما لم يبيننا منه فكان مراده من تلك الامثلة بيان مواضعها وبيان انفسها وقد اشار الى هذا فيما سبق

فكتمت بجملة

قوله ثم الجملة المتعلقة بقول الجملة المتعلقة عنها ثلثة اقسام اولها ان كان جملة فعلية وهو
مفعول واحد محلا قام مقام المفعولين ولا يعطف عليها بغير عاطف واحد لاسم واحد مرفوع او منصوب
الثاني ان كان جملة اسمية غير مصدرة بحرف مصدر وهي مفعولان محلا او يعطف عليها بغير عاطف واحد لاسم
مرفوعان او منصوبان الثالث ما كان جملة اسمية مصدرة بحرف مصدر وهي مفعولان او مفعول واحد
قام مقامها ويعطف عليها ما بواحد او ياتين رفعا ونصباً **قوله** حتى يجوز العطف لفظاً حتى للتعليل
فان ما بعدها وان كان علة للعلم بما قبلها لكن ما قبلها علة لمحمول ما بعدها **قوله** اراهم زففة هذا
بعض من يلبس هو مع طرفه هكذا ابو خنث يورثنا وطلق وعمار وآفة انا اراهم زففة حتى اذا
ما نجى الليل وانخرل انخرلا اذا انا كذا الذي جرى اورثك الى آء لم يدرك بل لا فاعلمها عمرو بن
احمر الباهلي في كراخا ع من قوم محفوا بمن في الشام وابو خنث كنية رجل والشارب من الايضاض من النور
وطلق اسم رجل عطف على اب خنث وكذا غار وآفة جمع اوان منصوب على الظرف واثالة زففة هم
وفتح الشاء المثلثة اسم رجل واصلة ثالة فرحم كنيته فصل بين العطف والمعطوف بولد آونة وزم في
غير النداء ورفعة كخلة جمع رفوف ونجى الليل كناية عن ذهابه وانخرل اي انقطع واذا اللهاجا او كما
الذي اي كالحل الذي والورد بكسر الواو وخلفا المصد من ورد الماء ولا صر للتعليل والاء الذي
ثرا اول النهار واخوه كانه برفع النحوص وبلال بكسر الباء الواو واحد ما بيل يترخا من الماء وغيره والمادة
هنا الماء **قوله** سقوط مفعولين او مفعول اي مطع سواء كان معني الساقط ملحوظا ام لا يشمل نزول
الفعل منزلة اللازم ولهذا لم يقل بلفظ الحذف **قوله** واجازته بعضهم اي لسقوطه لا في ضمن
الحذف كالشرب بل المذكور **قوله** من جميع بخلافه عرف يدل على ان اصله من يسمع بخلاف سماعه
صادقا فلا يصح التمثيل كما اسقط من غير دليل اقول كان هذا عندهم متنازلة اللازم والمراد
من هذا القول ان من يسمع في خيال شئ فبعضهم بخال المستمع صادقا وبعضهم كاذبا وبعضهم
خيرا وبعضهم شرا الى غير ذلك والعرف لا يحكم بالاول حكما صريحا بل يجهل جميع هذه الاخبار لان فصح
التمثيل لما هو المراد والفايدة منه حصول خيال لا منفردة ذهني السامعين من سماع المستمع
ولقد نزلناه في كتابنا خطاب لجوبه وغيره اي غير ذلك وافعا ومنه اي انت مني اه وصح
الضمير المحرور مضمون **قوله** انت مني لانه المحرم والشاهد واضح على ما ذكرنا **قوله** اي محروك

اي حار ومجور ولزوماته **قوله** مني قول آه الفاص ككل جمع فلو صر كثر ود هي الشائبة من النوف والروا
 جميع راسية الجسد وهو نوع من سب الابل **قوله** ولا يفتقر في العلة شائبة الى ان المراد بالاحتمال الاتفا
 مع بقاء العلة **قوله** ارجها لا نقول في لوقا عراييك ام منجها هلسنا فاله كيب بن زيد لا سديج
 بها لا هو المفعول الثاني لنقول وبني لوقا اي من ايش مفعوله الاقل وام منجها هلسنا عطف على كها والنجها
 من اظهر الجمل مع انه عالم والبلد واضح **قوله** قال وكنت آه قال اعراي صادضيا واليه الى امرته
 فقالت له هذا واسار الى الضيق المذكور بلفظ هذا والفظير المذكور الموفد واسار ثين اضل اسرايل هو
 اسم يعقوب بن يسم قلب لانه لغا بالنون اي طالت هذا ما صنع من نجاس اسرايل وانما سمي يعقوب بذلك قبل
 لانما هرب من اخيه عيسو وكان يسرى بالليل ويكنى بالهناد وقبل مغتسل اسرايل عبد الله **قوله** وانت وانت
 الله آه اخوه وار فمستكف واسم اهل افعلة في المواضع الثلاثة التفصيل اضعف موصوفه اي صما
 امع من كل غاصم وكذا اخواه والرافة الشفقة والتماخذه الجود ومستكف اسم مفعول اسركفني
 طلبت ان يمنع عن شرا لا عادي **قوله** ردوني د وندبل **قوله** ونفلمها بالهزة فبا اي نفلمها
 بالهزة فبا باللفظ اس **قوله** رنحو اني آه فم هذا التماسها مني ساءر الاشكال في الباب لسابق والنجوا
 الجواب **قوله** رنبت د هذا آه قاله الثاني في هجو رنعت وذرعة مسماة بالسفاهة انما وهو ذرعة
 بن عمرو بن خويلد ونبت متكلم مجول قاله مفعوله الاول الغيم مقام فاعله وذرعة مفعوله الثاني
 رنعت الى آه في محل مفعوله الثالث جملة والسفاهة كاسمها مغضنة اي مسجلة لشقنا وهو رنعت
 منك فيج كلفظ السفاهة باعتبار معناها الاخرى ويحدث في باب لا فعال من الهدية الى العتبة وغريب
 الاستعداد الى الاشعار الغريبة **قوله** وما عليك آه اخه وغاب بجلان يوم ان تعود بينة قاله رجل
 من بني كلاب وما فافيه اي لا باس بك وقبل استنفها منه مبتدا وعلبك خبره واخبرني بالبيعة
 الجملية الخاطبة ونف يفتح الدال المثلثة بكسر النون صفة مشبهة من الدنف يفتح بن اي المخرج الملازم للشجر
 وقوله غاب بجلك حال وبوماظف لا خبرني وان تعود بني من العيادة والمجدة لا باس عليك ان تعود
 اذا خبرت في دنف وقد غاب بجلك **قوله** فوجدتموه آه قبله ومنعم ما سئلون وهو عطف على
 ما في البيت السابق وسئلون جمع مخاطبة مجول وكذا احدثتموه ومفعوله الثالث جملة علينا العلاء و
 المخطان منعم ما سئلون من النفقة فيما بيننا وبينكم فلا شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من نفاقنا

فمن بلغكم اذ اعنا اى فمنا في ذلك فظنوا في ذلك ساء واعلم ان من ان هذا البيت عشرين
 حرفا على ثلاث فاعلا اخرها بلا ثوبين واخر مصرعا الاول ثوبين قوله فمن حرفه للفظية اقل من
 من ان يجر في ساكنين محل احدهما بعدون شئون ومحل الاخر بعدون فمن كان حركته وسكانته
 ومطابقه لحركات المنان وسكانته ان شاء الله ان يقبل لظنه الفاء ونقل حركاتها الى السين واما المصير
 الثاني فهو الباقي من البيت وحركاته وسكانته غير مطابقه لحركات منان وسكانته لكن حرفه للفظية عفا
 له بحرفه وان شئت ان يطابق منان في الحركات والشركات في الشاء المثلية ونسكن الشاء المشاء في
 اللام في قوله وحركه صله له وسكن العين في علينا والعرب كثر ما تسامحوا في حرفه فلفظها
 الحركات والتسكان عند اختلاف واقعها كل في موقعه وبثب الحرف الذي قبل محل الحرف التافض في حجه
 مقدار الباق حروف عند نقص الحرف ولتقر بالظفر عند زيادة الحرف في له وابنت فبها في
 ابله اه قاله الاعشى بهج بها فليس معكرب وابنت متكام مجهول ولم ابله بفتح الظفر وسكون الباء الموحدة
 وضام للام اصله ابلوه من يبلوا اي جرب وامحى جملة لم ابله حال وقوله كما زعموا صفة لمصدق
 اي بلوا كما زعموا وخبر مفعول ثالث لقوله ابنت في له ونجرب سوداء اه اخوه فابنت من اهل بهج
 اعود لها خبر متكام مجمل وسوداء الغنم بالغنم المعجمة ساء كانت نزل الغنم من بلاد غطفان
 برؤ سوداء القلوب في لفظها واسمها ابله واعود من العباد والبلية واضح في له وشبهها في
 الظرف هو الجار والمجرور ولا يبعد ان يريد به شبه ماذ كرحم بدخل فيه فاعلا اسما الافعال والثنو
 ابنت اما اسم الزمان والمكان والالز فلا عمل لها على الله في له كرفوع في قبل الاحسن في هذا
 معا لثنية ليشمل المرفوعا الثلاثة في المثال اقول المرفوع وصف للشم هو غير غافل فلا يجوز
 جمع بهذا الجمع فالصواب ان يصفى الثنية والمراد بهما سته اخما لانه المراد منها امان بد وجهه
 زيد الغنى او وجهه الغنى او وجهه مجموع زيد والغنى ومجموع زيد وجهه على الثلاثة الاول كان
 ذكر احدا لاسم مفعول بالثبع والغرض على الاول وهو ما حمل عليه الله هو التمثيل للمفاعل الفعل
 وما يفهم مفاعله على الثاني هو التمثيل للمفاعل المرفوع لفظا ونقدا بل ولفاعل الجامد والمنصرف
 وعلى الاربعة الاخر مجموع تلك القوا بد الثلاثة هذا وثالثا لانه في غابة البعد في له
 اما جرى على الغالب يكون ان يسند هذا الجواز من ثبوت الالف حيث مثل المرفوع لفظا مثاليين وغير

من ان يجر في ساكنين

او الفاعل
 زيد ومجموع وجهه
 الفاعل او

متا واحدا **قوله** او ازاذه للاعم يمكن ان يستنبط هذا الجواب بانه من تيسر في اللغة حيث مثل للمفعول
 اللفظي وغير اللفظي **قوله** ولا بد بعد فعلها على كل فعل وخصصه بالفعل ان اسم الفعل قد لا
 يكون له فاعل وذلك كما اذا قلت شتان بين زيد وعمرو وهذا مستفص بالفعل الذي وقع تأكيده
 نحو ضرب زيد فلان قد صرح جوابا انه لا فاعل وحل قوله فعل على فعل ما يما ياباه الذوق والتسليم قوله
 مرقبة اي تلك البعدية بحسب لونه لا بحسب اللفظ فقط وذلك لانه معقول ومرتبة المعول هو التاخر
 عن العامل **قوله** لا نه كالتحريك هذا الفعل للمفعول على قوله فلا يقدم على قوله وهو يعني تلك البعدية مرتبة
 يعني ان البعدية المرتبة الكاشنة في الفاعل مما ثبت لها هو كالحركة الاخرى قبله واذا كان كذلك فبانه ان
 يقدم على الفعل اصوه وهذا بخلاف البعدية بالثابتة في المفعول فانها ليست بهذا الخوف لهذا يجوز تقدير
 على الفعل **قوله** فهو ذاك اي فالفاعل ذاك الظاهر هو الفاعل فاذا ذكرنا هو الا نسب **قوله** الحال
 المشاهدة لفظا المشاهدة اسم مفعول يعني الحال لا مصدرا كما قد ينوهم **قوله** بلغنا الزمان هي جمع
 الترفوه وهي بالفارسية خبر كرون **قوله** فالواحد من الفاعل الى فاعل فقط بدون عامله
 مع هذا التخصيص لا يخص صور حذف فيما ذكر بله سبع صوالا في فاعل المصداق وما سوسم
 سنها ورعا على ما ذهب اليه في الثانية الفاعل الذي يكون حرف متد وهذا فصل بساكن نحو ضربا
 القوم وضربوا الرجل واضرب ابنك ومنه اضرب واضرب الثالثة فاعل الفعل المجهول وما يشبهه يعني
 اسم المفعول الرابع الفاعل الذي وقع مستثنى منه الاستثناء المفعول ما قام الا ان بدا الخاسر فاعل فعل
 التخييل اذ لم يلبس بل كقولهم نفع اسمع بهنم وابصر السادس فاعل الفعل الموكدة في نحو ضرب ضروب
 السابعة فاعل اسم الفعل في نحو شتان بين زيد وعمرو كما ذكرنا انفا هذا اذا اريد بالحذف لا شفا
 من فقط فقط فبعض هذه الصواب ليس حذف الفاعل فافهم ولا يخفى عليك ان الصوة التي استثناهما
 انك بعض من بعض الصور التي ذكرناها **قوله** وفيه نظروا في النظر ان المفعول المطلق لا يعمل مط
 ولو في انما واولي عليه فاعل هذا من عامله الاصح عنده فاعل له حتمه حذف ولا يخفى عليك
 ان غاية هذا الابدان ما هي عليه بل يدعي الفاعل المذكور وهو عمل المصداق المبدل ولا بعد ان
 يربط انما عمل بالمصداق عم من هذا المصداق ومن فصد له يقع مفعولا مطوح فغاية هذا الابدان ما هي
 على ان بعضا من المتدعي **قوله** وقد اسماها اه اوله تولى فقال المارقين بنفسه فاعل عبد الله من قوله

وقبل في لفظ

وقد استثنى
 صورة ثالثة
 في فاعل المفعول
 نحو قوله تعالى
 المداية وتوقع نفسه
 اروح النفس فيها
 نظرت راية
 مطه واما اذا اريد
 الاستفاطة

مضغون

مُصَغَّبٌ بِزَيْدٍ وَالمُتَّارُ فِيهِ الخَوَارِجُ وَاسْلَمَاءُ أَيْ خَذَلَاهُ وَالمُبْعَدُ بِمَنْحِ الْعَيْنِ الْأَجْنَبِيَّ وَالحِجْمُ الْقَرِيبُ حَيْثُ
 النِّسْبُ **قوله** لَمْ يَحْضُرْهَا غَيْرُ التَّحَابُّ **قوله** نَتِجَ الرَّبِيعُ مُحَاسِنَ نَتِجَ مَاضٍ مَحْمُولٌ مِنَ النِّجْمَةِ وَنَحَاسِنًا جَمَعَ حَسَنَ
 عَلَى غَيْرِ فَيَأْسُرُ صِيَغَ الْمُضَرَّةِ وَنَهْ وَصَفَ لِلنَّبَايِجِ الْمَخْذُوفَةِ وَالْأَفَاحَ بِالْفَافِ جَعَلَ الشَّيْءَ مُجْلِيًّا مِنَ الْعَمَلِ
 وَالتَّحَابُّ الرِّيحُ وَالْعَزَّ كَالضَّرَجِ جَمَعَ غَرَاءَ مَوْثًا غَرَاءَ الْأَبْيَضِ وَالتَّحَابُّ جَمَعَ سَحَابَةً كَمَا نَهْ وَذَنَاءُ وَهِيَ
قوله **أَيْ مَعْلَا مُسْنَدًا** الْبَيِّنَةُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ مُضَامَةً **قوله** فَعَلَّ فِي مَضْمُونِهِ لِأَيِّ بَيِّنَةٍ قَوْلُهُ سَوَاءٌ كَانَ
 مَضْمُونُهُ أَسْمَ كَانَ مُسْتَرْفَعًا بِدَلَالَةِ قَوْلِ الْمَضْمُونِ وَقَوْلُهُ مَضْمُونُهُ وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى الْمُؤْتَمِّنَاتِ
 لِأَمْنِهِ **قوله** أَنْ أَمْرًا غَرَاءَ أَيْ بَعْدَ وَبَعْدَ الشَّيْءِ الدِّينِ الْمَعْرُوفِ غَرَاءَ بِالْعَيْنِ لِلْعَجْزِ مِنَ الْغُرُورِ أَيْ الْمَدِينَةِ وَالْقِيَمَةِ
 فِي غُرُورِ عَابِدٍ إِلَى أَمْرٍ وَابْتِغَاءٍ وَاضِحٌ **قوله** لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ مِنْ بَيِّنَةٍ كَهَذَا جَوْزٍ وَالرَّيْبُ بِكَسْرِ الْقَوَامِ الشَّكُّ الْمَغْتَرِبُ
 وَاضِحٌ **قوله** فَلَا مَرَّةً وَدَفْنًا قَالَ غَامِرُ بْنُ جُوَيْرٍ الطَّائِيُّ يَصْنَعُ سَحَابَةً وَأَرْضًا يَكْسِرُ نَفْعَهَا وَالْمَرَّةُ كَسْرٌ
 وَالْوَرْدُ الْمَطَرُ وَالْأَبْقَالُ بَنَاتُ الْبَقْلِ **قوله** مَعَ فَعْلٍ مُسْنَدُهُمَا الْقَدِيرُ مَعَ سَائِرِ ثِقَادٍ بِرَدِّ هَذَا الْبَيْتِ
 لَصَرْفِهِ عَنْ مَعْنَاهِ الظَّمُّ وَهُوَ انْتِزَاعُ الْمَعْنَى مِنَ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِينَ وَبَلَّهَا بِالْجَمَاعَةِ كَالنَّاءِ فِي الْمَقَرَّةِ
 الْمُؤْتَمِّنَاتِ الْغَيْبِ الْخَفِيِّ فِي جَوَازِ ثَابِتٍ مَا اسْتَدَى مَدْحُولُهُ وَوَجْهٌ لَصَرْفِهِ أَنَّ الْمَضْمُونَاتِ أَحْكَامُ الْفَاعِلِ وَالْفِعْلِ
 دُونَ أَحْكَامِ النَّاسِ **قوله** عَلَى نَاوِلِهِمْ أَيْ لَمْ يَكُنْ لَنَاوِلٍ بِمَعْنَى الْجَوْعِ لَا الْأَرْجَاعُ فَمَجَّعَ أَضْمَرُ الْمَضَافِ
 إِلَيْهَا مَا الرِّجَالُ وَالْمُتَنَادُ فَعَلِيًّا وَالنَّهْ عَلَى أَنْ يَكُونَ الْإِضَافَةُ إِلَى الْمَعْنَى **قوله** وَالْبَنُونَ يَجْرِي تَجْرِي
 أَيْ وَهَذَا وَرَدُّهُ بِغَضَرٍ يَارَافُ اللَّيْلُ أَنْ هَذَا يَوْمُ تَبَرُّكٍ بِرَبِّهِ بَيِّنَةٌ ثَابِتٌ الْفَعْلُ فِي ثَابِتٍ هَذِهِ
 الْفَقْرَةُ بِمَحْضٍ هِيَ الْإِشَارَةُ إِلَى خُصَاصَةِ تَبَيُّنِ بَيِّنَةٍ وَخُرُوجِهِمْ مِنْ سِلْسِلَةِ ذَوِي الْعَقْلِ **قوله**
 وَقَدْ فَعَلَ عَلَى إِشَارَةِ الْإِزَالَةِ بِالْمَرَادِ بِالنَّاحِيَةِ هُوَ النَّاحِيَةُ عَنِ الْفَاعِلِ فَقَدْ **قوله**
 وَاضَتْ سَعْدٌ سَعْدٌ هَذَا مِنَ الْإِضَافَةِ الْمَعْنَى وَمَعْنَاهُ تَقَبُّلُ الْمَرْضِ الْمَرِيضِ وَبُصِيرَهُ ذَا هَوَالٍ وَجَعْفُ
 بِهَذَا الْمَعْنَى إِذَا قَدَّمَ النُّونَ عَلَى الْإِضَافَةِ **قوله** غَيْرُ مَخْصَرٍ غَيْرُ مَخْصُوفٍ سَوَاءٌ كَانَ مَخْصُوفًا أَوْ مُفَضَّلًا
 مَعْنَى الْأَخْصَافِ فَدَسُوفٌ بِأَبْلِ الْمُبْتَدَأِ **قوله** أَخْصَرُ أَيْ صَاحِبُ مَخْصُوفٍ لَمْ يَقْدَمْ **قوله** فَإِنْ أَدَا
 أَوْ لَمْ يَزِدْ مِنْ بَلِيٍّ يَتَكَلَّمُ عَنَّا قَالَ عَجْنُونَ الْعَامِرُ وَزَادَ أَيْ أَخَذَ الزَّادَ وَالتَّكْلِيمُ التَّكْلِيمُ وَالتَّصْغِيرُ يَكْسِرُ
 الْإِضَافَةُ الْمَضَافَةُ الْمَوْضُولُ عِبَارَةٌ عَنِ الْعَيْنِ وَالْحَبَّةُ **قوله** مَا عَابَ لَا أَيْ أَخِي وَلَا جَعْفَرٌ نَاجِيًا
 بَطْلًا لَفْظُ الْأَلْفِ الْمَوْضَعَيْنِ بِمَعْنَى غَيْرِ اللَّيْلِ لَدَى الْخَيْلِ لَفْظًا بِالنَّشْدِ بِدَوْنِ الْجَمْعِ كَمَا كَانَ وَأَخِي بِالْهَمْزِ الْبَيِّنَةُ

اخبر

والبطل الشجاع وفي هذا من المصير عين فربان من افعاله الكبر التي نظموها بقوله لم لمرء لا يزال عدواً لها
واعلم ان الكبر من لا يطعم نفسه بطعم غيره والتخ من يطعم نفسه غيره والتجمل من يطعم نفسه لا يطعم غيره واللبس
من لا يطعم نفسه لا غيره **قوله** على النع مطاً ما لكونه من قبل قصر الصفة قبل ما حقا وهو غير مستحسن
الاحتمال ان يراد به حصول كل من الفاعل والمفعول في الآخر وهو خلاف المقصود **قوله** في موضع سئل عنها
بأول شناع اذا اعلنا الشك وافضى الاول الفاعل وثانيها ما يدل فيه لظن الضمير الغائب ثالثها
في باب نعم اذا ضمير الاعل جنى بالثبوت وذا بعها في ربا الداخل على الضمير خامسها كلام منه ضمير الثاني و
الصفة ساسها كلام من مبتدأ وخبر يكون المبتدأ ضميراً عادداً الى الخبر نحو انجي لا مبتدأنا الدنيا وقد
عدا المواضع بعضهم سبعة كالمص و زاد عليها ان نور الشجر **قوله** لم فلان اعطى آه اخوه فاذا هم اكمل
بعضاً يعنى اعطاهم ما عابا بالعدل لا اقل بالظلم **قوله** لان استلزام الفعل اراد بذلك ان هذا الامور
بضعف مفسدة هذا الاضمان اخبر الجواز ويجعل جاز الاستسعا يشد وذا الظهور ان لولا كان شد
مفسدة ولم يرد انه يجعل حسنا حتى يتوجه عليه نرد فخرج باستلزام الفعل للفاعل الذي هو افعلى منه
والاولى ان يكون في جواز الجواز ان جواز تقديم المفعول على الفعل يقوم مقام تقديمه عليه **قوله** اذا
حذف كان هذا القيد للاختلاف في الفاعل **قوله** لشمواه اي لشموا لناثب عن الفاعل الحذف
ان وصفا للاسم الثاني غير جامع وغير مانع بالنسبة لشموا **قوله** اذا كان موجود اي مذكور وهذا
بجلا ما اذا لم يكن موجودا بان لم يكن مذكوراً بل مفقوداً فان في كلنا الصوتين بنوب غير المفعول به عن الفاعل
ولم يجزى الصوة الثابتة ان يجعل المفعول به مذكوراً واقم مقام الفاعل **قوله** وامتناع تقديمه
هذه في الفاعل مطلق وفي النائب مقيد بما اذا كان غير ظرف يجوز تقديمه كما سنذكر بعد
هذه **قوله** وغير ذلك كاستناع حذف لانه الصوف الذي ذكرنا وجواز استنائه وانما انصبا بالفعل
فانبت الفعل عندنا ينشئ **قوله** الذي حذف فاعله في هذا السلايوهم ان المراد مطلق الفاعل هذا
الضمير ججاً على ما راعى الشئ من ان حذف انشاء في الفعل المعلوم منحصراً المضارع الذي فاعله واو
باء في مدقداً فصل بنون التاكيد وانما علمه ما ذكرنا من تعدد صوح حذف في بعض كلام المص لهذا القيد
بنحو ضرب زيد وما قام الا في هذا التام اذا حمل الحذف على السقوط لفظاً وتقديمه وبالجملة افاده كلام
المصيدون هذا القيد للمراد لهم منها اذا تقدم به لان اللام في قوله الفعل عتانه الى الفعل المذكور منها

من تخو عنه ضاعاً

اولا مقدير الاول يكن
مذكوراً

وما قام به ضرباً

وهو ما تاب مفعول عرف علمه فالاولى ان يقول ببدل الذي ينبغي ان لا يسمى فاعله كما ذكره مما سبق قوله
اذ انوي ان لا يسمى فالتكليف يوجب المفعول لم يسم فاعله هذا المفعول اذ فاعله فعل هذا المفعول ولم يقل فاعله
حذف فاعله كما قاله سابقا لئلا يفتضح بخوضي في جماع معلوما ولم يفتضح لي بما جرت مجرى حذف فاعله على فعل
المعلوم انما لكن نظرا الى عدم الانقراض بثلثنا الصورة فقط لما تقدم **قول** لا يثبت بالمضارع المجرى
للفاعل الى من يابل المفعول والمفاعلة والفعلة وهذا في صورة الوفاء ودخول ان المصدرية عليه **فقر**
بالامر في بعض الاحوال اي بالامر من هذا الباب في حال سقوط الهمزة في اللاحق فاذا لم يكن الفعل منقوصا
فالمثلية هو الامر المذكور عند وقف الماضى وحذف نون التاكيد الخفيفة من الامر فاضا له بالتاكيد
اذا كان منقوصا فالمثلية اما الامر المؤنث عند وقف الماضى والامر المذكور عند اشتباغ كسره
اخوه مع وقف الماضى ومع حذف نون التاكيد منه مع وصل الماضى **فقر** بان تشابه فضيلة الشام
واخرت عن معناه الاخر المراد منه في الوقف كما سيجاء في تراها الظاهر والخاتمة من الاشياء هو هذا المعنى
في هذا المقام لا يجرى في الموقف هذا ما افاده الوضع **فقر** حوكت على قولين آخوه تختبط الشوك ولا
فذاك حوكت من طاء التوكيد النون خيب بلفظ الحاك بية التوكيد المستند في حوكت للذا
والرداء وكذا المستند في حاك وتختبط وذاك والشوك الطلح وتختبط الشوك اي لا يؤثر الشوك فيها ولا
ذاك اي لا يدخل فيها شوك وهذا البيت وصف غابة صفاتها **فقر** لبث شيئا باوسع فاشرب
اقله لبث وهل ينفع شيئا لفظ لبث الثاني فاعلى ينفع والثالث تاكيد للاول **فقر** لم يخوعور
المكاهذا بالعين والراء المهملين اي شرب العون كانه لا ينبغي ان يشرب ويخوعور فثبت بالنشد ياتي جمع
لوفته في المكان او فرضه وانما جعل حاد على الاثنان والعبور بان اصله ان يجي على اثنان
واضطر ومقتضى الاعلال فيها منشف فحل المجرى عليها كذا الاعلال لانه كما فرغ عليها **فقر** له وان
يشكل اه اعلم ان هذه لاكثر من جوانا الاشكال الثلاثة في الجوف الثلاثة الجوهر المستند الصبر المبرور
المحترق سواء من من اللباس المحجوب بالمعلوم ام لا لكن المختار عندهم في الواو والكسرة الاشياء في اللباس
الكسر فقط وذهاب الص الى وجوب الاجتناب عن شكل لم يؤمن اللبس معه سواء كان اللباس بالمعروف
نفس هذا الفعل او بالمعلوم من غيره وسواء كان ذلك الشكل في الجوف المختار عندهم ام لا وانما
مثل التحلل اللباس من مثالين فوائدا الاولى الاشارة الى ان اللباس موجب للاجتناب يحصل من كثير

اذ لقم لا من الاشياء الثابتة الاشارة الى ان الوجوب للناس اعم من ان يكون هو الشكل المتعارف عند
 غير الثالثة الاشارة الى ان الناس اعم من ان يكون بالعلوم من نفس هذا الفعل او بالعلوم من غير
 اي غلبة لطاولة اعلم ان اريد ان يبين صريحا ما هو الغالب من وجهي والمفاعلة ذكر بعد ما الفعل
 للوجه منها المتحد معها الماضوية وغيرها ونسب الغالب منها في ضاربين بداهة في رضى بنى غلبته
 في المضي او غلبته في المضاربين فيدفع في رضى ويضرب ولا يكون هذا الفعل لا مستعدا من باب فيكون
 كان اصله غير ذلك الا اذا كان مثالا واو او اجوفا او ناقضا مطلقا فيكون من باب ضرب ج وكذا اذا
 اريد ان يبين صريحا ما هو الغالب منها الا انه يؤيد بلفظ الجمل ونسب الغالب في شئ هذا الفعل
 الغالبة فالمراد بقوله ذلك ما كان من باب الغالب في الغالب منها والمطاولة مفاعلة اما من الطول
 عند الضرر من الطول فيقع الطاء في الاضال والموج على التقدير الثاني الناس طلت على تقدير انتم
 الناس بالعلوم من غير نفي قول خبره هو متعلق بقوله العين وهذا قد ان جعل جلة في صفا
 للشبه لما العز من خلفا بمثل خبر المبتدأ في قوله هو محط صواب الجملة وصفه بعلق عليه لا شعرا
 جلية الحكم اي كون بخلاف خبر الما وبنى العلية ان يخلج محل استنفا المبتدأ هو الجمل لان المبتدأ قبل ذكر الخبر
 غير تام الفاعلية كانه مضطرب في ذهن السامع بعد ذكره في نفسه فها ما سنها من الاعلام في هذا
 المقام وفي انتظار ظاهر قد نسخ في هذا الكلام معنى دق هو انه للاشارة الى دفع ابراه وبنى اورد
 على المص من قبالة العز على فباع عن الحكم بان ما وبنى العين اعم من فباع من حيث انه قد يكون محلا
 مرتفعا للحكم المذكور في ذلك اذا وقع صدور الكلمة ولا يخبر يكون حقا وهذا كفاء باع وقد يكون محلا
 من محلا في ذلك اذا وقع غصب الكلمة وهو محال ان يكون اذا اوفاء وهذا كما اخار وفاقا
 وفيما من العام بافاده على الخاص باطل لا سئل امة قياس الشئ على نفسه نعم بول في البيت قوله وشبهه في
 لا اعتراض المذكور محال واسع لا يجرى جعل قوله في اختيار وانفاد فيك مختصا لما وبنى العز في اذا
 كان محلا من محلا في ذلك على ان المراد بما وبنى العين ليس محل الحكم المذكور مطلق بل محال الخطا في قوله
 هو غايته في الموصول الثانية في الجملة بيان له الخطا بمعنى محال الخطا في قوله لما وبنى العز ان يكون محلا
 بالخطا في الخطا بالواسطة اي محلا في محله فان شبه خنار وانفاد محال العين وشبهه العز متعلق بالخطا
 وموجب لذكر لفظ الجمل وقوله فيما ذكر اي خنار وانفاد وشبهه ما متعلق بقوله وبنى العين او بعد وصف

لغوية

ما لقا باع ومحل
استشعار

بما يكون في قوله هو عا بدلي قوله شبه العين وهو الحكم المذكور وقوله فيما ذكر شيئا للوجه الشبه

لغوله عطف ذلك ان نقول قوله هو عا بدلي قوله شبه العين وهو الحكم المذكور وقوله فيما ذكر شيئا للوجه الشبه
وهو كونه خطأ في التفسير وهو محط حصول ما القاباع لما اوليت العين المشابهة فيما ذكرنا فافهم
ذلك فانهما نفردت بين هذا المقام فقول كما لا يكون فاعلا اه اعترض عليه ويحين الاول ان
تقييدا المشبه به بالشرط المذكور غير صحيح مما اذا اخذنا القضية الشرطية كلية كما هو المناسب في نفرد
الامر فلا فضامة انه كلما لم يوجد اسم محض يكون بعض الثلاثة فاعلا وهو فاسد لا مناع كون بعض الثلاثة
فاعلا مطلقا سواء كان وجد اسم محض ام لا وان اخذت جزئية كما هو مفضل لفظا اذا الدال على الاهمال فلا
انه قد يكون انا وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا وقد يكون اذا لم يوجد اسم محض كان بعض
الثلاثة فاعلا وقد يكون انا وجد اسم محض كان بعض الثلاثة فاعلا وهو افسد من الاول الثاني هذا
التشبيه فاسد لان المشبه مقيد بنفس الامر بالشرط المذكور ون المشبه به كما عرفت ولو سلم تقييده به
لكان على سبيل الكلية اي كلما وجد اسم محض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا مع ان المشبه مقيد به على وجه
الجزئية كما يشهد به قوله وقدر يا قول اما الجواب عن الاول فبانا اختيار كلمة شرطية لكن لا يلفظ اذا
العدم دلالة عليها بل من الخارج ونقول ان المراد عندهم ان لو لا مناع ما بعد وان لا خيال واذا
التي نحن نحققه فابراد الشبهة المشبه به بلفظ اذا دون ان كما هو المناسب لسبق المشبه بل على ان اسم المحض
دائما يوجد عند ارادة ذكر الفاعل اصبحت فاعلا فلا يكون بعض تلك الثلاثة فاعلا فطفا كما قال كما
انه لما وجد الاسم المحض لا يكون بعض الثلاثة فاعلا واما الجواب عن الثاني فاما عا فاعلا التسليم هو ان
الشبه هو محض عليه وجوب الاسم المحض لعدم صيرته بعض الثلاثة فاعلا واثباتا واما لزوم وجود هذا
الاسم وعدم لزومه عند ارادة ذكر الفاعل والناشئ خارج عنه فاما عا بعد التسليم فهو ما اشأ
البلد بقوله هذا مذهب سيبويه يعنيان هذا الحكم والتشبيهة هما هو على مذهب سيبويه لا مطلقا
بؤ الا بربا لو كان المراد بهما مطلقا فهم لم يعلم ان المراد بالاسم المحض هو الاسم الخاص عن الشبه بعاملة في جوه
للمعنى كالمفعول المطلق وعن تركيبة مع الحرف كالظرف والمجرور فالصدا الذي لا يكون مفعولا مطلقا داخل
في الاسم المحض تحقفا كان ذلك المصدر او نا وبلا فليته فقول لم يعين بالعلماء اه اخره ولا شغنا
ذوالغنى الاد وهدى فاله رويه ولم يعين محمول اي لم يجعل الله احدا فصيلا بالنظر اليه واحدا الاستدلال
وشفا فاعلا مناض والفرق الاصل انه فقول من قوله من فاعله كناية ليرد بشا نويه هذا الثاني الساخر

على ان يكون المراد بالخطا
محل الاخطاء بالخطا
اي محل عمله فان
شبه الخناز
وانما محل
محمول
وليس
فضاء

باب في بيان
الاشتغال

الاشتغال ولا التاخر الزمان في الشخص الثاني بل ياخر بدأ به فمان فوج الثاني وفسر عليه حال الاول والثالث فالتاخر
في اري ثالث بالمعنيين الاولين وكذلك ثاني وثالثا وليزيدك المعنيين فلا يرد عليه ما ورد على فقد جمل
الثالث على الثالثتين بالمعنيين فافهم في قوله هذا باب لا اشتغال الفرب بين هذا الباب وبين الباب الثاني
ان في هذا الباب تنازع المعولين في عامل واحد ذلك بالعكس ويعلم ان الفعل وما يقوم مقامه في هذا الباب
يتم مشغولا ومشغولا وما كان بعده شاعلا ومشغولا به وما كان قبله مشغولا عنه ومشغولا عنه
والمشغول به اما ضمير كذا واسطر او بواسطر حرف او اما مفعول واما مضاف والمشغول عنه ما مضاف
مضافا ومفعول في قوله هو ان يعدم اه اقول فدا غير الثالث تعريفه مود الاول اشتراط السلب للمشغول
عنه لعله في الثاني فينبغي عمله بالضم الثالث فيعلم العامل بين العامل المذكور وبين ملازمه ملازمه على
الكثير عن اخص تلك الامور اما على الاول فلا نهم صوابان واجبا لرفع غير داخل في هذا الباب بهذا اللفظ
يدخل فيه لان المشغول على فرض السلب يعمل في المشغول لا تحذف ولو كان واجبا لرفع غايه مله البان يكون
السلب في هذا الصورة محالا واما فرض على مجرد نفي الشاغل فيعمل في المشغول عند الملك الصورة لوجود
المانع فيها واما عن الثاني فلان من باب الاشتغال ما عمل المشغول الرفع في المشغول عنه على تقدير السلب
مخويز بغيره فان يندم الناشئ عن الفعل اذا كان ظرفا جاز على الفعل ونحوهم لا يشمل ذلك فينبغي
الضم ليس هذا من واجبا لرفع الذي صوابا عدم كونه من باب لا ان المراد ما يجب فيه غير المشغول كما يناد
به كلامهم واما عن الثالث فوجه الاول ان النعم المذكور بوجه ان السلب انما هو بلفظ غير عين لفظ المشغول
في التمكن لان المراد به سلب عين لفظ المشغول باعني المعنى المطابق والنص في الاثر كما في باب الضمير
وذلك لان المراد بالسلب السلب الفرضي بشهادة ذكره بلفظ الوال شطبه والسلب بعد الفراغ
عن المشغول به كما هو منصوص عليه في بعض عبارات ولو كان المراد ما بوجه النعم لكان السلب خفيضا
في صورة فعل المشغول عنه واما قبل الفراغ الثاني الاشارة الى ان السلب يمكن ان يكون في الكل بلفظ
للمشغول باعني المعنى المطابق والنص في دون الاثر اني بان بعد ونحوه بذا صوابا خاه بقولنا ضرب
متعلق بذا ضربا خاه كما حوزة الشيخ الرضه واما لما جعل الشيخ الرضه المضاف المقدر نفس الشاغل
ليتم النقص بها اذا كان الشاغل مفعولا خوز بذا ضربا خاه لكونه لا يخفى عليك انه غير شامل لنحو
بذا ضربا خاه واخاه اذ قل عمر واغير متعلق بذا ضربا خاه لان بعن المتعلق بسوء المتعلق ايضا وظهر

ان المفرد في جميع المواضع هو نفس اللفظ فقط من غير حاجة الى تقدير مضاف على ان يكون الجملة الثانية
بدلا عن الاولى بل لكل او تسببا ولا يخفى ان هذا احسن واخص مما ذكره الشيخ ثم اعلم انه يمكن الاعتذار عما
يورد على المشبه بكلمات يظهر بالناء اقول الاحسن ان يحمل باب لا شغل على ما يكون في بادى النظر انما
سواء كان في الحقيقة كلام لا يشتمل جميع الاقسام الخمسة ولا يصير ذكر واجب الرفع ولا رفع جانبا لرفع على
سبيل الاستطراد وعلى هذا يكون المشغول عنه والمشغول به باعينا الا عراب عشرة اقسام لان الاول
انما مرفوع او منصوب او مجزوع لفظا مرفوع محلا او مجزوع لفظا منصوب محلا وعلى الاولين فالثاني
ايضا يحمل تلك الاربعة وعلى الاخيرين فالثاني ايضا لا يحمل سوى اعراب الاول واما على غير ما ذكرنا من
الاولى فالاقسام الخمسة كلها منصوبان كزيد اضر به او مجزوعان لفظا منصوبا محلا نحو زيد مرفوعا او
الاول منصوبا والثاني مجزوعا لفظا منصوبا محلا نحو زيد اضر به او الاول منصوبا والثاني مرفوعا
نحو زيد روى اخوه لكن بعض تلك الخمسة غير مشتمل عندهم ولهذا انكروا بعضهم سيجي بنا كيفية كون الثاني
الاخير من هذا الباب عرضا ثم نرى في سبب تلك الاربعة المضاف الى ضمير الشيء لان هذا المضاف
بسبب تلك الاضافة سبب في نفسه وهذا الشيء مرة اخرى وقد يطلق عليه السبب لان ذكر ذلك الشيء سبب في
اضافة هذا المضاف الى ضميره ولا يبعد ان يكون الاطلاقان باعينا ان المراد بالسبب المستبطن فالجزم
وبالسبب الذي يصير بهما سببا ومستببا نفس النسبة فان كلا من الطرفين باعينا اضافة بالنسبة
صا سببا للآخر باعينا اضافة بهما فانهم قولنا وفي موضعه محل هذا في التعريف ما اذا كان المشغول
عنه مبدئا او معربا مجزوعا لفظا في له ان مضمرا اسم اه لهذا البت مغيبان الاول ان يكون الباقي
قوله ينصب للسبب بل لا اضا متعلفا بقوله شغل والمراد بلفظ المحل لفظ المضمرة محله وينصب اللفظ
نصب اللفظ الدال على النصيب وهو لا يحركه وينصب المحل نصيب اللفظ الدال على غير النصيب وهو لا يحركه
لا يحركه وقد جعله على هذا ومثاله في الثاني ان يكون الباء مجع عن واللباء على ان يكون نصيبه
او بياننا لقوله عنه والمراد باللفظ والمحل لفظ الاسم السابق محله والمراد بنصب اللفظ الدال عليه بحركته
على غيره وهو الجرح بحركته والمثال على هذا المعنى بذاضه ويزيد مرفوعا وهو لا ضير به في قوله
ينصب لفظا علم ان الاعمال في لفظ المعول على نوعين الاول اذ خال علامة نوع مفضلة لعامل لفظا
للمعول وهذا النوع هو المسمى من الاعمال اللفظية والثاني مضمون لفظ المعول بمضمون موضوعه مفضلة

بالقابل

مجزوعان لفظا مرفوعا
محلا نحو زيد
مرفوعا

والمحل نصيب للفظ

وهذا "رفع فيما يدل على كل نوع من أنواع المفضيان بلفظ وضع عليه كما في الضمير وثبته اسم الاشياء
 وانما صولان على راعى ما دام المفعول بنصب لفظ على ما قرره الشئ هو المعنى الثاني فلا بد عليه من الضمير
 مبتدئا ونصب اللفظ من خواصه ما هو في له فالتساوي لا يخفى لطف هذه العبارة حيث يكون مبتدئا للحكم
 ومثالا للسئلة قوله والضمير على الغاء الاسم عن المحول في اربعة مواضع الاولى في اسم الافعال الثاني
 في ابا الاشغال الثالث في ضمير افضل كل ذلك على خلاف الرابع في اسم المعدادة نحو زيد عمر وكر
 وبنية الاشغال هي له واعلم ان هذا الاسم لم يقبل بهذا المشغول عنه لان بعض الاقسام الخمسة قد
 تحت هذا الباب على مذهبهم وانما ذكره واستطراذ كما ذكرنا وقد عرفنا هو الاولى هي له ان
 انما المضمرة في البنية فتمت او مفسوم يكون باب الاشغال بعضا منه فهذا البنية انما هو لا شئ في هذا الحكم
 مع باب الاشغال في المضمرة هي له لعدم صلاية الباب على هذا المثال المذكور فلا بد
 عليه من يتيقن ان يقول هي من الاول لان الضمير والسبب هي له واخبر فضيلة ذكر جبهة الرفع في هذا
 القسم ما يلزم بعده انما هو يتبعه النص لا سئل ام جواز التعليل بانها هي له نحو والتادق السار
 انما كان هذا الابه انما اخبر فيه النص من هذا الباب ظاهرا وقد نفوا الفراء السبعة على الرفع فيها فحل
 الخاء الاخر اجاب من هذا الباب بوجوده الاول اذ هي البنية الحاجبة بغص كنية من ان هذه الفاعل خصوص
 بما اذا لم يرد بالطلب العموم خرج عن الباب كذا الابه فان المعنى حكم التادق والتا قطع البدل لا يخفى
 فيه من التكلف الثاني ما ذهب اليه بربوبية من ان الوصف مبتدأ بقدره من اخبره محذوف والقدر حكم
 التادق والتادق في ما يشبه عليكم والجملة بعده بيا الحكم الموهود فلم تكن من هذا الباب الثالث ما ذهب
 اليه لمبر من ان اللام في الوصف كما في موصولا ادخل في خبره فاء السببية ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
 فيكون هذا من واجبه الرفع وفي هذا قول نوح والزانية والزانية هي له وحينئذ فالعطف
 يمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان الجملة المنع الحقة المتناسقة في الاجزاء وان كان المعطوف
 على الجموع بالذات لكن يعطف الاجزاء على الاجزاء في ضمنه كما يشهد به الذوق السليم نظرنا الى الشا
 هي له فاعطف من خبر الافعال الرفع واجبة هذه الصوة لا استعانة عن التفسير ولصبره الاسم عند
 لانا نقول بما رضى وجود الواط المباد منه العطف على الفعلية واحسنه العطف اظهم والجامع بين
 المعطوفين وهو المبتدأ هي له ولعل له هذا جواب عن السؤال المغدز وادع على ابراهيم الصالح اسم فضيل وكلا

مع
 اول رجب

والمبني على
المتعلق

حاصله يتابع ذلك الاسم سواء كانت خاصة بنفسه أو بالاسم كما إذا كان ذلك الاسم ضميراً أو بإضافة إلى
ما حصلته هي ثباته كما إذا كان هذا الاسم مضافاً إلى الضمير مضافاً إلى المضاف إلى الضمير المثال على هذا المذهب
ما ذكره الترمذي وما يشبهه لثانين يكون المراد بالتابع تابع الاسم الشايع أي المشتغل عند العامل وبالاسم
نفس ذلك المشتغل عند العامل وقابضة البراءة النفس ما ذكره الباء في الموضعين ح للتبيين لا غير المراد
بالسببية أمثلة التابع مثل سببية النجم لثبوت الضحك للإنسان وأمثلة نفس الاسم مثل سببية وجود
الإنسان لثبوت النجم والمثال على هذا المعنى زيادة وهذا ضريحها وفرع على مثالنا ومثال التماثل ما نرى
من الأمثلة هو له علامة الفعل المتعدي والمتعد في الاصطلاح على سبعة معان الأول ما قيد
بمفعول متعلق الفاعل مطلقاً وإن كان مفعولاً مطلقاً الشايع ما قيد بحرف جر مع مجروره مطلقاً الثالث ما قيد
بحرف ليس التعليل ولا للظرفية مطلقاً الرابع ما قيد بحرف بصيرلة المحض اتصال متعلقة إليها بغيره من غير
لغيره المتعلق وإفادته لغيره سوى الاتصال كالاستعانة والاضاف ونحوهما الخامس ما قيد بحرف
بصيرلة للاتصال من غير غير لغيره المتعلق لكن مع إفادته لغيره سوى الاتصال السادس ما قيد بحرف غير
لفظ المتعلق السابع ما قيد بمفعول به بلا واسطة حرف وهو بالغير الرابع أي أنها هون متعلق شارك الحرف
في إفادته نحو استعنت بالعلم وصوف به ذاء والباء في ظاهر المراد هي هنا هو لغيره الآخر وأشار التمام إلى هذا
بقوله أي الجواز إلى المفعول به فإن المشار من المفعول به ما كان بلا واسطة الحرف قوله الاستعانة
خرج من الجملة لفظاً ونقلاً فلا يورد عليه ما صار مفعولاً به بالحذف والاتصال قوله وكذا الفعل
نقلاً لفظاً كذا هي هنا مثلاً يؤولون المعطوف عليه قوله أفعال التجاها وقوله نهم ونقلاً فيما
بعد مثلاً يؤولون المعطوف عليه قوله نهم قوله أفتنسى قدم بطنه واخر صدره قوله واخر
نجم أي ازدحم قوله كما هو هذا يقال كوهذا الفرج إذا اراد قوله واخر بطنه يقال حية الذبك اذا تفرقت
رباشره قوله أي معنى غير لازم أي معنى غير اختيارية غير لازم وبعد اللزوم يمتاز عن أفعال التجاها
فانه لازم لفاعلهما ولونه الجملة قوله له فعلاً لازماً أي كاسم الفعل اللازم والافاق وصف المصداق
كالفعل في ذلك قوله له إلى المفعول به أشار إلى أن المراد المتعدك هي هنا هو المعنى الثالث من المعاني
هي السبعة التي ذكرناها له فالتصديق قد يتبع هذا الحذف والتضيق حدفاً وإيضاحاً لهذا
المنصوب منصوباً بنوع الخافض وقد يكون مرفوعاً بنوع الخافض بخوفاً بدلاً من زيد له بلفظ

[illegible]

البديع في شغل قوله مجمع الزكرو
 فيما قلناه وبتحاط الحسين
 والطا والمجيد بكونه بديع
 اسبق السجالي كان يقوم لال
 نخله طائف كانت تقوم لال
 ذوق الفداء وفتح عشرين
 العرب فيما لظون اسفا حرون
 وفتنا شدون وفتني بنهم
 وسكون الفين سرور الحسين
 مضارع بالانفعال في
 بصره بجمع المجهول كصا
 بالعين الموحدة الشاء بالفتح
 سوا البصر باللام المدحور
 والصغير في جمع الزا الضاع
 فيما قبله ككتاب الناح قبل
 مفعوله وازال الوقت قبل
 له حاجات وحوالها و
 اسكنه

بعض ما لا يكون ركنا ففظا وقص على ذلك قوله عدة الا ان الافاضة هناك بالعكس في قوله اذا كنت

توضيها اخر جها واكثر في الغيب حفظ اللوث والنع احاديا لوشاة فظلا : مجاول واش
غير فساد ذي همكا لوشاة جمع واش وهو النمام ومجاو لا يفسد والبناء واضح قوله واستغنى
واستعان على زيد به فتنار مع الفعلان في زيد فاعمل في الثاني فلو حذف ما اخبر للاقل لم يعلم
ان المستعان به للتكلم من ذامع ان العلم به مفسد والتعبير عن صيغة التي يعجز باللبس منها
قوله ولا تضمن قد رد ذلك لظهور ان المراد بالاطهاد تحويل الضمير من المحذوف الى الذكر في قوله بان
كان مثله اه لكل من الخبر عنه والمرجع خمسة احتمالات الافراد والجمع نذكر اونا نبدا والنسبة فصول
الاختلاف عشرة ون صوته بحسب النظر الجليل واما النظر الدقيق فيحكم بان الاحتمالات ستة والقصور
ثلاثون لان الاضمار على تقدير كون الموضع ثبته مذكورا والخبر عنه ثبته مؤثرا او بالعكس وان كان
ممكنا بحسب اللفظ الا انه يمنع بحسب الحمل الذي هو مناط لذلك الامتناع نحو طنتما بازبدان واظنكما هذين
اخين اباهما فان الزيد بن لا يكونا اخين بل اخوين في قوله وقد علمتاه المعلوم اما من قوله فلو
ابنتاه حيث دل على افضا المصل المفعول الثاني مخالفا لما يقتضيه لعل او من شال لم يصح جعل
المفعول الثاني للمصل مخالفا لما جعله للعل لعل قول قد خطب لي فيما مضى الحكم بالنار في امثال هذا
المثال يحمل ان يكون لاجل ان ابراه بالمتنازع في الجدل الحمل في افراد والتذكير في وعظا لا للشخص كما
في غيرهما ثم لا يثبت ان بعض المحققين السالفين بغرض ذلك بعض كنههم لهذا التوجيه في قوله المقتضا
خمس فالسيرة والجوهرة ستة فالسيرة بزيادة المفعول منه نحو قوله نعم واخاذا موسى مؤمرا
والجوهرة بضميمة المستثنى مفعولا منه وفال كوفون والزجاج بادخال المفعول تحت المفعول
المطلوب بالقول بجذ غاطه والزجاج بادخال المفعول معه تحت المفعول بان اصل استوا الماء والخشب
استوا الماء وصل الخشب في قوله المصدا الفضلة اه المراد بالمصدا اسم دل على معنى المصدا طائفة
او التزا ما يشتمل المصا والحقيقة بما ينوب عنها محذوف او غير محذوف المراد بالفضلة ما لا يكون
للكلام وقوله الموقد كذا ما له اه اي على تقدير ذكر العامل فدخل فيه المصا والثابتة عن عواملها فانها
لو تكون عواملها يكون داخل تحت احدا لافان الثلاثة ونم لهذا هذا الخبر في جع او منع وصح
اختصاص المفعول المطلق في الثلاثة في قوله من غير تبديله هذا بيان الوجه الاطلاق ولما تضمن هذا

لا ينبغي ان يكون
المراد بالمتنازع في
الجدل الحمل في افراد
والتذكير في وعظا لا
لشخص كما في غيرهما
ثم لا يثبت ان بعض
المحققين السالفين
بغرض ذلك بعض كنههم
لهذا التوجيه في قوله
المقتضا خمس فالسيرة
والجوهرة ستة فالسيرة
بزيادة المفعول منه
نحو قوله نعم واخاذا
موسى مؤمرا والجوهرة
بضميمة المستثنى
مفعولا منه وفال كوفون
والزجاج بادخال
المفعول معه تحت
المفعول بان اصل
استوا الماء والخشب
استوا الماء وصل
الخشب في قوله
المصدا الفضلة اه
المراد بالمصدا اسم
دل على معنى المصدا
طائفة او التزا ما
يشتمل المصا والحقيقة
بما ينوب عنها محذوف
او غير محذوف المراد
بالفضلة ما لا يكون
للكلام وقوله الموقد
كذا ما له اه اي على
تقدير ذكر العامل
فدخل فيه المصا
والثابتة عن عواملها
فانها لو تكون
عواملها يكون داخل
تحت احدا لافان
الثلاثة ونم لهذا
هذا الخبر في جع
او منع وصح
اختصاص المفعول
المطلق في الثلاثة
في قوله من غير
تبديله هذا بيان
الوجه الاطلاق ولما
تضمن هذا

لا افراد

او غير فالكون

الافراد

المبر لا يكون
الاطلاق

دون المعلوم والآخر
من داني حق

الاطلاق والاطلاق حقيقة اي لا بشرط كما ينوهم فان اطلاق المفعول المطلق اطلاق اضافي اي بشرط لا شيء
واما ينصف بالاطلاق المحقق فيجب المفعول الذي يكون كل واحد من تلك المصاعب الخمسة نوعا منه قوله
اي بمصدر لم يقل اي بمصدر من لفظه اشارة الى المماثلة المعنوية فقط كما في قوله تعالى في مثل ما خواف مع
غاملة في اللفظ قوله وهو الذي نخب قول لا يخفى طابعه هذا القول لباطن الاثر الذي في فهم
اهل الباطن قال شاعرهم مصدرا بمثل هشة مطلق باسند : عالم هراسم وفعل شئني باسند
جون هيج مثال خالي ان مصدره يشبه في هريرة ونظر كبحه خا باسند **فوق** له وذهب بعض البصير
النزاع بين هذا البعض وسائر البصير بان في ذلك المسئلة لفظي ظاهرا واما بحسب الباطن فالاولون من
راي الحق والآخرين معا ولا يخفى ما بينهما من التفاوت فان الاول مخلص في التوحيد والآخرين لا يخلو
من شائبة من الشرك **فوق** له واخر الى ان اه هذا المذهب بحسب الباطن شرك خالص فحقن ظاهره على باله في
الفسا فان ثاثة الذوق السليم يابى عن ذلك **فوق** له والكوفون الى ان الفعل اه هذا القول
مبني عن البرهان الاتي الكاشف عن وجوده نفع فلا يخفى ما فيه من العصور **فوق** له اذا ذكرناه بماء
الى اربابنا الناكيد مشروط بذكر العامل لا نفس الناكيد والناكيد الغلبات وهو الناكيد التقدير
بغادر حذف العامل فانهم **فوق** له اذا وصفناه هذا شرط لا بانه نوع معين واما اذا اردنا به
نوع ما فاورد المصدر بلفظ فعله بكسر الفاء واما العدد فان اربابا لواحد والثاني اورد على ضلته
وفعلين يفتح الفاء وان اربابا لا يبدونها فلفظ الجمع ففظا ومعينا فبالجمع مع التميز **فوق** له وفي
رجعت لقمهم مثال المصدر المضاف الذي حذف ليقم المضاف اليه مقامه فان التقدير رجوع القم
فبانهما الى تعميم المضاف والقمره الرجوع الى الخلف فبانهما تميم مثال المضم للمثال ولم يثبت للمضاف
اليه فصار اعلم ما ذكر في التائب ولعل ان الضمير وما اشارت اليه المصنف في المادة مما لم يجد في المصدر
واما ما سواه فالحذف والحذف عدم الحذف لان القول بالحذف احسن منهما في الالة **فوق** له وعلى
عدد عطف على قوله على نوع **فوق** له اذ ان عطف على عدة بل على قوله على نوع يقتضي لفظا على
ولعل وجه ذكره في المعطوف الاول دون الثاني اشارة الى ظهور كون العدد شيئا للنوع بخلاف
الالة **فوق** له وفيه عطف على الدال ولا اختلاف العطف جعل العاطف مختلفا **فوق** له واشتمل ايضا
الصما اشمال الراء ونحوه للاجبه معكوسا **فوق** له لا اعليه حذا اي لا اعدت به عذابا احدا فالقمر للمصدر

قولنا غسلا بضم الغين لعرضا وضع له القضا باعتبار فيه نصب يسمى اسم وان وضع له
 باعتبار صدور عن غيره او وقوعه عليه وفيما مر به في مصدره قولنا والله ابنتكم من الارض بنا
 البناء ما يثبت في الارض فهو من الجواهر فظهر الفرق بينه وبين اسم مصدره قولنا المصدر الموكد بفتح
الوصوف للاشارة الى ان الموكد اسم فاعل والاضافة لا يثبت لاسم فاعل الاضافة منه في قوله
 ودرجانه ليس اه هذا الرمز ودلان الفاعل ح اما متوفا ومتوفا وعلى الاول يحصل التاكيد بحسب تكرار
 المعنى فلا معنى لقوله ليس التاكيد في قوله وعلى الثاني يعود ان يكون المصدر معولا بلا عامل فلا ولا يثبت
 في الزمان المراد بالتاكيد التاكيد الكامل الواضح الذي يحصل لا يثبت في العامل التاكيد في سبعا وعبدا
 ليس بجنه المثابه في قوله وعدت على الناس في نظر بعلم تمام ذكرنا قبل هذا في قوله وعدت وغافل
 سواء اقول الظاهر في المصريح السابق ان بفتح كلام المصدر هكذا والحذف في سواء على ان يكون المحذوف
 مبيداً ومتشع بكسر السين خبره وانما فنده التثنية بما نرى مع عدم صحة المعنى على تقديره ظاهره الذي في
 اما مثل حرف الروي في المصريح الاول مفتوح فيجوز ان يحمل في هذا المصريح على الفتح فليقرأ قوله
متشع بفتح السين مصدر مبيداً وجعله مبيداً والطرف خبره ولا يصح الطرف خبره الا بالنقد المذكور
فانهم قولهم على حين اطمح الناس ما قبله من بانها خفا فاعيناهم ويجوز ان من ذاب من بحر
 الخفاء قبل ان يابل هو الاشم بجو الصوصا ومن وصغها بالبحار ووالدها بفتح الذا الهمزة مقصودا
 ومدودا موضع بيلادهم وهنا ما لفصا للوزن وحققا جمع خفيف حال وعين اب كيان جمع عبيد
 هي الصندوف فاعل الحال ويجوز ان يصنع الموضع باعتبارنا وابل الموضوعين بالجماعة وهذا من الخل
 وماري بكسر الراء جر به في ساحل يورث منه الطبيب فيجرب فعل بالياء الموحدة والجمع جمع مجاز كمناء وهي
 المثلثة والخفا بفتح خفيفة وهي غايب عن الرجل زاده فيه ويخفي لراكب سفر خلفه الهاء في شغل
 والناس مفعوله وجل بالتشديد جمع جليل فاعل والندك النون والذال الهمزة بالفارسية وبوزن
 وذوي كبريل فيله وهو منادى بخندق حرف لندا والتقدير فاندلوا نداء لا يذوق والمصدر
 للتشبيه في الثابت جمع ثعلب هو بالفارسية وذياه قوله نحو ليله لا كف لم يجعل به اسم فعل لان الاكف
 مروي بالجر قوله لغاية ما له متعلق بقوله النقصيل قوله اما النفسه وغيره اللام في قوله لم
 او غير في هذا المقام للنفوذ في التعديل لا يثبت نفسه لا يخرج غيره وانما ان التثنية من المتأخرين

والمراد بالنفس والغیر هو معنى الجملة السابقة ووجهها ان المصدر يوكد في الاول معنى لازما لمعنى الجملة والثاني
معنى غير لازم لها فاما لو كد بالفتح وان كان في كل منهما معنى الجملة الا انه في الاول بالنسبة اليه والثاني كانه
غير معنى الجملة بهذا الاعتبار **فوق** له اعضيت غائدا بك يمكن ترك هذا الكلام بوجه ثلثة الاول ان
يكون غائدا لما لا عن فاعل اعضيت الثاني ان يكون بمخط مصدر مفعولا مطلقا للفعل المذكور الثالث وهو
البعث الوجه ان يكون كالشأن لكن يكون المصدر منصوبا بجدو من جنس لفظي اعضيت وعند نحو ايكذو
بعده بالنسبة الى الاول اشتماله على الجوز والحقق بالنسبة الى الثاني اشتماله على الشأن لكن بغير ترجيح
الاول يكون المصدر للتاكيد وفي الحال فان الاول اصل في التاكيد والثاني اصل في بيان الطبيعة ووجه
الثاني يكون المصدر من لفظ الفعل كما هو الاصل لكن هذا لا يصح الاستدلال به اذ الشاهد بان يكون نصا
فيما يستشهد به اذ الشاهد بان يكون لاجله لهذا نسبة الى شرح الكف **فوق** له لاجله ومن اجله وقد نفد
ان الاجل يجنب النفع والتفجع بهما ايجاد المفعول له او وجوده في الخارج على ان يكون المصدر ملوكا او مجزوا
وذلك باعتبار انهما فوكان من النفع والمفعول له على الاول فيتم خصيلتا وعلى الثاني حصولها
والمراد بالايجاد ارادة الاجادة لانفسه بخلاف الوجود والتاسيس يستعمل المفعول له لاجله للاقل
ومن اجله الثاني لان اللام للعللة الغائية ومن للعللة الفاعلية فافهم واعلم ان وجوبه الخارجي في
القسم الاول معلول للفعل كما ان في القسم الثاني عللة فلا تقبل **فوق** له لدو واللون وابنو الخراب اوله
ملك بنابي كل يوم فانه على و له اي لله والباقي واضح **فوق** له فحينئذ قد نصت اخوه الى
الابنة المتفضل فانه امر في القيس ونصت اي سلب وهو تخفيف المضاد من النص ببدل الباء ولبه
بكسر اللام وهو الثوب الواحد الذي يوشح ويؤن به ويجعل خابلا والمتفضل من يبع في ثوب واحد
فوق له واخوه في آه اخوه كما انقضى العضو للعهد الذهني ولذا وصف بالجملة وهي قول بلال الفطر
نعرني اي فاخذوني وفاعل ذكر اذ هو المتكلم ومفعوله مخاطب هرة اي فشيعة وحوكة وهي فاعل
الفعل واسدني بالتون والفاء والنصا المعجز من المقض وهو الخربك لاجل سقوطه من الماء والنار
ونحوهما من الخرب واللام في العضو للعهد الذهني ولذا وصف بالجملة وهي قول بلال الفطر والقطيع
الفار وسكن الطاء للمهلة الغيث الوفق والشاهد واضح **فوق** له انا امرأة دخلت النار في هرة
حبستها وبذلك الحديث فلم يطعمها ولم يدعها فاكل من خشاش الارض وروى بدل حبستها ريطتها والمعنى على

فجعل من في المصدق
نحو من في الجملة

[illegible]

ففي
الكتاب

التقدير ينفعها ونحوها في الارض حشاها قول له على التوسع فدمرنا ما هو المراد من هذا التوسع في باب
افعال النافضة خارج اليه هو قول له وهو المصدرا بما لم يقتر الواقع بالفعل الذي هو اصل العمل بل بال
وشبهه بالفعل والوصف شارة الى ان المراد بالوقوع في كل من الثلاثة وفروع المعنى المصدري هذا
الوقوع في الاول وفروع المعنى المطابق وفي الاخير النفي قول له مبهما او محضاً كان المراد بالتحض هو
الحذر والمنع من المحض والمعدود والظرف المحض بالمعنى الاخص ما وقع جواباً لما قبله او ابن والمعدود ما وقع
جواباً لكم واليهام ما لا يقع جواباً لشيء والقرينة على تلك الاداة جعل المحض ضميراً اليهم قول له منذ
اقول عدم فبطلما للنصيب انما هو لا جل عدم فبطلما نصيب معني فاعلمنا كلنا كانا اسمين كانا بمعنى قول الله
او جميعها بدون تضمنها معنى في هذا بخلاف المكان المعين فان علق قول النصيب لذلك لاجل ان
الفعل لا يدل على المكان المعين فلم يناسبه مناسبة فامة وحل غير الفعل عليه نصيبه ان المعين لا
اصل في العمل وغير انما جعل المناسبة قول له الا ان كان لفظه ان بكسر الهمزة الكسرة الشطو وبفتحها حوا
مصدراً بتأنيده وفي قول له في ثبوت صورته متناه اي خصوصية لشخصه قول له الجها ان الس
اي ما هو سنة بحسب المعنى وان كان في اللفظ ثبوتاً وزعم ضعف السنة فان الاعلى بمجى الفوق والاسفل
بمعنى النخ والقدام والقبيل بمجى الامام والوداء وبعد بمجى الخلف وشمال بمجى يسار وهذه كلها
في الاصل صفات ظرفية فثبت مقام موصوفها قول له والبريد والمراد منه هم هنا اثنا عشر ميلاً وثبات
بمعنى الرسول والماشى وما وقع عليه لثبوت اسمها الجواب عن فدام الاسد قول له لا لان كان من
ما صيغ فذكر كلمة الاستثناء للاشارة الى ان قوله وما صيغ معطوف على قوله مبهما الاعلى الجها ان
لا يندرج ما صيغ من الفعل تحت اليهم كما هو مصطلح عند بعض مناهل لث وانما الناطم وصح انهم شامخ
بعض كنهانه مندرج تحت اليهم قول له اي من مادته علم ان اشتقاق اسم المكان هذا من مادة الفعل
المضارع مظهر سواء كان في ضمن جودته وفي ضمن صورته مصدره والثاني فيما لم يستعمله مضارع
الاول واشتقاقه من المضارع مظهر سواء كان من مادته وصورته معاً فاذا اختلف في الاشتقاق فجهل المناسبة
فقال الاول المذهب مثال لثان المجز ان اجترجه في الغابر في العكس ولما كان التبادر من قوله صيغ من
الفعل ياتي عن الغيبة في اشارة بالنصيب لذكر الى انهما مراد ان فيما خرج فيه قول له وعمر وجرى الكلب
عبد الله مناط الثبوت وبقي الكلام هو فيه مفعدا لفائدة مرجع الكلب اي بمنزلة في الحفارة والزجر

لفظ او فاعل

مناط اثرناى مكان اثر بلغة الوعد والمراد بالثبوت انما القليل والكواكيب الختمه المتماثلين واللفظ
 المراد لانه لعل انفسوان اى هو فى القربى من منزلة القابل للجليلة من قولهم من قولهم ذو صفة
 اما المراد بالتصرف اما التصرف فى المعنى يجعله معروضا للمعاني المفضية للاعراب اما التصرف فى اللفظ
 وايضا معاجلة شئ وجما ومذكر ومؤنثا الى غير ذلك ويلزم على الاول ان يكون مفاد الخبر عين متما
 البند او على الثاني دخول حيث حكم البنداء دون حكم الخبر لو وقع مفعولا بنى قوله نعم الله اعلم حيث
 يحصل من الشرع انه لا يبنى ولا يجمع الى غير ذلك ويمكن الجواب باختيار الشق الاول بان يقول ان المعطوف كل
 ظرف كان مصداقا للمعنى اللغوى كان مستحقا للتصرف بحسب تعريف الاصطلاح وباختيار الشق الثاني
 بان يقول ان حيث يبنى ويجمع بواسطة اشتقاق لفظ الجنبه عنه وهذا القدر كاف في كونه وتصرف
 لكن الظاهر المراد بالتصرف هو المعنى الثاني **قوله** وغيره التصرف هذا خبر مقدم على الموصول **قوله**
 بواسطة حرف اى لفظا الحرف معناه فلا يرد عليه بعض المعاني الاخر وهذا الحرف هو الواو والذى اصله
 للعطف فلا يستعمل بغيره والفرق بين المعجر والعطف انه لا ينفصل عن ما من افران حكم الطرفين في الزمان
 العطف فان اشراك الطرفين في الاصل الحكم كاف فيه سواء كان ضمن الافران والرتبة وخلافه **قوله**
 ينصب اسم اه اخر يقول اسم عن الفعل والمجرى بعد واو المعجر والواو عن نالى لفظ مع وبالنسبة يجمع عن
 نالى الواو بغير المعجر ويقول النالين من النالى للفرد والمجرى الى لاشتمل على الامرين سواء اشتمل
 على احدهما ام لا فان كلامها لا يبنى مفعولا معه ولا ينصب على المفعولية وينبغي ان ينفصل الاسم بفضله
 لينجى نحو شارك زيد وعمر **قوله** ومثال ذلك انه قد شانه ان قوله في نحو ليس بهذا المذكور
 لمخروف **قوله** بطريق غير اشراك الطريق مع بال مخاطبة في الاضاف بالسين قبل اشراك النال
 مع المجرى في الاضاف بالقرين والبعد من قبل سرت والنيل على ان يكون المراد بالطريق الماء المتحرك المتحرك
 لسبقه للمخاطبة كما ظن فان المجرى من حيث هو محرك لا يبنى طريقا فذلك **قوله** في نحو كنت انا وزيد
 كالخون ان جعل لفظ الاخوين شبهها به لكلا الامرين فان حقه العطف المثال هي من اجل لا خفى و
 المحموي يقولون بالاحقة عند افراد لفظ الاخوين اما عند كونه ثنية فيوجوب العطف وهذا هو
 الحق لان المقصود من الكلام المشتمل على المعجزة شيئا حالة اول طرفها بالذات بيان حالة ثانيتهما بالتعريف
 فيجوز ان يذكر الحال الثاني بحيث يفيد ذلك والثنية طائفة عن هذه الافة وانما المقصد لذلك هو قولنا كالاخ

انما يشترك
 في
 اللفظ

مع الاخ او كالاخ بنفله بقولنا مع الاخ وان جعل لفظ الاخون شبههما به الاول طرفه المعينة
 وجعل الطرف الثاني محذوفاً لا خفي وغير متساوٍ في القول به خفي الغيب قوله واوجبا لشيء
 ينبغي ان يضر حراجه فان كلما نصبه لغرض ففعله معه على شئيل الخفيف لئلا يدل على ان بعد الواو متب
 عن ما قبله وعلى راده الاستعداد بل وكلنا كان كذلك لا يجوز في الا ان نصيب ما دام كلنا ما الصغر
 فلان حكم ما قبل هذا الواو بل كمال دل على التقينا مع وفيد الحكم ما بعد معنى وهو عند رتبة وانكا
 بعكس ذلك لفظا فهو بل معرضه سبب حصول المعية الحاصلة للحكمين بمعنى كونه جزءا اخيرا لعلها و
 نبيتيه في هذا الفن في نفس الحكم المؤخر رتبة بل في معرضه ايضا اقامة للمعرض مقام العارض
 في الوصف السببي في الجمول السببي واما الكبري فلان غلبت نصيب العطف لا يفيد المراد وبهذا التبر
 لا ينافي كلام القوم في هذا المعنى المينكو احد ولا ينبغي ان يحمل كلامه على ان وجود النصيب
 لذات مثل هذا المثال لا يكون له وجه وصلا مخالفا لغيره في هذا الحكم قوله عطفها ببناء اخر
 عطفها لربنا لها الصبي عطفها وعيها لها للذات والمقامة تميز من ههنا العين اذا صليت معها في
 وهو اخرج اكله اي اخرج اسم وفوله بالا واحدى خواصها اخرا عن قولنا جاشي القوم استثبتت بذا
 منهم فان مثل ذلك لا يسمي استثناء في الاصطلاح قوله حفيظة او حكما من متعدد اي من حكم هذا
 التعدد وهذا الاخراج فرع دخول المستثنى في حكم التعدد بحسب مصاد الكلام قبل الاستثناء وهذا
 فرع دخوله في نفس ذلك التعدد فان كان دخوله في نفس ذلك التعدد ويلزم دخوله في حكم التعدد كما
 في اخراج الاستثناء المتصل فما اخرج حفيظة وان لم يكن دخوله في نفسه دخوله في حكمه غير مبني كما في
 اخراج المستثنى المنقطع فالخراج حكمه اي مثل الاخراج الحفيظة في الوصف الحكم الذي هو موقع
 محذوف بعد الا واخوانها واما اخر قوله من متعدد لئلا ينوهم ان قوله حفيظة او حكما قبل التعدد
 ثم ان اخرج من جميع انواع حكم التعدد وهو لغالب لا يكون ذلك الا بما سوا لا سيما من كل ما في الاخر
 او من بعض انواعه الذي هو ما سوا النوع الاوى وهو لئلا يكون هذا بلا سيما فان معه
 قولنا جاشي القوم لا سيما رتبة اما لا مثل محيى زيد موجود في مجيهم على ان يكون لفظ ما زائدة
 والمستثنى مجرور بالاضافة واما لا مثل محيى هو محيى زيد موجود في مجيهم على ان يكون ما موصولة او
 موصوفة والمستثنى مرفوعا على ان يكون ثابتا ما بضم السين والمراد ان في المماثلة في الصوتين قوله

في قوله
 واوجبا لشيء

احده

في النوع الاقوى واما خصوصاً فبدا على ان يكون مفعول من التركيب الى الافراد والمستثنى منصوب على
 انه مفعول به للمصدر النابت عن فعله فافهم قوله ففتح الناء اشارة الى ان الاحسن ان يكون انتخب بالفتح
 امر حاضر البطاني هو قوله يُنصِبُ في الفتح لا بالضم فهو ما ضا فراد عن عطف الانشاء على الاختيار وهذا
 العطف قبل الايد منه فهنا امثلة فوله انتخب وفي قوله وانصبت انقطع ولا مرجح للثاني على الاول فافهم
 قوله لم يبدل بعض الابدال قول البصريين واعرض عليه بثلاثة وجوه الاول ان المبدلين يجب ان
 يتفقوا في الحكم وهما مختلفان فهنا حكما الثاني ان يبدل البعض يحتاج الى ضمير راجع الى المبدل منه وما نحن
 فيه خال عنه الثالث ان المبدل منه يجب ان يكون في حكم التماثل ويمكن ان يكفى عنه بالبدل وما
 نحن فيه ليس كذلك لان المقادير على تعدد حذف المبدل منها خسر من المقادير على تعدد ذكره وانا اجبت عن
الاول بان المبدل هو المركب من الاول ما بعده فقط ولا بدع في ذلك لصحة قولنا جائئة لا فائم وعن الثاني
 بان الاختياج الى الضمير هنا هو للربط فاذا حصل الربط بحذف او بالقرينة او بنقل لبدل كما في نحو ما في
 الانبياء فلا حاجة اليه عن الثالث بان الاستغناء عن المبدل منه لا يجب ان يحصل بنفس المبدل بل
 اذا حصل بالقرينة فذلك كاف والقرينة لا بد ان تكون موجودة في الامثلة بل اصل الاستغناء غير ان
 كما صح ببعض العلماء قوله وبلدة كبرياء قاله عامر بن خارث والنجاشي جمع بعفو كبريوع وهو ولد
 البقرة الوحشية والعين بكسر العين جمع عبسا وهو الابل البيضاء التي يجالطها ضهايش من الشفرة
 والبناء ظاهر قوله لانهم يرجون اه قاله حسان بن ثابت لانصاي الضمير للمجرور لله والباقي واضح في
 ومالي الامم ذهب نحو مذهب روى اخوه هكذا ومالي الامم مشيت نحو مشيت المشعل مشيت الباقي
 واضح قوله وان يفرغ الى اخر البيت يفرغ بصيغة المعلوم وقوله سابق اي اسم سابق والمراد بالمشي
 منه وهو المفرغ بكسر الراء مجازا والمفرغ عنه حصة والمفرغ بالفتح محذوف وهو الكلام والآ
 مفعول لسابق ولا بعد بنفسي للعمل فيما بعد متعلق بفرغ ويكون جوا الشئ اسما غابدا لما بعد
 وقوله كالواعد ما ناسبنا بغير ما في كما موصولة او موصوفة وجوا الشرط محذوف والجملة
 الشرطية صلة واصف لما ونقد بالبيت وان يفرغ الكلام عن نفسه ثم سابق الا للعمل فيما بعد
 الا بكن ما بعد الا ثانيا على حكم لو عدم الا كان ما بعده على ذلك الحكم هذا اذا حل التفسير على
 معنى التخلية وكذا اذا حل على معنى النصيب لان الفعل لا بد وان يفرغ اجمعا واما اذا حل على معنى الاعتراف

يتقدم

فالمراد بالشاب الغافل والفعل غير محمول أو معلوماً والجواب اولاً فافهم قولاً لم يقل ذلك الا الوع
بشر الراء صفة مشبهة هي لم يماثل لما قبلها أي يكون المراد به عين المراد بما قبلها او كالعين قوله
مالك من شجكاه هذا خبر المراد من العمل التبر وكل من التبر من نوع من التبر فكل منها
مقر العمل مضداً فاقبلها نقية ان العمل البناء فاضح قوله مقدم ما كان اولاً او مضداً على ما
المستثنى لا على المستثنى منه قولاً وليس نصيبك اسم ليس ما مستثناً بل الى التاثير الى التاثير
المفهوم من قوله ردع ومن خبره على خبره سواء مفعول لقوله مغن وسواء خبر للبرع ومن انهم يجد
المفعول أي من ذلك التوى نفسه عن القبة لتصب كاحدة بالشون قوله احكم به القبة للقدم ليا
للتبعية او القبة لا قابلاً للآلة والاول ظاهر قوله كانهما مفعول لقوله انصبك تاكيداً للمستثنا
قوله لم يرد احد أي واحد عددي وقوله وحده أي واحداً غير عددي فلاننا تناقض في كلامه قوله
واضحه يحكم بهذا النصيب بعد لحظة كون الكلام مثبتاً والحكم بنصبه سواء قبل ذلك قوله اذا لم
يمكن وكذا يمكن ولم يرد ذلك لكن هذا عند اختلاف المستثنيات في الاوصاف قوله فانما يمكن
ذلك واديد استخراج الباء من المستثنى من شئ قوله استثنى كل واحد أي كل واحد من المستثنا
مطابقاً فتنسب المستثنى الاخير والباء منه بعد اسقاط ما بعده عند كانه المستثنى الاخر فلا بد
ان مفاد هذه العبادة استثناء فخر خمسة وعشرة مما قبلها في نحو عند عشرة في الا عشرة الاخسة
الاثنين وهو فاسد قوله او اسقط الاول والمراد بالاول وارجع مفردة المفعول والثنية والجمع
لا المفردة فقط فلا ينفق هذا الجمع الاله ضمن ثلثة امثلة واما المحقق في كل مثال فانما هو مفعول
من مفعولاته وكذا الاسفطع فلا يرد اخذه القاعدة مخصوصة بمثال جاوز شفعه وورع عن الوا
بل عن الاثنين قوله وضم الى الباقي بعد اسقاط الطرف متعلق بالباء او بقوله ضم والمراد بالاسفط
والضم اسفط او ضم ثم ضم شفع وهكذا الى الاخر لا اسفط مجموع الاول فارد فعه وضم مجموع الاسفط
بعد ذلك حتى يرد ان هذه القاعدة غير جارية فيما اذا كان الوتر والشفع واحداً او كان مجموع الاتار
غير ناقص من المستثنى منه كقولك عند عشرة من الاشفعة عشرة اثمانية عشرة والاخسة عشرة الا عشرة الا
خمس واجتنب تعبيرها الى ذكر المفعول الى تقديم الضم على الاسفط ثم علم ان المستثنى قد يكون كسراً
للمستثنى منه وكل لما قبله وحج فالفا عدنان غير اثنين لاستخراج الباء من المستثنى منه بل محتاجنا

الى عمل اخر وهو ان يحصل مخرج الكسوة نحو العطف على الاول ويجوز الاضافة على الثانية فاذن يخرج المستثنى
منه بعد المخرج المحصل ثم نأخذ الكسوة من ذلك المخرج بالترتيب ثم نعمل باحد القاعدتين من حيث المخرج الثاني
فان نسبة المخرج فاصل النسبة هو الثاني من المستثنى منه مثال ذلك شرب ثلثي لعة لا نصف لعة الا ان
تعمل الاول بعد الصواب كقولنا لا العبد والمخرج ثلثي عشرة كالاخاء المفروضة للمستثنى منه لكون الكسوة معطو
فبعد اخذ الكسوة من ذلك المخرج والمفروض المذكور كانك قلت اشرب ثلثي عشرة لا ستة الا اربعة الا
ثلاثة وبعد العمل باحد القاعدتين يعني لك سبعة وهي نصف ونصف من المخرج فالثاني من المستثنى منه
نصف لعة ونصف سدس على الثانية كل ضمير يعود الى ما قبله والمخرج كالاخاء المفروضة للمستثنى منه
اربعة وعشرون لكون الكسوة مضافا فبعد اخذ الكسوة من ذلك المخرج كانك قلت اشرب ثلثي عشرة وعشرين
الا ثلثي عشرة الا اربعة الا واحد فبعد العمل باحد القاعدتين يعني لك خمسة عشر واصل النسبة خمسة
اشمان فالثاني من المستثنى منه خمسة ثمان العبد فافهم قولنا وكونها آه اعلم ان الاصل في الخبر
يكون للصفة وفي الا ان تكون للاستثناء والفرق بين المعنيين ان الخبر في الاول في ذات الظرف
واما في الحكم فيكون عدا في الثانية في الذات والحكم معانئها لا بعد لان عدا ضلها الا لغيره صار
فوجد العبد الى الصفة في قوله نعم لو كان فيها الهة الا الله لفسد بها وجها الاول ان الهة لكونها
جمعا منكوا البرضا لا في الشمول ولا في عدم الشمول لله فلم يحقق شرط الاستثناء المنقل ولا المنقطع
على ان وجود الثانية في فصيح الكلام محل الكلام الثانية انه لو حمل على الاستثناء لا فادان بزيادة
وجود الهة وعدم الله تعالى والقصود سبب في الاول فقط او مطلقا ولم يفرق الهة مع نفس الافراد في
الترجيح اما لان الآية تدعي المشركين فائمين بما فوق الاشياء مع ان ذلك مستلزم للوجود بآيات
التعليق بالوصف مشعرا العلية فكما تحقق العلة تحقق المعاول وامثالان المراد بالجمع ما كان بعضه مفردا
واما و بعضهما مشعرا وبعضها مجموعا فيكون الآية تدعي المشركين باسرها قوله ووده المصنوع
يجوز عليه ان وده المصنوع لا يتوجه على سبب بآيات لان سوي في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يتوجه
فيهما من الظرف اعم من الخفية والجواز لئلا يثبتنا الظرف وهذا المعنى مشعر بين النجاة لا الخفية فقط
ليس في الكلام العرب ما يلزم انظر في الخفية فقط وامثلة الالباب من لفظ وده وقد استثنى ما هو له
ولم يثبت له قوله فلما صرح الشرع امين هو عزرا ان قبل المراد بالشر السبب محبانا والعدو الظلم المصنع

وقالهم كما دنا اي جزينا هم كما جزنا اي جزاها من الدين بكنز لئلا يخرج الجزاء قول فتوا
بائعها اه اقله واذا اتباع كنه او شترى قال ابو المولى المديني مخاطبا به لئلا يبدل حاتم والكنز الفعل
الحسنه البائنه واضح قولهم انزل الى اه قال المحبون العاجم والاستغفار لانكاد والمغنى واضح قوله
وامرهما مسترعا بدلا الى اوضح المفهوم من طرف الحكم او الى نفس المستثنى منه على القول بان المراد عنه ماسو
المستثنى عجزا والمستثنى فينبذ له والى البعض المفهوم من ثبوت الكلام على القول بان المراد بالمستثنى منه كماله
لكن يقول الحكم لكل من اراد حتى ينقض الكلام في قوله ما انما الله وروى به لئلا ينقض الدم معنا
التفك في قوله فكلوا منه لفظا من البيع يفسر لعل هذا البعض كان معهودا عند المخاطب بالجد يكونه عباده
عن اخراثة المخللة والتسوي والظفر فاستثناها عن ذلك ولذلك لم يفعل فكلوه فلا يرد ان مقتضى الحديث خلة
ماسو التسوي والظفر من الاجزاء المحرمة قوله وكذا اخلا اشار بقدر لفظ كذا الى اختلاف جهة نصب
خلا قوله والمستثنى لعباده غير السبا والاشارة الى ان هذا خلا ولا يكون كل من يقول بعد ماسو المصير
كذا ايضا كجوع ما ذكر على طريق اللفظ النثر المشوش ويمكن ان يفهم هذه الاشارة من ذكر الباقي فوايه وعبدا
او يكون قولهم خلا الله لا ارجوا سواك تمامه وانما اعد عبدا في شعبة بعبدة عبالك العيال بالكسرة ايضا
بديها وجد الفضية من العبادة وفي الغفر والشعبة اما بضم الشين المجبة والعين الممثلة والباء المترجمة
الجزاء بوبكر الشين وسكون الباء المشناه الخنا بضم وفتح العين الممثلة بمعنى الذابح والياء واضح في قوله عدا
الشهطاء والطفل الصغير ولا يجناهم فلدا واسل واجنا من الا باحداى الخيون والى يطلون على نخب
وعلى القبيلة ويحمل هذا كلا المعنيين وفلا واسل يبدل شمال عن الحق وقيل منه وانما اصل الاشياء
الذى يشد به لا يبرئتم استعمل بغيره جعل الشين سبلا والشمطاء مؤنثا شيئا اى كثيرا استعمل للملذية العجوة
قوله الاكل شيئا خلا الله باطل اخى وكل من يبيع محمدا مثل الا للندب ولا محالة اصلها لا حول ولا هم
مكان او مصدر مبهى الى لا حول ولا انكالك عن ذلك ثم استعمل لنا كيدنا وم الحكم في قوله مثل
النداء اه بكل الذى يعوى ندى مولى نداءى بالاعين جمع نديم اى الرفيق ومثل من الملك وهو يقاسم
النفس الشيء والمولى الحر من الابلاع في قوله حاشا فريشا فان الله قد اهداهم اخيرا على البرزخ انسانا
والدين المعنى والشاهد اذ كان في لى اى بين بلان ناجية جعل الله لفظا في قوله فريشا المعنى انسانا
وجعل الحال بمعنى المبهمة وثوبه عوضا عن الاضاف الى هو جسد الشصير مفعولا به المضاف اليه يد بيد محمد من

فثبت لنا لفظنا بغيرها زمانا عاما في كلام المتكلم والشخص بفتح هذا الوجه قول القائل ان يكون
 مفعول المفهم محذوف وهو قولنا حصول معناه ولفظنا في معناه التحضيض الى الظرفية والمراد بالحال ان
 فان الحال في اللغة كجاء بفتح الهمزة جاء بفتح الهمزة في الزمان انما هو بفتح الهمزة الباء المعوض عنه نون قوله
 في حال قولنا غاطله ولا يخفى هذا الوجه اصح واسهل واحسن مما ذكره الله فافهم ويمكن ان يحمل الوجه على
 وجهين بان يجعل قولنا اي مابين اه كقوله في قوله من غير فظا واما فلان ان وجهين اصح لان التعريف على
 وجه الله مكنى بغيره بل الجملة الى الحالة الخالية عن المصير نحو جاء زيد وعمرو فاما اللهم الا ان يحصل المعنى
 بالحال المقدم في قوله ولا يرد على هذا الحد الى قوله فله والدق شاذ الى جواب عن اثنين او مدحا
 ابن الناطم على هذا اما محض الاعراض الاول هو ان الانتضا حكم من احكام الحال وقد ارجع المصنف
 بغيرها فان انقضاء حكمه على كونه حكما لزم ذكر الحكم بين الاجزاء التعريف وهو غير جائز لان الحكم ما يحمل
 بعدا متباعدة عن جميع ما عداه وايضا يلزم توسيط الامر الخارج عن التعريف في التعريف وان غلب عن كونه
 حكما وجعله جزءا للتعريف مستلزما للذوق لان معرفة انتصابها لكونه في الواقع حكما لها موقوف
 على امتنانها عن جميع ما عداها وذلك موقوف على معرفة انتصابها لكونه جزءا لمعرفتها واما محض
 الاعراض الثاني هو ان التعريف منقضي متعاضدا بجزءا في ترتيبه لانه لا يخرج ما بعد الانتضا
 او بعد الانقضاء منها وما غلب ضالحين للخارج اما الاول فلان الانتصاب لو كان باقيا على كونه حكما لها
 فهو خارج عن التعريف والكلام في التعريف لو كان جزءا له لكان في غير محله بل تمام التعريف لانه
 حكم للمعرف في الواقع فكان امر محمول وضعه البين والخراج انما هو بالامر المعلوم واما الثاني فلان
 لفظ الراكب في المثال المذكور مفهم في حال كما هو المتبادر منه اقول ينتقض من هذا ايضا بلفظ الراكب
 في قولنا رايته جللا رايته كقوله وان فرض عنزل الانتصاب عن كونه حكما لها واما تعرض ابن الناطم للا
 للانتفاض بالجرود دون المنصوب مع ان الانتفاض بالمنصوب اظهر من الجرود مع كون الانتصاب جزءا للتعريف
 في الواقع لان الانتفاض بالجرود مستلزم للانتفاض بالمنصوب من غير عكس فيكون الانتفاض بمراد
 في اللفظ في قوله الاعراض الاول اذ ورد الانتفاض بالجرود مستلزم لورود الاعراض الاول بخلاف
 الانتفاض بالمنصوب فانه قال الاعراض الاول وادعى ما خفى كانه لا يمكن فرض عدم وروده ويقص
 في الاعراض الثاني على الانتفاض بالمنصوب ولان الانتفاض بالجرود خفي عن الانتفاض بالمنصوب خفي

التعريف

وجعل

بالبيان ومحصول ما يجاب به الشعر الثاني هو ان المراد بالانضمام انهما من جنس واحد كما هو متبادر في مثل الاول والثاني
في الوصف المذكور غير صحيح لان المتبادر منه هو ان محصول ما يجاب به عن الاعراض الاول هو ما افاده
والد من انما يختار ان الشيء الثاني اي عزله عن انضمامه كونه حكما لها وجعله جزءا من التعريف فتقول ان
للمتع لا يتعين في الواقع لان يكون حكما لشيء معين ابدا او جزءا للمعرفة كذلك يجوز ان يجعل حكما له باعتبار
امتياز ذلك الشيء بغير ذلك اللازم وان يجعل جزءا للمعرفة باعتبار امتياز به نعم اذا كان اللازم اعم
تعيين كونه حكما له او جزءا غير فضل لمعرفة على اي بعضهم فاذا عزل الانضمام عن كونه حكما للحال في الواقع
وجزء المعرفة لا ندفع التوقف الاول وارفع الدور واما قدم الجواب عن الثاني على الجواب عن الاول
للإشارة الى ان اندفاع الثاني مع قطع النظر عن اندفاع الاول ممكن غير منفرع عليه امتنا ذكر ذلك
جوابا منفردا مع اندفاعه بالجواب عن الاول ليندفع الثاني بكل انتفاضة فان الجواب عن الاول لا
يدفع الاعراض الثانية الا بالانتفاض بالمرور في الجواب عن الاعراض الاول كلام سندكره بعد هذا
ففي معرفة ما يقع عليه اي معرفة احكام محل على الحال لكن لا مطلقا بل ما كان بعد معرفة كون الحال
منصوبا في لغة العرب فتقوله بعد متعلق بمقدار حال عن مفعول المعرفة اي الموصول لا عن فاعل يقع ولا
بنفس المعرفة ولا بقوله يقع على ما يظهر بالناظر ولا يتبع ان يكون ما عيانه عن الحال وضمير يقع عابدا
التعريف في ضمير المحرور في الحال والظرف متعلقا بقوله يقع او بالمعرفة فافهم **فول** في نظير المسئلة اعلم
ان ابن الحاجب في الكف عدل في تعريف المعرب بما عرف به المشايخ ما خلفه اخوه باختلاف العواطف الى قوله
المعرب المركب الذي له شبهة منية الاصل فزعم صاحب المتوسط ان وجه العدول في تعريف المعرب
تعريف بالحكم وهو غير جائز فاجاب عنه في نظيره ما ذكره والد الله به هنا وقد عرفت تفصيله مما فرنا واذا
عرفت الجوانب المفاهيم فاعلم ان احوال الالفاظ المصطلحة على ضربين الاول ما لا يدخل في العمل كالشبه
بالمبنى الاصل وعدمه للمبنى والمعرب الدلالة على الصاحب للحال الثانية ما لا يدخل في العمل اي معرفة سبب
لمعرفة كيفية العمل كالخلاف الاخر بالعواطف للمعرب والنصيب للحال ومعرفة الالفاظ المصطلحة ليست
مقصودة بالذات بل التماهي لمعرفة العمل فينبغي ان يجعل تعريف الالفاظ المصطلحة بما لا يدخل في العمل
ويجعل له دخل في العمل من احكامها لان معرفة الشيء هي معرفة احكامه فلا واديد في الموضوع غير التعريف على
ما لا ينبغي لزوم الدور ولما كان هذا التعاريف في الغالب لا يعرف كيفية العمل مطلقا لا يصح ان يقال

التبرع في الموضعين من عرف بعض الاحكام دون بعض فلو كان كونه متفلا اه لالحال ينقسم بنفسه الى اثنا
 فينقسم ينقسم الى المتعذر والثابت وينقسم الى المشقة والحامدة وينقسم الى المنفعة والمؤكدة وينقسم الى
 المحقة والمقدرة وينقسم الى الشبهة المتأدفة والمنداخله **فول** بان كان مؤكداً ينبغي ان يخفى هذا الحال
 من غير ان يثبت الحال المؤكدة **فول** على عينة صاحبه اي على حد ذاته يدبر بها وقبله على حد ذاته ولا يخفى ان
 الحال المفهوم من الغافل في مثال هذه الحال كبراً ما يطلق على الحدوث لهذا ينبغي ان هذا المعنى هو المراد من المشا
 في **فول** ان خلق الله ان رافقه انه يفتح الرأى المجتهد وقد يضم ويخفف الواء المهملة وقد يشد اسم الجوز اسم القيس
 اشركا وبلنك داسد واس الفرس وعقده كعق الا بل وجلده كجلد النمر ورجله كرجل النمر وهو من رفته الكلا
 اذا زاد وطال حتى يدلك طول عظمها زيادة عن المعتاد فيل هذا الجوز اغلوف من يطف تلك الجوز انان الاربعة
 وهو غلط ويبدلها بابل بعض منه واطول حال لازمة ويطلق الزوافة على الجماعة من الناس والعشيرة
 اي **فول** في خوفنا ثما بالفسط فانه حال لازمة من فاعل شهد فان ولا الابد شهد الله انه لا اله الا هو ^{الملك}
 واولوا العلم **فول** في سعي في حال بدل على الفنة **فول** كونه تداسد فانه اذا ما قول يقولنا شجاً
 او كانتا كاسد **فول** ان بابا اي من بابا وكذا قوله رجلا رجلاً **فول** او تفضل اليه بان كان الحال بالاعلى
 وصفاً المفضل او المفضل عليه لاسم تفضل فالمثال كل من قوله بلس وطباً لا الا اول فقط **فول** وجاء
 لجم القليل لجم بفتح الجيم الجمع والغير الكثير **فول** اي جميعاً فتنسب للجم الغلبة لا لجم فقط فان الجمع اشمل من
 الجمع **فول** وجاء من الخيل بباد لفظ بباد بكسر الباء واخوه اسم فعل وقد يستعمل بمعنى المبدأ واسم مفعول
 اي المفرق وهو المراد هنا **فول** او مضد منكواه لكن يكون محملاً بوصف لا بمعنى المضد **فول** اي
 مبالغتنا اي مفاجئاً **فول** وكذا لو كثر خبرك ان الخيل بكسر الراء وخبرك الشئ بالرجل اي سوف
فول اي نحو انما علمنا هذا اذا اراد بالعلم العالم وبالعالم الكاملة العلم وانما لم يجعل خبراً كما هو الظاهر
 بان يراد بالعالم ما ثبت له العلم لان تقديم المنبر على عامله غير جائز **فول** كونه يد ذهابه شرط العامل في
 هذا الحال اما التنبه من المبدأ والخبر والكائن المقدار واخو المتعدد واما الغافل في قولهم انت الرجل
 علماً اما الاول والاخر **فول** لانه يشبه موتاً طلل اخوه بلوح كانه خلل الخلل ما شخص ان تار الدار
 وبه اسم الجوز والطرف خبر للبدا وموحشاً بكسر الجاء خالصاً من الطلل باعتبار كون ضميره فاعلاً
 المظاهرة قبل حال عن نفس ذلك الضمير بلوح بالخاء المهملة لم يلح وخلل بكسر الخاء المخرج خللاً بالكسرة

بابه

طار بعضه بما السبوف قول كلابغ امرؤ اي لا يظلم ومستهلا حال عن لفاعل والمفعول قوله نيا
 صاحبهم اه اخوه في نفسك العذر في ايجاد الاملا باضاح اصله باضاحه نتم وحم بضم الحاء المهملة اي
 فذر والعذر بضم العين وسكون الذال المجزئ مفعول لنتم والابعاد مصدر مضاف الى ضمير النفس والامل
 مفعول الابعاد قول كقولهم نعم وما ارسلناك الا كافة للناس فان كافة بمعنى جميعا وناؤه للناس
 وهو حال عن الناس باعتبار كونها بمعنى الجماعة قوله فظلمها كلها على ثديا وله اذا المرأ غيب الشيا
 ناشيا قوله اعين من الاعباء اي اعجزه وناشيا من النشو وهو النمو والمطلب مصدر ميمي فاعله
 محذوف غاب الى الموه ومفعوله الى السبابة والاطهر ان يكون فاعله ضمير المتكلم وكلاهما لا عنه لا ضمير
 المجزئ ولا عن ضمير الموه والكل من كان بين الاربعة والتسعين من التسعين وشديدا اي صعبا قوله ان
 كافة بمعنى هؤلاء كافة بمعنى المانعة والثناء في الدنيا لغة وكثيرا ما وقع في القرآن المنع والتهني بدو
 الامر والاندريد ون التبشير هو حال عن المفعول في ارسلناك فلا شاهد فيه قوله راعى العمل في السما
 لم يرجع لضمير المضاف كما فعل بعض الشارحين لضمير الاضمار فاعله فريضة الجبارة وتلا بنوهم ان المراه
 بالعمل عمل الجبر الذي قيل انه بالمضاف قوله ونزعنا ما في صدورهم من غل الغل بالكسر العذابة قوله
 انابع مثلا ابراهيم خبيفا المذنبون على الطريق الحق والباطل والدين لا يطلوا الا على الاقل والحنيف
 لحاء المابل من الباطل الى الحق وبالجملة المابل من الحق الى الباطل قوله بين ضاحجة عاملة في منبها السدا
 ضاحجة حال ضاحجة اصابعها هو المستند في الظرف الواقع جبر قوله سعيده مستنقضة في الحرة مستنقضة
 اسم مبدية في قوله كونه في حال على كون اي سواء كان صاحب الحالين متعديا كمال النفس وواحدا كمال
 الله وما لوهم من احوال ان يكون معانا ايضا خالا بمن يده هو خط بظهر حجة بالناقل قوله الفهم
 فاعلم اقونا المراد بالمفرد ما يقابل المتعدد وافراد هذا المفرد وحدته اما على سبيل الحقيقة والاد
 معافا لا موه الى مترافه او على سبيل الحقيقة دون الاخبار فالحوال متداخلة قوله كاشية كاشية
 حلوا كاشية فالخامض ان كان خالا عن الربا ايضا فالحوال ان مترادفان وان كان خالا عن المستند الى
 فها متداخلان وفي على هذا سائر امثلة الاحوال المتعددة للواحد قوله رغو لغيت ذبذمة بعد اخذ
 قد يوههم ان هذين الحالين كليهما الواحد من الفاعل والمفعول ورد عليه لزوم مخالفة المثال للمثل
 له قول لا يرد على هذا الموهم التناقض كما قيل لجواز ان يكون للفاء لفاعلين كل في حال وان يعين المصعد

معنى اجبر ضاعدا لا معنى نفس الصاعد وان يكون الحال ان باختيار من كحركة التمسك في الماء الخ
 بخلاف جهة حركتها وان يكون الحال ان في اجزاء من الزمان عدتها لظلمتها وانصافها زمانا فوله
 في نحو لا تغشاه الا مال هو المتغى لا التغي وكذا صاحب الحال معول المتغى لا معول التغي وانما التغي قد
 دخل على العامل بعد تقييده بالحال فيسلب طر على معوله وكذا في كل ما يشبه هذا المثال فلا يرد عليه
 ان لا يوكده الشئ بنفيض ثم اعلم ان ناكبه الحال للؤكددة للعامل اما باختيار كون مضد الحال لا
 زما من لوازم مضد العامل من حيث المعنى نحو ابعث جنبا فان الجنوة من لوازم البعث الذي هو الاحياء
 واما باختيار كون مضد الحال متحدا مع مضد العامل من حيث المعنى نحو لا تغش في الارض ففسد فان
 الافساد متحد مع العثوم معنى لا فمضاه الا فسادا فقول الاظهر كون الحاله في المثالين مبتدئة لا مؤكدة فان
 المظهر المراد من الاول ابعث مراد اجبانه ولا تغش مراد الفساد فوله واو سئلناك للناس يسئوا هذا
مثل قوله نعم ابعث جنبا جميع ما ذكرنا فوله لا من من في الارض كلهم جميعا فوله لا بد من اقامة العو
 في نفي الحال قبل ذكر الحال حتى يصح الناكبه بها وهو اما مفهوم من لفظ او من ناكبه بالكلية فاما فهم
 ذلك فوله انا بن دانه وهما بذانه بالناس من عاد فوله سألنا بن دانه البريوعى بمجواها في
 وياي للناس اما الجرة النبيلة والنتا والتقدير فاعوم للناس فنعني اللام للنجية من ثم من عاد فانه
 وغار مبتدأ وبذانه خبراى وهل غار لصوف بذانه لاجل الفراء من حيا للاعداء والجنين عنهم فله
فوله اى احقر هذا اما ضريح الهرة مر جففت اى صررت منه على يقين فجرت على يقين من جانبك
 اذ لم يزل وبضيمها من الاختلاف بهذا المعنى وبمعنى الاثبات اى اثبت دانه لان اسنادا لبريوعى اياه ولا يخفى
 ما في كلا الوجهين من التكلف والاولى ان يقول الناحفها بضيم المؤنث قال الشكاكى احو التقدير ان عندك
 ان يقد في زيدا بول عطف فاجي عطف فاول الاحسن يجعل العامل نفس الاستا الواقع في الجمل من غير
 حاجة الى تقدير فوله عهدك ما مضى وادب في نسخة غير مضى فانه هذا الكلام جزء من بيت هو هكذا عهدك
 ما مضى الى عهد وان كان في نسخة الوجهك ضابطا عهدك اى عهدك وكما مضى اى ما تميل اليه الباء واضح
فوله فلما خشيت اظا فيهم اه فانه عبد الله بن همام السلولي وضمير الجمع لطائفة ابن زياد والاظا
 جمع اظفار جمع ظفر بالضم فالتسكون شبههم بالسبا الحبيثة فاثبت لهم اظفار فوله الجرة من الضمير
 اى من مطلق الضمير بخلاف المفسر من علفه او نفسه بنحو حشر صدورهم ونحو فوله ما ايسر الشيطان

من ينادم الا ابناهم من قبل النشأ اي لاحال اعزم ابناهم من قبلها واشد شكل هذا الحديث بان يكون مفيد
المفرد الجواب ان المراد بالمتقى الياس من قبل غير النشأ لا طبعه بان عزم الابن ان من قبلها ابنا
الياس من قبلها ومثال المعنى على هذا الى قولنا كلما ابن النشأ لما من ينادم من قبل غير النشأ اعزم ابنا
من قبلهم فيكون الاقران المحفوظين العاقل والحال بعينه العاقل كما قد يكون بعينها له وقد يكون بلا
عليه حدهما الاخر ولو سلم الاطلاق فنقول غايته ما يدل عليه الاستثناء اقران ياس مع غيره الابن
الا الياس من كل جهة والمقام يخصه المراد ولو سلم فنقول لا يدل الكلام على قيام الياس بعد العزم بل
يحمل ان ينادم الاقران الاقران بالانصال الابن لان الله ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون معنى
اليس ما فعل الياس قوله فلا معنى لاشتراطه هذا الوجهين الاول ان هذه الحال غير ما غنى
صدده والثاني انه لو سلم اتحاد الحالين فلا معنى للتفريق بين الاقران قوله غلط الغلط
بالطاقة المؤلفة للمهمة كالحظة الاقوال وبالنشاء المشاء القوة شبهة هو الخط في الحاشية قوله فشا
من اشراك قول قد اجب بهذا الاعراض بوجه شبه هو ان الحال والعامل اذا كانا ما ضيق كان المتبا
ان ماضية الحال بالنسبة الى زمان عامله كما يحكم به الذوق السليم لان زمان اليفد غالبا قبل زمان
المفقد من حيث هو مفيد وهذا منافق للفقار في المعبر في الحال فوجب ان يدخل عليه لفظ المفرد بالضم
الى الحال المقابل للضمير هذا المفرد معان الزمان عامله هذا والجهل كل الجح من عدم نطق هذا
المعترض بهذا الجواب مع انه يخرج في كل باب عجز من هذا اسناد الغلط الى اجلة العلماء وجعل منشأ آخر
ما لا ينبغي ان يسند الى من لا يفهم ذلكا قوله يخواتي فاعلم ان ثبت فاعدا والساهة كل الحاشية
فانها من زمان قوله خضا اي غا على النجس قوله مبين يحتمل ان يكون بلجرحنا لقوله من
او بالرفع نغنا للاسم والثاني احسن كما حمل الله عليه قوله لا يجهل اسم او نسب المراد بالاسم ناقص الاسم
لان الحال ابين بين الاسم لكن وصفه هبته وقبل التميز مظهرين للذات لان الذات قد تكون قد
وقد تكون مفقودة فان قولك طالب يد نفسا مفقود فقولنا طالب شيء من زيد نفسا قوله ونحو
استغفر الله فينا هذا جود من بيت هو هكذا استغفر الله فينا استغفر الله ربنا العباد اليه الوجه العمل محبة
اي معده ومحبط به ترقى العباد تابع لله وصدق والبه اي البه رجح كل ذات وكل عمل قوله وطبت
النفس قد تقدم في هذا البيت في بحث لام التعريف قوله العبد جعل العبد في المبدأ اشارة الى انه

ويكون تر

مبني
على
البيان

ليس منقوصا قال ابن هشام وبعضهم جعل من المقدار ومنشأ التراجع ان المراد بالعدد هو واحد عدد بالمقدار هو
المقدار به اي المسويه والمكبل به والمودون به لا المسوية المكبل والموزون اقول والظاهر ان المقارنة المذكورة
تحكم لظهور ان ليس المراد بالمتن مثالا في قولنا اشترى متاعا حسلا بنفسه فضع المتن وبالصواب هو قوله بل المراد به
او لا هو الموضوع الا انما كان مباحثا بالتميز التبيين في الخواص العددية من المقدار هي له كثيرة فخلو
على ان يكون خبرا عن مبدء احد وف و عطف عليه هو له وتغيبه اقاما ما قوله من ان لما كان بالثبوت فوضو
بمقدار اي اشترى منون ولا يجوز ان يكون كلا اللفظين مجرورين بالكاف التثنية لوجوب المحكاة بقوله
وما يشبه المقدار عطف على العدد هو له فهو متغال ذرة اي ما يوزن بنقل ذرة وهو ما يوضع في احد
كفة الميزان لوزن به مائة كفة الاخرى وخروج عن المقدار ما على فاستمرنا به المقدار فظاهر واما
على غير ذلك ان المغيرة المقدار هو ذلك لا انه على تعيين فلد معين والمتغال ليس كذلك لاطلاقه على القليل
الكثير وفرع التميز هو ميز يوزن خفيفة من خفيفة التميز فان الخاتم يوزن من الحديد على كفة ذاتية
اصل التميز هو هذا احد ما هنا هو له ودفعه على البدل اي بدل الكل فان المغيرة بدل الكل انما
المبدل من مصداقا لا مفهوما ولا شك ان المراد من مصدا المدهولم من مصدا الخطه هو له ولا
تضمن كلامه هذا مراد والظاهرة بضم الظاء ما يظلم الناس ياخذ من مضى فمهم او مطلق ما يظلم به الناس قوله
الكان مفضلا لم يجعل قوله مفضلا لعل من فعل مع عدم حاجته كونه مضافا الى المقدر فيكون الحال بعد
المعرفة انب من الصفة لان الفعل مشكك لفظا ويناسب الوصف الذي هو لتعيين الذوات وتخصيص
دون الحال الذي هو لتعيين الزمان وتخصيصها هو له ووقته دونه فانها الدرة الاصل البدل
وفي خبر كثير ثم استعمل بمعنى الخبر الكثير مجازا والفارس اسم فاعل من الفرس نداء بالفتح مصدر من فرس كثير
اي حذفت بامر الجمل واما الفارس بالكسر من نفس فيمفعلة النامل يعني ان خبرك من جيش الفارس ليس
من نفسك بل من الله فلام لله بمعنى من التعليلية الداخلة على العلة الفاعلية ونظيره اللام في انما
وانا اليه ليجتمع وجه هو له باجاء تاما انت جازة فاله الاعشوق لوظف على ثمانية الظاهر في
نظم وجازنا اصله جارح وما استعملها من التبع وجازة بمنزلة هو له بمنزلة الذي العدد اضافة
الى ذي بيانية العدد محمول على المعنى الحقيقي لا على معنى العدد ود هو له وما كان نفسا اه
قال الجمل السعد واول الجمل ليل بالفرق جديها وفاعل نظير عابد الى السعد يعني البيت مع الشاهد اذ

قولهم انفسا الطيبة اخره واسم المنون بناء على جوارا فاعل طبيب هو الخاطبة المنون المون والباو
 قولهم فانك ما اسم فعل بضم خذو فاعله مستر فيه والكاف مفعوله الثاني بخلاف اللام اي فاعله
 وحروف الجر مفعوله الاول ويحتمل ان يكون الكاف ذاكب اللغا على المستر في المرفوع الواقع ذاكب البع
 قولهم رب بعل واخيه هذا مثال للاعراب في لفظ اخيه وهو دخول الراء في الخيه والكان
 انظرا بالاضافة لكمة فمفعول لان يعرف المضاف لا يزيد عن غير ذلك المضاف اليه والضمير العايد اليه
 المنكوة كالنكره مفعول قولهم وان تلك النساء اوله لمن كان من جن لا يرح طارفا قاله الشافعي لان
 وابرج اي جبال البرج وهو الشدة والطارف الا في اهل البيت والضمير المحمدي عايد الى الفعلة قولهم
 كنه ولا كنهه اوله ولا تني بعل ولا حلا فلا البعل الزوج والحلائل جميع حليلة وهي الزوجه والجرود
 الاول عايد الى الجار والوجه والجرود الثلاثة الى الانتبان من الجار والعاقل بالحاء المهملة والطاء
 المعجمة المانع من التزوج وهو يستثنى من البعل قولهم فني هناك اه اوله فلا والله ولا يلقى بالفتا
 لخطف اللام لما كبد الفهم في بعض النسخ بعد الفاء لا لنا فنه وهو عاقل ولا يلقى اي لا يجد من الانفا
 بالفاء للوحدة وانما من فاعله وفني مفعوله وما بعد حتى جزء المفعول والبلية ظ قولهم ضل بجمعا اه
 اعلم ان بيان معاصروا الجر وغيره متعلقانها من متما هذا الفن وله اراحد اخر لنخففها حق النقص
 ونحن نشتر اليه هنا على سبيل الاجمال ونسئل الله ان يوفقنا الوضع رساله منفردة بفضل فيه ما هذا
 النقص مع سائر تخفيفات لا يواب هذا الفن فيما نفرد به قولهم بعض وبين اه اي قصد البعض
 البيان والابتداء هي له الجنس هذا مفعول لكل الفعلين على سبيل التنازع والتعبد بالجنس لا
 عن الشخص ان يبينه وشيعة يكون بهن في المراء بالجنس ما يبا بل الشخص سواء كان نكرة واسم جنس او
 مسمى بلام الجنس وما اشبه ذلك قولهم فمن يبيّن بضمه ذلك على ان ما بعدها اما كل الجنس هو
 معمول متعلق بها من حيث انه معمول له والغالب ان يكون هذا الجزء نكرة مخدفة كافي الا انه فان نبت
 حتى نفوا شيئا ما نجون ومن يبيّن بضمه على ان ما بعدها اما جمل معمول متعلقها او عينه من حيث
 الصل الكن على الثاني لا بد ان يكون استعمالها بعد هذه هذه المعنى اسم من استعمال المفعول في
 لا ابتداء بضمه على ان ما بعدها مكان او زمان لا قول متعلقها وفي عليه حال ما يدل على انها يعلم
 ان متعلق من البيّن بضمه عام مقدّم لا يكاد يذكر قولهم فذلكان من مظهرها على ما وجدنا في بعض النسخ

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد واله الطيبين
 الطاهرين

للشعر

الغيبة

الغرض من هذا الكلام ان من مظهر فضل دارنا فضلنا على الارض والافعال والناس والمعنى واضح هو انه
 ويكثر فيناه اوله يظلم به الجرباء مثل قايما يظلم به بصيرة اي فيه اي في هذا اليوم الشدة بالحر والحرارة
 قد ورمع الشمس وضواها للفتور وبعث اي ينصب وهو خير بظل وقايما حال من قايما عليه ويكثر فيناه
 في ذلك اليوم لشدة الحر بين الصو المرفح والاباء عرج بعري جمع بعري الغرض وصف اليوم بشدة الحر
 هو له ومن ويا فيهما بكذا اي بدل ان على ان معمول متعلقهما بدل عنهما بعدهما من حيث انه معمول والكم
 ان يكون ناسخ اسمين بمفعول البدل مضافين الى ما بعدهما اذ لا ينفاد ومنها ما لا ينفاد من لفظ
 البدل هو في لم ينفذ فيهم اه اخو شوا الاغانه فربنا فا وربنا فا الفاء للعطف وشنوا بالشين المعجمة
 والنون بمعنى التفرق والاعانة مفعول لاجله وفرنا جمع لغارس اي زاكيا الغرس وربنا فكلما كان جمع لركب
 اي زاكيا لاجل والشاهد فيهم حيث كان باؤه بالبدل هو في واللام للملك اي بدل عطان فابعده
 مالك لم ينفذ متعلقه من حيث هو كذا ويعني المالك الشحونة المملوك جواز ملكه عن هذا المالك
 وطذا لا يحمل اللام في قولنا الشجر للحد ينفذ والمحمدية على الملكة هو في وهو الاختصاص اي انفاد
 ما بعد اللام بمفعول متعلقه من غير تحقق شرط الملكة ووجه التشبيه بينه وبينها هو تغلق الباب
 يكون بين نالي اللام وذلك المتعلق ولا يكون بينه وبين غيره هو في في وفي غلبة اي الدلالة على
 ثبوت معمول متعلقه لما بعده من غير ضد الملكة والاختصاص والحاصل ان اللام قد بدل على ثبوت
 معمول متعلقه لما بعده فان ضد منه هذا المعنى فقط هو للعدو فان ضد هذا مع زيادة هي
 الملكة فلا ملكة والاختصاص فلا اختصاص هو في وتغلب اي لا على ان ما بعده على فاعليه
 او غابته متعلقه واستعماله في الشاكر فقول في رواية لغرداه قد مر شرح هذا البيت في
 المفعول هو في لولا الله بهم اه اوله ولا واقعه لا ينفذ لم ينفذ الفاء للعطف اللام لتأكيد التضم
 ولا ينفذ بصيغة المحو اي لا يوجد وداء فابتنافا فاعله الباء في واضح هو في حقيقنا او عجاذا
 الباء في قد بدل ان على خاطره ما بعدهما بمفعول متعلقهما خاطرة فاعله او فافضنا فان كانت تلك
 الاطاعة خاطرة فغير ما بعدهما خاطرة مكانة او رابنة فهما للظرفية التحقيقية والاطاعة في المحبة
 وللثابته انواع منها ان بدل على خاطرة ما قد زينة ما وبين ما بعدهما اطاعة فاعله او مكانة
 نحو قوله وما كنت بجانب الغربة فان التقدير الله علم بمكان ذي جانب الخرس من الطوائف يكون

الباء عريجين

استقال

بدأ به هذا الجانب هو محل شفاف ونسج ومنها ان يدل على احاطة نفس ما بعد ما لكن احاطة الكل بالجو
 نحو قولنا هذا في ملك اي في ملكه والواحدة في ثلثه او ما شئت قلت كقولنا السوا في الجحيم منها ان
 يدل على احاطة المنزل منزلة الا احاطة الحقيقة كقولهم وهو الله في السموات والارض على وجهه هو ان
 يكون المراد به هو الله كمن في السموات والارض في كونه عالما بها والمشيء به لا يدان يكون او يخرج في نظر
 يشبه له لا شك ان عامة الناس يحضرون سبب العلم المصور في كون العالم محاطا للعلوم وان كان
 العالم محاطا للعلوم فان الامر في الواقع على عكس ذلك ومنها ان يدل على احاطة ما بعد ما احاطة
 القليل بالمداول من حيث كونه في مكان الاله المذكورة على وجه اخر وهو ان المراد بها ان السموات
 والارض دليل على العلم بكل منهما محيط على العلم به نعم وان كان نفس وجوده تعالى محيطا بكل من سواه وهذا
 اذا بنا الامر على البرهان الا في نفي الذي اشار اليه سبحانه بقوله سبحانه ايا شانه الا افان وفي انفسهم
 حفي ببيتهم انهم ان الحق واما اذا بنى على البرهان الذي اشار اليه سبحانه بقوله اولم يكف بربك الا
 على كل شيء شهيد كما هو باب السالك من الحق الى الخلق فهو سبحانه محيط بجميع من سواه من جميع الوجوه مثل
 التقدير في الاله وهو الله معبود في السموات وفي الارض اية معبود خالقه ومنها ان يدل على احاطة
 انفسا ليه نحو الشمس في الجوزاء وقطران في الكتاب في نظرنا العين في الكتاب ومنها ان يدل على احاطة
 احاطة انطباعة نحو الصورة في المرآة ومنها ان يدل على احاطة احاطة لتسبب بالسيب نحو الهلاك في الكذ
 ولعلم ان طر في احاطة فليكونان حبيبين كالمان في الكبري فليكونان عفتين كالنجاة في الصدوق
 يكون المحيط حبيبا والمحاط عفتا كالنفع في الدواء وقد يكون المحيط عفتا والمحاط حبيبا كافي جملك
 قوله ما فداك انت يوسف في حبسه يوسف في له وقد بينا ان السببا اي يدل ان على سببه ما بعد
 لتعلقها والغالب في تلك السبب في الباطن الاله والعلل المناهضة قوله فبظلم من الذين منعوا
 بما بعده وهو قوله قوله ان امرأة اه فدمتم نام هذا الحديث في باب المفعول له قوله بالتبا
 استغن لي يا بني للاستغانة تدل على كون ما بعده مستغنا به لا يجاد مستغنة قوله وعلى عدي
 تعدية معية الفعل فان التعدية بالحرث خمسة معا فذكرنا ذلك في باب التعدية والروم قوله في
 التعويض غير البديل بل الفرق بينهما ان البنية البديل تدخل على الزايل وفي التعويض على الحادث وفي نظرنا
 البنية الداخلة فيما بعد الاشياء لا يجوز. فدخل على الزايل قال الله تعالى لنشره اية ثمنا قبله والحق في العرف

احاطة

ان انزالنا الزايل في حذو الحادث في التعويض ونالك من هذا نرى ان يقولون ان الجمع المبدئي خارج
 دون التعويض وفيما يعبر عن التعويض بالمقابل فانهم **قوله** والصواب ابداء الاضمان ذلك على الضمان محول
 متعلق بما بعد **قوله** محو به داء اي كان بداء **قوله** محو وصلته بهذا الصواب ان يمثل بما مثله لان هذا
 الباطل المحض لا يضادون افاده معنى اخر وقد بينا ذلك في اقسام المنع في باب المنع والالزام **قوله**
 على الاستعلاء اي يدل على غلبة محول متعلقه على ما بعده حسا كان الغلبة او معنى حقيقة كانت او ادعا
 وفيه هنا نكتة لا بد من التنبه عليها وهوان النجاة القدر ما حكوا بان اللام الجارة للنفع وعلى المضارع
 ان الامر قد يكون بالعكس نحو ولهم عذاب اليم **والله اعلم** صل على محمد وآل محمد واجب عنهم بان ليس
 مرادهم ان الحكمين ثابتان مطبقا بل المراد انهما مخصوصا بفعل خاص فيجوز لكل من الحرفين كالدعا مثلا
 فان عد باللام كان النفع وان بعلى كان الضرر **قوله** ما خطبنا الي في هذا الباب ان مرادهم ان اللام
 مطلق للضرر ومرادهم بالنفع والضرر المفهومين منها ليس ما هو المتبادر الى النفع والضرر من جميع
 الجوانب بل مرادهم بالنفع ان اللام يدل عليه من جهة دلالة على غالبية ما بعده على معول متعلقه
 اذا الغالبية مرجحة هي نفع لصاحبه وان كان ضررا له مرجحة اخرى وبالضرر ان على ذلك عليه
 من جهة دلالة على مغلوبية ما بعده لمعول متعلقه اذا المغلوبية مرجحة هي ضرر لصاحبه وان كان
 نفعاً له مرجحة اخرى فاحفظ ذلك **قوله** اذا رضى عن بنو اشرافه لعمرك ان الله يحب رضاها بنوا
 فشير قبله وخبر قوله لعمرك عن وف وهو مجمل ان يكون رضى بمعنى عطف وهو يتعدى بعلى **قوله**
 بعن تجاوزا عن اء يعنى ان عن يدل على ان في معول متعلقه ما بعد **قوله** وقد يجرى وضع بعد
 على الظاهر ان يكون على اسم الاحرف **قوله** محو لنزك كج ف اء اي محو لا بد من محو **قوله** لا افضل
 في حجب هذا بعض من بينه هو هكذا لاه ابن عمك لا افضل في حجب عنى ولا انت دبان في حجب
 فاله حبان بن الحوث ولاه مخفف لله بمعنى قد دره ومصدا انزعتك نفس الشاعر وهو منبذ ما بعده
 خبره فابره الضمير لا يثبت مشكك من باب الاضمان على نائ ولا افضلنا ما محولا او معلوما وعلى
 الثاني بتقدير المفعول اي لا افضلت نفسك على بيع المتكلم رابطا الجزء بالمبدأ والحجب علو
 الشأن والدبان مالكا الاعراف في الشواهد حذف نون الوفاة من دبان في التخفيف **قوله** هذا هو
 منه لا لفظه بان ليس مما يتصل به نون الوفاة ونحو ذلك من الحذف وبمعنى التباسه وهو مرفوع لان ^{نظا}

النفع وعلى مط

ان تصيب الفاء فيما بعد النون ان يكون ما بعد الفاء متصفاً وظيفتها مثبتة اذ وقع سببها الخاطيء على الشايع
 الشاهد واضح **قول** له خولج كمثل شئ اقول يمكن ان يكون هذا الكاف غير ابدية والمغنى ليس مثل
 مثله شئ وبقيد للفصوى في المثل عن الله ثم بالكناية التي هي ابلغ من النسخ مع ذلك يشترط وجه
 لان المراد من منطوق هذا الكلام ح اما ففي مثل الله عز وجل وفي المثل مثل الله عز وجل الله فاعلم الاول
 نقول لو كان قد مثل كان له مثل شئ والتالي بك فاعلم مثله والملازمة اما لان الله تعالى مع بصيرته
 مثل نفسه وان مثل الله تعالى بصيرته مثل مثله تعالى او لان الله تعالى مع كونه بالنسبة الى مثله اذ هو ارفع
 من ان يكون له مثل او كان ذا مثل فثمة يكون ذا مثل بالطريق الاولى فالمثل مثله تعالى مع مثل مثله تعالى
 الثاني نقول لو كان قد مثل كان مثله ايضا مثل والتالي بك فاعلم مثله وبيان الملازمة بالوجود
 الثلاثة السابقة الا ان لا خبر فيها فلهذا لا يحتاج الى التفريق الثلاثة من التفريق بين السابقيين فافهم
قول لك ابد كالفاء فون ذراها اخوه حين يطوى المسامع الصراخ في الضرب بكسر الفاء والالف
 المدودة جمع فري يفنيها مع الالف المفصولة بجمع فري يفنيها مع الالف المفصولة وهو الحمار الوحشي
 ذريضته الذال وكسرها مع الالف المفصولة بجمع ذرية بالكسر والضم وهي على الشئ والضمير للجبال
 ويطوى كضرب بمعنى يلف والصراخ رفع الصا وتشديد الراء الاولى الطير المستنير بالجهد جلد بالضمين وهو
 جرباوى في العلف ويصح من اقل اللبل الى اخوه بصفته بما بان كالحمار الوحشي فون الحمار ما يحتاج الى
 الصراخ المسامع اي الاذان من وخطا في جميع اللبل والشاهد في الكان في كالفاء بانه مشبهة ان
 فون خبر يحتاج الى المنبذ ولا يصلح له شئ في الكلام الا هذا ومبه قاتل **قول** له مروك نبيها هذا
 بعض من بيت هو هكذا انهمون ولر نبيها وعش طط كالطعن بذهب في الزينة والفعل الحرفة للتكاثر وهو
 جمع ذي يخضع الضاحك فعول لقوله لن نبي في سطر كفرن هو الظلم والكاف فاعل الفعل والمرء بما
 طعن الطعن لرج ونحوه وبين هب ي يدخل بين الفعلة ويصتبه فيه وهن الزينة ليلتئم والفعل كالفعة بجمع
 فبلة **قول** له فبيرة وامثل كصف ما كول وله ولعبطير بهم ابا بيل قاله روي بن الحجاج وصير في بنة
 الجمل اي جعلوا والعصف في الزرع فان فبلة لا يجوز ان يكون هذا الكاف ابدية فثمة كان المراد هو
 الحكم بصيرة هذا الجماعة مثل اصحاب القبل الذين هم كصف ما كول **قول** لك بالقوة الشغوة هذا بعض
 من بيت هو هكذا ابكا اللغوة الشغوة اجلت ولم اكن لا ولع الا بالكتي المفتح اللغوة كالصغوة العفاب والشغوة

كالضفة بالشين والغين المجيبين بمعنى العواء وصف العفاب به لا عوجاج منقاره وجلت منكم الجوا
 وقوله لا ولع لأمها لأم الجوى وهو مستخوي بان المقذبة من لا يلاع أى الخصر والكى على التجماع المستو
 يذنه بالدع والمفع من على راسه لينض من الحديد المستمارة بالفارسية كراه خور هو لم من عن
 بين الجنا هذا بعض من بيت هو هكذا فقلت للركب لما ان علمهم من عن بين الجنا نظرة ذبا للجز من
 سنا بره بصرام وجه غالبة خالت بكما لكل لفظ عريضة الجانب الجيبا بالحاء المهملة كفى بوضع
 بالشام ونظرة فاعل على وقبل يفخ من وضع عريضة المنعطف نعت للفاعل والجز مفعول به والشام
 الضياء وغابته اسم مجوهر واخالت الشئ تخترت وتغافرت والكل كمنجج كلز كجندوهى سريه
 والباقي واضح قوله رعدت من عليه هذا بعض من بيت هو هكذا عذ من عليه بعد ما ثم ظهروا
 فصل عن موضع يبدأ بحمل عذناى اصبح العظاة من فوق فرخا بعد ما انتهى شدة عطشها واصل
 بالصا المهملة واللام المشددة أى تصوتا حشاؤها من العطش وهو خبر قوله رعدت وعن بعض
 عطف على من عليه والفيض بالغاف كالفيض بالقاء وهو الفرج والبدا الفلاة والجبال كان الجوى
 الطريق قوله وهما الماضى أى اذا كان بمعنى النمان الماضى قوله وما زالت آخرة ولبداه
 وكل حين شيتا مرة ابغى لى طلب مد ظف وباضع بمعنى البائع اسم علم من يقع على غير القياس والبد
 الصبي والكل من كان لا يعرفين وشين شيت من الشيب بخلاف الشبا والامر من لم يثبت تجند وقوله
 ولبداه حين مطوفان على الجملة الاسمية بخلاف العاطف قوله رديما او فبت فى علم آخوه فوضو
 شمالا لى لى بما صعدت راس الجبل رفيع البند وثمة رباح الشمال وهو بفتح الشين مقابل الجنود اما
 بكسرهما مقابل البند ونكبد الفعل بالنون للضوء وقوله رديما الجامل المتوكل فهم آخوه وعناجج
 بينهم المهاد الجامل بالجم جماعه من الابل ولا واحده والمقبل كوخ والذى ضار ذخير وعناجج بالعز
 والمهملة جمع عنجج بضمين وهو الغبل الطويلة الاعناق وحكا كجال جمع هر كعوق وهو الصغير من الجبل
 والباقي واضح قوله كما سيفه عمارة اوله اخ فاجده بخير يوم مشهرا له فطش من حرج مشه
 اخبرنا لك قد مثل يوم صفين وهو من جيش على واخ بشدا موصوف بما جدد من خيرة افعال من الخ
 بمعنى الذل والمراد بعرو من معك كرى سيفه هو الصمصا ومضار بجمع مضن ومضن بالسيف
 مفدا شين ظرفه وخانت السيف عدم قطعه لعدم حذنه فلفظ السيف فى البيت مرفوع قوله ما و

علاه

شئت تبدي
 الدال نيزدين
 وشه توت كره
 واخو الماه

ان يكون المضافا لم يوافق في الابهام كالغير والمثارة والتشبيه لم يغير في الابهام كالتشبيه في هذا الاول العليم
فصدهم فائدة معنوية في الاضافة اللفظية ولا في الثاني لان المضافين فيكم يتكبرين تنكبر باعينا الذي
وتنكبر باعينا المضاف اليه لم يغير في التشبيه وفقد الجنتية في التنكير غير متوحي في الواحد فاما
غيره فبغيره ولا في الثاني لان وضع تلك الالفاظ للاستعانة في الابهام فلا يناسب ما في غير نعم اذا كان
لشيء غير مثل واحد فاذا الاضمار في الواسطة ذلك جازان بحسب على المضاف احكام المعاق والمقد
اجازوا ان يكون قول من تع غير المتصور وصفا لقوله ان بن يغت فافهم قوله كانه عطية هذا كما
من فاعل مجاز في قوله نعم ومن الناس من يجادل في حقه بغير علم ولا هدى ولا كتاب هتية في عطية في راء
جانب في سعة عطفه وهو كتابة عن التنكير قوله كما ترفت اه اقله ونشروا بالقول التي قد انعت في
الاعشى كل تشريف وشرف من باب علم يوق شرفه من الرشح اذا غصض والخصوب بالعارضة كلوكب شدة الاضافة
الافشاء والفناء في قول ردو في الفكر اه هذا الى لام للموضحة ومن همة الامر اه مصرع اخذ
مثل هذا العمل شابع عن الشغراء وما مفعول للروية واللام في له معنى له وما يقول له الامر هو مثال
الامر والنواة التكاثر في بعض النسخ بدل الجبينا النواة اكننا الثواب في سبيل كسب التروية في التنكير
الفكر في كبر حيزه الذي هو معين قوله له معنى مصداق وان اختلفا فهو ما قوله ولا صفة
للموصوفها لم يفل ولا الى الموصوف مع كونه اخصر ليكن هوهم عدم جواز اضافة الواضحة الى الوضو
في نحو ما ح زيدا بالكرم فانه جاز قوله له رأى سمي هذا القلب الحاخ الى هذا الثاني بل في مثل هذا
المثال من وجب الاول اضافة الشيء الى نفسه والذات في اضافة المعرفة ولا يبعد ان يضاف اليه لم يتركبوا مثل
هذا الاضافة الا بعد فقد التنكير في المضافات فكذلك فلا يباح الى هذا الثاني بل قوله له رأى سمي
اليوم الجامع هذا اليوم الناس في نفسه شتبا يوم الى الجمع مجاز فكذلك القول في المكان الجامع قوله
اي شئ من مرقبغة قول هذه الاضافة صيغة من غير جاز الى هذا الثاني بل فان بين المضافين
عوم من وجه فهو خاتم حذب بدو وجوده في كلام العرب كثر من ان يحجب كون جميعها ما ولا في كلامهم
بعد جدا قوله كضاي وحادي يقال ضاي الشيء وخاداه اي غاب عنه قوله ويبد هو يفتح
الباء الموحدة وسكون الباء المشاة بمعنى غير قوله لفظا منفرا قوله لفظا منفرا وخالف حال فيقول
ان يكون لفظا حالا ومنه في ضمير قوله وكنت اذ كنت الهى وحكما اخوه لم يك شي باله في لكا قوله

والذي يشاء أه هذا من حيث هو هكذا والذي يشاء ان يثبت به واحد واخشي الرياح والمطر اذالة
ربيع بن صبيح غاش ثلثائة واربعين ولم يقبل الا سلم بصفته هذا البيت اثنا عشر ذهاب فونه
وانه لا يطبق حل السلاج ولا يملك داسل الخيران فصر شق وان تحيط لذيقه ولا يحمل الريح وافيه المطر
طهره وضعفه قول له اى نداء ولا بعد نداء اى اخذ بعد اخذ قول له اى سعد بعد سعد بهغه
اسعاد بعد اسعا اى غانة بعد غانة قول له فليقله بك مسودا وله دعونا لينا نلينا مسودا دعونا
اى طليت اللام للجليل وناب من النابى اى الحادثة ومسودا بكسر الميم اسم رجل وقوله فليقله بك مسودا
مطلوب المحذوف وهو البصيرة الماضية المعكواى فليمسوداى اجابة اجابة مكررة من يد يد اى من احنا
او البصيرة المتكلم المعلوم المضاع اى اجابة اجابة منكرة لاحسانه والاجابة للثبوت للمقابلة له بقول
او فعل وما نضاف اليه الاول محذوف بعينه ما ايضا اليه الثاني نظير قطع الله يد رجل من فلهما قول
لقلت لبيد ان يدعوك فابله انك لو دعوتني ودوني ذوداء ذان ونوع بيوت ذوداء كجاء بهي
الارض لبيد وجعله ودوني ذوداء خالته ومنع بالفاسية خرا كاه وفي الشواهد مترجع بفقد بم الثا
على الزاء مصدر مهي من ان انواع اى مثلى وقيل بالثون والزاء المعجز من نوع البئر اذا كان فيربك لغفر
والاوسط هو الضوا ويون بالباء الموحدة المغوخة ثم الياء المثناة الثمانية المضمومة مخيلة واسف
البعيدة الاطراف وان يدعوك منعلق بقلت قول له اما ترى حيث سهل طالعا اخوه نجما بضو كا
لشها لامعا الهرة لان شفهام وما نافية ودانى من وية العين حيث ضا ط الى المفرد ويلزم ان يكون
معبرا وما قبل اراضنا فهنا بالمعنى الى الجملة لان سهيل مبتدأ احد فخره وهو مستغفر فندا لا ينافي
الاستغفار فابعد البيت فان المراد من اضافته الى المفرد اضافته الى ما هو مفرد لفظا وبنيا في كون سهيل
محذوفا واذا كان سهيل محذوفا فالحق ان حيث ضا ف الى المفرد لفظا ومعنى ما ينفذ به ضعا اى حيث
ايضا سهيل ويصح ان يكون طالعا حالا اعراضا اليه لا يكونه معوكا للضما ونجما مفعول لقوله اما ترى
قوله وانتم حيث تظرون اى حين اذا كان كذا على كان يكون اضافته الى اذ يباينة قول له اما
الاول اى البناء لا البناء على الفتح لا يثبت بحصول التخصيف قول له على حين اه قد وشرح هذا
البيت في باب المفعول المطلق قول له فلن ينفذ اى لن ينيل الى الكذب قول له اذا باهلى حنة خطيئة
اخوه ولذنه ما فذاك المذبح قاله الفرزدق واليا هلى اليرى للنسوة الى الباء هلى وهى قبيلة والخطيئة

المرأة المنسوبة الى خطلة والمذرع بصنعة اسم المفعول بالذال المجزوء والراء والعين المثلثين متجانسة
 اشرف من ابنة ابي ابي كان رجل باهلي وج احراء خطيب طهامة ولد فذاك الولد امه اشرف من ابنة قوله
 هذا نفس بلا شفعها هذا بعض من بيت هو هكذا وبيت ليل ارسلت بشفا عذالي فها نفس ليل شفعها
 قاله في النوح وبيت مجمل من التفعيل والياء واضح **قوله** لولا ان من السموع آه جواب اول احدث
 والتقدير لكان مفظونا بانه الحق دون غيره وقوله من السموع خبر ان وعلما اسم **قوله** فلت
 قد تقدم آه هذا ايراد على قول ابن هشام قال ومنه هذا يوم يرفع الصادقين قوله قال بلقطة
 لا يخفى لطف هذا الكلام حيث يمكن ان يراد بفعال الفظة او معناه فان اول الامة قال الله **قوله** وكلا
 ذلتاه اقل ان الخير والشر بك قاله عبد الله بن جبر في يوم احد وهو مشرك ثم اسلم ومك بفتح الميم بفتح
 الغاية وذلك مغزى بشارته للشركاء في قوله نعم عوان بين ذلك وقيل فيمن بين اي حبيب
 اي كل منهما جذا الى شيء اعجم ويحمل على اخر يظهر بالناقل **قوله** كلا اني خيال واعدى عضد
 في النابث والمقام للمساواة جدي خبر كلا وافرا به باعتبار الفظة ويا خبار فاعله وهو ضمير المتكلم والواو
 محذوفة اي نا واعد اباها عضدا اي قوة ومدد فان العضد كناية عن القوة والناثبات الحارثان والانا
 الاثنان والنزول والملمات النوازل **قوله** لفر دمع فبا اي اي طاسنهما مبداء وعبرها **قوله**
 اي وابك فارس الاخر اباء وله فلتن لبك خالين لتعلن خالين خال عز الفاعل والمفعول الى واحد
 والفارس اكب لفرض واخر جمع حزب وهو الطائفة والمخدرات فارس الاخر اباء **قوله** لم يطوي
 مع المضاف اليه الترس ذلك ان مضدا اي اتما هو جزء من اجزاء اوليه حواها المضاف اليه على سبيل التقر
 والاختمال ما يخرج الاول من الاجزاء الاولى للشيء المعرف واحدا لان مجموع اجزائها الاولى اثنان بخلاف
 الجزء الاول من الاجزاء الاولى للشيء المنكوف اثنان لان مجموع اجزائها الاثنان كل اثنين من اثنين
 من جنس مفرد فمضد اي المضاف اليه اثنان والمضد واحد وله مخزنة القصة مرعا لفظ اي حذرا من الالتهاء
قوله ومع الاول ان يكون لفظه مع الاولى في المثنى بالفتح والثانية بالتسكون ليكون ضمير فيها
 وفيل يثرب المرحبين كما حمل عليه ويحمل العكس على ان يكون الضمير ان بخلاف ترتيب المرحبين **قوله**
 اسم لكان الاجتماع آه فقولنا جلس بدمع وعمر وجلس بدمع زمان اجما عهده في هذا الزمان وفي
 مكانه كذلك واستعماله في زمان الاجتماع اكثر **قوله** فرشي منكم وهو اي معكم اخي وان كانت فيكم

لما قال جرير مدح هشام بن عبد الملك لعمري كذا لفظ في فريسي كالفاء في جزاء الشرط او نفس الجزاء
على جهة فتح جواز تقديمه على الشرط والذين بالكسر المال والحجبة الخاش ولام بكسر اللام يقال فلان
يزول ما اي يهمل ونراخ اي قليل والباقي واضح قول لم يكن عنده البيرة آه الزجر المنع والاسباب
الدع والباقي تأويل قول له وهي نظيرة آه قبل هذا الاعتراض غير وارد فيها لان المعنى للشبهة
لحرف في آه ما هو خلاف صد الصلة وهو متحقق فيها كذا الخ البنية بخلاف المعنى فيها نحو فاهة انما
هو لينة بمعنى المضاعف البيرة ونقصه وهذا لا يتحقق فيها نحو فاهة لا في صوته واحدة ويحقق ذلك
غير ما بعد ما استعمل في معنى يحتاج الى الغرض شبهة بذلك الحرف في الافتقار وافضى ذلك الشبهة
لكن لزوم الاضافة مانع من ذلك واعرب بالاصل فاذا اذ انوى معنى المضاعف البيرة فخط ذلك اللفظ
عليه دلالة اللفظ على معنى في غيره وشبه الحرف من وجه آخر ففوى به الشبهة الاولى ورفع مانع فصار
منبهة وامثلة الاحوال الثلاثة الاخر فلا لانه اما ان لا معنى بديل عليه وكان وبديل عليه نفس لفظ ذلك
المعنى واما الاصل فانهما يكون مرجعا عند فقد ما يقتضيه بقبض مفضا وافول المضافان الجوابية
المشوقة غير متشبهين بغيره من وجوه كما حقيقنا سابقا لا يتصور معان تلك الالفاظ الا بنبهنا
اليها بعموم في غيرها ما يرد في اي فافهم قول له وكذا اذا انوى لفظه ومعناه الاحتمال العقلي
في الغير واشباهه بحسب المضاف اليه خمسة احدها غير موجود وهو بنية لفظه ومعناه والبول في وجوه
قوله له اذا انوى المشعر بهذا القسم الغير الموجود مع له اذا انوى لفظه عند بنية معناه على ان يكون دور
بمعنى عنده واذا انوى لفظه دون معناه فظ و ذلك ذكر المعنى مطلقا عند شرح قول المصنف و اراد به المعنى
فقط فافهم المراد في هذا المقام فانه من مراد الالف قول له فساغ الى الشارب آه اكد انحصر بالما
الحجم قاله عبد الله بن عمر بكذله فافادركه وساع بالعارسية كواشدا وغص من الغصه وهو لفظ
كلو كبرش والجم بمعنى البارد والحار والمراد هنا الاول وهو بديل الحجم الفري اي المتأخر الغد فلو
ومن قبل نادى له اخوه فاعطف مولى عليه لعواطف المراد بالمولي بن العم وهو بديل من هاء عليه فلو
للضيق نادى في ذلك اليوم كل ابن عم فراينه وخرج حتى يعينوه فاما هو فيه من جوب وفاز له من
به فارحم عليه حاميه ولا اجاب للدعائه الى اخون وروى بديل مولى يوم قول له ولم يك لقاؤك هذا
بعض من بيت هو هكذا اذا انا لم اؤمن على ولم يكن لقاؤك الا من هو ذاك كانه من قبل سلطان السلاط

لم او من لما طهر ووراء
وزاء

وناكب الحجج حجابيه قبل يمكن ان يكون جواهره امدحذوف اي فتح اعتقادى عنك قوله وابنتون آوله
 ولقد سكنت عليك كل سنة السبعة لطريق العقبه والخطا بجره وابنته في هجو قوله كجلا وضام
 "وله مكروه قبل مدبر معافا له امرى القيس لكند مكروكسليم لما بسون في الكو وكذا مفر لما بسون بالق
 وهما صفتان للجرور في البيت السابق يعني اذا استقبلته حسن واذا اسند به حسن الجلو كصنع
 الصبر المشا وخطه اي حذره والتبيل الماء الشابل من المطر والباقي ظ قوله في الاعراب في الفع
 والتبيل غير قوله وغبرها وهو الافراد والنتبه والجمع بافهام السه والتكبر وتا التبريف كذا
 تنكير المصاف الب مع تعريف المضا البه وافسام الخلا من يرق الى مائة وخمسة وعشرين في اتمافي لفرج
 من هذه الامور وهذا احد عشر فيها واما في امرين وهذا ثمانية وقلون فيما ثمانية عشر للاعراب مع كل
 من الفسحة الباقية واربعه عشر للتذكير والمثابته مع التبعثر الباقية وستة الافسام الافراد وفرعه
 مع التنكير وامانة ثلثة امور وهذا اتان وخمسة عشر وعشرون للاعراب مع التذكير والمثابته مع كل
 من الافسام الستة للافراد وفرعه واربع للاعراب مع التذكير والمثابته مع التنكير واثني عشر للاعراب
 مع الافسام الستة مع التنكير واثني عشر للتذكير والمثابته مع الافسام الستة مع التنكير واثني عشر للتذكير
 والمثابته مع الافسام الستة مع التنكير وامانة اربعة امور وهو اربعة وعشرون واكفى المعر اتمته طبعه
 امثلة الاولان للاعراب بدليل ظهوره في لفظ المضا البع الثالث والزابع للتذكير والتبيل
 عود الصبر والخامس في خلافة المنة عن المفسر في الافراد بدليل اوله الخيرة واللسان كما لان الاقل ان يكون
 المضا المحذوف بعد اسم الاشادة فاما في خلافة المؤنث عن المذكورة التذكير بدليل عود الصبر الثاني ان
 يكون بعد المفعول فاما في خلافة المفرد المؤنث عن الجمع المذكورة كلا وصفية وهذا احسن واظهر والاشا
 للتنكير بدليل وقوعه في الاقان المثل وامثاله لا يعرف بالاضافة الى المعرفه قوله اي بدل شكره
 وفي اي رنق لسانكم التكنيب فلا شاهد فيه بسفون من ودد البصير آه بسفون صبيغة المحصول والتبيل
 قد يندى في المفعول الثاني نحو قوله نعم ويبقى من ماء صبيغة بدفعوله من ودد مكسر لواء وسكون
 وسكون الراء الماء الواد وعليه الناس او على الناس مفعوله الثاني وكان البصير اسم لكان ذلك الورد
 وعليهم متعلق بالورد لظنهم مع الورد ودا وبالأوار والمفد الحال عن الورد ونبذ الورد الى كل
 كل الناس والماعلى سبيل الخفية لكون منها مخر كما الان الاول شهر وبر كجند المضا تابع للورد ويصفو

انما هذا الكلام
 يتقوس خلافا لما في
 كتابه من قوله
 "كل من لم يدر
 ما هو الله
 لم يدر ما هو
 الله"

بفتح الفاء المشددة وقم الفاف اي يخلط ويمنج والرجون الشراب الخ والسلسل ما سهل خولته
للعلو لغد وبه وصفاته قوله والمسل من ارداها فالحذرة على ما في بعض الكتب الغيرة هكذا
والورد من اقولها فانه اردان جمع ردد بالضم وهو اصل لكم الذي يصعب لعرق والورد بفتح الواو
بالفارسية كل ونفع وفتح كلاهما بالحاء المهملة ومعناه بالفارسية وزبد قوله لكل امرئ اه اي
المرء ليس المراد للصورة بل من الخلق بغيره والخصال السنية والنار ليست للصورة النار بل نار وطلعها
الطبخ لغير الزوار ونفذ كثير من اصله اي ثوبه بالنابن اي تشغل فغوله نار بالجر اي كل نار قوله
ذلك المضاف فعل فصل قوله وتكون ما نفسك اه هذا اثر الذي بالكسر مفعول بمفعول الهلاك اي اذا
لم يمنع نفسك من هواها ففعل ما شاءت سببت هلاكها قوله هل انتم تادكونا اصلاجه هذا
رواية قوله كما خبونا اه اوله فرشيته بخبر لاكون ومدخل الفاء متعلق بما سبقت وروى كعبه من
رشت التهم اذا زفت عليه لرش والمراد به فيها اصلح خالي ولاكون محجوز محلا جوابا للامر والاول
مدحهم بغيره مع والمدح المدح وفاعله ومفعوله كلاهما هو المتكلم والناح بالفارسية رشت والضم
لجرح العسل كقوله ما ينزل به الطار غبارا جاسره هو بالفارسية جاد وبعطاران والمخيط اصلاجه
بغير حتى اذا مدحت نفسي ثم مدحت في النفوس واحداث ما امدتها عليها نفسي لما كان كمن ينج
الحجر بالعسل عند الاثر في القابضة قوله ما ان وجدنا اه الهوى العشق وهو في موضع المفعول الثاني
وهو طيب بغيره واء كتب الطلب وزيادة من وبعده واء من كتب الطلب عدم زيادتها مفعول اول
او متعلق بمعلق للفعول الاول لقوله وجدنا ولا عذمتنا اي وجدنا دائما لما لا نفي اليقين اثباتا والفهم
الغالب والواحد بالفتح العشق والصيب بكسر الصاد ولشد بد الباء العاشق وهو ثابت فاعل للفهم
واضيف اليه بوسيط فاعله البين وفيه اشكال لان الاول تقدم الفاعل على العامل الثاني ان
الفاعل ما قام به الحديث لا نفس الحديث الجواب عن الاول جواز في الضرورة وعن الثاني باقر الصيب لصاحبه
عشقه قوله انجلا تام والاداء انجبا فعل ما ضاى ولد ولد انجبا والاداء اقاما هي وفنجل
الوالدين لك الولد والنجل بالنون والجمع النسل اي وفنا صبرا هلا فتم نجل نجل ذلك الولد قوله
تسعى منا حاه اخوه كما تضمنت المنة الوصف على شئ عابد لام عمر المذكرة قبل والامتناع الاستبنا
اي عند استنهاكها وخالكونها مسوكة والندى بفتح النون ومفعول بالفارسية تم وهو مفعول في الشئ

اهب روحا وتحملة و
تدبير له عاقبة
حار وصور اوقاس
و دسوف

ومضاف الى رتبة ما اى ما الفم ثوسط المسواك الذى هو مفعول اول انشئ ما المنزلة مفعول مضمر والمنزلة
 النخلة والوصف بفتحها جمع وضعه وهي نخلة من نخلة وضعها الى بعض اى موضوع كل فى علمه وطاء الوصف من
 واصفى هو كما خط الكابلية تمام بقارب ويزيل خط بالحاء المعجمة باض محو اى رسم هذه الدار كما كتبه
 كاتب يحد يحد بوزن ما بقارب نفوسا ونباعدا وجه الشبهة لا قد اس والتفرق وحق اليهود يجعل خطا
 به لا خطا لشبهه بالانداس من بنا بالخطوط وبقيل لانه من اهل الكتاب بوزن كبيع من الزيل يسكون البناء
 الابداد والافناء قولهم من ابنى شيخاه اوله بخوفه فبدل المردى بسيفه قال معاوية بوزن لى سفيها
 لغتها الله بن نجي من الورق قد ضرب به الخارجى وقيل على بن نضيرة ابن عليم المردى الخارجى بل يكونان والمراد
 بالاباطح مكة وفواحها اذ ابو طالب كان من عبا الهاجا واشرف ساكنيها قولهم كان بوزن اه البرق
 فسر لى بن نواه عريتين وابا عصا ضا بجد فحرفوا النداء قد فصل بالضم والنضال الباء الباقى واضح قوله
 هما خطنا اما اساه اخوه وامادم والمونى بالتحريك احد الخطا يضم الحاء المعجمة الحاصل اساه بكسر الهاء الاس
 والمراد بالدم سفة اى القتل والخرم الحاء المهملة وشهد بالراء مقابل البعد واجد اسم بفضيل
 اخو من الاسر المنة **فول** خليل امك فى هذا بعض من بيت هو هكذا خليل امك فى الذى كسبت
 بك وما الى فيها يطفى طبع لفظا مائة مالى فاقه واستنهما من انكاره وحذف لا يعطى للضرورة والباقي
 واضح **فول** ثم اوى اه هذا بعض من بيت هو هكذا اطوف اطوف ثم اوى الى ما ويرى النفع او
 اى ارجع والنفع بالفارسية دوع نرش باب شيرين **فول** ولست بعدك ما فان معنى اه اللطف
 بالفارسية حشر خور دن وهو متعلق بذكر اى ما ادرك ما فان معنى بالخمر او يقول البت كذا ولا يقول
 لو ان كذا كان كذا **فول** اى بى هذا جزء من بيت هو هكذا اودى بى واعقبوا خسر
 بعد الرقاد وغيره ما فطلع اودى اى هلك ونجا صرايون فاضيف فقلب عبق اى اودى
 والرقاد الضم كالرقود بمخاط النوم والمراد رقاد البنين اى موتهم اودى اى غفلت عن مضام
 وبعد الرقاد على هذا زان الشبر وعبر عطف على خسر اى معا ولا فطلع اى لا يزال ذلك
 او كل من الجنة والعزة **فول** سنبوا الهوى هذا بعض من بيت هو هكذا سنبوا الهوى واعقبوا
 لهوام فخرموا ولكل جنب مصرع وهذا البيت مع البيت الذى قبله من قصيدته فاطما ابو ذؤيب
 في مرثية خسر من بينه وفدهلكوا جعانا طاعون والضمير سنبوا للبنين والمذكورين والمراد

ليست كذا

فادعم

بقوله هو يوشا الشا حلا وبناؤهم فان بقاء الاولاد مما جوبه لآب وهذا على ان يواد يسبقوا
 معنى تركوا وهو بهم موثق ولغاء من اجوده واعتقوا بالنول اي جعلوا ابدتهم في عتق ما يجتونه
 فخر بالانما المثل ما من مجهول اي جعلهم الموت محرومين كالمضارع المضعف للضعف فقبل اي اخذوا
 واحد بعد واحد وبالبناء المجزأ هلكوا والمصريح المستوط ومصرع الجنب كتابه عن الموت فوله
 غير مضمر اي يكون اما ظاهرا لا ضميرا حلا لصد والمراية لم يكن محذوفا بان كان مذكورا لان
 عمل المصد المفعول ايضا ضعيف هذا لكن تمثيل لك المصريح كالنص في اداة المعنى الاول ويمكن على
 المعنى الثاني بالقول بجدف المصدي في المثال بقى التعدير وهو ضرب المحسن في قولهم ولا محذور
 بان يكون فيه ناء الوحد في قولهم ولا مجموع هذا الغرض لنفي التثنية لئلا يكون تثنية المصدعا
 في قولهم ضعيفا لتكاثره اه قد تشرح هذا البيت في باب افعال القلوب في قولهم يخافون به اه بصفت
 هذا البيت مسافر معه ماء فنبههم واجه بالماء نفس ذكيت عطشا فاحادهم من العطش ويجازي بجه
 يجه بالضم ويبدأ بالماء والجلد بالغث وهو لول يجمل القوي فاعله والحازم بالحاء المهملة والواو البعثة
 من لاحظ غايته الامو وضربه كفنه مصدق مضالاقا على والملا مضطوا هو الشارب هو مفعول المصد
 ونفس ذكيت مفعول لقوله يجازي ولا يبعد ان يكون المصد مضافا الى المفعول بجدف لفاعله على الملا
 منصوب بزع الحافض في ضربه الجلد كفنه على الملا فماتل قوله تركته بملا حس اه جمع مله وهو بالقفا
 لبسبة في قولهم غير الجار على الغفل المراد بالجر بان ههنا صبر في الشيء مشغفا منه لشيء اخر
 فالمصد جازا على الفعل ون اسم المصد وهذا الجريان اما منسوبا الى معنى المشغف منه والى لفظه لكن
 في كلهما الى المادة والماجران المستعمل في اسم الفاعل والصفة المشبهة وهو بمعنى المطابقة والاول
 ولا يخفى عليك ان الاولى تغد به الجريان بالمعنى الاول فيكون على الان يقال المراد بالجر بان هذا
 الغرض مع سلاحيته لضرته مفعولا مطلقا للفعل كما قبل حتى يجرز بذلك غرض المصد والمضيا
 الجملية كالفائدة في تعريف المصد الفاعل في قولهم ان كان غير علم اه هذا شرط لعمله الخ لا في هذا
 الاول بجله الى ان تقابا وبانتفا الثاني بجله الى اعمال انفا فبالا في قوله او معيا فكم المصد
 انه حكم بوجود المشروط مع انتفاء شرطه في قوله وبعد عطاءك اه اوله كفر بعدد فاما الموت عفى
 الكفر فانه قد اجبتني باز فبعد عطاءك اباي فانه ابل فان لولع بالكسر الابل اليه ونوع وكان ذلك

نسخ
 من
 نسخة
 بخط
 الشيخ
 محمد
 بن
 عبد
 الله

حله

يمكن
 وزمان
 بسبب

الشاعره قد شره لبقولوه فانجاه نفر وزد عليه فانه واعطاء مائه ابل من غناهم القوم **قوله** اظلم
 الظفر حرفا لندا وظلوم كبر الظلم وقبل الضوا اظلم زخم ظلمه خبيث ظلمه وهي اسم لام عمران ومضرب
 مصدري من الاجتناء اهبط من الهدية وظلم خبر ان قوله كنع ذى غنى حقوا شين الظان قوله بعد
 هذا وبذلك يهود مقل من مصر واخر هذا المصراع والمصرعان متقابلان مرجع للجنه بقوله بذلك
 مصدرا الى مفعوله وفا على بان على فعه وقوله كنع على عكس ذلك والمقل من يفل ماله والمجرى ما
 وقع في المشقة لاجل الفخر والوزن الى زينة والكاف فانه وقع كذلك والشين يفتح الشين الفتح ويحمل
 ان يكون الفخران فتر الانظار ان لم يشرط له كنه لشواهد في قوله ورد بقوله نعم قبل ان
 في الابهة يدل بعض الناس اذا قلده على الناس واخاره ايزه شام ونسب الى المشرك قال الكا
 من شرطه مبتدأ وجوابه محذوف من استطاع فليج فلا يكون الابهة نصافي الرد على البعض على انه
 لو كان من فاعلا كان المعنى انه يجب على جميع الناس ان يحج مستطيعهم وهذا جازي الانصاف في قوله
 كحيت يوم غافل هو اجته هذا مصراع ولما ظفر على يامه وصبر او لكونه صلبا فيكون مفعولا له وشيئا
 ان يكون نمبره في المشي لعلوك اه اقله السالك الثغرة البقطان سالكها السالك خبر بعد خبر
 لقوله انت في البيت السائق والثغرة بالشاء المثلة والغبن المجهر الطير في المرفع الذي امامه نحو
 من الاعداء والبقطان ضد النام صفة للثغرة بحال منعكها وهو السالك ومثله مصدح حنة فعله
 اي بمشي والهلوك كمنود المرأة الفاجرة والخبيل كجندب الخاء المجرة والعين المهملة وفيها بينهما ياء
 مشاء فحاشه مبتدأ اخبره الظرف وهو منصوب كما امر لهما ان يصب قصبه والفضل بضم الفاء والضا
 المجرة وهي اللابنة ثوب الخلوه وقبل هو الخيل واسنين وليس هذا اذا فعل هذا هو صفة للخبيل
 لا للهلوك ولا شاهدين **قوله** مخافة الافلاس اقله فلكنك دابنتها حاسا فاذا بنت من المدا
 وهو اعطاء الفرض واخذ وحشا كضرب سم رجل والخافة الخوف والافلاس الفقر واللبان
 الما طلة في اداء الدين بغيره الى عطيت الفرض بها اي بذخيرة وفيه حسنا الغنى به عنهما طلة اذا
 الدين ولم اعط الفرض بغيره خوفا من افلاسها طلة في اداؤه والحسان كان من الحسن نصيب
 وان كان من الحسن بشد بد السنين فمنع قوله لبدل على فاعله اي لبدل بالضم على فاعله
 الصدق **قوله** الباء الى فاعل المصد الذي هو فاعله صانع ايضا **قوله** مفعلا او موحى الاحوال

مان ووسج اسطع
 على استطع الناس لا على
 مع الناس سر طلة

انما هو
 انما هو
 انما هو

الشيء اما ان تكون باسم الفاعل فالمراد بالظاهر والمضمرا ما كان اسما ظاهرا وما كان
ضمرا واما ما كان طفوذا وما كان مفردا وكان المراد هو الثاني وان كان بابا ظاهر شيئا ما ذكر
في المصدر لان اسم الفاعل اذا كان ضمرا في غير حجة اسم الفاعل فهو كصند كان كذلك في الالهة
عن العمل ولو وقع عمله في الفصح قبل الحمل على خد الفاعل واما ان يكون الاحوال الاربعة احوالا
لفعل قول في العمل وهو معول اسم الفاعل والاخير فان لفاعله وهو فاعل اسم الفاعل والظن
والمضمرا ايضا بالمعنيين لكن الاول على المعنى الاول قول له جازيا على ضيغة الاصل المراد با
لصيغة ميزان اسم الفاعل قول له او معدولا عنها فبشارة الى ان صيغة اسم الفاعل من غير عدل
لا يكون الا الصيغة المعهودة المشهورة بصيغة قول له ان كان عرضة الى اخوع عن مضمر منعاني من غير
قدم للضمة ووهو مغزل مصد مبي وباءه بمغنة متعلق بمعد خيل كان ثم اعلم ان الشرطين انما لا يقبلان
للمجموع نوعي عمل اسم الفاعل بغير الرفع والتصديق لكل واحد منهما ما خبر به عليه ان عمل رعدة لا ينفصل
الشرطا الاول فان اسم الفاعل بغير الماضي يعمل في الفاعل اتفاقا قول له لانح آه قبل الضمان
يقول بدل اللفظ في الوصعين المخرجان بغير عن قول الفعل المتعقوب به يقولنا المضارع اما الاول
فلان الغزل يوجب شبه معناه بالمضارع لا لفظه اذ شبه لفظه به ثانيا فط واما الثاني فلا اختصاصا قول
مراد جعل الغزل علة للشبه للفظ من حيث الدلالة الذي هو جامع الى الشبه لمعنى لا من حيث الموانعة
كما توهمه بعض من ذكر الطويل المذكور للاشارة الى هذا باحضر وجاز فيعلق الحكم بالوصف شعرا
لجيشة وانما جعل هذا الشبه لفظيا مع امكان جعله معنويا بصير عرض الشبه العمل الى العلة والمعلول
شبا واحدا فانهم قول له وقد يكون لغت محذوف عنناى عن مخصوصه والافضل لكل وصف
محذوف والموصوف موصوم فلا يرد عليه انه يفتضح ان يكون بخير الاخضر لخصوات بدع واخر
للكل قول في كثرة اعلم ان المبالغة ان ياد بجلب لكف والكثرة ان ياد بجلب لكف وقد يشبه عمل كل منهما بمعنى
الاخر والمتعلق قول له في كثرة احتمالات الاول ان يتعلق بالمبالغة اشارة الى ان المبالغة اللفظ قد عليها
فلك الصيغ بواسطة الارتفاع في الكم الثاني ان يكون بمعنى في وقت كثر متعلضا بقوله بدل الثالث
ان يكون متعلقا بالبدل والمبدل من اسم الفاعل المتبدل بما يدل على التكرار الرابع ان يكون متعلقا
بالمستعمل المتعدده وفيها القول افعال وفعوال وفضل والاخير اظهر في المراد لخار واثقا

من بحال كثر والبواك جمع بائك وهو الابل الشامية الانبي قول مرضي وجعل له اخوه اذا عدا
 زاد فانك عاقره ايو طاب ليلك على امير المؤمنين في مرضه امة بن منغرة وفدا كان خرج الى الشيا
 فانه في الطريق ونص الى السيف طرفة الى المذنب من جانيه طوليه وسون بضم السين وسكون الواو جمع ساو لعلما
 بالفارسية كمنذ بعثت انت بن مرضي وب يسفك سون سما الا بال والسمان بكسر السين جمع سمينة
 وهي بالفارسية برزبره واذا عدم زاد الناس فانت بغضه ان الا بال وكان الضرب والعكر كناية عن غنى
 الاطعام بها قولهم انهم مرفون عرضا خرجوا الى الكملين له فديد مرفون بفتح الميم وكسر الزاي المجز
 جمع مرفي خادفون والعرض الناموس وجاش سفديم الحمار المهيضة المكسوة على الجم جمع جحش بالكسر وكو
 ولد الحمار والكرملين بالكسر اسم ماء في جبل طي والقديد بالفاء الصوت اي هم عندى غيرة الحمار
 الى صوت عند كملين واطافة الحمار الى كملين لادنى ملاينة قول القائلين الملك الجلا جلا
 ما بعده خبره محسبنا وانا لا القائلين منصوب بما في البيت السابق والجلال بالجمد او بفتح الجيم
 المهيضة كبر لغوم قولهم زادوا غفيرة من جمع غفيرة وكذا فخرج فخرجوا ان لهم زبادة
 وفضيلة على غيرهم بسببهم غافرون لغومهم ما صد عنهم ولا سوا يتكبر قولهم نصيب اسم
 عطف على المحو بل وانا نوقفه الاضافة على المحو بل والنصيب لان هذا الاسم معول الاسم المفعول
 الاسم المتعدى اضافة الى المفعول لا الى المفعول فتح فقدانه مجابا يكون بدله ايشيه به قولهم
 على الشيا على التشبيه المفعول قبل هذا اذا كان الاسم معرفة واما اذا كان نكرة فعلى التثنية
 افول لا يضاف اسم المفعول الى هذا الاسم الا اذا كان معرفة قولهم كجو المفاصد ورجع الوبع بكسر
 الواو صفة مشبهة وهو منبذ اخبر قولهم نحو المفاصد والولاية الرابها النصيب في الامور
 ونفرتا اوه الفار بافاد صبه كرج و الشراء بالفاتية بضم الدال قولهم سقاء السقاء
 اصلا امور الناس وجعل الشخص سولا قولهم وجعل جواله الخ الزبيرة الامر ما يحكماء في العظم
 وسبلا الكلام والاملاء قولهم وليجاء المجد بالضم والفتح الضو واليهي بالفتح الحسن والسود
 شبع بفتح الشين ضد الجوع قولهم كفسر النقص الى قوله افاة هذا المجموع كلام مشتمل على بعض
 مضار الزبيرة في مفعول اجماله في الخط من فيه بفتح الميم لا بالكسر اضيف اليه جبال في تقدير ذلك
 كما في قولهم قدس له فلا يربان المثال غيره لما في المثال له ولا يحتاج الى ان يكون حذف شي من جبال الضريرة

في وسر في
 حدم محو ويا محم من ليس
 صوبه وسمت كون
 المستعطف
 نويرة سبط الحكيم محم
 تم حاد منه وشريرة
 في وسر

قوله
 في
 في

ضابطو

واسم المفعول أي إذا ثبت أن ضرب فعل فاسم فاعله غير مثلاً ومثل الفاء للتفريع والمرج والمشا إليه
 فاعل ذلك الفعل أو مفعوله ومعناه ظهراً ولا يبعد أن يكون على هذا أيضاً فاعلاً جزاءً البنية الثانية فكذلك لفعل
 الضمير سم الفاعل واسم الإشارة فاسم المفعول وهي أن ما حكم عليه بالضمير مثلاً إذا ضفرت فاشته
 علم تنفرد الـ **أما** من تلك الذات بحركتك الصفة غيبة التميز فكأنما متحدان فناسبت بعينها بالضمير لكونه موضوعاً
 للذات فقط وهذا بخلاف اسم لمفعول فإن ما حكم عليه بالضمير وبمثلاً هو ذات ذات صفة غير ثابتة
 من تلك الذات بل واقعة عليها فاسمها لها على الذات والصفة في غيبة الوضوح فناسبت بعينها بالضمير
 الموضوع للذات إلى الذات والصفة هذا ماضياً في هذا المقام **قول** أي سأل بها أن غذا الماء
 والدم أي جرى وسأل ومصدر الغدو وهي بالذات المعجزة **قول** أي سأل بها أن اشترى كثر المخرج
قول أي وثابتهما فعل الظان فعل وفعل بمعنى المفعول من الجازات السابعة وأصلها موضوعاً للغة الصدد
 كالحلق والضمير **قول** أي بعد تقديره أن الطرف متعلق بقوله جراً وبوله استحسن **قول** أي فخرج بما ذكره
 أعلم أن استحسن جراً الفاعل غير مخفوف واسم الفاعل المتعدي وكذلك اسم الفاعل اللادى بعد تقدير
 الخويل وأما بعد قبل تقدير الخويل فيتحقق لا يفهم من كلام التمهيد هنا فخرج الأول فيفيد المضمرة والثالث
 مما ذكره نفسه كأنه لم يتجوز لخراج الثاني لعدم وجوده **قول** أي زيداً كائناً به أن أراد بالكتابة
 له الكتابة بالفعل فهو اسم فاعل متعلق خارج عن كلام المضمرة وإن أراد به ما ثبت له ملكة الكتابة فلا معنى
 لاجراءه لأنه صفة مشبهة للهم إلا أن يريد بالكتابة ما جابيل الشاعر وبمعنى موقع الكتابة مع
 قطع النظر عن ذلك أي بمفعول **قول** أي واستحسن جراً الفاعل أي أشارة إلى جوا اعتراض ووده ابن النظم
 على هذا الخريف وعاصل اعتراض أن العلم بذلك الاستحسن موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فلو
 عكس ما روي حاصل الجواب أن العلم بهذا الاستحسن لا يوقف على العلم بكون الصفة مشبهة بل هو حاصل
 بمنح النظر إلى المعنى **قول** أي استنباط هذه الجواب كلام المضمرة يجعل قوله معنى تميز النسبة **قول** أي استحسن
 لا للفاعل ثم لا يخفى عليه أن أراد هذا الاستنباط بالنظر إلى المعنى بعد تقدير الخويل في الصفة
 وقبله في اسم الفاعل لا بعده مجرداً عما ظاهره فلفظ **قول** أي هنا على التسمية أي في هذا المشا
 الذي هو فيه **قول** أي زينة **قول** أي زينة فمقدم معنى ذلك عن **قول** أي بابل لا تسغال فارجع إليه
قول أي وهو المنانج فيه أي هو مفعول نازح فيه الأفعال الثلاثة أي على الأرض واضيف جرد **قول** أي

استحسن جراً
 الفاعل غير
 مخفوف

لكن هذا ضعيف علم ان مسائل الصفة المشبهة على ما ذكره المصنف فثلثون مسئلة وهي على ما مره التعليل
 اربعة اقسام ضعيف يمتنع ويمنع وحسن اما وجه لضعف هذا الامر الاول فصل الصفة المجردة من الالمول
 المعرفه ومتشابه ذلك ان الصفة اذا كانت مجردة عن الضعف شبيهها بالفعل في ذلك السبيل كمثل العمل العمل
 للجواز المحتاج الى قوة العامل وذلك النصب على التسمية بالمفعول واما اذا كانت معنوية لال الموضوع
 كما هو المحقق عندنا وعندكم باول الصفة بالفعل كاسم الفاعل المعرف بما تقوم به مشابهها بالفعل فمثل
 عمل الجازي ايضا بلا ضعف كذا اذا كانت مجردة وحسن النصب المعول النكرة فان النصب على التميز وهو عمل
 خفي يمكن ان يعمل كل عامل فوتا او ضعيفا وذلك الوجه وجود في اربع مسائل الثاني جرح الصفة المجردة
 عن المضاف الى ضمير الموصو او المضاف الى المضاف الى ضميره ومنشأ الضعف في هذا مشابهة اضافها باضافته
 اليه الى نفسه لان المضاف الى الشيء بواسطة مضاف واحد او اكثر ينسب الى ذلك المضاف اليه التسمية فكأنه ينفرد
 به ايضا ومصدر ذلك المضاف اليه متحد مع مصدر الصفة المجردة عن المضاف الى التسمية بواسطة وسائط
 وهذا القسم موجود في مسئلتين واما اذا كانت معنوية لال فالمضاف اليه الاخر جرح المصدر الصفة لا عنه
 لكن يمنع لما سنذكره والمشاكلة لاضافة الشيء الى نفسه ان لم يكن بمنزلة اضافة الشيء الى نفسه في
 الامتناع الا انه ضعيف جدا واما وجه الفتح فهو خلو الصفة عما بعدها عن ما يربط بالموصوف والواطف
 الصفة هو الضمير لا غيره وفيما بعده اما الضمير كغيره وفيما بعده اللام المشار به الى الموصو كالضمير في ذلك
 اربع مسائل واما وجه الامتناع فهو خلو اضافة الصفة عن التخفيف وعن الخاص عن جرحه الى ان يطر عن
 العمل المجازي كما في بعض واضافتها الى معنوياتها وذلك ايضا في اربعة مسائل واما وجه جرح هذا خلو
 المسئلة عن وجه لضعف والفتح والامتناع وذلك موجود في اثنين وعشرين مسئلة فاحفظها فقول
 لا يجزى لا يفيض الحق فان الفتح هو النقص عن الحق فقولها وانها للبيان قد تقدم شرح هذا ايضا مفصلا
 في باب اعراب الاسماء الستة فقولها حال كونه لم يجعل الظرف متعلفا بافظون زجرا للسند على اللغز
 اشارة الى ان ما خرافة لا بالوضع لا بالظن فقط فقولها النكرة اخرا عن قول من يقول انما موصو
 ما بعدها صلحها وخبرها محذوف وهو شيء عظيم المراد بالنكرة النكرة النامة الى الموصوفه وضعف مقيد
 وبذلك استغنى ما يتر وهذا الحسن المذاهب لكن القابل به ناد ولقد المر ينصرف له كبر من الخفاء واحسن
 كونه موصوفه فافضه على ان يكون ما بعده منه وخبر محذوف وفاطر اربعة اقسام لا تكون نكرة نامة وفاطره

هذا هو الوجه
 في المسئلة

استفهامية وهو قوله **انما انفسنا** اشار الى ان الامر بالنفوس شرط بوجود النجس وانه انما
ولما جعل قوله **تجيبا** مفعولا له **انما** قوله **وهو خير** بحسب الخبر والا فالنجس الانشائي
هو **انما** قبل فاعل اخر عن قول من يقول انه مفعول والباء للعدية والفاعل مضمرة غابدا الى المصدر
المستفاد منه والخبر على الاول من قولنا احسن به صا ز بهذا احسن شديدا على الثاني جعل المحسن مقبلا
حسن شديدا ولعلم ان ما فعل مظم وافعل به على الذهب لثاني مبتدأ من على اسناد الفعل الى المصدر
فان ما مظم عبارة عما استوفى منه الفعل ومعنى قولنا ما احسن بدا احسن جسته **قوله** لا رنة لكن قد عرفت
من ان كما يجيء في قول الشاعر واجب لنا ان يكون المقدم **قوله** وابقاء صيغة النجس كما كان النجس
منه خفيفة النجس بالاضالة ما استيفد من الفعل المراد به هنا مضمرة مجازا بانه بهذا القول على ذلك
لثلاثين ان المسيل حذف فاعل فعل **قوله** يضح هذا بالاضاد المحض من الوضوح ولا هذا اشار
بقوله لا يلبس فان الوضوح كانه ضد الالباس **قوله** رضى الله اه قاله مولانا امير المؤمنين **قوله** وبقية
مفعول لقوله جرى ما الغنة حفظ الشخص كل عضوه او فرج بخصوصة غر الخالص الكرم هنا بفتح التاج
او مبدء الاعطاء والله اعلم **قوله** فداى اى فداى فداى لذل المجزة اى المراد بالحكم المغنى التضمنى **قوله**
وهما نظيرة الاول نظير ليس وعنه الثاني نظير هب فاعلم **قوله** من فعل لم يبين ما يخالف الفعل العبد
صوغ النجس منه فبا سبابا لانسان بخلافها بالانسان فان النجس مصنوع منها ولو بالخلقة والاختلا
قوله فخوران وفوق ان كان المراد بالموت زهوف الروح من اخراجها البدن فلا شك انه دفع لا ينفق
الا فى لان ولا بفيل الفضل والنقصان وان كان المراد به ما يركب من زهوفها على كل عضو من البدن فلا يخفى
انه ندب بجي بفيل ذلك كما وكذا ما بمجته الر وال **قوله** لى كونه على الفعل لم يقله دلالة على الكو
او العبد المحلى لان اشهل لا يدل على العبد المحلى لان مطلق العبد بجي وصفه على فعل بل لا فاعله
قوله نحو عبت مجاجتك فداى ان المراد بالعناية جعل الشخص فاضدا وهو من فعل الله نعم فلا يستعمل
الاجحوف المراد بالملازم الملازم الاضافى ومن جعلها بمجته صيغة الشخص فاضدا فاعله معلوما
مبني على مثل هذا فى هذا الكتاب **قوله** واعظم بما ضرب لفظا بمصديق اى بضميه **قوله** ومثل ابن
الناظم قد عرفت الحالة النجس من اوثامه لکن صوغ الفعل من نفس غير واقع البند ولو ارد النجس
منه فبالخلقة ثم اقول يمكن النجس عن الموت بحسب قولنا اكثر موت ميلة فلان انما يفتح ومنه هذا من النجس

كالوجه بمعنى صفة الشئ ذامبينة او ذام او ذام ووجه والظن ان المراد هو المعنى لا خبر قول له وقال
 ابن هشام اه بناء مقال ابن هشام اما على ان معقول هو الروح من اجزاء البدن كما سبق او على ان
 النجى ان كان على سبيل التلافة فالمفعول هو النجى من حيث حقيقته والتنجى في هذا المثال انما هو فيج المولى من
 ان يقال النجى من ما اشد حرجه انما هو في شدة ايضا لا في نفسه لا فانقول شدة الدخلة من
 من انك لا تخرج من لهما اذ دعاهما من المشق من الذراع كالطارد كما اشار اليه ولا يبعد
 للذراع فعل حتى يثبت ثبانه اليه فلهذا ما يخالف الصوغ عن الفعل هو له وما اخص هذا بالخاء
 النجى والقنا الملهة هو له وقال ابنه المسلمين اه قال عباس بن عباس هو من المولى لغة فلو لم يكن والمعنى
 واضح هو له فالجتيون اه وجه قول البصريين على زعم ابن عصفور بضم الجملين بالفعل وهو
 قول الكنا على زعمه هو انه في الاصل وان كانا جملين الا انهما بعد ذلك وضعا لانشاء المدح
 والذم وحكي فيهما اعرابا السابن على الوضع فصلا اسمين فكونهما جملين باعينا هذا الوضع لكن
 لا يخفى ان مراد الكنا لو كان ذلك لكان النجى عنهما بالجملين الفعلين احسن لان اثبات صفته
 معبر عنه بلفظا يبين ان يكون من حيث استخفافه للشعب عن مجاز اللفظ وقيل مراد البصريين على زعم
 ابن عصفور ان المخصوص خبر لخذوف فقولنا نعم الرجل زيد مثلا جملة فعلية ومراد الكنا في زعمهم ان المخصوص
 مبتدأ متوحد ما بعده خبره فيكون القول المذكور جملة اسمية وهذا خطأ لان الكلام في نعم الرجل فقط في
 نعم الرجل زيد هو له واقعا اسمين شذبة الاسمين باعبار ثوز بعضا على الفعلين لا باعيا كونهما
 مع الكل واحد من الفعلين لان الكلام في الفاعل ولا في رفع المخصوصين الفعلين هو له ونعم ابن
 اخذ لقوم هذا بعض من يذهب هو هكذا ونعم ابن اخذ لقوم غير مكذوب فيهم حسام مفرد من جملين قاله
 ابوطالب نعم النعم والفاء للعطف برؤا او او غير مكذوب في حال الكنا اسم مفعول وزهر مخصوص
 بالمدح وهو اسم جمل محساي وصف وهو وصفه مع وكذا قوله مفرد بالفتح اي مفرد والجماع بل جميع جملة
 بالكر هي بالفارسية بنده شبيه هو له وجميع بمنزلة الافعال المفعلة للاضافة كالجمع المقربون
 المقرب البعد ينبغي ان يجعل المخر من فاعلها والمضنا الاخر مفعولا لها انا كان المخر احداهما فقط وانما
 اذا كان كلاهما مخر كين ولم يكن احدهما مخر كما بل يوجدان معا بالاضافة المذكورة فلم يذكر هذا
 الافعال على بل يكتفى بتعيينها بالبين على ان يكون ظرفا والمعنى ومع الجمع والتفريق او نحوها هذا

انما قد قيل
 صفة من قول البصريين وقيل انما هو
 بضم ص و الجملين وقيل
 بضم ص و الجملين وقيل
 بضم ص و الجملين وقيل
 بضم ص و الجملين وقيل
 بضم ص و الجملين وقيل

المضافين

او يجب الجمع فاما عند ارادة المجاز فقد يختلف عن ذلك فلما كان كلام المصنف هذا من اعظم الاربعة فذكر
 لفظ البين **قوله** والتقليدون بئس آة قال جرير بن حازم وهو من بني عدي بن كعب بن عبد الله بن كعب بن لؤي
 والمراد بالفخر بجاههم وبالام نسانهم والزل لا يحزن الا لضعف الفخر خيفة الاله ولتطبيق من الغنى لنظروا
 به فهنا المراء التي وضعت شيئا من القطر ونحوه على البنية ليراها الناس بهينة الاله فبرغبون بها وهذا
 من ادب فواحش العبر **قوله** ولقد علمت بان دينه قاله ابو طالب عم النبي والمغنى واضح وهذا لما
 صرح باسلامه **قوله** نعم ما يقول الفاضل ان كان مامعزة فافضلي هو قوله فالتقدير نعم ما
 يقول قول الفاضل ومفوله وان كانت مامعزة فافضلي هو قوله فالتقدير نعم ما
 المخصوص والمغنى نعم شيء حسن يقول الفاضل اي قوله ومفوله **قوله** محمد وقلي لا منوى **قوله** هو
 او شعرهما كان قوله مشعريه مشعرا بان العلم بالنال ونحوه ليس مخصوصا بل مشعريه مع انه مخصوص
 فد قوله هو لدفع هذا الاشعار **قوله** ولك ان تقول اه كعب ان حذف وجه الشبهة المتن يشع
 بعومه وعمومه فيجوز ان يكون شاملا بئس في الاختلاف في الفعلية وان شك فيه وشك عند مع ان
 الظاهر عدم الخلاف في فعلية شأ قوله الى خلاف فابل آة هذا اما بالاصافة اي خلاف شخص فابل
 اما بالتوضيف على ان يكون نسبة القول الى الخلاف يجوز انتم الخلاف سماع استعمال تلك اللفظة في المع
 او اللفظ من غير غير حكايا صلتا وكان المصنف لم يعجب بهذا الاستعمال فحكم بالاطلاق **قوله** وحكمنا
 بطلان احكامها لعدم مماثلة في جميع الاحكام **قوله** يا حيدل جيل آة ١٠٠ على ما وجد في بعض
 النسخ الغير المعبر فانه جنة ما فوفت قيات **قوله** فحذار يا آة ما قبله باسم الاله فبيد بنا ولوعيدنا
 غير شقينا **قوله** عبيد الله رواته الانصار فبيد بنا اي بنينا والمغنى واضح **قوله** وقبل جيلنا
 اي مجموع جيلنا **قوله** علي جانب الاستمارة اي ضار الكل اسمنا نظيبا لاشرف الاجراء على الاخير
 لما تقدم ما مصلية اي غلب الفعل على الاسم دون العكس لتقديم عليه من حيث الترديد في العمل او موصو
 اي لما تقدم من التركيب **قوله** اجند آة الملاء الارض والاربع حتى مرتبة مينة وهي اسم امرئ ذي
 الومة وهذه اصله هي دخل فيه الف الاطلاق **قوله** بضاهي المثال كلام لم يشعل فيما يشا بلغة الاصط
 كثيرا من غير تعبيرة لفظه وان غير المغنى دلالة على تشبيه فابشا بلغة الاصط وقد مر هذا انفا
قوله في الصيف ضيعت اللبن ضيعت صبغت اللون وفقد ما يملن بملن فلما علم انه في مطار البشاها

وفي اصرح هذا المثل لا صل حوطين بامره كانت تحت رجل مؤسره فكونه كبر فظلمها فتر وجعل
 مما وقعت له وها الاقل لثمنه فقال لها هذا انما هو قول المؤسره الغني والمملوك الفقير والاستمالة
 الاخطاء ولفظ الضيف في هذا المثل بقدره والمثني في الاسنان يد كثر ايضا المثل الذين يفتخرون ومعنا
 بالفارسية شبر ويحمل ان يكون بغير الاقل ففتح الثالث جمع لبنه وهي بالفارسية خشب ومراد هذا القول
 من هذا الكلام العذر لنعان بعلمها شبهاء الكلام اما محمول على المعنى الخفي في هذا الاستعمال والمحال
 فافهم بل جعل طيف امرته في الضيف ثم اصلت اليه حذا نطق عن واحد فلان من اللين واجابها لزوج
 بهذا الكلام قوله وهذا علة اه جعل لفاء في قوله فلو فعل بل لا للتفريع فان قلت لامضاهما الا
 بعد من العذر فلو عكس نادى في المراء بقوله ضاهي المثل ان يضاهي المثل وانما لم يجعله نفس لثمن
 لا تبدون المخصوص نافي بل لانه مستعمل في معناه الخفي الاحدا جزاؤه في بعض الاوقات قوله لثمن
 ذكره وهو المضاف الى المثل قوله على انه معطوف بالحال عن فاعل وضع اي مبتدأ بالتحال عرفا على نفع
 اي بابنا لكونه فاعلا على بعد خبره بالاباحه قوله وبها مفعوله اه اوله فقلت فقلوها عنكم
 بمرادها مفعول فقلوها الخبر وفعل الخبر من جنسها بالماء الباء في قوله بمرادها لانه اولها قوله وبها
 اه اي نعم المفعول خبره الفاعل بغير ان حكيها بمرادها اذ مضى على قوله فان قوله وشده هو من لانه
 مشق من التكرار كلفه القين بمفعول الخفي وليس لها فاعل قوله واخر وجه شدة هذه المشقة من الخفي
 لمزيد في قوله لانه لا بداء الغانة لان وصفا لفصل عليه جعل مبدء الزيادة المتفاد من افعل
 فان وصف لفصل لم يصف ما تزايد عند كونه دوين وصفا تفضل عليه ومنه فاذاجا فذا المماثلة انصف
 بالزيادة قوله ولثمنها لاكثر من غيرها واما الغرة للكثر البناء للخطا وكذا اي عدا والكاش من
 له كثره من الغيا بل والافوا ثم قوله التافض والاشيح عدا لثمنه وان ادا بالناض عبد الملك
 مر وان الفضل وذا في الحنود بالاشيح عمر بن عبد الغفر لثمنه وجه فابنه خبره تافاه او اتاه على الارض قوله
 ولا يكاد لثمنه وان قلت ذكر الفعل بعد لفظ لا يكاد فاكيد في الفعل فخص لا يكاد لثمنه لا يستعمل
 البنية وهو منا وبقوله قوله وقما جاء اه قلت هذا انما يكون اذا كان مدلول المضاع المتفي في الفعل
 مع اخيالا مرجوح سوتة كما يؤيده تأكيد النون وغيره واما اذا كان مدلوله في الفعل من غير اخيالا ثبوت
 كما يؤيده ما قبل انه لا شمار البقي فوسيط بكاد سلبا لا كمال المتفاد منه ولعلنا في هذا على الثاني فاما

في خبره

لشج وجهه من استفا
 دابته
 بغير بغيره ليس في الاستعمال كثر
 الاستعمال لا عديم الاستعمال في ان
 يكون بعض الاستعمال في
 الاستعمال منه
 في خبره

هو قوله بل ما فذود من هذه بعض يدي هو هكذا ففعلنا اهلا وسهلا وذودت في المثل
 بل ما فذودت من طيبك لدا لفرندق واهلا وسهلا منصوبا على نقد بل اهل اهل جانب في كافا هو
 لا اي لا خرا تا وابدي كانا سهلا لا مكانا خرا تا والتر ويدا خرا تا ولبخه مجنى الخلاي ثم لها واو بخره واليها
 واضح عية له لما نذكرنا هو حديث الاضافة **قول** وجاء الفضل اي بغيا لا جنبي والمراغب في
 المعول سالتهم من المعول لا كذا اذا ارد بغيا لا جنبي لتبتيه فان مشا قول الشاعر بمغية مسالة
قول لا كل من اظف هذا جنبة ذم طينج سماء الحمام كالجوش واللام للسا كيد والاكل كاللغة
 وزنا ومعنى فالأظف كبر بالافاد سببه كشك والحسابا جمع حشبه بالحام المملة كعشبه ومن شربيا
 اي من وزاد من شربيا فلفظ الفذاد سبها والافذاد جمع فذ بضم الفاف وشبه بالذال المعجى وهي جمع
 افذ على وزن افعل وهو لستم الذي لا يش عليه خشن بضم الخاء المعجى كفعل جمع اخشن بمغية الخشن
قول بان صلح احلاله اه اقول كثره عمل اسم التفضيل في الاسم الظاهر شرط ما كان احلاله
 محل الفعل والاحلال المذكور وشرط بخسنة شرط الاول وفوعة في خبر النفي الثاني ان يكون له في
 اللفظ صلحا متغايرا ان يجلي المعنى في توسط هو سبها واسند الى ولها لفظا والى الاخر معنى الثالث
 ان يكون فاعله اجنبيا من وجاخر الرابع ان يكون ركناه المفضل والمفضل عليه احدا بالذات الخامس
 ان يكون ذلك الواحد متعلقا بالاعتبار اي كان مفضلا باضافة الى الصاحب الاول ومفضلا
 عليه باضافة الى غيره ومثال الشرط الثالث الاخير الى شرط واحد هو كون الركنين واحدا بالذات
 متعلقا واما الاعتبار وواجب لا شرط اتما بالاول فينعلون النفي بزيادة الوصف كونه فدا وينفي اصل
 الوصف الذي هو جوع عليه الفعل فير يد شيعة واما الثاني فلفوعة العمل بالاعتماد اللفظي ويمكن كون
 الاسم الظاهر علاله واما الثالث فلفوعة التفضيل الموجه لضعف شيعة بالفعل وهو لفظا
 واما في ظاهر التوفيق بين قول من قال باشرط كونه سبها **قول** والاصل ان يقع اه كعني ان
 ذكر هذا الفاعل الظاهر على نوعين اصل اول اصل المبدأ من كل منهما اخلا لا ثلثة الاول ان الاصل
 وفوعه بين الضمير لفظا وهذا **قول** وفوعه بعد الضمير بلفظ فعل هذا **قول** والاصل في قوله
 جابيا للاصل وما بعد شيئا لخل في الثانية ان الاصل وفوعه بين الضمير لفظا خلافا وفوعه
 بينهما بلفظا او وفوعه بعد الضمير بلفظا وعلى هذا يكون الفرعا الكائنان لمثال الكل اخلين في خلا

بعد لها

سبها من وجه

كونه مفعولا لاجنبيا
 وبين قول من قال
 باشرط
 في خلافة هو

الأصل الثاني الأصل ما له التميز هو وقوعه بين شيئين بالتمييز لفظا وخلافا
 ولم يقع بينهما لفظا في الكل مع فرعية شيئا للأصل وخلافا في حق **ل** وتماما **آه** بين الما البسر
 التميزان والظاهر أن له أيضا أصلا وخلافا أصل بعلم بالمقابل لا أن استعمل الأصل من شيئا
 الأصل الأول **حق** **ل** وتماما **آه** من كل علم ما أحد حركه **ل** من غير خلاف الأصل الذي جاء من كلامهم
 ما دخل من على في الحل ولم يدخل قبل الحذف على التمييز دخل على مصداقهم لتفضيل مضافا إلى
 المنسوي إلى الحل كما هو شأن هذا التمييز **حق** **ل** وتماما **آه** فلهذا جواب عن سؤال فقد
 فقد بين أن القول بأن الفعل لا يعمل في المفعول باطل لأن حيث تم قوله تعالى هذا معقول به والالكان
 ظرفا وظرفية مسئلة من لظرفية فعلية تعكس المكان مع أنها عين ذاتها المقدسة عن مثال ذلك تعكس
 عن ذلك علو أكبر ويجعل الجواب أنه مفعول به أما على الخفيفة لكن لعامل يدل عليه علم وقد خذ
 بغير تمييزه وأما على التوسع لنفس علم لأن المنوع عمل الأصل في الأول وأما في الثانية فبما يربطها أصلا
 الذي هو الظرف والفرق بين ذينك المفعولين أن الأول إنما استعمل في الموضوع له والثالث إنما
 استعمل في الموضوع له والأول من خواص لظرفية ينبغي أن يستعمل في الظرفية أما لعدم لظرفية كما
 في حيث لا فضاء خصوص المقام كما في قوله تعالى ما لك يوم الدين لكونه يستعمل فيها لما منع كل يوم صلتا
 اسم الفاعل إلى الظرف وكون علم الله نظريا أو خبريا ذلك فالنوع ههنا من التوسع في المفعول به بحيث
 مشؤلية أخرى ثم أن ذكر الله علم عقيب له وتماما قوله تعالى لا تجلو غلظا ذكرا أنه يحمل أن يكون جرمين
 مفعول القول فكذا لك يحمل أن يكون جملة مسانفة أو دوت بيان العدا لا غناء بالوجه المذكور أي كونه
 حيث مفعولا له لعلم مقدول عليه علم وهذا الكلام شائع الاستعمال فيما إذا وجه كلام الله ورسوله
 والائمة بما خطر به من الموجه وعلى هذا مفعول القول هو مفعول حيث يجعل **حق** **ل** على أن حيث **آه** فلا يمكن
 كونه مفعولا به على الخفيفة **حق** **ل** وإنه لا يتوسع **آه** فلا يمكن كونه مفعولا به على المستغنى في كلا التفسير
 كلام في قوله والظاهر **آه** المراد من الطريقة المجازية نوع آخر من التوسع في الظرف الذي هو النوع
 في الغيبة حيث يشتمل ما يشهد فان هوذا العلم في الشيء أمر غير محسوس لكنه يشهد بالحلول المحسوس المعنى
 في الظرف فافهم **حق** **ل** ونضرب علم معناه وذلك لأن علمه تعالى إنما يتصور حوله في الأشياء لا
 للتقوية **حق** **ل** أي هوذا العلم شأنه إلى أن اسم التفضيل ههنا معناه اسم الفاعل إذ لم ينفذ

المنصوب الموضوع كاعم من
 الظرفية والثاني من خواص
 للظرف

في المفعول به

أحدهم هذا المفعول حتى يصير علمه انفعله قوله بمعنى أي هبني واحدا وكذا الصفه وهذا الجواب
 وأما في اللغة فالوصف فعل الواصف والصفة حال الموصوف والثقت أيضا فعل الواصف لكن بشرطه
 أن يكون بامر مباح وجوده ويكون الموصوفها والوصف غير مشروط بذلك قوله أيضا شيئا أمثلا
 إلى أن فسمي التابع إلى ما ذكر المصنف من الشيء إلى جميع أفعاله مما يجعل عطف البيان داخل في قوله
 يملف لا إلى بعض أفعاله مما يجعله خارجا في قوله أي نال الإشارة إلى أن التابع كما أنه تابع في الأغراب
 فكذلك تابع في النافذ أيضا قوله ثم أي مفضوضه لا تمام فهو ليس بكل فسر به لأن الأتمام قد
 يثبت لأجزاء ولو بعد الأتمام يعني أن الأتمام قد يطلق على أجزاء البسيط وليس له فيها لكن هذا
 أيضا يرجع إلى نوع من التركيب في قوله ما سبق أي ما أراد المتكلم مما سبق فإن المتكلم إذا أراد يقول
 زيد زيد العالم مثلا فلا يتم مراده من قوله زيد إلا بان يتبعه العالم وليس المراد بالأتمام إنما مبعلا ما
 مطلقا حتى يحتاج إلى حمل على الأتمام إلا صا وسبحي عن المضمير بديل على ما ذكرنا في قوله يخرج منه عطف
 النسق والبديل إذا لو كان متمم بنحو عجبني بديعها وبنو علم لم يفصل بينهما إنما ما سبق قوله
 بوسم أي بواسطة بيان علامته فقط لا بواسطة بيان ذاته فقط ومع علامته كما في التوكيد والبيان
 في قوله ويطبق به أي بما ذكر من الخصيص لا بوضاح وجه الحاق أن الأوصاف المذكور قبل أن يعلم
 لها الخصيص من كان موصوفها نكرة وللإيضاح أن كان معرفتها أن بعد العلم بها للدم أو للثمة
 أو للثابته فان قلت هذا العلم مناف لمعولم الأخبار بعد العلم بها أوصافا كما أن الأوصاف قبل العلم بها أوصافا
 قلت المعينة مطلق الوصف ما يحصل التبيين به بنفس ذكر الموصوف وبذلك وصفه والمعينة الوصف للدم
 ومثبه ما يحصل التبيين به بنفس ذكر الموصوف كما يشهد بذلك قوله لا تتخذوا الهين اثنين على القوم
 بالوصف في قوله أو يترجم عليه لظانه من أن الفعل فاعله الخفي هو السامع واستناه إلى الوصف
 مجاز والضمير المحرور للموصوف لكن الحق أنه محمول على المجرى أو من الفعل والمشتبه عائد إلى الموصوف
 الضمير المحرور للموصوف في مثل رحمت زيد على فسر وذلك لأن مفعول الترخيم المجرى ويجعل هو الذات لا
 الأوصاف يشهد بذلك ما ورد في الدعاء وترجم على محمد وال محمد في قوله لا تتخذوا الهين اثنين قبل
 هذا بديل كل لعدم اشتراط بديل الكل أن يكون محذرا مع المبدل في الفهم هو بديل الصداف من حكم أنه بديل
 مستكبان فهو بعض من مفعول الهين فهذا خطأ في التفسير والتكبر لا في وثبوت أحدهما للمعنى

721

وَقَدْ

أوتى وفائدة انباءنا أحدها للنف وكذا العفة الابنة والتجملها على الغنة الاول بدليل
انه في العفة الابنة وفذلك لافله مؤنة قول اي عند شيوتهما اه كم بين التوحيد والنف
على ظاهرهما وهو جعل المتنوع واحكاما ومذكرا لان كون الوصف كالصلة فادون لتبوت ذلك
اي لقائه لا لاتبائه اي حادثه فانهم قول ان رفعه اقول فان رفع الضمير المذكور على
فعل اللوصو والثاني ان يكون فعلا متعلقا برفع يكون المتعلق بدلا من انتم بل المستر قول اي في التثنية
والجمع نون الامارة لان موافقة مع غيره لازم مطلقا من غير شرط اذا فاعلا فاعل مع عدم افراد عامه
غيب مع قول وكذا ان التذكير فيما يجيء مثل ما ذكرنا قول اي والظاهر الضمير اليها اه لم يقل والافلا
مع اننا خصرا اشارته ان للوصف ضمما اخر لا يرفع شيئا وهو يوافق المتنوع فيها نحو هذا الرجل قائم
وجائز وجلد ومال فان قلت مفهوما الشرط الموجب بتبدل على خروج هذا القسم مما يوافق الموصو
فكيف يحتمل بالدخول فيه قلت هذا القسم لا بد وان يكون داخل في احدا القسمين مبدلا الاول فيكون
على وجه من وجهه والثاني منطوقا على التخرج من الثاني ولان المنطوق مقدم على دلالة المفهوم في
الاعتناء عند التعارض فتأمل قول اي والافعل التفصيل السابق اي ان لم يرفع ضمير المستر ان
رفع ضميرنا ردا واسما ظاهرا كما سبق قول اي كاتنين بيمينه اه الكاف متعلق بما سيفد ويريد
بكسر الاول بمعنى محسنين وشع اصله شئ كخسر اي حزين ومرطبا اما اسم مفعول الافعال بخلاف
الهمزة واسم مكان من الثلاثة المجرى مع الهمزة والمراد به على التقدير هو الوجه قول اي ولقد امر على
اللبيم اه اخوه واعف ثم اقول ما يعينني: وقبل مضيت ثم قلت لا يعينني فانه رجل من بني سلوك ومن
المشغوبين الاقواء ان قالته فاطمة عليها السلام بنت النبي ص والظان انه لا اصل له واذا كان شاعرا هذا البيت
مغاصر لها ومقدما عليها فاجعل لها فاما في موضع فاشتهر منها واللبيم الذي الاصل الشيع
النصر والسبب في السبب التسمي الهمزة وتشديد الباء الموحدة بالفتحة شبهة من نام وادن واعف اي حفظ
لساعر جوابه وجزائه بالمثل ولا يعينني اي لا يفصده ويحمل ان يكون الجملة خالعة عن اللبيم اذا اللبيم وانكا
في الغنة كالنكرة الا انه يحجب عليه احكام الحائز فلا شاهد في البيت قول اي خاوا اي من ذهل رابطة
فما اوله في اذن الطلام واخلف قبل فانه العالج ولم يثبت وبما الجملة بصفة فوه اضا فوه واطا
عليه ثم اوفه بلين مخلوط بالماء حتى يعقل ان لونه في العشب يشبه لونه المذنب بالذال المجيء كضرة

هو اللبن الذي خرج بالماخض بهنل بناضه كثرة الماء وجن الظلام أي ستر الظلمة الأشياء عن البصيرة
 واختلط أي اختلط بنور النهار على قلبه مضطرباً ومضطرباً ومضطرباً واحترق بذلك عما إذا كان نفسه مضطرباً
 بأن يكون بمحض الفاعل أو المفعول فلم يلزم فيه ذلك لأنه صليح لوضع الضمير المستر الموجب بالمطابقة
 فإن تلك الصلاحيات باعتبار المعنى دون اللفظ فالمراد بذلك أي لكون المصدر مصفاً بنفذه
 وليس المصدر صليحاً فائتباعاً عنه خلافاً له لأن ذلك المشيئة المفعول وهذا المضاف مفعول ويجوز أن يكون اللام
 للتعدي وللفظ ذلك الشارة إلى المصدر وهذا أقرب **فوق** له ولغته غير واحدة لهذا البيت مضطرباً
 لأن فاعل اختلافهما غائباً إلى الغف والمرد بالاختلاف الاختلاف في المعنى وأما غائباً إلى غير الواحد
 والمراد به الاختلاف في العرب والغريب والتشكيك والعمل ولما كان البيت المنقول به مشعرًا ببعض
 أقامه المعنى الثاني جملة التثنية على المعنى الأول حيث ذهب الاختلاف إلى المعنى **فوق** له وهو التثنية والجمع
 اخترق به السماع إذا كان معتدلاً بغير التثنية والجمع كالعطف وغيره فإنه لا يجوز فيه الانباع مطلقاً
 لا بالعطف ولا بغيره إلا إذا كان الكل في التعريف والتشكيك وكان تعدده بالعطف **فوق** له ولا يكون
 إلا معتدلاً أي لا يكون الغنى إلا معتدلاً بالتعداد الشخصي إذا هما واحدان أو معتدلاً أو
 المخوف واحد أو الغنى معتدلاً وأما العكس فغير منصوص **فوق** له بغير استثناء أي بغير استثناء
 نخرج من ذلك وفرد من ذنبك الثمين عن هذا الحكم **فوق** له وإن ننوون كثرنا قول القوي المنكث
 على ربيعة فاسم لأن المخوف ما لا يفتقر إلى الكل في الثمين أو بسبب عن الكل أو يقتصر إلى البعض
 المعين وإلى بعض ما وفده كذا الحكم المثلث الأول فاما حكم الخبر فكالمثلث إلا أن كلامي لا
 المتبادر يصلح للقطع والانباع معاً فافهم **فوق** له كلاً مفعول لأحد الفعلين لا تأكيداً لغيره
 الجور وفوله بعضهما مفعول لما بعده والجملة على الجملة الأولى ويجوز أن يكون كليهما مفعولاً للفعل
 اللانحني **فوق** له وبعضها عطفاً عليه ويكون هذه الجملة بدلاً من سابقتها وهي **فوق** له أقطع
 وكان هذا هو الأقرب **فوق** له معلناً حال عرفاً على قطع البعض وطريق الإعلان أن يقطع إلى
 أعرب بخلافه أعرباً المبتدع إذا أمكن الوفاق في التثنية السابع عن المصنوع ولكن إن جعله حالاً عن
 نوع استخدام قوله دون القطع المطلق فافهم **فوق** له أن كان معتباً بأي بعض دون بعض وأخر ذب عن القسم الرابع الذي
 غيره أي إذا كان معيناً ذكرنا **فوق** له فلم أعط شيئاً ولو منع وله وقد كنت في الحرب أندرية ندد على وزن المضارع المجهول

صنف

من الأندرية

في التأكيد

من الثلاثي وكأنه منقول منه ايضا الى العدة والقوة على دفع الاعلاء وضلا الجحد مجرولان
ولو لا نقد بل لصقة لنا قض لفعلا ن قولهم تابع بقصداء المقصود من التاكيد على ما ذكره
وضع واحد من اربعة امور وهي غفلة السامع عن سماع المتبوع وحمله للتكلم على السهو والنسيان وعده
ارادة الشمول في المتبوع والاولا حاصل من التاكيد للفظ البواقي خاضعة من التاكيد المعنوي وقد
عبر الشرع عن البواقي بقوله كون المتبوع على ظاهره فالعريف للتاكيد المعنوي الذي هو الاصل
في التاكيد قولهم يقتضيه التقرير قد يطلق التقرير على دفع الامر الاول ويجعل فائدة للتاكيد
اللفظي هو لا نسب لان المتبادر من التقرير ان يكون عند عدم قرارة المقصود ولا غيره في ذهن
السامع لا عند قراءته وغيره فيه قولهم اي شئ يخص غير الواحد بالمتبوع مع ان الجمع ايضا كذلك
ليخص السائله بامر يدعي قولهم هو دوننا بجمع لهذا الكلام معنيان الاول ان يعود الضمير الى
المتبوع اي يجوز ان تاتي بالنفس والمعين مفردين والحال ان متبوعها غير الجمع اي يكون تشبيهه
او مفردا الثاني ان يعود الى الاثبات المفهوم من قوله ان تاتي ولفظ دون بمعنى الادون اي يجوز
ان تاتي بهما مفردين وهذا الاثباتان دون من اتيانها جمعا والمقصود انما هو المعنى الثاني وقس
على هذا قوله وهو دون الافراد ويجوز ان يراد من الافراد المفرد على المعنى الاول كما مراد من الجمع
المجموع على ذلك الا ان ارادة المجموع من الجمع اشبع من ارادة المضم من الافراد قولهم كلهم جميعهم
اه فيه تأكيدات ثلثة الاولى ان للمجموع افراد في الثالث للمجموع الاجزائي وبالنظر الدقيق الثلثة للمجموع
الاجزائي واما المجموع الافرادى فهو الانسان حيوان فاطق كذا الا ان القول بعقربا التركيب لا اعتبارا فيجوز
عموم مثل القوم والمجموع عموما افراد با قولهم ولا يؤكدها قبله اي بان يكون كل مؤخر اخرها الا بان لا
يكون التاكيد بالكل موجودا فهذا غير ما ذكره المصنف قولهم فاظلمت الدهر بكى اجمعا يجيئ شئ بعد هذا
قولهم فله سلبه اجمع الحديث هكذا فنقول قتيلا فله سلبه اجمع والقتيل مجاز بالمشارفة اي من قتل
من سمي قتيلا بعد القتل والسلب يفتح السين واللام بمعنى المساوطة والمرد به ههنا الشباب بالسكونية
عن القتل في الجها قولهم فابصع فابصع عطف بالفاء اشارة الى بين الثلثة الاخيرة ايضا ثم يفتي بالذكر
ولا يجوز العدول عنه لاشدوا كما صرح به بعد هذا قولهم ثم ان النكرة اه كل معرفة قابل لان
يؤكد ولو بالقوة بخلاف النكرة فان غير محدودها لا يقبله مطلقا فلم يقد نؤكد فلا يردن

تخصيص هذا الشرط بالنكرة مما لا وجه له فان المعرفة مع فقد هذا الشرط غير قابل للتأكيد ايضا
 قولهم بالبيت كناية ذكر في الشواهد لهذا البيت رتبة مصراع بهذا الترتيب يا بيتي كنت صديقا
 تحلني الدلفاء حولا اكفنا اذا بكيت قبلتي ربحا اذا ظلمت الدهر بك اجعا والمصراع الرابع
 قد ذكره الشر قبل هذا والمرجع بصيغة اسم المفعول والدلفاء بالذال المعجمة المفتوحة اسم محبوبته
 قبلتني من التقبل وهو بالفارسية بوسيد واذا بالنون وظلمت اي مضيت والمراد بالدهر
 بقبته عمره وهو وظلمت بمعنى في ذلك الوقت لما لم يحصل من اي فينبغي ان مضى بقبته عمره بالبكاء في
 جبهتها قولهم فبعد ان تؤكد المنفصل اي ان تؤكد المنفصل بالنفس العين اي المنفصل واسطة في
 الثبوت لنا كيد المتصل بها او بعد ان تؤكد المنفصل للمتصل لا يلزم ان يكون المنفصل واسطة
 بل المفهوم تقدم احد التأكيدين على الآخر وعلى الاول يكون المراد بقوله ان تؤكد بفعل التأكيد
 على الثاني تذكر التأكيد وما هو المتبنيهم من ان النفس والعين ج تأكيد للمتصل المحل على المعنى الثاني
 قولهم وما من التأكيد ما مبتداء ومن التأكيد بيان له ولفظي خبر لمجد و اي هو لفظي والجملة
 صلته ما وجملة يجيء خبره قولهم درج درج الفعلان ما اصلا مؤنثان او مذكوران والباء في الثاني
 على الثاني للاشباع والمقصود منه تأكيد الفعل وان استلزمه تأكيد الفاعل فلا بد عليه انه من
 تأكيد الجملة وقد مثل به لنا كيد المفرد قولهم انت بالخبرة دابت في نسختك ان اوله هكذا ليس في غيرك
 خبر ضمنوا الخطاب مع الله والمعنى واضح با من است اقله اه هذا من النهج والثناء للمتكلم واقله متكلم
 اي بغضه اي كان الله يفعل على ذلك البعد مني قولهم فاكدت اي اكدت بالمتصل فان تأكيد
 المتصل بالمنفصل قد يسمى عادة نظرا الى المعنى وكذلك ما كان فاعله ضمير متصلا فلا تعذرا
 مع ضميره كقولنا درج درج وادرج قولهم وشده اي شدة لعدا الاعادة وانتفا
 الاعادة في البيتين بانتفاء الاول والسالبة بانتفاء الموضوع لكن المتبادر من عدم الاعادة
 انتفاؤه بانتفاء الثاني بسنقرب عدما بانتفاء الاول من عدم الاعادة ومجتمعا ان يكون انتقال
 بالثاني ما اتصل بالاول حقيقة وكون الثاني فاصلا بين الاول وما انت فيه لكنه لا يخلو عن بعد
 قولهم حتى تراها وكان وكان اخره اعناقها مشددا بقرن الضمير تراها راجع الى المطى المذكور
 قبله والقرن بفتح بن جبل يشد به البعير قولهم لا للمباهمة قد مر شرح هذا البيت في باب جوفنا

مفعول

قوله ومرت بك انت وحمل على ذلك قول النبي صلى الله عليه واله لا احبب ثناء عليك انت كما اثنيت
 على نفسك وما خطر بباله وان انت مبتدأ وخبر ما بعد وما مصدرية والمعنى انت كما اثنيت
 الذي اثنيت على نفسك اي مطابق له في عدم التناهي وليست كثنائنا عليك فان ثنائنا ثناء مثبثا
 قاصر عن دعوتك للاستناهية التي تقتضي ثناء غير متناهية والمعنى انت كدلول ثنائك على نفسك فان
 عظم الحمد بكل مرتبة يدل على عظم المحمود بتلك المرتبة وتعد رط في التشبيه باعتبار تعد المفهوم ومحمول
 ان يكون ما اسمية بنقد برهمن على كلا المعنيين فافهم قوله في ان حقيقة المقصدي قصدا لا تكلم
 فانه اذا اردت ان يدرك هذا المسمى بالعبادة فلا ينكشف قصده الا بذكر العطف كما حرك في الغت قوله
 غير ذلك المراد بالغير التانيث والتثنية والجمع والاعراب والتعريف والتذكير لا التثنية الاولى فقط نعم
 لو خص الغير بما سوا الاعراب بما ذكرنا كان له وجه باعتبار ان الاعراب مفهوم من قوله في اول التوابع
 يتبع في الاعراب الاسماء الاول قوله نحو اسعى ستر يا حليبا اي مشروب فان قلت المحل بصف فانه
 بمعنى المحل وبكيفية يكون عطف بيان قلت صله كما قلت لكن غلب عليه لاسميه وجعل اسما للابن
 فصا جادا قوله للقبيل الشبهى بل الاولوى قول لا بد في القياس والتشبيه ان يكون وجه التشبه
 في المشبهة به اشهر من ثبوته في المشبهة به كان أقوى من ثبوته في المشبهة بها معا ولا ضعف في الاول
 القبيل هو القبيل الشبهى على الاخير هو القياس الاولوى كما فيها نفي فيه فان جواز كون عطف لبيان
 مع متبوعه معرفة اشهر جواز كونها نكرتين أقوى لان النكرة احوج الى البيان قوله لقابل
 بانصر نصر اوله في اسطر سطر سطر قبل قاله روبر وقيل الرواية في الثاني بالاضافة للمجته
 وفي الباقيين بالهمزة فالاول هو نصر بن سبأ وامير خراسان والثاني جابر بن نصر والثالث مصد
 لحد وفاء الى نصر نصر فلا شاهد فيه لان الثاني من عطف النسق وبدل الغلط وعلى كون التثنية با
 لهمله فقبل الثاني تأكيد لفظي والثالث مصد للدعاء كسقا ووعيا وقبل يجوز ان يكون الثاني عطف
 بيان وبدلا والثالث عطف بيان لا بدلا لان القافية بالنصب لا اول مضموم لا حرة والثاني هو
 او منصو او مضموم والثالث منصو لا غير اسطر وجمع سطر وواو المقسم الباقي واخر قوله
 انا بن تاروك البكري بشر اخوه عليه الطبر ترقبه وقوعا قاله المراد بالاسد وبشر هو بشر بن عمرو وقد
 جرح ولم يعلم جرحه فقال المراد انا ابن الذي تركه المنصور الى بكر وهو بشر بن عمرو بحالة الجرح بحيث

في قوله

في قوله

يفتقر الطهوران ههنا عن قريب يقين عليه باكل من محرو وعليه متعلق بوقوع مقدر قولهم ليس
البناء فيكون وصفاً محض وقوله يجر في موضع الوصف لقوله تال والبناء فيه للمصاحبة ومتعلق
بتال والبناء للآلة ويمكن ان يقرأ بالفتح وصفاً لقوله تال والظرف مثل ما سبق ومتعلق بقوله متبع
والبناء للآلة فافهم قولهم مطلقاً أي بشرط عدم تعبد باللفظ فقط فهو قيد لعدم والعطف اللفظي
التشريك في الاعراب والمعنى التشريك في المحكم قولهم لا معنى لشارة الى ان المراد باللفظ ليس ما يقابل
التقدير والمحل كما هو الشايع قولهم فاعطف بواو هذا ليس باجماع كما توهم بعض النحاة اذ من
الكوفيين من ذهب الى انه للترتيب برز عليهم قوله تعزاً كما عن منكري البعث ما هي الا حيواننا الدنيا
موت ونحي فان المراد بالحيث في قوله نحي انما الحيوان الاول والثاني والكان قرار بالبعث وصفاً
منافياً للحضرة واجابوا عن هذه الابهة بان المراد موتاً لا بقاء وولادة الابناء ولا يمتنع ما فيه وايضا
برز عليهم الايتان المذكورتان في الشرح فان اجابوا بان المراد الوحي والامناء في عالم الامر فلا يمتنع
كما يظهر بالتأمل ومما برز عليهم ولا يمكنهم الفراد عنه نحو اصف هذا واني قولهم ومما اجابوا موافقا
اي مقارنا حكمه حكم المتبوع متعدياً حكمه حكم قولهم وعلى هذا اخصص ام اخصص الحكم المذكورينها با
بناء اياه على هذا اي على اخصاص المصاحب لموافقا ياها فالمتبوع عليه اخصاص العطف المذكور
بها لا بفضل العطف لم يعلم من السابق الا بفضل العطف فلا موقع لهذا فافهم قولهم ما يقتضي الاشكال
اي سواء كان لا قضاء لذاته كالاصطفاً ولنوعه كالتخصص وتمثيل لشارة الى هذا قولهم
بانتقال وتعقب البناء بانيته للتخصيص كما هو الظاهر في الترتيب عدم المصاحبة وهو بع الاضواء والمهلة
ومحتمل ان يكون للتوضيح ايضا على ان يكون اللام في الترتيب للعهد وكذا قوله بانقضاء مهلة يعلم
ان المراد بالانقضاء والافصال ما بعد العرف ككذلك وذلك بخلاف مجمل المقامات فقد يكون اتصال في
مقام انقضاء لا في آخر وبالعكس كذلك المراد بالترتيب اجمع من الزمان في غيره فلا اشكال في شيء من الامثلة
فتنبه قولهم اما من يترفع لما برز على التعقيب وقوله وقوله نعم دفع لما برز على الاتصال قولهم
لكن بانقضاء لما توهم ان المراد بهذا الترتيب مثل ما ذكرنا ولا رفع ذلك قولهم جرى في الا نانب ثم اضطر
اوله كذا التوردي تحت الحاج المهر التحريك اي من هذا الطرف وهو بكسر التاء المهلة وسكون الراء كذلك الفرس
الكريم كذا الرجح المنسوب الى امرق مسماة بالردنية والعجاج الغيا وهذا كناية عن شدة حبه وفاعل جري

عابداً إلى صدره محذوفاً في هذا جري في الانا بديهي جمع ابديته وهي القصبة لا شأن ان النهر يعرض
للقصب الرمح دفعة واحدة من غير مهلة وتخرج قولهم في غضب يدان ويدخلوه عن العابد خلوة عن
عابد يكون نظراً لما في المتبوع فلا نسلم اشراط ذلك وان يدخلوه عن مطلق العابد فيمنوع مجوز
ان يكون التغدير في غضب يد منهى من طهرانه وكثيراً ما يفتح العابد الجهر وبالحرف كما حرف المحقق
المعطوف بأي حرف كان كان كالمعطوف عليه في المعجولة الخاصة ونحوها ككونه صله قولهم
لا شغاً بها بالسببية اي ان لم يكن مراداً في بعض الاوقات فان التعديل من حيث الافاق لا من حيث
الارادة ثم السببية المفادة بان يكون ما قبل الفاسبباً لما بعده قولهم القى الصخرة في مخففة
قاله ابو حنيفة في النحر في قصة المتأسسين فمن عمن هندو كان قد هجاه والصحيفة الكتاب الذي
القاهها في النهر بالغ بالقاء التردد والنعل ليخفف عن لحيته ونحو من عدد والمغالب يقتله قولهم
ولا يكون المعطوف له ليس مرادهم بالغابة نهابة المعطوف عليه بحسب كمال الراس والذنب مثلاً ولا
نهابة بحسب وزن الحكم بل مرادهم نهاماً من شأنه ان يتصف بالحكم بعد سائر الاجزاء سواء انصف به كذلك
ام لا نعم بل مرادهم ان يكون ممتازة عن سائر الاجزاء بكونه قوي منها او اضعف هذا معنى قوله رفيع
او خست قولهم فهاكم الى قوله حتى يبيننا الاضاغرة هذا بيت مشتمل على مثالي لرفعته والخست
فكوه بتمامه والكاهة كسوال جمع كني بالشد يد كني وهو الشخا والباقي واضح ويبلغني ان بقراء لفظ
كم وانتم في هذا البيت بالواو ومحافظة على الوزن قولهم في عدم الترتيب اي الترتيب الخارجي واما
الترتيب الذهني على نحو ما ذكرته فما يدل عليه البيت قولهم ام باتصال الى ام المتصنف باتصال ولم
يقال ام المتصلة ليوافق قول المصنف بعد ذلك وبانقطاع قولهم بعد هذه التسمية ام وهذه التسوية
لانخلان الاعلى الجليلين وهما اما اسميتان او فعليتان ومختلفتان ولذلك مثل ثلثة امثلة و
اما ام هذه وهذه الاسنفها فاما ان يدخل على المفرد بن المحكوم بهما او عليهما او على الجليلين المبدئين
بالمحكوم عليه والمبدؤا واوليها بالمحكوم عليه والثانية بالمحكوم به وكليةها بالمحكوم به ولذلك
مثل خمسة امثلة وفيه تامل فته قولهم موثني ام هو لان واقع اوله وليست بالي بعد فقد ما لك
النائي البعيد والباقي واضح قولهم شعيت بن سهرام شعيت بن منقر اوله لعرك ما ادري لو كش
داوابة قاله سوي بن جعفر التميمي والمعنى لعرك قسمي في ما اردت ولبني كنت داوابة اي عالماً اشعث

هو ابن سهرم وابن منقر والجملة في موضع المفعول لاحد الفعلين ومفعول الفعل الآخر محذوف
بقربته المذكور وشعبت محتوم بالثاء الثلاثة وتصحفها بالوحدة غلط قولهم فقت للطيف
مرتا عا اه الطيف بكسر الطاء المهملة ووقرة الخيلات في النوم والمرتع الخائف وارقتي من التاوي
اي الايقاظ من النوم فقلت اهي المحبوبة سرتاي جاتت الي بالليل ام عاد في حلها
والحلم ككتب ما براه النائم في نومهم قولهم بسبع ومن الجرم بثمان اولد لعنك ما ادر
ولو كنت ذاربا فاعل ومن للنسوة والجبر يفنح اليهم وسكون اليهم حصاة يرميها الحجاج
بالموضع الثلاثة المعهودة في المنى والباقي على قياس ما سبق من قوله لعنك ما ادرى اة قولهم
وبمعنى بل الفرق بين ام هذه وبين ام المتصلة من وجو الاول ما هو بحسب المعنى وهو ظر الثلاثة
ان هذه قد يقع بعد الخبر ون المتصلة الثالثة ان شئ التردد في هذه ما بعدها ونقبض ما
بعدها وفي المتصلة طرفاها الرابع ان هذه لا تقع بعد هذه التسوية بخلاف المتصلة الخامسة ان
اذا كانت متصلة وكانت مسبوقة بالجملة يجب ان يكون ما يلي ام مثل ما يلي الاستفهام في
كونه مفرط وجملة بخلافها اذا كانت منقطعة قولهم مع اقتضاء استفهام امي مع دلالة على
معنى الاستفهام لا مع اقتضاء مسبوقة بالاستفهام بدليل استشهادهما لا بقضية لاية
الاتية المسبوقة به قولهم من تقدم احد الزميتين هي هذه التسوية والاستفهام المطلوب به
وبام التعيين قولهم وابهم الابهام اداء الكلام على وجه لم يصحح بالمطلوب سواء كان المطلق
معلوما للسامع بالقرينة ام لا وله فوايد مثل رخاء العنان والمساهاة للخصم كما في قوله تع
وانا انا اياكم لعل هدى وا في ضلال مبين والاضرام او غير ذلك قولهم واشكك وقد يكون
للتشكيك والفرق بين وبين الابهام ان التشكيك احداث الشك في قلب السامع بعد ان لم
يكن شاكا والابهام ابقائه على شك ان كان شاكا قولهم ما ذا ترى في عيال قد برت بهم اة
قائلها جوي في مدح هشام بن عبد الملك وبرت بكسر الراء اي خربت وسميت بهم وترى من
الراي في الامر فله مفعول واحد والعداد بفتح العين وتشديد الدال صيغة المبالغة والباء
للاستعانة اي الا باستعانة محاسب سريع العدو وقلت بالتشديد للمبالغة ووجه الخرب
اما كثرة مؤنثه وقت مؤنثهم وقلته مؤنثه ومداخله واما الاضراء هم به من حيث اللسان ونحو

وقس على ذلك مآخيل ما فيه الرجاء قولهم جاء الخلافة آخرة كما اتى دية موسى على قدير
قال جرير في مدح عمر بن عبد العزيز وفاعل جاء لعمر والخلافة مفعول واذا ظرف بمعنى حين وكأ
له قد راى كانت الخلافة له مقدر والكاف للشبهة وما مصدرية اى جاء مجيئاً كائناً
موسى به على قد راى قرب ومنزلة او مقدر قولهم فى فادة القصد اى لا فى كونه حرف
عطف قولهم انك آفة قد ره لبصر مثلاً للتخبير فالمراد بالناشئة اختها الناشئة كما فى بعض النسخ
بتقدير اختها او المراد امها او بنتها او نحو ذلك والاول اقرب قولهم يستغنى عن اقامة اى عن
اما الثانية كما اقضاء مثال الشر قبل وكذا يستغنى عن الاول والثانية معا باو نحو جاء زيد او
عمرو قول لا يخفى عليك ان المقام صا د بعد وجود واحد من لفظي اما مقام اما الاخر فالمراد
التخالى عنها مطلقاً ليس مقاماً لها حتى يصح القول بالاستغناء باو عنها قولهم نهاض بداراة
قاله ذوالرمة وفيها ضمتكم مجهول من هذا العظم اى كسر بعد الجور وكل وجع بعد وجع فهو
هبط والباء فى بداراة للتبعية والمعنى نكس ونفوق ما بسبب خربت واما هوى اموات
وتقادم عهد ها اى بعد بسبب ما ن معوريتها والمعنى انكسر قلبنا باحد من الآخرين والتم
من الامام اى النزول قولهم وعن اما بالاى بالا بكسر الهمزة والتشديد على ان يكون مركباً
من ان الشرطية ولا النافية المحذوف شرطها غالباً لا على ان يكون بمعنى ما مضى عنها بقلب الهم
المشدة كما قولهم فاما ان تكون آفة الفاء للعطف واما بالكسر للتفصيل والمضارع بمعنى امر
واعرف بالنصب عطف على ان تكون والفت بالعين المجتمة والشاء المتلثة ما يفسد الشخص والسهم
ما يصلح ولهذا يطلقان على هزال البدن ونهتها والباقي واضح قولهم وقد يستغنى عن ما هذا
مع مثاله مشعر بان ما اصله ان ما قلب فونه مما لا دغام قولهم وقد كذبتك نفسك آفة للعنة
وعدتك نفسك الامارة بامور فاخذت فعدتها بما بعثها واحلفها فاما ما يخرج جزعاً واما
قصر صبراً جيل قولهم وقد ينجى ما غارت به عن الواو لم يقل مع قلبه به باء كما فى مثاله لئلا
يتوهم انه لازم للعراء فالاول ان يقول بعد ذلك وقد يبدل به باء كما فى البيت قولهم لا تقدر
ابالكراه ابال كمال جمع ابل اى لا تقصدوها فانها اما ان يعود فقها البنا واليك قولهم
ما قام زيد لكن عمرو هذا عند رباب المعاني لقصر القلب عند النجاة لقصر الافراد بان يعتقد

المخاطب نفى الحكم عنها لا بان يعتقد اثباته لهما معا فانه مما لا قابل به قولهم ولا تداء هذا مقول
لنقص القلب قد يقال قصر الافراد لكن على عكس ما ذكر في لكن لانه مقول لمن اعتقد الاثبات
للاخرين لا النفي عنها فافهم قولهم ولا تداء بيان لتكريب قول المصنف ولا تداء لثلاثتهم ان المراد
من لا معناه والمعنى ولا تلاء واما اثباتنا ومن العجائب ما قيل في هذا المقام من ان هذا الكلام
تم لقوله وخالفناه والمراد من لا معناه والمعنى خالف بن سعدان في الاول فلا يتلو اللفظ لا تداء
ولا مبتداء خبره وقع بعد ما ينصب ما قبله على المفعولية بخوز بدا خاك صار قائم لا عرو فافهم
قولهم وبل كلكن اي في الاستدراك قولهم وانقل بها اه هذا معنى قولهم بل للاضراب و
هذا الحكم منهم معلق بغير مقيد بوقوعه بعد الاثبات ولهذا قال بعض الفضلاء في هذا المقام
ان صرف الحكم في المثبت ظم وكذا في المنفي على مذهب المتبرع واما على مذهب الجمهور وفنبيه
اشكال اقول يمكن رفع الاشكال بوجهين الاول ان الاضراب مشتمل على امرين صرف الحكم
عن السابق واثباته للملاحق فقولهم بل للاضراب معناه انه مقيد له مطلقا سواء افاده بكلا
جزئيه ام لا بل افاد جزئيه الاخير فقط وذلك عند افادة النفي السابق للجزء الاول والثاني ان
المراد بالحكم اعم من الاثبات والنفي والمراد بالاثبات للتابع اعم من اثبات المصروف وعن المتبوع
او غيره لكن هذا الجواب انما يوضح اذا كان المشوع في حكم المنكوث عنه واما اذا كان المراد بقاءه
على ما كان عليه من نفي واثبات كما هو راي بعض فلا وهذا ظم قولهم بينها اشارة الى ان
المراد بقوله افضل وقع الفصل لا افضل المعطوف عن المعطوف عليه قولهم ما لم يكن ذا
له لينا الا اوله وجي الا خطل من مفاهته رايه في قوله الجبر في هجو خطل وتصغير لخطل لشيء
محقيره واسم يكن يعود الى راي معنى الا خطل لقلة عقله امر لم يكن بينا له ابوه ولا نفسه قولهم
سواء والعدم الحكاية برفع العدم والمعنى مرت برجل سواء هو والعدم في كونه غير منشأ
للاثر فلا يحتمل كونه مفعولا كما توهم قولهم لدى عطفاي لدى ارادة عطفا على ضمير خفض
اذ لا يقال مرت بك وفي بدا اوله ثم ويزيد بل يقال ولا ويزيد وح لا يكون للمعطوف عليه
هو الجبر فقط بل كل من المعطوفين مجموع الحجار والجور وقولهم شبهة بالتنوين اي الضمير
الجور وشبهه به في اتصاله دائما باخر الكلمة وعدم استقلاله بنفسه قولهم ومعاقبه اي

واقع موقعه في اتمام الاسم كما في غلاة بخلاف المرفوع والمخوب يجوز ان يجعل منفصلا
فبستقل بنفسه لعدم اتمام كل منهما ما هو ظرف للاسناد قولهم وبان حق المعطوف اى
المعطوف بالواو ولا يضر ان المطلق اليه والمعطوف بالواو واو ولام واما ذلك لعدم
صحة احلال كل منهما محل الاخر في العطف بغير ما ذكر قولهم وضمير الجمل يصلح عدم الصلابة
اما من جهة المعطوف عليه كقولك له ولزبد مال ذلوا خرا صار مجرور ومنفصلا وهو غير مجزئ
واما من جهة المعطوف كقرب رجل واخبر وجهه ظمرا واما من جهة ما معا كقرب رجلا واخبر
قولهم ولا نه لو كان الحول لو ادا والمستدل بالحول كلاهما جزئين فغاية الاعتراض ورفع عموم
الكلى بعدم شموله لجزئ بغير ما تقدم تكلم فيه لبطالان ذلك الجزئ وهذا لا يستلزم بطلان
جزئ تكلم فيه قبل مثل بخور به رجلا واخبر به يعجز الاعتراض كلا من الاحتمالين اقول
الاعتراض يحصر مضادة على المطلوب ومنجبر الى الدور والصواب بالاسناد لال بهذا المثال
ومثال الشئ على وجود المقنض ومنع المانع اجالا ولا يبعد ان يكون حاد الشئ هذا فنقول
وايضالنا التماع الكلام الى هنا لرفع المانع وهذا البيان وجود المقنض كلاهما معا مثبت
للمطلوب فلفظ ايضا ليس في موقعه اللهم الا ان يضم الى ما يرفع به المانع اصالة الجواز وجعل
ما ذكر في الدليل الثاني بيانا لوجود المقنض ايضا كما ذكرته سابقا فافهم قولهم فما بالك
اذا اوله فاله يوم قريت لهجونا ونشتمنا فاذهب عزيت به لنشد بد الخطاب والمعنى كدت
اليوم تذكرينا لهجو والشتم اى السب علينا فاذهب فان هذه الامور من اهل هذا الزمان ومن
اوضاعه غير غريب لسفاله وتبتهم وتريد الزمان للاسافل ونا الاعالى قولهم فافطر كان
المعنى فوصل الى حد الافطار وهو وصول المرض الى حد يضر معه الصوم ووصول السفر
الى شريط القصر والقرينة على تقديره ان الجزع لا يترتب على مطلق المرض السفر قولهم فقد
اى فطران صوم عدة من ايام اخر والجملة جزاء للشرط قولهم تفبكم الحرقاية ذلك للبر والظهور
والكثر وهذا يقتضى كوالبر دون الحرق الا ان الحرقا كان في الحرميين وما والاها اشدهم اليه
او رد ذلك والله اعلم قولي ثلثا كذا خبر الظمان العاطف المقدر في هذا المثال هو الفاء و
انما مكن تقديره لو اوا ايضا فندير قولهم اى وليسكن فوجك فان قلت هذا يدل على انه

من عطف الجملة وما سبق في العطف على الضمير المرفوع المتصل بدل على انه من عطف المفرد وهما
متناهين قلت يمكن دفع التناهي بوجهين الاول ان بناء الحكمين على المذهبين في مثل ذلك
فان مذهب بعضهم انه من عطف المفرد متعدد وعن المفسدة بانه يقتضي في الثاني ما لا يعتد
في الاول واما بان العطف مقدم على الاسناد ثم يغلب الحاضر على الغائب ثم يسند والثاني
ان ما سبق مبنى على الحقيقة فتنبه قولهم ولم يجعل العطف هذا عاملا للمفعول
لاجله وهو قول المصنف فاعلم انهم فقهوا شارة الى ان المفعول متصلي وعامله ما هو لازم لقوله
المصنف وعطف عامل وذلك ان تجعل نفس هذا عاملا باعتبار اللازم وان تجعل العامل قوله
مثال على ان يكون الدفع بمعنى الاندفاع والمفعول له حصولا بغية اذ بدل العامل لان دفاع الوهم
بالقرينة الخارجية وان تجعله قوله قد بقي على ان يكون المراد بالوهم اختصاص حكم الامرياً
للمعطوف عليه وهذا اقرب للمحتملات لفظاً وبعدها معنى قولهم ان اتحد في الزمان هذا
الاشراط لتحقيق ما لا بد للعطف منه وهو الجامع ومعلوم ان هذا شرط اذا لم يوجد بين
المعطوفين جامع واما عند وجود جامع لخروج العطف وان اختلف في الزمان قولهم نحو
قوله تع لنجي لا ينجي عليك ان هذه الآية من عطف الجملة لا من عطف الفعل اللهم الا ان يراد
بالفعل الفعل مع فاعله اي الجملة او حصل لعطف بالفعل بناء على اتحاد فاعلهما والمثال الصحيح
لهذا ضرب وقعد زيد وضرب وقعدت زيد وهند فافهم قولهم التابع اي التابع الذي
يكون مقصود لذاته عند ذكره ولا يكون متبوعه كذلك مقصود اسواء لم يكن مقصودا
اصلا كما في الغلط او كان لكن لا لذاته كما في بدل الكل والبعض والاشمال او كان لذاته قبل
ذكر التابع كسائر اقسامه قولهم غير اي غير المقصود الذي ذكرنا سواء لم يكن مقصودا كالغف
والتوكيد والبيان او كان مقصودا هو ومتبوعه معا كالعطف بغير بدل ولكن في الاثبات فاما
خارج بعض اقسام العطف من قوله المقصود بناء على ان المقصود من المقصود هو المقصود
متبوعه كما ذكرنا وذلك ان جملة على الاطلاق وتخرج العطف باسره من قوله بدلا واسطة وكما
الجملة على الاشارة الى ان المبدل لا بد وان لا يكون مقصودا لكن بالمعنى الذي ذكرنا
قوله بغير بدل ولكن في الاثبات اي بغير بدل لكن لا مطلقا بل اذا وقع بدل في الكلام المثبت وذلك

سبح

لما مر من انه في النفي لا يضرب الا ضربا لا على مذهب المبرد الذي لم يعتمد المصريح عليه وقد
فهم كثير من الازهار ان هذه العبارة ان المراد بقوله ولكن لفظ لكن فوقعوا في وخطئوا لا
ان قوله في الاثبات لم لم يذكروا عقبه بل مع انه قيل لان المراد بالمعطوف بلكن هو المفرد المعطوف
بلكن وهو لا يكون الا بعد النفي الثاني ان المقصود في لكن مطلقا هو ما قبله وانما اتى بما بعد
لرفع التوهم عما قبله فهو قد خرج بما خرج منه ما اخرج اولا وهذه العبارة مما تعد به ذكره الشر
في هذا الكتاب امتحانا للاذهان فلا تغفل وقس على هذا قوله بدل ولكن في الاثبات قوله
مطابقا اي متحد مع المبدل في المصدا سواء اتحد معه بحسب المعهوم ام لا فحق الهين اثنين بدل
مطابق لا بدل بعض كما توهم وانما عدل المصريح عن التسمية المشهورة اي بدل الكل الى هذه
التسمية اي بدل المطابق ليشتمل نحو قوله نعم صراط الله العزيز الحميد لله الذي قوله وما
يشتمل هذا بصيغة المجهول لفتح ما قبل حرف الواو في المصريح الا في ثم انما بهما يتوهم ان المراد
بالاشتغال اشتغال البدل على المبدل منه لان الثوب في مثاله وهو قوله هم سلب زيد ثوبه
مشتغل على زيد وقبل مرادهم به قد يكون اشتغال البدل على المبدل وقد يكون بالعكس قول
الحق ان المراد اشتغال المبدل مع المبدل على البدل وتحقيق ذلك ان البدل لما عين المبدل مصداقا
او جزئية كذلك او خارجا عن مصداقه فالاول هو البدل المطابق والثاني هو بدل البعض
اما الثالث فاما ان يكون من محتملات ما اردت من المبدل منه بواسطة القرينة الصادقة
عن رادة ما وضع له ام لا فالاول بدل الاشتغال والثاني بدل المبين فالمراد من الاشتغال انما
هو الاشتغال الاحتمالي لا ما كان على سبيل الاستغراق والاحاطة وقد ظهر مما فررنا ان الفرق
بين بدل البعض والاشتغال من وجهين الاول ان البعض جزء من المبدل لا محذور والاشتغال خارج
عنه الثاني ان البعض قد يكون مع القرينة الصادقة كما في قولنا ضرب زيد راسه وقد يكون
بدونها كما في قولنا خلق زيد بكذا بخلاف الاشتغال لا بد فيه من القرينة الصادقة وان الفرق
بين الاشتغال والمباين ان الاشتغال لا بد فيه من تلك القرينة وكون المعنى المراد من المبدل بعد القرينة
مشتغلا اي محتملا للبدل بخلاف المباين فانه اما ان يكون خاليا عن تلك القرينة نحو خلق زيد
غلاما او يكون مشتغلا عليها لكن لا يحتمل المعنى المراد من المبدل بحسبها للبدل كسلبت زيد

ثوب عرو وسائر الفروق بين الابدال الاربعة ظاهرة فافهم ذلك التحقيق واعتنهم به قولهم
أو يستلزمه قبل أي يستلزم معنى في المتبوع وهذه العبارة لا يخلو من خزانة لا تخفى قولهم
للاضراب والبدا عن الفرق بين الاضراب والبدا ان في البدا ترقيا من المبدل منه الى البديل
يعني ان المبدل منه مقصود مع زيادة البديل عليه بخلاف الاضراب قولهم مصاحبة ضمير
الظاهر والملازم بالمصاحبة الحقيقية اللفظية ولا بعد ان يكون ملازم بها ما هو
اعم من ذلك وح صا والنزاع في الاشتراط وعدمه لفظيا اذا لامثلة العارضية لفظا عن الضمير
لفظا مستقلة عليه فقولهم قبله البدا اي البديل منه وقوله من استطاع اي من استطاع منهم
قولهم والله على الناس اه قد مر بيان هذه الالية في بيان اعمال المصادر وقولهم وهو كالثاني
اي في المخلاف في اشتراط الضمير قولهم قتل اصحاب الاخدود والاخدود الذي انشئت
من غضب الله على اهلها وابراد هذا المثال لفايدتين الاولى التمثيل لما يكون مستلزما للمعنى
يكون في المبدل منه فان الناء مستلزما لغضب الله نعم والثانية الاستدلال به على عدم الاشتراط
المذكور وعندى ان هذا يدل بقاء لا بد لا اشتغال لا انتفاء القرينة الصارفة فيه قولهم والبيع
والخامس والسادس لم يقل والسابع لانه جعل البداء والاضراب واحدا وقد عرفت الفرق بينهما
قولهم فخذ بنبل امك النبل بالنون ثم الباء السهم ومثل للثلاثة بل للاربعة بمثال واحد
اذا الفرق بينهما بالاعتبار ونعم بدل الاضراب قد لا يصلح للبدا بحسب الذات قولهم الا اما حاطة
جلا اي لا بد لك فاذا حاطة الحكم بالمبدل منها حاطة زمانية وغيرها قولهم لا ولنا واخرنا
بمحملة حاطة البديل في هذه البدلية الالية الاحاطة الاخرية والزمانية والمتبادر وهو الاولى
فان قلت الادلة لهذا البديل على الاحاطة لعدم ذكر الوسط قلت بعد تسليم لزوم الاحاطة لهذا
امكن ان يفهم من ذكره والاخر بحسب العرف كما اشتهر في الظرافات ان من صام اول يوم واخر يوم من
رمضان فقد صام جميعه قولهم اوعدي بالسجدة هذا بعض من بيت هو هكذا اوعدي بالسجدة
والاذا هم وجل فرجلي شنته المناسم الا بغاد الوعد بالشر والاداهم جمع ادهم والمرد
هي هنا به القيد وشنته بالشين المعجمة ثم التاء الثالثة ثم النون ثم التاء المثناة الفوقانية الغلظة
كالضخمة والمناسم جمع منهم بفتح الميم وكسر الشين المهملة وهو خوف العبر ثم استعبر بخفت

لنحن الأول ان فوجلي يدل بعض من نداء التكلم وقبل منادى بخلاف النداء ونودي
 للاستهزاء بالوعد قولهم متى تاتنا تلهماة اخرى على ما وجدت في نسخة غير معتبرة فلا تعرض
 ان الجنان محلد شبه وبارهم بالجنة والمغفرة واتح وورد عليه ههنا ما يرد عليه في مثله العطف
 الفعل على الفعل وقد عرفت والجواب الجواب قولهم لمن يصل المراد بالوصول اللوصول لقضاء
 الحاجة بالقرينة فاشتمل على المحج الذي هو قضاء الحاجة قولهم وهو نجي اي نجي مطلوب منه
 قولهم ومع ابن هشام اه الظاهر ان الناطم ليس استلزام مطلق الاستعانة بالنج بل الاستعانة
 المذكورة في المتن وهو ملزوم للاستعانة لا يمتثل للشرط وقوله يعني جزاؤه والشرط وما هو
 يمتثل له ملزوم للنجاء فسقط منعه على انه يمكن ان يكون مراد ابن الناطم استلزام الاستعانة
 بمعنى الاستعانة لا لوجودها في الخارج فالمراد عليه شئ ثم ان في قول ابن هشام فلا يكون الوجوه
 منجيا ايضا نظر لان ابن الناطم لم يرد بقوله معنى في الوصول معنى لازما للوصول مطلقا فضلا
 عن كونه وجود النج في الخارج كما سمعت بل المراد ان يكون الوصول محتملا له كما حققنا فسقط
 هذا الكلام ايضا قولهم فالواجبة اقول بل الاولى ان يجعل يستعين بدلا شتمال لشمال
 المبدل مضد على نفس البديل الاعلى لا في قولهم متى تاتنا تلهماة اخرى تجد خبرنا عند هاجر موقد
 تغشواي تاتي في العشاء نارا توجو عند هاجرنا والوقد بالكسر من جعل النار مشتعله قولهم
 الى الله اشكوا قولهم بالمدبته اما في موضع الحال عن قوله حاجته وظرف لقوله اشكوا وكذا
 قوله وبالشام وقوله اخرى اي حاجته اخرى وضمير بلقبان للحاجتين وقوله كيف بلقبان
 بدل من الحاجتين فان الاستفهام لا نكارا في لا بلقبان والمعنى الى الله اشكوا شئ
 محتاج انا اليهما شئتين لا بلقبان فالاحتاجتان بعد جعلهما بمعنى الوصف قائمتان
 مقام انفسهما وموصوفتهما والجملة بدل من جزء مؤداهما وهو انفسهما والاولى ان يجعل
 تلك الجملة جوابا عن سؤال مقدر كانه قبل هل يجمع الاحتاجتان فقال كيف بلقبان اي لا
 بلقبان قولهم كالتائم لا يخفى ما فيه من الجنس النافض من قوله كالتاء قولهم كذا
 ايا غير السياق اشارة الى تفاوت بين الثلاثة الاول وبين الاخيرتين حيث لا خلاف في
 كون الاخيرتين للبعد بخلاف الثلاثة الاول قولهم ايت بها كان تقدرا للمتلقي والمتعلق

من كلام

ههنا مخصوصه وبصيغة الامر للاختلاف عما يتبادر من العبارة من كونها موضوعا للمندوحة
العاقل فقط ووجه الاشارة ان الامر بالشئ لا يستلزم بالنهاى عن غيره فانهم قولهم بضم التاء
وذلك ليس هو السبغ نظيره اى قوله نذب والافهم ان يكون فعل امر قولهم اى محذوف
بمعنى ان التعريف لفظية فقط قولهم محبة الجبى وما يشق منه يستعمل في عرفهم فيما اتى عن
العرب فنقد ذلك اشارة الى ان قلته بحسب الشاع فلا يجوز القيل عليه كما هو راي المصنف
قولهم ثوبى حجر اى اعط ثوب يا حجر حجر اسم رجل والاشئ من الخيل وما يسمى بالقانية
سنتك والمراد هنا هو المعنى الاخير هذا القول كلام موسى لما روى ان قومه زعموا ان به
ادرة الخضبة وكان يوما خلع ثوبه ووضع على حجر ليغتسل فلما فرغ وذهب الى جانب
الحجر لبس ثوبه فبعده الحجر الى ان مر بقومه وهو من عقبه وناداه يا حجر ثوبى او ثوبى حجر
في هذه القصة روايات اخرى والى اشارة الله تعالى حيث قال ولا تكونوا كالذين اذ واموا
الاية قولهم او حكوا لم يجعل المحكى داخل فى المبنى لان حركته ربما تحصل كلاما مل
مبينا صرفا قولهم وشبهه المراد بشبه المضاف ما كان ما بعده متمما لما قبله سواء
كان معبولا لى فاعلا او مفعولا او متعلقا او كانا مركبا كثلثة وثلثين قولهم
يا غافلا والموتة هذا جزء من بيت هو هكذا يا غافلا والموت يطلبه والغفلة الخجاب بين
عقولاى يا شخصا غافلا والمثال ان الموت يطلبه بعد نفسك من الغفلة التى تحجب بين
العقول وصاحبها هكذا وجدت فى نسخة غير معتبرة قولهم يا عبد الله ويا حسن الوجه
هذان المثالان فى قوة امثلة ثلثة اذ تصير مثالا للمضاف المحققى اضافة والمحكى واللفظ
قولهم من كل علم بيان لقوله بخوزيد قولهم سلام الله يا مطراة اخرى وليس عليك يا مطر
السلام قاله الاخوص فى وصف رجل مسمى مطر وكان ذمها افعج الناس في عصره وله
امراة سميت سلة وكانت من اجل النساء واحسنهن وكانت من بد فراقه وهو لا يرضى بد
وضمير عليها السلة والباقي واضح قولهم يا عبد بالقدر وقتل الا واني قبله ضربت صد
الى وقالت ضربت بصيغة المغايبته والى بمعنى اللام اى ضربت صدوها ببد ها منجبة من
نجاتى الى هذا الزمان ما القيت من الحروب والاسر والخروج عن اهل وضربا الصدا بالبد

ميك
ترتبه

من مادة اللسوان في حال التعجب والا في اصله وواقي جمع واقيداى الحافظة وموصوفه
الامورا ونحو ذلك قولهم قيا النكاحان اءانا كما منصوب على التعجب والباقي واضح
قولهم اءا كان لغبر العهد لان ما بعد لام العهد مجيبان يكون غير الخاطب معهودا له و
المنادى مجيبان يكون محاطبا قولهم ويجوز قطع الفدى في كرها فان الالف فاعل القطع
والمعنى قطع الفدى ما بعد ما عا قبلها قولهم انا ما حدثنا ما قبله ان تغفر اللهم تغفر جما
واى عندك لا الما الم من الامام وهو نزول المحدث والمحدث ما يحدث من مكاره الدنيا
والجم الجمع وفيه شذوذ اخر هو حذف اللهم باتصال حرف النداء اللهم الا اذا خصل ثبات الهوى
بما اذالم يتصل المبه المشددة قولهم والامع محكي الجمل تغدير كلمة الا لا حذر عن كون قوله
ومحكي الجمل عطف على قوله باضطراب قولهم الا في قريض اشارة الى ان الظروف وصف للام
بدون اعتبار المحبته لانه متعلق بالفعل ولا حال او وصف للفاعل مع اعتبار المحبته
كما هو الظاهر وذلك لان الشذوذ فيه في النظم والنثر مطلقا لا يختص بنظم واحد كما يفهم من
تنكير قوله قريض قولهم اى شعرا نفا سمي الشعرا لقريض لان مسرعات الشعرا كانها قطعت
متساوية بالقرض قولهم كالمفراى مطلقا سواء كان مع الام لا فاقسام التوايح الثلاثة
المرفوعة والمنصوبة ثمانية عشر والثا اشارة اليها في ضمن ثمانية امثلة قولهم لسقا جردا من ال
وبدلا اى ولو متبوعهم غير في الضم وانما خصل النسوق في هذا الحكم يتجده عن ال لانه ان كان
مع ال بضعف شبهه بالاستقبال من حيث امتناع دخول ال الذي هو ما قبل متبوعه على التابع
لامتناع الجمع بين يا واللام ولم يشترط ذلك في البديل لانه شبه باستقل من المعطوف حيث
يكون مقصودا لذاته وانه فلا يؤثر فيه ذلك الضعف قولهم وانصبتها حيث ينصب قدم
هذا على قوله فضلها فتعلق قوله وان كان المتبوع به صريحا وصارضا في عدم ثقبه بالنسوق
والبديل يكون مناطها ذات الضم لكانا حسن قولهم وهو عند الخليل هو مبتداء خبر قوله
يختار والظرف متعلق بالخبر ولم يقل هو يختار عند الخليل ليصير سياق كسباق ما ياتي في
المتن قولهم وايها اعلم ان بها انا وقعت منادى والاختصاص فلفظها موصوفة بمعنى شئ
وهاو للتنبيه وبعد ها صفة لاى قولهم لانها مبهم تغدبل لا يراد الصفة لاى قولهم فلا

يستعمله أي فحقه أن لا يستعمل قولها إلا في انجاء الظن أن يقول إلا في الشرط وكانه بدله بالجر
 إشارة إلى أن الشرط قبل الجاء ومقصود له وإنما لم يفتح أي الشرطية إلى المبين للدلالة على الإيهام
 المراد منها قولها بالرفع لزوم الرفع لأنه المنادي في الحقيقة وأي وصلته أي ندائها قولها
 إلا أن هذا الباطن آخره شيء تحت عن يد المقادير قاله في الروضة في مدح بلال بن رباح ربه لا شعور
 والباطن أي هناك والوجد شدة الشوق وهو مرفوع بالباطن فعلى هذا يجب أن يراد بالباطن
 المهلك كما قبل والمقادير مخفف مقادير والمراد به الأرواح أي الدهر ونحوه بصيغة الغائبة الموصلة
 أي بعده وأخرجه عن يده وقوله شيء متعلق بالباطن أو بالوجد والباقي فم قولها بسوى
 هذا الذي كره ولا يخفى ما في هذه العبارة من حسن الإيهام حيث يمكن أن يراد بهذا الذي لفظ
 هذا والذي يحذف العاطف مع حذف لفظ قولنا مثلاً والمعنى ووصفاً أي بعد المعرف باللام
 بسوى فلفظ هذا والذي يرد ولو قال أي ما ذكرنا من هذا الحسن قولها في لزوم الصفات
 اللزوم وجه الشبهانما يناسب لو ذكر لزوم الوصف لا في المتن سابقاً وإنما المناسب لما سبق
 جعل رفع الصفة وجه الشبه قولها بأن يرد في البعلات هذا بعض من بيت هو هكذا يازيد
 لبعلاتنا نزل نطاول الليل عليك فانزل قاله عبد الله بن رواحة وقبل قابله ولدي يرد وأرف
 يرد يرد بن أرقم والبعلات جمع بعلة وهي الناقة القوية الجولة واختلفت في البلية لأنه كان
 يحد ولها والذيل بالذال المعجمة والباء الموحدة ككل جمع ذابل وهو بالفارسية كامل وهو وصف
 للبعلات والباقي فم قولها وفيه المضاف المضاف إليها في هذه العبارة مناهلة لأن في هذا لفظ
 الفصل يذكروا أحكام ما كان مضافاً للبناء مضافاً إليه المنادي أي أحكام ما يفعله هذه العبارة فانه
 قولها وظبي في التشبيه بإشارة إلى أن المراد بالصحيح لا يتغير بالاعلال ولو كان فيه حرف علة
 لا ما أخر من حرف العلة قولها بكسر الهمزة احتراز عن أن يكون بالفتح على أن يكون هو وصلته فم
 لقوله صح قولها وكل من الفتح والكسرة يعني أن الوجوه الثانية في الثاني المضاف إلى الباقي انقطع
 في الاسم المتوسط بين المنادي والباء نحو الوجهين منها فانه ما قد استمر وبصافيه فلا يلزم من
 وكل من الفتح استمر والضم في محل واحد كما قد يتوهم قولها أي لبناء النكاح لما كان المتبادر
 من تغيير موضوع الحكم وعدائناً بالتكلم بهذا الثاني أي يتوهم أن المراد بالثنية والجمع عند كون المنادي

فدفع

المتن

تثنية وجما دفعه بهذا التفسير قول من وكان لفظ ام اه لم يقبل المنادى بكونه ابنا او يتوهم انه مقبل
بأن تقييد المتوسط باعتبار اخرج تثنية ام وعم وجما عن ذلك وليس هذا مقبولا في المنادى فان هذا الحكم
ثابت لمكان المنادى في وجما قولي لا مفهوما اما من جهة المثال وتأكيدها واستمراره في قول ام اما الشكر الكثرة
الكثرة في الفتح فلهذا ما سبق والا حقا بالبيان ههنا وجما فطالع الوجوه الاخر فيها يخرج منه قوله
يا ابن اخي وباشفق نفسي اء اخو انت خالتي لدهر شديد فالا بون بديع شدة لجهده وشفوق كجفون
شفوق بالفاء ثم الفاف بمعنى الاخ واما صغر اللزج ونفسى اما مبتدأ وانت خبر او بالعين فبينة
المقام واضيف شفق الى يقين واستغنى عن العامل او بدل عن المنادى والاحسن ان يكون النفر
بمعنى الروح وان كان المبادر منه معنى الذاف وخليقة اه اي تركيبة لدهر شديد مكابده وحمي
وقد كنت لي ظهرا على الدهر واخترت فضلك او اختلفت موند قوله يا بنت حماء اه هذا من قصد
مشهوره لاجل النجم الجمالي وقد اصححتم الجناد فاعلم على ذنبا كل له اصنع والجميع النوم بالليل خاضه
قوله لئلا امر هكذا اه ذكر هذه السئلة في هذا المقام ليجرد المناسبة الوزن وكونه فيها ساقي
لزم التداء اذ هو اسم فعل واسم الفعل لا ينادى قوله وجرى وجرى بالحرف بان يستعمل غير متنا
لا بان يستعمل متغايرا فانه لا يختص بالشعر هو لقي الشعر فلهذا الشعر قول لبيد النجم في وصف
ابا ابلت هكذا اثبت يديها عجاج المعطل اذ عضيبت بالطعن الغرير قوله فداغ الشيب لم يفتن
في فسك فلا فاعر جلد الاثارة التفريق وابديتها فاعل نشر والضربة للابال والحاج الغبار وهو
مفعوله والمعطال هو الغير عضيبت بالعز الملهة والضاد المعبرون لعضيبت السيف الحاصل
والطعن الجرح الحاصل السيف مثله والمغربل جاء على الشئ شبكا كالغزال بعنوان تلك الابال
ففرق بابديتها عجا واطواني وفنمك السيف في الحرب بالطعن على الاعادي طعن جعل ابدا بالاعا
كالغزال ونداغ اي كاندفاع الشيب اي يحجب بين الشباض بقمهم ودفع الحرب بينهم ولم
تقل لم يفتن الشيوخ اي كان نداغهم لرفع القتل لا للقتل واللجنة بفتح اللام المنزاج اصوات
الناس وغيرهم وفن الحرب هو منعاق بقوله نداغ وقوله اسك اه بنفد القول وصف للجنحة
مقول فيها اسك بافان فلا ناخر فلان شبهة تفريق الابال الغبار بابديتها يوم الحرب لشيوخ محض
للحاربين بنفريق بعضهم عن بعض واهم لخص صاحب الحين بالشيوخ لان الشبان هم المحاربون والمسا عوى الحرب

قولهم يتخلص هذا من باب التخليص لئلا يدى مستغلا بلا اغانة من الشغاف من اجله وغيره ولا يكون
 مفادا لجملة من المعاطفة من واحد ثم المستغاف من اجله قد يكون غير المستغفرت قد يكون غير وهذا اللام
 قد يكون ظاهرا بل يفظ المستغاف من اجله ففظ كما قد يكون بلفظ المستغاف به من اجله ففظ او بلفظها معا
 اللام الداخل على المستغاف من اجله مكسوم مطلقا **قولهم** اعرابا باللام هذا مفعول لداوخال عن
 المستغفرت حفصا ومعربا والظرف ما منع به باعش على فعله اشارة الى اعراب المستغاف مع وجود
 مفعول البناء فيه بما هو لاجل اللام لان الغاء عمل حرف الجر للمانع الضيف غير مفعول ومنع
 بقوله حفصا فالاول ظاهر واحسن **قولهم** لفرقا بين المستغاف انما لم يعكس هذا الامر مع حصول التفر
 به لان المستغاف به واقع موقع كاف الخطا المفتوح لاحكام هذه اللام ميل فائدة وقيل للاختصاص
 الثواب على الشان ان متعلقه مفك وتعلبه فو لنا يا عمرو يا مسي ثابنا لعمرك ولا غيرة لانه متعلق ببناء
 او ما يقوم مقامه كما قيل واما اللام الداخل على المستغاف من اجله فهو لتعليل ومتعلق ببناء او ما يقوم
 مقامه **قولهم** على مثله اشارة الى رفع خدشه من كلام المصم هو ان المعطوف مجموع با واللام ومنع
 كالعطف عليه لا المدخول ففظ وخاصل الدخ ان المدخول معطوف على مثله وتظهر في المعطوف عليه
 لا على مجموع المعطوف عليه بناء على ان كل مركب من شعاطين من اظرف في الاجزاء فان اجزاء المعطوف
 معطوفة على اجزاء المعطوف عليه كل على نظيره وقد ذكرنا هذا مرارا **قولهم** والمستغاف من اجله هو ما
 بناه لاجل استخلاص شيء عنه او استخلاصه عن شيء نحو بالفوى للجب والزيد لم **قولهم** بالفوى
 اللامان الا لان مفعول خان لدخولها على المستغاف به والثالث مكسول لدخوله على المستغاف به
 كعدو الاستكبار والغنى بالفوى وبما امثال فوى خلصوا فانما بزيادة استكبارهم عن استكبارهم
 الا لهلكوا به **قولهم** فينا لله للو شاع المطاع اوله تكفيتي الوشاء فاز مجوز في ان يحطبا اليها من
 فمفعول عز وصول مرادى منا الهى خلص الواشع وشيئا منها وصف الواشع بالمطاع لانه اراد بالو
 ابو جبر جشاه بطلاق زوجة وهو مكروه له وامر الوالد به لا بد وان يكون مطاعا **قولهم** باللكهو
 للشبان من عجب اوله يبكك ناء بعيد الدار من شرب الباهما بميد للغرب لغربا لكون جمع كل هو
 من كان بين الشبان والشيوخ والشبان كغفران جمع شاب يعفها الكمو والشبان اخلصون من العجب في هذا
 الامر **قولهم** يا زيدا امل ببل عراخه وغنى بعد فاقه وهو ان فاقه الفقر وهو ان الذل فالكلام من قبل

ألف في النثر والشعر قولاً لا يمكن استغناء من أجله قوله لا أقوم أه الأرباب لعلهم بالأمور فلم يضل
 بالعموم ولا يافوننا واللامان الاختيار للاستغناء من أجله قولاً اسم ذو تعجب وكذا اسم وتجب
 نحو بالعموم ولا فلتلك وقيل اللام فيها أيضاً للاستغناء كان المتعجب والمهمل يستغنى بالمتعجب منه المهمل
 منه حتى يحضر فيبقى تعجب من الأول فيستخرج من الهمزة وبثمن من الثاني فيستخرج من الهمزة فيبقى فيبقى
 خصوص من التعجب المنادي عند ذى نأوم أعجوب العجب فأنهم قولاً اعلان المتعجب على اعلان تعجبا
 والمنفجح من بغم قولاً باسم من فقهه أقولاً وما فقهه وقيل أو باسم ما وجد له مثل نحو واويلاه
 ووا مصيدناه وقيل التفعيل إنما هو لفقد الأصل للوجود ونحو واويلاه كناية عن المفقود لأن فقد المفقود
 كانه هلاك النادر وقيل ومعصية ونحو ذلك وضم بعضهم إلى المنفجح والموجع والتعجب أنه داخل في المنفجح
 لأن ندبة الموجع إنما هو لغيره على فقد الصحة عنه قولاً وافقنا أه على بل باخذها كروى في فقر
 اسم قبله من يناسد وكروى كسفر جلا اسم من اخذ بل الشاعر فيها وغائه فلذلك ندب بقوله قال
 فتعجب ففعل اسم رجل مان قد به والأول ظاهر قولاً لا بعد النادر بل لا يكون معدوداً
 عند من يسمع ندبة فان الندبة اسم صبي للمسامعين فيخرج عندهم لا ينبغي أن يرتكب العذر وأعلمهم
 هو كون المنذبة مستحاطها والنكرة يعلمون لك فلا يصح النادر بعدد وأعلمهم إذا ندب بها جلا
 المعرفه قولاً كأي تعجبه أي الشبهة ومثل بثلاثة أمثلة الأول للنكرة المستغنية والثاني للنكرة
 البهية وفيد اسم الجنس بالمفرد إذا عاذا الأرباب به نفس الحقيقة فأنح عنهم قولاً بالذي
 اشتهر ببيتها الموصول بالذي اشتهر به أي الصلة أو مع الذي اشتهر بـ أي جعل مجموع الموصول
 والصلة من دونها ما إن يدخل وأعلى الموصول ألف على آخر الصلة قولاً صلة بألف أي جواز الجمع
 وجوباً فلا يلتزم قولاً قولاً فقهه فكان مفرداً اعلاناً يمكن حمل الضم على التقدير وبظهر أثره في الواو
 ومث فيه أه أول جلا أعظم فاصطبر له قاله جوين في مرثية عمر بن عبد العزيز وحملت صيغة الجمل
 من التعجب والمراد بالامر العظيم الخلافة وجملة ومث فيها حاله والشاهد والمعنى واضحان قولاً أه
 بأمر أه الألف في شعره فأكبر لقوله بأمر والمعنى واضح قولاً فقهه فاعل قابل عند عظماء هو الظاهر
 من تركيب البيت إلى ما نرى لأن ما هو الواقع في المسئلة انحصار قول من يمكن الباعث للذات بقولاً وأعيد
 وفي المندبة في الحري بالمقام بيان ذلك واستفادة من البيت لا يتصور إلا بجعل فاعل ما هو آخر المفعول

عليه

وافقنا

لأنك المعرفه

فصل في كذا المستلذان الأثنان ولذا ذكرهما الشجرة الشر والجزاء المعينة لا كذا الشجرة
فان قلت لم لا يجوز ان يجعل شرطه هو لم قابل يتقدم حرفا بل ينزل خراء الشرط ويجعل على ظاهره
يجعل فيهم الخبر المحض قلت الاول غير صحيح لزم الاضمار قبل الذكر لفظا وقبلة وكذا الثاني لان المحض المستلذان
مس على قلبه استنفادة غير الجمل المقصود هو لم اي يقول ذلك الذي له لما جعل الله لفظ من في المثنى
فاحلا لقوله المصنف قابل لا فائدة المحصل المذكور لزم ان يجعل الوصف محذورا عن الفعل اذ لو لم يفعل ذلك
لزم ان يكون الوصف مبتداء بلا تقدم نفى واستنفاء وهو غير مستحسن قوله ذلك اشارة الى قوله
واعبدوا واعبدوا ومفعول لقوله يقول الذي فاعله ويجعل ان يكون اشارة الى من فاحلا للفعل
والذي صفته وبالجمل قول المصنف لهذا الباء اذا سكون ابداء صلة للموصول هو لم في الترخيم اي في
بيان مطلق الترخيم سواء كان في المناد ام لا وكذا الترخيم الذي ذكره لطلق الترخيم في ذلك لانه قد
ذكر ترخيم غير المناد في هذا الباب ايضا هو لم على وجه مخصوص وهو ما فضله المصنف في عبقنا هذا
بتقدم الباء على النون كسلفها فاجتمع عفا ومثل اسم لعفا بعد بدل الخالب هو لم كتابا شرا
هذا علم ليجل معرفا اخذ تحت ابطر جنة او سيفا هو لم نحو مختار اللاب ان يمثل بعده بمضمر
لما لم يكن لنا هو لم وهبني بالياء الموحدة ثم الباء المشاة المشددة الخاينة شتم الخاء المعجمة كسفا
وهو صبه اعضاؤه كانت قبضة قبضة هو لم وعريف بضم العين المعجمة وسكون الواو المهملة وفتح
النون وسكون الباء المشاة الخاينة واخوفا فاسم لطائر ما في طوبل الغن وان كان بكسر الاول
فهو اسم لشاب كان اعضاؤه دققة دققة وهذا مثال لما كان لينسب باء لم يكن حركة ما قبلها من
جنسها هو لم بالتون على ان يكون الموصول مفعولا لقوله نوبت لا بالاضافة على ان الموصول
مفعولا للحذف لان ذكر مفعول هو لم نوبت لهم من ذكر مفعول الحذف هو لم كما لو كان اي سواء
كان حكم هذا الاخر مع الاخر الخفيف في احدا كما جعفر وباجعفر ام لا كما جعفران علما وباجعفر وفر على
هذا امثاله هو لم بالآخر وضعنا اي كما لو تيم المنادى محبلا لوضع بهذا الاخر الذي ضارب بعد
الحذف اخر اضيا وقبله وسطا خفيفا هو لم وقل يا كرا وكذا نقول يا علاه بقليل او او همة
لنظريها وعدم انضمام ما قبلها وهو كما كان منسيا هو لم وباجعفر لا ولي ان يقول بدله باخاد
لان جعفر لا يتغير اخوه اللهم الا ان يشير بذلك الى صفة مضموم الاصل وغيره مدنا ويبرز في الضم

هو ان نعلم الفتناء كالمعنى المفسر ككثير ونفسو مخاطبة اي بئس العشاء وضمير فان لطريف تقية
 زينة وقال اصله ما لك فيهم والحضر بالمهملين المفتوحين شد البرد **قوله** او الفامكة اه اوله
 الفا طان البين عن البر بما الفا طان المفتوحين بهم ككل جمع راي اي الزايل واو الفاجع الفه كخنا
 صرف المضروبة وهو حال من الفا طان وودن كفعل جمع ونداء كصفر وهو الي في لونها بئسنا
 ما بل الى التوارد وهو بيا الفا طان والمخيم في الحاء المهملة اصله الحام زخم خذف الميم ثم ابدل
 الف ذاء ونحو الميم كيرة للفا هزة وحذف الالف وقبل حذف الميم بـ **قوله** كنداء لفظ اي في
 البناء على الضم ونحو انباء نابع لللفظ في الجملة وكونه معنيا غالبا وكوده مفعولا محذوف **قوله** وفي
 انه مجزئ او وفي انه مجمل ان يكون عطفيا ان عما قبله اذا ساواه في النصب والتعريف او التنكير **قوله**
 ثم ان كان انما اي ان كان الاختصاص ايها اه فنولا استعمالا لغيره للشيء لا خبر كان والاختصاص
 المستطاع اسم للمفعول المخصوص المحذوف غاملة **قوله** فبما لان بناؤها على الضم لئلا يكتسب
 حرفا البنية شبهتها باي الموصولة المشابهة بفعل بعد المضمر عند البناء لذلك وليس بناؤها
 تكونها منادي مفرغ معترفة والا لوجب ان يكونا معربين خالكونها اختصاصا **قوله** كاجها الفتن
 باثر رجونا يعني مثالا رجونا اليها الفتن فاجها منصوبا محلا بمقد واجل المحذوف وهو اختص بمعية افود
 اي او فتن الشيء الذي هو الفتن بالخطاب التقديرية مثل فخر العز مثالا فخر العز يجعله متكلم او مجمل
 ان يكون مدحيا بئس في موضعين هو الحكم المذكور قبل الاختصاص وبعده جملة الاختصاص جملة مستأنفة
 وجه لغريتنا اي ههنا وان لم يكن منادي هو فغل الخطاب والتكلم به لهذا صرح وضمه بالمعترفة **قوله**
 اللهم اغفر لنا اه كمثل هذه الآية للثبوت وتكون الاختصاص عطفية فبما لتكلم والمراد بالعضا ههنا
 الجماعة وهي بكسر العين لها معان اخر **قوله** اسم بمعناه يعني بكفي بح كونه مسبوقا بمفرد ولا يلزم ان
 يكون مسبوقا بجملة كما نبههم من المثالين السابقين فلا يكون هذا توكرا وامع ما ذكره في فراقه عن التدا
 والمراد بقوله بمعنا اي يكون بمعناه مرجحا لارائه لا مرجحا لاحتمال والا فلا فائدة لذكر الاختصاص **قوله**
 وهو الزام العكوف العكوف مصدق بمعية التوجه ههنا اي هو ايجاب الخطاب توجه على ما بعد التوجه اليه
 من واصله ذوى الفرة والاولى ان يقول الزام العكوف على ما بعد وبتشاف العكوف عليه
 ليشمل نحو الغزال الغزال والاعلى اطلاق الخبز والاعراض على المفعول المخصوص المعهود **قوله** بدل من اللفظ

حرم من غير
 حرم من غير

بالفعل اللفظ بمعنى التلقظ والظرف متعلق به وقد سبق نظيره في باب لبذاء **قوله** وما سواه
 اقول للخذ براد بعد عشرة قسم لان المفعول المستعمل بالخذ براد ان يكون محذوا او محذوا منه الاول اما
 بلفظ انا ويلزم ان يلزمه نفس المحذو منه وصاحبه بالواو او من او بالافعال اما ما يعبر لفظ ابا و
 ايضا هذه الالفام وكونه مذكورا والثاني لا يكون الا مذكورا فبدون ذكر المحذو بالفتح والغافل فيما
 سواه الاخر بعد محذو وجب فتح او ما يوتى عنها فاعلم ان الاخير اثنان وما بينهما واحد وخذ الغافل في
 نسختها واجبت في المسئلة الثانية **قوله** ما ذرا سكت ما ذرا سم رجل واصلة بما زان بعد
 واسك من التيف والسيف واسك وهما هنا متحققان لا بد من التيف عليه وهو ان الافعال الدالة
 على الضم للضافة المشابهة الاطراف قد براد منها وصف محذو المضافين فتشابه ويجعل الآخر
 مفعولا لها فبالفعل في بد من عمر ويجعل عمر وعين بد وفد براد منها الاضافة المشتركة بينهما من غير
 ضم مخصوصا باحدهما فاما ان لا يسند الى فاعل بل يتعد بلفظ اليقين فيقال فريدين زيد عمر
 اي وقع الفريدين بها او يسند اليها بالواو العاطفة فيقال فريد بد وعمر اي تغار يا فذ
 المحذو منه في الخارج منه من منيع على اداة المعنى الاول من الفعل وبالواو مبنية على اداة المعنى الاخر منه
 فقولنا في نفس العطف بعد اسك من التيف واسك اشارة الى المعنى الاخر فقط وجذوهم ان
 الواو العاطفة في هذا المقام بمعنى وهو غلط والصواب ما ذكرنا ويجعل ان يكون الاصل بعد
 نفسك من التيف والتيف من سكت تحذف الظرفان **قوله** وان محذو احدكم الاربعين كان
 الاحد باعلا المحذو والاربعة مفعولا فالمراد بالتحذف ضرب بالاضافة محذو من كونها متبعا عند بعض
 او المراد صيغة هو موطا وهو باعينا كونه مفعولا لا كلمة المحذو عند اصل نحو محذو منه وان كان يا
 لعكس فالمراد محذو السنية بالخارجين اكثر من جنهم فان الامر بالخذ براد محذو والاربعة المذوية هو المحذو
 بد على كثرة الجنب المحذو وادارة الحجة بعدة فتعين ان يكون الضم الى الاستنارة **قوله** اي محذو
 الخذ براد انكار مخاطبة فاعلم ان الخطاب غالبا وان كان غير مخاطبة فاعلمه قد يخالف بالاشارة
 التي جئت قد الغافل مخالفا **قوله** ونحو عجز في الخضر بالفارسية استئانة والظان المراد به هي هنا الفت
قوله اياه واما الشواهد فما حكى عن بعض العرب هو انه اذا بلغ الرجل السنين فاباه واما الشواهد
 يعني اذا بلغ الرجل سنين فلحق نفسه وحذره عن هؤلاء الشواهد هؤلاء الشواهد عن نفسه فنام يؤذ

والسيف

اياه و
 مثل قوله وان
 محذو بعبرتك في
 قوله لا بد وان يكون
 صرح بذلك بعض
 المعصية
 رة

ترتيب في فعلنا، والراء وكسرها الحاء من الزوجة مؤكدة بالتون القبلية والهايم المحزنة المشوقة منه
 الملكة الميمية والباء في واضح قول له والحال هذا عطف على التخي قول له نحو لا فم اي بلا م مضوية
 ولعله على اسم كما هو قوله انكره على ان يكون فعل القسم هذا اجوابا القسم خرج من وف والتقدير اقيم
 فاقه لا فم يوم القيمة وجواب القسم هذا انشاء لكونه فعلا القسم خرج من وفه حال ولذا لم يدخل
 عليه لبا فون واما التون من الضم فمضروبه بلا الدخلة على الفعل بناء على كونها زائدة او دالا لغفا
 من غير هذا بخلاف جواب القسم وجعل قول المصنف شيئا في قسم لما شمل فعل القسم وجوابه في قبلة لا مثقال
 خرج اصل الفعل لانه حال لا محذوف انما هذا اشارة الى ذلك قول فيه نظر لان قوله وان منع البصر
 هنا في ذلك لان البصر من منعوا كون جواب القسم خال لا مع غير مظهر لان المراد بالثبت في القسم انما هو
 فكان هذا القابل وضع في هذا الخط نظر الى النسخ المخلوطة المكنونة فيها لا اسم بلا او جهلا بقرينة
 انكره فلا تفعل قول له فليلا به امر ببيان مرهية القصيد هكذا هو الذي هو التلاذ فاننا
 شك في المال نجبا متعسا فليلا بهما بعد ذلك وادب انا قال ما كنت نجيح متعسا قال لها طائر الطائر
 اهن امر الزاهية اي الارزلال والتلاذ بالاء المتناه من فرق كلالا للمال الجنيح العيون والتهب فليلا
 اي جدا وزمانا فليلا بهما بالحدا وبسبب المال وما زائدة او يخط الزمان او ظرفية او مصلية لكن كل
 منها على تقدير بعض الاحوال ان في قوله فليلا ومنعنا اسم مفعول حال فاعل قال او امم فاعل حال غرق
 يجمع او عن كاف الخطا فانهم قول له ربنا او مناه قد سبق شرحه باب حروف الجر قول له بحسب الجرايط
 ما لم يعلم اه شيئا على كسبه متعسا فانما اهل لان باكر ما ظرفية مصلية وشيئا بحسب المعنى مفعول شيئا
 لقوله بحسبه على كسبه ومعنا صفتان للشبح والفاء للتفريع على معنوي بحسبه لا على نفسه فجملة
 بحسب ظاهرا لا لاجل لان هذا البيت لا يجان الفقصي وضع جيل قد لا يطالب بالخصب شمل على اننا
 كبره قول له ومما تشاء اه اولها فمما تشاء منه فمما تشاءكم الضمير الجرد وان جعل فمما تشاء
 ابو حنيفة فان وهو فاعل الفعل والمفعول ما تشاء فمما تشاءكم بكم بضم طاء بكم بضم طاء وان
 تشاء منه المتع عنكم تمنع فمما قول له لئن شعري اه وما بعد هكذا الى الفوز ام على اذا حوسبت
 الى على الحسب ما عبت قاله هو ورواها اسم لئن شعري المتكلم قد حذف بقرينة بقاء شعري وشعري اصله اشعري
 وفروها اي فرب كتاب الاعمال صيغة مشددة هي صيغة على ودعيت الى على الله الحسب والى

القارة بمعنى المنوي

قول وأجازة بولس وذلك لأجازه كسر تلك النون وإجازه بعض أجازتهم تلك النون الساكنة على
غجره **قول** ويمكن أن يكون من الحذف المؤكدة بالنون المحذوفة المكسوة **قول** فإما أن يكون
فان ظل ولا يلبثان بكسر النون المحذوفة مع جعلها و يمكن أن يكون مدخولا نونا الوافية بحذف اللام المتكلم
وان يكون نونا واما إذا فراء بنشد بالنون كما في المشق فلا اشكال في هذا الوجه **قول** لا يبين انفسه
اه لا يبين بكسرهما وفتح النون اصله طون كنكرم ثم جعل طين كقيم ثم دخل عليه لثا فبفتح النون و
الباء النون الساكنة ثم دخل عليه نون تخفيفه ولاجل سكوتها حركت نون لام الفعل ثم انفصل اللام
الساكنة فحذف نون التاكيد بالنون الساكنة وتبقى ما عدا ذلك نون التاكيد لان حركه اللام كالساكنة
فصا لا يبين ولو كان بلا نون لم يربط العين ولا يفتح اللام بل بكسر وعل لغنة لعل وقد مضى لغات في باب
ان وركع اي نزل والباقي **قول** وهو واو الجمع اء اي كل منها بدون نون الاعراب اي مع تلك
الضما والاعراب على ما علمت من افعالها على النسبة وشبهتها فان نون الاعراب قد يعود به وحده **قول**
اضرب عنك الهوم طارضا ضربك بالسيف فونن الفرس اضربا يفتح اللام انا صله مؤكدة بالنون المحذوفة
والطارق الحادث بالبل وخبرها الهوم ونفسها يبدل من الهوم والفونن يفتح الفاف وسكون الواو
وفتح النون واخوه من هذه العظم النابتين من اذن الفرس وبقال لا على البيضة **قول** من العلام
الابنية قول في حده علل منع الصرف اربعة اقوال الاول انها التسعة المشهورة وهولاء الثاني انها
احد عشرة وهي التسعة المشهورة وشبهه لقا للتائب كاردط ومراغا انا اصل كاحر الثالث انها ثلث
عشرة وهي الاحد عشرة المذكورة مع لزوم التائب وعدم التطير الاحاد والاربعة انها اثنتان الحكايتان
التركيبات الحكايتان ففتح النون الفعل مع الوصف كاجمل واعلم ومع العلية كيزيد وبشكر فان ابينا
الصرف فيهما بطريق الحكايتان عن الفعل واما التركيب ففي ابولاء املاء الالف والنون والثاني في
والتركيب فيهما بطل واما العلية فكان العلية والوصف مركبة باعتبار وجوده في المعدل والمعد
عنه واما في الجمع فلانه يجمع جميعا وهو مركب واما في البنية فيكون العلية والعربة والعربة والاشبه
بعض كسبه عرف عجم الاسم بوجوه الاول ان ينقل ذلك احدا ثمة العربة الثانية خروج عن ان الاسماء
العربية نحو ابراهيم فان مثل هذا الوزن مفعول في ابنة الامثلة للسان العرب الثالث ان يكون اول
نون ثم ذاء نحو جرس فان ذلك لا يكون في كلمة عربة الرابع ان يكون اخر ذاء بعد ذال مخوفة فان ذالا

قول
قول

لا يكون في كلمة عربية الخماس ان يجتمع فيه الضاد والهمزة والصاد والسين والهمزة في الحرف الواحد
فما لم يجتمعوا التسابع ان يكون حاسبا او باعتبارها عجزا والذ لا في اي حروف يرفق لم يرفق في
والخامسة في اللغة لا بد ان يكون فيها شيء من تلك الحروف **قوله** لا مشناع دخول اء افعال النون في
في الضمزة وشبهه فليس نون الضمزة الا عرفت الضمزة لا ينضم اليها عرفت في المصدر والشرط في ضمها
سابع اقسام النون **قوله** اي هذا النون الاول اغانا الضمزة الى المعنى ويصل الكلمة الى الجذر وصفا
لما الفظا فلان المعنى افرضا حرج الباء اقل معني فلان هذه المصدر والخاصة في هذا المعنى هي ههنا لما
لا ينصرف وان سبب انصرف عدم وجود العلين الرابع الى عدم المشايعة بالفعل لا دخول الجذر والنون
كما ذهب اليه بعض ويكن ان يجازي عن الثانية بان يحمل على سبب التسمية او سبب الاء اي سبب التثنية
يكون تسمية الاسم امكن او يعلم كونه امكن لكنها بعيدا عن البيان **قوله** اي بدخوله اي اعم من ان يكون
بالقوة او بالفعل ولا بد عليه دخول المنصرفة الخالية عن النون في غير المنصرفة ودخول كل غير منصرفة
في المنصرفة لما قد عرفت من ان النون في الداخل للضمزة وشبهها ليس على تدهين نون الضمزة **قوله**
كنون المقابلة مختص بئلك النون بالذكرة هنا لا يختصا صفا بالمعروف اقل عموما بالنسبة الى
الضمزة غير ههنا وبذلك صفا اخره واولا بالبيان وانما ما سواها فبما وزل الميثاق بل بعضها بما
الى الافعال والحرف ايضا **قوله** مفعولا وممدودا او مفعولا او مفعولا كالسبب اخر حفيضا المفعول
موضوعا للثابتات اشبهها به ولو لم يقبل كيفنا وفتح لا ضل **قوله** مطلقا عموما اخر **قوله** كذا
بمثل المفعول بال واحد لان ذكره باليستعمل مفعولا وممدودا **قوله** مفعولا مفعولا اما انا كانا فاعلم
فقط العلم في سبب ذلك في العلم **قوله** كذا مان اي ان كان بمفعولنا وما ان كان بمفعولنا
ندي **قوله** كذا هذا قبل قوله وزنا فعل اي في ذلك فعل المكان مثل الوصف في الاصل المفعول به
ان يدخل في الوزن نحو المفعول في فعل **قوله** او على فعله لفظ صفة في قليل من الذبح وهو
في المشقة في قوله على ان مؤنث وكان فائدة ابداءه ادخال وصف على فعل وقد كان مؤنثا على فعله
او فعله حال الوصفه وعلى فعله حال الاستبهة كالاسوة للجنة الالف السوداء واما في هذا ومن
عرفنا القابض حكم بان ابداء هذا اللفظ تماما لا قابضة له قوله كما هو من مخرج حشفة **قوله** كذا
ويعمل الاول بالمفعول الثاني للابل الفوى على العمل **قوله** فالادهم اي الفيدا لادهم في الاصل صفة

الاسود ثم جعل اسما للقبيل والفرس الاسود والقبيلة من العرب قوله القبيلة اخذ من غناه الاصطلاح اذ هو
 بمنزلة الاعتياد وان كان غير مفرد لكن لا للوصف كوجوده ووزن الفعل خال ادهم بمعنى القبيلة اذ هو
 بمنزلة الاعتياد غير منجز لعلية ووزن الفعل واما ادهم بمعنى الفرس الاسود فهو مثله بمعنى القبيلة
 عدم انضافه للوصف لاختلافه والوزن وفيها حكاية ملغية ان فبعثني كان يؤمل في لسان و
 كان وان الحصر فذكر بعض النحاة حاجة من سفل عليه للفتحة فقال الفعثرى سوا الله وجهه قطع
 عنده وسر من من فحدثت الحاجة بان للقبض النحاة ففتحة اخضر الفعثرى اريد بذلك الحصر فلم
 قبل الحاجة منه وقال غائبنا له لاحتك على ادهم اي القبيل فقال الفعثرى مثل اليميل على
 ادهم والاشبهى الفرس الاسود والابيض فقال الحاجة اريد بالادهم المحذوف فقال الفعثرى
 المحذوف من البليد قوله كالتجديد اي بكسر الجاء وسكون التاجع خال الذي بمعنى النطفة الشو
 في البدن قوله للمعنى الوصفية اي لان بلا خط في معانيها احدث لانها لهذا المعاني بسببها
 الفاظ متنوعة تلك الاحداث فتناسب مع هذه الالفاظ في الحروف وهي الجملة يسكون الدال للفوة
 والخال للنطفة السوداء والفعوة للعض والابداء وذلك الملاحظة شبهت الفرس على انها في الاصل
 اوصاف مشتقة من تلك الالفاظ ثم صارت اسما فحق له وهو خروج الاسم اي خروج معنى الاسم فلا
 يحتاج الى جعل الصيغة بمعنى الصوة كما قبل لئلا يرد ان ليس للصيغة صيغة تخرج عنه والفرق بين العلم
 والنفل والاشتقاق ان التغير في الاول مجبى للفظ فقط وفي الثاني مجبى المعنى فقط غالبا وفي الثاني
 في كليهما معا فحق له من غير هذا خبر المبتداء ولك ان تجعله وصفا للوصف شأنه الى اصاله الوصفية
 واعتباره فيها وان لم يكن في المعدل عنه الذي هو العدا صلبا فان اصاله الوصفية كونه غير متبوع
 بالاسمية في اللفظ المعين فحق له مشتبه مفاعلا والمفاعيل اقول مشتبه مفاعل اما ان يكون في
 اربعة اصول او ثلثة اصول الاولى فعال والثاني لا بد ان يكون فيه حرف زائد عن الفاعل كحرف العشرة
 في موضع من مواضعه لا اربعة وهي اربعون فتا فافئام احد واربعون وكل منهما يمكن ان يصير نايبة مة
 اخرى مشتبه مفاعيل فلكل اثنان وثان فافئام لكن بعضها غير فافئام في المقام لا يسع تفصيلا ثم ان
 فحق له مشتبه مفاعل ومفاعيل فافئام موضع غير في اللفظ المناسبات كما اشار اليه فكانه قال هو ما
 كان له مفعلا فافئام الفاعل غير مفعولها اما حرفان او لها مكسورا لعلاض او ثلثة حروف كذا فافئام

الاصل للمعنى من قبل
 للوصفية

معانيه وحده على ذلك
 القول فقال الفعثرى

أوسطها ساكنا وهذا الجرف مشتمل على تسعة قوافل أولها حرفان عن نحو فرب نسبت الثاني عن نحو فربا لاين
 والثالث عن نحو شبة اجمع شبة الخا عن نحو يا خبا ثا عن نحو خبا ثا ثالثا عن نحو خبا ثا رابعا عن
 نحو خا ثا واما التام عن نحو خا ثا والناسع عن نحو ملثكة والجمع المنصف بلكا العود ولا يشارك مفرط في
 الوزن اذا كل مفرط هذا العود نحو ثلثي فكر ايه مع فقلان شرط فيها واذا المرشاد في الوزن صافره
 في اللفظ كما كان فرع من الغنة فصار فيه فرع عيان وكان غير منصروف وسمى بالمتا هي والمنتهى لئلا هي التكبير
 في هذا الوزن **قول** من هذا الجمع لم يقل من شبه مفاعيل مع اخضاع الحكم به لئلا يصير المتا الخاضع
قول واذا انحلال الى التام البيت قول في نحو حوار خسة فدا هب لا ولا تغذيم الاعلال لتعلقه بنحو
 الكمال على منع الصرف لتعلقه بعرضها وجعل الياء المحذوفة من شبه الثاني كالاول لان جعل الياء منو
 الثالث غديم افع على الاعلال والقول بفعل الفخمة النابتة عن الكثرة على الياء وحذفها ثم فوض
 النون عنها ثم حذف الياء لانفاء الساكنين الى ابع كالثالث لان قلب الياء يفتح ما قبلها الفاء الخا
 تغديم المنع على الاعلال والقول بفخمة الفخمة مطلقا على الياء واذا عرفت ذلك ثبت لك ان الفاعلين
 بالمذاهيب الخمسة منفقون في نحو حوار خالة النصب انه غير منصرف ثانيا منقوصه بلا نون واما في حلة الرفع
 وان انفقوا في لفظ بعد الاعلال انه منون محذوف الياء الا انهم خلفوا في كنهه بعد الاعلال وفي
 لفظه وكنهه معا قبل الاعلال فالفاعلون بالمذاهيبين الاولين يقولون انه قبل الاعلال منصرف
 المضبوط الياء مع نونين التمكن لعدم ظهور عدم انصرفه في ذلك الحين والاصل هو الصني في الاسم واما في
 الاعلال فالاولون منهم قائلون بانه كما كان في الانصراف والنون لم يخرج بالاعلال عن نون منهج
 المجموع والاخرون قائلون بصيرته غير منصرفي وحذف نونيه لاصلة ودخول نون اخرويه عوضا عن الياء
 المحذوفة واما القائلون بالمذاهيب الثلاثة الاخر فيقولون انه غير منصرف قبل الاعلال وبعده واصلة
 مضمومة خالصة من النون حذفت الفتح لتعلقها على الياء عوضا عنها النون ثم حذفت الياء لانفاء الياء
 واما في **المر** القائلون بالمذاهيب الخمسة منفقون في لفظه وحكمه معا قبل الاعلال وبعده لفظا
 بالمذاهيب **ثمة** الاولون يقولون ان لفظه بعد الاعلال حالة الرفع واما قبل الاعلال فقلد خلفوا
 من غير **المر** اللفظ والكيفية وبعده من حيث الكيفية فقط بخلاف هذه الفقرة الثالثة في نظير خلافهم في
 الرفع واما القائلون بالمذهبيين الاخيرين فكما القائلين بالمذهب الثالث يقولون انه غير منصرف لان الاول

منهم فليكون الباء المفتوحة بعد فتح فاءها الفاء واخرى من هم مفتوحة كحالة النصب فتقول انصا بجره كسائر
 ما حل الكسرة عليه بجزءه عن المنهجين الاخيرين اما تعين ان اي المدا هي التثنية هو مذهب فلا يفهم منه
 الاولي عندى ان بعد وجه الشبهة كلامه فافده الكسرة مع زيادة الانصاف حتى يصير اقواله كذا في تمام
قول محض كسار حتى جعل الكاف في كسار حتى سماه جثا خلافا ليه الجزى وفضل لا يبعد ان يكون محض
 من هذا القدير هو الاشارة الى ان المثال لفظا مع الكاف على ان يكون جمع كسر لينطبق مع المثال في
 الوزن فاسل محض لم يرد بل اه التثنية في هذا البيت منعاق بقوله شبه النذر وشبه لسر بل عند
 الجمع فخرى، وسر بل بالفارسية نجر خامه **حق** له شبهة في سر بل فلهذا ما قبل الاقل انه غير محض
 فضل لشبه الجمع ان وزن وهو لفظ اعجمي وفضل لا نه لفظ عربي كان في الاصل جمع سر لانه وهو جمع سر لانه
 وهي فصح من اثارهم جعل سما لا ان الذي هو قطعان مشتقة من الثقبان للمعروفه ففقه غرض
 باعتبار جبهة الاصل الثاني انه مما جاز فيه الفرق وعدم تجاوز اعتبار الشبه عدم اعتباره او الجوز
 اعتبار الجملة الاسمية وعدمه والثالث انه منصرف لعدم اعتبار ما اعتبره مع ان الاصل هو التثنية
حق له عدم المنع المحموم الجمع شبهة وعموم حتمال المنع واحتمال الضم وعلى الثاني كتابة عن وجود
 المنع **حق** له حتى موت الظاهر ان يكون القاد وضم اليهم وهو اسم لبلدة وفضل وجوز الاول اسم لخصا
 او بلدة والظاهر جزء الثاني ان اصل يفتح اليهم مصدران ثم بعد التركيب ضمت لكثرة الاستعمال واقفنا
 الواو فتم ما قبلها فان الواو والمضمو ما قبلها اسهل نظفا من المفتوح فابلهما **حق** له كغطفان وكاسبان
 غطفان بالعين المجزئة والطاء المملة المفتوحة من اسم لفضل وقد بكت بالفاف واصبها حلم لبلدة في
 ابران هي موطننا وتغل ثماننا وهي جيرة من سبها هان الى العاكر فابدل سبها المفتوحة عندنا
 ضار او الحق في اولها الفلا تبتداء بها وقبلها بباء الباء العبرية والمث قبلها بباء الفاء قبل انما سبها
 به انها كانت غشا الخرد والعساكر في هذا الزمان وسبها بالعبرية الجند وسبها فاجعه **حق** له او من
 الاوسط لم يعتبر عدم الجمع فيه ولا فيما بعده كما اعتبره في الزيادة في العجا اشارة الى وجود العجزة في المنح
 الاوسط وجوده فيما بعده لا يصير منشأ لغبة حكمة الذي هو عدم الانصاف بخلاف وجود الزيادة
 في العجزة فان العلم العجمي يصير مبتدأ به كاذبا ليه بضمهم **حق** له كجور وحصل لا يضم الجيم والثاني با
 حاء المملة بكسوة وسكون اليهم وهما اسمان بلدين **حق** له في الثلاثا تسان كن الاوسطا او يمين **قوله**

وجبان في العادم آه ان العادم لهذا الشطين اذا اشتغل علما حد الشطين لاخير ان جاز الوحيين مع انه
حكم بوجوب منع صرفه قبل ذلك بقوله وشطرنج العاراه فإياك موضوع العادم ساء فمل على عدم الشطين
الاخير فيخرج جواز الوحيين بالعادم للشطين الاربعه يمكن استخراج هذا من كلامهم انهم بدون هذا البعد
بان يقال **قول** كنهه متعلق بمقدور يكون لغناه غصصا للعادم اي الكان كنهه في كونها غير ثابتة
على المثلثة وغير متحرك اليه سببا فافهم **قول** مناعلا اي جففا سواء كان علما حال الذكبة ام لا
اذا انتهى به مؤث فان حكمه فاذكره **قول** وجوبه في وجوب اخر لا وجوب له كما هو المبادر فافهم
كلما اضله لكلام بالكاف العجيب بابدا لطا جيا فافهم المعتبر مثل هذا البعد لغوها التنبه غايبا وهو
لضعف بخلاف ما اذا كان علما فانه لا يقبل التنبه **قول** ولو ساكن الاوسط قبل هذا فهو
من الثالث والصواب ولو متحرك الاوسط لانه الفرد النجى افول يمكن ان يقال لما ابني باسم الامتناع في قوله
صرفه يمنع على الحلافة فافهم انه ممنوع اذ فافهم كذلك والمفهوم من الامتناع الاتفاق ان صرفه فافهم
موضوعه ليس بمنع اتفاقا وذلك مشتمل على فردين الاول ما هو ممكن لصير اتفاقا وهو ما فقد فيه احد
الوصفين الاولين الثاني ما هو ممكن لكن لا اتفاقا بل خلافا وهو ما فقد فيه الوصفين الاخيرين ما اذا كان
متحركا الاوسط فافهم خلافا في جلي قابلا ودليلا واما اذا ساكن الاوسط فافهم خلافا في جلي قابلا لكونه في غاية
الخفض فلا يؤثر فيه هذا السببين فافهم لا يشتمل قبل القول يمنع صرفه احد سكو ضا جلي لفصل نسبو
الى التمهيد ذلك فافهم بما فرنا كون **قول** ولو ساكن الاوسط فافهم اختبا جليا فافهم **قول** في غير قبل
اي لم يوجد بالوضع الا وفي العجز فيه دون ندور **قول** كنهه ختم لرجل كنهه فافهم في ذلك الدقة ووجود
فلك الامثلة الخمسة اوزن لوجودها الاسم بالوضع لتباين وكذا يدخل فيه فافهم بتشديدا لافاق
يصنع به واسبق للدنيا لوجودها الاسم بالوضع العجى وكذا يدخل فيه فافهم بتشديدا لافاق
بالفارسية فافهم لندوره وقبل ذلك غير منقول من الفعل فهو مثل يجلب **قول** علي بن خضر هذا البعد لانه
مع اعتبار في الخمسة متخفف في المثلثة الاول ومقدور مفروض في الاربعة **قول** او وزن غالب
لكون الفعل اولي به اما الكثرة في الفعل كما ثم على وزن اضرب بحجر الكحل وابل كنهه الخواطر لانه لم يند
الذي يقال للمفل بضم الميم وسكون القاف اما لا يندانه بزيادة لانه على معنى لانه الفعل شواش
فعل جرد فافهم كاحد ويجلي الا كاف كل على وزن احم للندم لانه في الخوف والكل جمع كلب **قول** فافهم

اما صرافا من فاعل لم لزوم الوزن فان عجزه يتبع لاصري الحركة فاذا كسر ونشع كان على وزن الامر اما
 اذا ضم فخرج عن وزن الفعل واما صرافا من فاعل لم لزوم الوزن فان عجزه يتبع لاصري الحركة فاذا كسر ونشع كان على وزن الامر اما
 ابتداؤه بمنزلة الوصل بل دخل في وزن الاسم كقولهم وكذا اذا كان فاضيا محمولا فان لم يثبت كسر العين كان
 سبب خروج **قوله** وكذا اليك ضدنا على خروج من طرفة الفعل الذي هو الادغام بلا مانع ذاتي
 على هذا فان المضاف يجمع احكاما لا يخرج عن طرفة الفعل وهو غير ظاهر **قوله** في المنقول
 الفعل لم يتواكف ان غالبية الاسم او متساوية الاسم والفعل **قوله** وما يصبوا اي هذا سبب
 العينة وما يصبوا ودخوله في الف التانيث لم يعد سببا لحد ولا يخفى ان الحكم بعد انضائها لا يظهر عارضا
 غير صحيح وعلى فرض صحة غيره **قوله** كالاعلام فاحدا سببا شبيه لعلم والاخر عدو طاع عن اصلها الذي
 هو مع الاضافة **قوله** او جنتي نحاو كانت اعلاما جنتية لصلح استغماها للتاكيد ولغيره فان ملوك
 ما يشق من الجمع مطلق وفيه فائدة **قوله** وهو نظير هذه العبارة باضافة الظاهر الى النص على انه مضاف
 ولا منافاة في تلك الاضافة عند اختلاف معانيها فان متعلق النص بالحكم بعد اضافة فعل ومتعلق الظاهر بالحكم
 بان سبب منع صرف ما ذكره وقبله بالتشويق ونقص فعل ما ضل في نص على ذلك الظاهر سببويه وهذا مع بعد الجبا
 حذف **قوله** ومعدول عطف على قوله علام ومفعول لا بن الحاجب بخلاف ان يكون معطوفا على قوله
 معاف ويكون العدول في تلك الالفاظ بهذا النحو على المذهبين كما يشعر به كلام ابن الناطم لكنه بعيد عن العبارة
قوله او كغلاذ كبر الثاين اشاره الى نوعي العدل اي الخفيف وهو الذي يحصل ما عدل عنه بدل غير منع
 الصغر كالجمع على ضلوات والتقدير وهو الذي يحصل ما عدل عنه بنفس منع الصغر وقاد دليل نقل العدل
 فليس لامع الصغر والعدل التقدير كبر الشخص ونفراة وحل لكوب **قوله** اذا به اي مع **قوله** عن
 السحر اي هو بلا لام معدول عنه مع اللام بالعدل الخفيف فاحدا سببا للعدل والاخر شبه لعينة محذوف
 بعض الخاصية انانه معدول عن السحر بالكسر والسكون لانه في السحر يفخمين بهتول الناس بالنوم غالبا كما
 انهم بهتول بالسحر بالكسر والسكون ولغيره ان قد ابدع في هذه الاقاربه سحرا وعجبا من مطالعة السحر
 جنة لئلا يهاذكوه اشتقاقا لعدل وانما قالوه هو ما ذكرناه لا ما ذكرى **قوله** وجب ان يكون
 الظاهر ان يقول صرفا وجب لا انه قد اكتفى عنه به لا سلبا ام فاه **قوله** فقال علما هو نفي انشاء لا بكسر
 وفيها ثلثة مذاهب الاول بناءا مطلقا وهو مذهب الحجازين والثاني عدم انصافها لظن وهو مذهب اكثر الثمير

الثالث بناء ذوات الرءاء وعدم انصراف غيرها عنها وهو منهج فليهم قولهم قولهم عندنا هل الجملة العلية و
الثاني والعدل قولهم عندهم اي عند اكثرهم كما ذكرنا قولهم واما الا اولون منهم فتبعوا
الاكثرين في غير ذوات الرءاء ويستعملون الجازقين فيها نستكبان ذوات الرءاء انقل عن الاشياء
على الرءاء البطل لان تضافه جنس التكرار قولهم والعدل عن قائله واضح مقام العدل الثاني
اكان اولي لان طرح العدل سهل عن طرح الثاني قولهم وهو تطرح جسم كص وبالجسم الشيء
المجزة علم لابن الخروج وهو ابو تحت من الانصاف واصل العدل والاعباء في العمل كالجسم بالجسم المفوض
والثاء المثله قولهم ما اشتر التعريف لما يؤثر سبعة اخطا لا يوجد في كلامهم الا ثلاثة منها الاول
منها ما يؤثر وجود افضل اي في المنع كله احد منا جد عند سبب بذل الوصف ومع الحجة
الذي هو احد سبب الجمع لما ازال بالعلية سرا عنده بذل لها الثلاثة ما يؤثر وجود اي في المنع و
عدم طاري اي في الصرف كساجد واحد عند الاخفش لثالث ما يؤثر وجود وحد كم طاري اي
او طاري كما في نحو عقد ان المتدري بعد جعله علما وكلام المصنف ينبغي ان يجل على الثالث ذلول على
الاول لزم تعلق الحكم بنقيضه و يحمل على الثاني لزم تعلق الحكم بنفسه هذا لكن الحق سقوط القيم
العلم الاول والا في ما في القيم من الاخير ان العلية في غير احد منا جد لا يؤثر بالنسبة الى الجسم وط
يؤثر بالنسبة الى الشخص وجود او عدم طاري بل العلم لثالث ايضا ما يرجع الى الثالث وبصيرة الشرع دا
طاري بالحفظ قولهم ولم ينقل عنه خلاف احيان بعقد بجلا قانون اجل قولهم لن يصغر بذل و
ذلك على ان يتجدد سوى المصغر مع مكبر اذ لزم تجدد مع فكن الضغير بذل كما يظهر بجده بالناقل قولهم في
جمله اي بضغير احد وانما صغره بضغير الزخم لانه يبطل وزن فعلة لا غير واذا غير بطل وزن فعله
بداخله وزن فذل اخر فان الجميل كاد يخرج وليشمل بضغير احد ايضا قولهم وعلم بضغير بطل
لعدله اذ هذه الصغيرة غير عدوله قولهم وكذا ان كان علما غير نسبا بلفظ كلمات ان تضاف
بين تصغير العلم وغير بان المستحق العلم قد ينبغي بالضغير والمراد هنا ما لا ينبغي بذل عنه
فان المستحق لا ينبغي ونه اصل الى هذا الحكم في العلم مختلف في قولهم عند سبب اي فبذل تطاول
وخالفه هذا لانه بذلهم حكم العرف وعلم على الاعلال قولهم في تجزي بين بقوله اه لا ينبغي ان
الحجة لان ذل على الجزء الاول طاري افانهم قولهم قد يجب في من يعلل بنا اخر ما را يجب خلفا مقويا

يعلى بضيق على وهو اسم جبل مخلص بالهاء المعجمة ككف وهو الغيب وجداد المراد عنون الهبة وفيه الخلفاء
 المتعاونين الخيانة المنكسر وفاعل الفعلين عابد لا مرة **قوله** في مرسى الآتي ففرض الظان يقول ان قاب
 الآتي لهما واخرها الا انهم يعبدون عن طريق فاعله حرة بالواو ناء بالانه من اشرف الاعضاء ولا يعبدون
 عن اخره بالذنب لانه من اخسها والآتي بالالف بين الهزة والباء جمع آية واصلاها بالواو والمفتوحة كما في
 الجوهري قلبنا الفاء نحوها وانفتح ما قبلها وهو خلاف الضمان اذا الضمان في اللغة المضمون فلهذا
 الفادون عينة لا باس بضم بانه وكسرهما حال الرفع والجر ليكون ما قبلها قطب لم يولد على الآتي فادون
 بمخارج الجماعة والعلامة والفاظ القرآن والمراد بهما الفاظ معقودة من فاهم **قوله** بتصر حليها
 اخوه سواك ثقبابين خرمي شجعت بصرى انظر الطعاب جمع طاعة هي المرأة الجمالة في الهوى منسوبة
 وسواك جمع سالكه وصف الطعابين وثقبابضم الشاء المثلثة وكسر الفاء في الاصل تسكون فاعلى
 للضرورة والمراد به الطريق الدفوق في الجبل فكانه مفعول عن معناه **قوله** الاصل وهو بالفان سبته سودا
 اه مستعار غدا وكناية وحرمي ثقبابين لغير الحاء المعجمة والواو المعجمة الارض الغليظة وشجعت بالعين
 المهملة على صيغة التثنية **قوله** افترانا مناسبا اي افترانا بنسبه ولطه وهو ما وجدته
 الذوق السليم **قوله** منيما هذا بقدم الجيم على اليم اي منسلا خفيفا وحكما فاننا لانجاء منسبا
 الماء المستلزم ايضا لغالبيا واخر زب عن نحو صوبت بك الذي هو قائم وعمر رابن عمر اخوه ونحو ذلك
قوله واخر الفواصل لا بسجاع اي اخر الاسجاع وهو جمع سجع وهو جمع سجع المراد بهما الكلام
 المفترقا الفواصل التيم منه وهو عطف على قوله كونه **قوله** كقوله في الفوارب الثانية في قوله
 فوارب من فضة فانها صرفت لاجل تناسبها خرافات والاولى صرفت لتعاسبانها بالثانية
قوله من ولدوا اه تمن خبر مفعول وعامر مبتداء مؤخر وولدوا بالتحفيف فاعله عابد الى القبلة
 فان كان هذا البيت مبدؤا بالواو فخره مفاعيل اربعة وبجمل ن شبع حركاتهم فاعلمت يكون
 راقه اول المصراع الثاني ويجمل ان يكون الواو من زيادة فخره مفعول مفاعيل مرتين وراء عامر
 اخر المصراع الاول لكن في الشواهد مبدؤا بالواو وانما من غير معلوم حتى يستدل على وجهه **قوله**
 بسط خلافا قال انه مخفف لان **قوله** المصدبة الاولى ان يقول المصدبة غيم الخفيفة من المثقلة
 لان المخففة اضع صدبة وبطل كانه اعلم في فهم ذلك من قول المصنف لا بعد علم **قوله** وهو مطر والظ

في قوله
 من ولدوا
 اه تمن

عوده الى التخييف والاولى عوده الى دخول المحقق على الفعل المفهوم من سببا الكلام **قول** كذا لويد
يعطى المراد بالمطر هذا المعنى لا كونه قيا ساطعا **قول** حيثما سقطت على الجبال فان الربيبه نحو عينها
يقوم وان لم تقع فان لا فعال فيه بفتح و قبل الجمل فاما الواقع بعد العلم وما ذكرنا اولي لان الظاهر ان
المراد بقوله هل ان ان العامله الشافيه وهو ملزوم لان يكون بعد غير علم **قول** ايا علمك الناس
ايا علمه مفرد معرفه والناس مبتداء وان خبره بنى بنا وبل اخبارهم اياى مبتدأ ثان وهو **قول** حيثما
خبرنا اما متعلق بخبره فوفى جمله مساو لها اى مساو المحبوه خبره وهذا الخبر مثل الخبر في قولنا قولنا
حيثما اما متعلق بخبره فوفى مساو لها مفعول الثاني والمجر مفعول الثالث بنا
لجمله فهذه الجملة خبر للناس ويحمل ان يكون علماء منادى مضافا الى الناس وفاعل بخبره بنى للناس كما
قول فاطمة خرسا تطير وتنام بالخبرين كلاما لا يليق بالمجوزية **قول** اذن والله آه اتوه
يشيد الطفل من قبل المشيد بفتح ما بالضم وبالفخ يتفقد منه **قول** لئن عاد الى ما خلقت
برأى افاضنا الى لى بقول الضبانة نصها وذمها المراد بالافضان بالافان بالاصل الى كلفه في مشعر
برئضن ومفعول اى يقطع والنض بالثون السهر الشهد الحسن الذليل بفتح الدال المخمصة نوع اخر من
السهر وقوله لئن جوارا لضم وعاد يعيد باثاء مضار بخبره ارجع والتعبير بمثلها ومنها ولا اقبلها
للمجاذبة المذكورة في ثبوت السابق ولا اقبلها اى لا اتركها من الا لانه اضع ان تنام فبلول من القبول
وامكنه اى اذنى **قول** وما كان قطيعا بعدهم ستمى هذا اللام لام المحبوه لتاكيد المحبوه لا تكاد تقوى
من الكون المنفى **قول** لفظان شاذ بهذا التقدير الى عدم اضافة **قول** الا الى ان تعريضان
قال وهذه بمعنى الا ان والا ان فان ان ليس خا للغمه بل مقدمه **قول** لا تسلمه من الضحك
اخره فمن اغادث لا مال الا لصاير اى اخذت الصبي سقطا الى ان دولنا لامل ولما كان المناسبي
هذا المقام هو التعديل كان المراد بالنهاية المفهومة والقائمة والقابضة لانهاية التماثل
الفاء للتعديل والظان يقول الا المستعمل الا انه وضع اللازم مقام الملزوم **قول** كذا
كعونها آه اوله وكذا اذا غرت قناه فوم القناه الرمح والخبر بالمجذبين العصى بالاصابع وكعونها
عقدت قصبتها وان يغى الا لا يغى الى ذصوص هذه القصب لانها محلى استقامته **قول** سلاوا ولا
بالخذ المراد بالتاويل الحكاية اى فرض الاول عنده زمانا لساو ليدوا بالعكس **قول** باناف بربا غفيا

بالفارسية كام و در كذا شتن و الفصحى الواسع وهو وصفه للعتق او صفه لمصدق عذوقى سيرا
قول رب وفتق آه نون لفظ على اخر المصنع الاول وقد ضبط من دعم انه نثر و **قول** رب في خبر
 شتن متعلق بالساعين والباقي ظ **قول** ربان الكرام الا للعرض وندوى نقيب وحدثك
 اى حدثوك به ونفى التثنية من حيث العلم واليقين وامثالهما بالمصنع المربى يعنان العلم الحاصل بالمصنع
 ليس كالعالم الحاصل بالمصنع في القوة والبيان **قول** رب لولا تعجيبنا اى لولا عجبنا وندف كحش
 اى مريض والخبر بالخاء المعجمة اطفاء الناد والوحيد العشق ونا على نقيب مفعوله لقوله ندف **قول** رب
 الم شال الربيع آه اخوه وهل يخبرك اليوم ببلد سملق الربيع بكسر الراء المتزل والفواء الخالي
 المراد الربيع الثالث غايه والمفعول الثاني للسؤال محذوف وهو متناهي هل وليبدا الصريح المتناهي
 عن الماء والكلام والتملوق كخبر اخ لا ينبغي فيه **قول** رب او باسم الفعل جرد عدم محوذا اسم لفعل
 في الطلب نه بدل على لفظ الامر او لا وبواسطه على الطلب **قول** رب فقل يدعى واو عو آه اخوه
 ان بناى لعنان انديهم ندف بشل الندا ولصو مغلوب **قول** رب الملك جادكم آه الاخاء اصل النفا
 مصدرا و اخى من الاخوة **قول** رب لا اناكل التمسك طذا الكلام اخما لا شئ الا اكل ان يكون المقصود
 منه النهى عن الجمع بين اكل التمسك وشرب اللبن ويجوز احدهما الثاني ان يكون المقصود النهى عن كل منهما
 الثالث ان يكون النهى عن الاول والامر بالثاني على ان يكون تشريفا بصورة الخبز وعلى الاول فالفعل
 واجبا لضبط على الاخيرة اجمال **قول** رب حنما به قد فوله به اما على ان يكون صلة لقوله اعند
 اى بالجزم اعند اشارة الى ان فوله جزا منصوبينوع الحاضر مشغول عنه العامل اى اذ دخل جزم الى
 الفعل وعلى ان يكون صلة للجزم اى جزا غير النفا اشارة الى انه راجع الى الشرط المقدد بغيره كقوله
 اليه بعضهم ولا بنا فى هذا المعنى مع **قول** رب والخباء قد قصد لاهمال ان يزيد بالخباء كون المضاعف
 لازما لغير النفى ولا مع قول ان تضع ان قبل لاهمال ان يزيد بغيره وضع ان كك قبل نفى فهو
 لا قبل ما بقدر تعجيبه وذلك بان يجعل النهى نفيا وشرط المضاعف المذكور **قول** رب حبيبك الحديث
 اى كفا لك حديثك الحديث فهو جمل خبره فعليه واستهيب حبيب المعنى الا ان المراهبا انما الحديث وانه
 عند **قول** رب كضيق الراه اخى في الوجوه شرط من كون الفعل بعدا والتسبب او واو المعنى **قول** رب
 من شبه لفعل اى من شبهه في المعنى والنصرف في لونه الجملة فدخل في هذا الاسم المستند وشابه الاسم الجا

لنار

في قوله رب
 في قوله رب
 في قوله رب

في قوله بل لیس عبادہ آه هذا معترض
 من بين منضمة هما هكذا لیس تخفف الارباح فما جبالی من قصر منيف للبر عبادہ وتفر عني حاجب
 من لیس الشقوق قالها مشهور وخبر معاوية بن ابي سفيان ذكوت في ذلك اسبيلاء الهوى بملها حاجبها
 ووبتجها معاوية وقال انت في جبال ملك عظيم وبالندين فنده والارباح بالباء المشاة التختانية
 جمع ربح كسبد وهو موضع فاح وبنا ربح الطيب وجمع ربح وشحن مخمومًا بالنون اي تمنع وهو مخموم
 نابا لارباح مناب فاعله والمنيف بالفاء المرفوع والثامنة العباد لا وحده وهي عن ملبوس شخص غليظ
 والشقوق بضم الشين المجهة الالبسة الشفافة الرقيقة **قوله** لو لا نوقع معتراه آخيه ما كنت اوترا
 اوترا على نرب المعتر العين المهلة ولشد بداء المملة المخرض المعروف الموقع للاحسان وترب لرجل
 بكسر اللام وسكون الراء المساء وعمره من حيث من الولادة وبالفارسية همسال والمغلول لم يكن
 توقع الموقعين من الاحسان اليهم وارضائهم اباهم لان جنتهم الخاص على سائر الزل في الاحسان
 ليعني احسان لهم بالتوبة ولكن ما اخذت التوقع فيقص من سهام سائر الزل **قوله** اني قتل سبكا
 آه آخيه كالشود يضرب لما عافت البفر سبكا سم رجل واعقله اي عطيت به وقواه كالشود
 ان وهو البقر المذكر لما عافت البقر اي حين اكرهت البقر لانه لشرب الماء واستحققت ان تضرب
 للشرب الماء فلا تضرب لانها ذاف لبن فيض يبد لها التورخ تخاف البفر لانه قتل الماء
قوله مني شرف القوم ارفد هذا جزء من بيت هو هكذا ولست بجلال اللداع مخافة ولكن
 شرف القوم ارفد اللال بل الحاء المملة كعطارد كثر التزل واللداع كرجال جمع تلعة وهي ما
 ترفع من الارض والاسترفاد طلب لعلية والنصر بالخافة تخافة وهو الصنف عليه ومخافة الحزن
 غلة المنفى لا لغيره ونخله ان يذهبوني الى الاكرام من ورد الصنف والحب فبالعكس **قوله** اذا
 ابدنا احقا عليك انم بكت ولزم عليك قول هذا الكلام ثبوتًا واذا اطمان متعلق بقوله قل او
 واذا انعدا انفس متعلق بخبره بقوله قل والاول اظمر به مناجشتا ما ولا فلان المقصود من ذكر
 الشواهد المذكورة هو الاستشهاد على كون تلك الكلمات جازية ولا استشهاده في هذا البيت
 على جزم اذ ما هو ظاهر واما ثانيا فلان ذكرنا سؤال المصراع الاول مما لا فائدة فيه سببًا من لست المقصود
 ذكر الموضع على نفس محل الاستشهاد ولو ان نصف مصراع فكانه حسن نظر مضمون هذا البيت في قوله

فقال المصنوع الشرح ومثال غيره فحاجب يداو معلى بصلاته **قوله** بل لیس عبادہ آه هذا معترض
 من بين منضمة هما هكذا لیس تخفف الارباح فما جبالی من قصر منيف للبر عبادہ وتفر عني حاجب
 من لیس الشقوق قالها مشهور وخبر معاوية بن ابي سفيان ذكوت في ذلك اسبيلاء الهوى بملها حاجبها
 ووبتجها معاوية وقال انت في جبال ملك عظيم وبالندين فنده والارباح بالباء المشاة التختانية
 جمع ربح كسبد وهو موضع فاح وبنا ربح الطيب وجمع ربح وشحن مخمومًا بالنون اي تمنع وهو مخموم
 نابا لارباح مناب فاعله والمنيف بالفاء المرفوع والثامنة العباد لا وحده وهي عن ملبوس شخص غليظ
 والشقوق بضم الشين المجهة الالبسة الشفافة الرقيقة **قوله** لو لا نوقع معتراه آخيه ما كنت اوترا
 اوترا على نرب المعتر العين المهلة ولشد بداء المملة المخرض المعروف الموقع للاحسان وترب لرجل
 بكسر اللام وسكون الراء المساء وعمره من حيث من الولادة وبالفارسية همسال والمغلول لم يكن
 توقع الموقعين من الاحسان اليهم وارضائهم اباهم لان جنتهم الخاص على سائر الزل في الاحسان
 ليعني احسان لهم بالتوبة ولكن ما اخذت التوقع فيقص من سهام سائر الزل **قوله** اني قتل سبكا
 آه آخيه كالشود يضرب لما عافت البفر سبكا سم رجل واعقله اي عطيت به وقواه كالشود
 ان وهو البقر المذكر لما عافت البقر اي حين اكرهت البقر لانه لشرب الماء واستحققت ان تضرب
 للشرب الماء فلا تضرب لانها ذاف لبن فيض يبد لها التورخ تخاف البفر لانه قتل الماء
قوله مني شرف القوم ارفد هذا جزء من بيت هو هكذا ولست بجلال اللداع مخافة ولكن
 شرف القوم ارفد اللال بل الحاء المملة كعطارد كثر التزل واللداع كرجال جمع تلعة وهي ما
 ترفع من الارض والاسترفاد طلب لعلية والنصر بالخافة تخافة وهو الصنف عليه ومخافة الحزن
 غلة المنفى لا لغيره ونخله ان يذهبوني الى الاكرام من ورد الصنف والحب فبالعكس **قوله** اذا
 ابدنا احقا عليك انم بكت ولزم عليك قول هذا الكلام ثبوتًا واذا اطمان متعلق بقوله قل او
 واذا انعدا انفس متعلق بخبره بقوله قل والاول اظمر به مناجشتا ما ولا فلان المقصود من ذكر
 الشواهد المذكورة هو الاستشهاد على كون تلك الكلمات جازية ولا استشهاده في هذا البيت
 على جزم اذ ما هو ظاهر واما ثانيا فلان ذكرنا سؤال المصراع الاول مما لا فائدة فيه سببًا من لست المقصود
 ذكر الموضع على نفس محل الاستشهاد ولو ان نصف مصراع فكانه حسن نظر مضمون هذا البيت في قوله

من لفظ في ما ذكرناها غافلا عما ذكرنا فالأولى ان يستشهد بقول الشاعر وانك اذا ما فانت
 امره تلف في اياه فابتكارتا **قول** له جشعا بك امر لفظا يك بلا تون كنه النسخ بنا في فاعدا من
 عدم جواز حذف في فونه عند اتصاله بيا كن ولعله سقط فونه من الاقلام **قول** له فاصبحنا في اخر
 ولا هلمن ان الزمان مصر فاصبحنا اي اذا دخلت في الصباح ويلين بك اي اشغلنا بجامعها
 فعمل اذ ربنا ذهبا لفرصه عن يدك تبصر في الزمان **قول** له اذا فاضبكاه اول الله
 يشكر اذ بنا لك وسعة الخصال الففر وضيق المعاش **قول** له اذ سبغتاه اشاده الى من اسند
 على اسمها بان اصلها اذ وهو اسم فلا معنى لخرجه عن اصله وخاصل الجواب ان ما ذكره مسلم على تقدير
 عدم التخيير في اللفظ واللفظ ههنا معتبر في اياه **قول** له فوضعه نصبت على كونه مفعولا فيه
 للشرط **قول** له اننا تشغل عنه سواء كان الاشتغال يجعل ضمه فاعدا كمن يضرب باصبعه
 المغاسبة او غيره على نحو من تضرب يضرب بصيغة المخاطبة فالمراد بالاشتغال اعم من الاشتغال
 المصطلح شرط قد فاهذا اما ثبت الاضافة اي شرطه وكل من الجملتين خبرا والاولى في صفة الثانية خبر
 واما خبر الجذر اي احدهما شرط وكلنا الجملتان وصفه ولم يذكر الاخر استغناء عنه بقوله يلو
 الجراء **قول** له ان تضرمونا وصلنا كراه الضم لفظه والمراد هنا قطع الرحم ضد الصلة وملازم جمع
 المذكور للخطا ويجوز ان يقر هنا بالواو وكما هو الاصل لما حفظه الوزن والاهاب الاخافة **قول** له
 دست سولا اه دسلي ارسلة خفية قد واى غبوا وتوغير بالعين المعج جعل الشئ الخفية خارا شدا
 الحارة والمراد هنا كثرة حوائجها من نارا العداوة والبغضا **قول** له وبعد شرط ما ضرب في لفظ الشرط
 ليدخل في الحكم بخوان ضرب يضربك ولينخرج عنه بخوان يضرب وقد ضرب اضربك وتغلبت في
 المصيرج الا خبر لعكس ذلك **قول** له لكنه غبنا اشارته الى ان مراده بقوله حسن جاز لا ان يدركها هو
 منه وان اتاه خيل يوم سبعة قال ذبيح ملاح هم من سينان وروى بدل فنبعنه مسئلة والمسئبة
 الاجاعة في وقت يوم الخط والجذب وحرم بفتح الحاء المملة وكسر الاء صبر عجزها فموضوعه على هو
 وفيل وصفه على شئوع مالي منك فهو عطف على غائب ليعودا سئل الشائلون وانه الجائعون
 اعطاهم من غير عذر **قول** له با افرح ابن حابس افرح الصرع الاسقاط والباقي ظ **قول** له بلادنيا
 وجا الانبساط به دلالة على قصد ما خرج من غيبه وهو لا يفعل الا بقصد لك الشئ وهذا مستلزم

قوله

تقصد فيها غير من غلظ لم يربطه بما قدم عليها **قول** لو جعل أي وجعل عجبنا وأراد بجعله فلا
يُنْا قضا **قول** لم يطاوع قد هذا إشارة إلى أن عدو لا المتصنع عن جعل إلى يجعل للإشارة
إلى أن الحكم المذكور إنما هو فيما إذا كان المانع ذاتيا وهو المعبر عنه بعد المطاوعة لا عرضيا ثم
المانع الذاتي فيها عدم صلاحيتها لصيرتها مدخولة للإدراك بحيث لا يستحال سواها كان بحيث لا يغني
أم لا والمراد بالأموات ما ذكر قبل ذلك فيخرج عنه أو فلا يرد لزوم عدم وجوده لفناء في الجملة للصمد
بان المشبهه المقنوخة لصلاحيتها أن يصير مدخولة للفظ الوكا في قول نعم ولو أن ملك الأرض وسيمى
المصنف هذا قوله في أن يؤمن بما قبله أن يؤمننا أنا أقل منك مالا وولدا **قول** ومن يهمل العباد
هذا شاهد لما يدخل عليه الفأجوات ويرفع بعده خوله وجوبا كما في سلب الكيف فالتمثيل به لما يجب
فيه القاستبانة الطلبية على التمهيد على أن المراد بالتفخي المذكور انتهى فجاء مواضع من القرآن وإن
الطلبية لا يجب فيها الفأوان كان واجبا للطلب ثانيا لا أولا **قول** من يفعل الحسنات أخوه
والشر بالشر عند الله مثلا أن الله مبدئا وجملة يشكرنا خيرها والشكرنا استدراك الله فالمراد
أجره إلى الله وثوابه والشر بالشرى والشر الصارحنا مع الشرائع من عند الله أي ما هو بصوته
الشر في خواؤه مثلا بان وهذا إشارة إلى قوله تعالى من جاءكم بالسب فاجنبوه لا مثلنا ولا يبعنا
يجعل الظرف متعلقا بمثلين إشارة إلى أن عذاب الله تعالى وإن كان يفتننا القاتل على عقلنا القاصر
اضعاف شر العبد لكنه يجب لو أفع الذي يعلمه الباري نعم من أنان ونسبه الشر إلى الله تعالى من قبل
نسبه المكر والخدعة إلى الله تعالى وقوله ومكروا ومكروا الله والله جلجلنا كبره ونجادعون الله وهو خاتمهم
إنما هو التفاضل فإن قلت فالأولى على ما حكي لنا في علمه أن يكون المصريح الأول إشارة إلى أن
تعمد في جاء بالحسنه فله غسل شاطها ولا إشارة في ذلك في نسبه الشكر إلى الله وتكرار ذلك
النسبه إشارة ما إلى الزيادة فمثل نصهم وفي هذا البيت محسنا آخر ليس فيها موضع ذكرها قوله
بحسبوا إلا أن ينابط به وجه الأرباب طرد لا لئلا على كونه ظرنا لما بعده ولغيره مغا فلا ينصوا لا يتصو
هذا الخبر **قول** ربان برفع أه وجه لرفع على الاستنباط في كونه عطفا على جملة خبره مفيدة بقره
الشر وصبره بمجموع المحطوفين جملة مستأنفة فالنقد في قولنا أن نضرب بضرب فيضرب وأعطينه
أو فاعطى وإن كان الأداة لفظا فالنقد من يضرب فيضرب يضرب أحد فاعطى فاعطى وإن كانت معنى

اعلم ان لزوم ما يلزمه ثلثي ما يلزمه المراد بالثاني معناه القوة لانه يلزم المنطقيين وهنا بحث ثلثي
ذكره في هذا المقام وهو انه قد ذم ابن الحاجب من قائلين في قول النجاة لو لا انتفاء الثاني لان
الاول هو ان لو بدل على انتفاء الثاني لدلالة على انتفاء الاول بناء على تعلق لام التعليل بقوله
بدل وخاصه المعنى انه بدل على ان العلم بانتفاء الثاني حاصل من العلم بانتفاء الاول واعترض عليهم
بان الاول سبب ملزوم للثاني والعلم بانتفاء السبب لا يلزم لا يحصل من العلم بانتفاء السبب او الملزوم
لجواز العادة الاستنباط والملزومات ثم قال فالحق انه لا انتفاء الاول لان انتفاء الثاني كما بقوله المنطقيين
وكان في كلامهم بعض المحققين الذي ذكره ان شاء الله الى جميع ما ذكرنا واجاب لعلنا انتفنا
فلم نعز هذا الاعتراض بما حاصله ان لام التعليل في قولهم لا انتفاء الاول معناه ان لا انتفاء في قولهم انتفنا
الثاني وخاصه المعنى ان لو بدل على ان سبب انتفاء الثاني في الخارج هو انتفاء الاول فغير ان بدل
على ان العلم بانتفاء الثاني قد حصل بما اذا وانا اقول سبب انتفاء الاول لان انتفاء الثاني اما بان
جعل شرط هو المنهزم المرتد بين جميع اسباب الخارجية للخارج كما اذا قبل لو وجد الحركه والشمس و
النار لو وجدتا الحركه واما بان جعل الشرط هو السبب الى خبر الخفاء الذي لم يلحقه سبب اخر بلا فصل كما
اذا وجد الحركه ثم انتف فوجد الشمس انتف فوجد النار ولم يوجد بعد انتفها سبب اخر للحركه
بلا فصل ثم اخبر عن حال انتفاء النار بانها لو وجد او وجد الحركه واما بان الحصر سبب الخفاء في الخارج
في واحد هو الشرط كما اذا قبل لو طلعت الشمس في الليل لو وجدتها بان خصص الخفاء بسبب الشرط كما
اذا قبل لو وجد النار او وجد حركتها ثم اقول رد هذا الجواب على العلامة بان اكثر الجمل الشرطية الخفاء
بلو مما استعملها العرب ليس شرطها سبب الخفاء فلو لم لا انتفاء الثاني لان انتفاء الاول على الخفاء
الذي ذكره المحققين بماها واجيب عن هذا الرد بان تلك الجمل واردة عنهم على ما عده اهل المنطق
فان العرب قد جعلت لو استعمال المنطقيين وانا اقول لا وجب في جواب هذا الرد ان المراد باليسبب
في قول العلامة ان انتفاء الاول سبب انتفاء الثاني اعم من انتفاء نفس سبب الخفاء ومن انتفاء قبول
السبب لاننا شرنا السبب فان هذا الانتفاء سبب انتفاء سبب السبب المنقضية لوجود ذلك السبب واجعل
الشرط سبب وجود السبب فالمراد بسبب الانتفاء هو المعنى الاول واذ جعل الشرط سبب الخفاء او سبب
الخفاء فالمراد بسبب الانتفاء هو المعنى الثاني وهذا كما اذا قلنا لو صار الخفاء علم حاصل من بدل كان

[illegible]

با کمال تعجب و غرور
اوقات
می‌شود

10

و فقه تاج و چهره تاج
 لان لفظ امام حسن است
 الکرام سر کمال علیها
 فتدبر روح فی علم است
 و عبیه سر و پاک و ترقیه
 اسع فی طبایعی و من
 ازدی
 شمس

قبوله لنا خبر الزوم لنفسه ونحوه بقوله لا تعرض فيها لزوم بل لا الذي هو الضمير لمراد بقوله لا تعرض
في معمولية الحاصلة قبل الاخبار وان لم يكن قابلا ليداته فلا بد عليه عدم جواز الاخبار
علا لا يقبل التعريف لذاته كسوى يديها بما جئني سوى بد قول لم تعلم من الشرط الرابع لان الشرط
الرابع اخص والاخص مستلزم للاهم قول لم كذا الغنى عنه الى قوله شرط لفظا وفي هذا المصريح
بمعنى الواو والغنى باللام من معنيين الاول ان يكون المراد بالاختصاص

ما قاب في نفس الغنى عما اراد الاخبار عنه وبالمضمر ما قاب في معمولية الخاصة عنه

عنه لفظ مفهم لغنى خاص معمول بمعية خاصة فاذا سلب عن مكانه عند الاثبات بالآلة
فلا بد لغنى بآلة من الاول ما قاب عنه في افادة معناه وهو ما جعل خبر الثاني ما قاب عنه في معمولية الحاص
وهو الضمير الواقع في مكانه وعلى هذا المعنى فالاول ان يجعل الغنى كل اذا جزئين لا كليا اذا جزئين الثاني
ان يكون المراد بكلها هو الثاني عن في معمولية الخاصة اذ كما يجب كونه مضمرا يجب كونه اجنبيا عت
لجملة السابقة على الاخبار والغنى على هذا كله وجزئين لا يحذف فاذ جعل الشئ تلك الشرط اربعة لا
ثلاثة فكانه حمل الغنى على الغنى الثاني لكونه اظهر وانفن قول لم عن ضمير عابداه وذلك لاستفاء الغنى
الاول بالمعنيين اذ مرجع كل من التائب المنوب عنه الى جزء من اجزاء التركيب لاضل فلا يكون اجنبيا عنه
قول لم ولا عن موضوع وصفه لا صفته ون موصوفها لاستفاء الغنى الثاني وان تحقق الغنى الاول
بالمعنيين وانما انتفى الغنى الثاني لان الضمير لا يوصف ولا يوصف به وكذا عن المضاف دون المضاف اليه
لان الضمير لا يضاف ابدا وكذا المصدا للعامل لان الضمير لا يعمل عمل المصدا ويلحق به الوصف للعامل بال
معمول وان كان مع موصوفه واما كل هذه الخمسة مع اخونها فيمكن ان يجبر عنها وكذا عن المضاف اليه
المضاف قول لم اشراط ان لا يكون اه اذ لو لا ذلك لزم كون الجملة المعطوفة صلة بلا عابدا بخلافه ومقتضى
اشراط جواز وروده اه اي مع تباعد معناه وادراك في الغنى من العموم فان لفظ احل يجوز وروده في الاشياء
لكن لا مع العموم المفهم له في الغنى قول لم فلا يجبر عن غير المتصرف اي بلا عامل وذلك لان الخبرية موقوفة
على الرفع والحمل الموقوفين على سبب معنى الظرفية المنسحق عن الظرف الغنى المتصرف فلما عرفت من انه اذا وقع خبرا
فلجس هو الخبرية في الجعفة وانما هو عامل واما مع عامل لو امكن الاخبار عنها معا فجاز كما نقول في الاخبار
عنها في زيد مضرب قبل عمرو وكذا الظرف المتصرف وقس على الظرف الغير المتصرف المصدا لكان كذلك في

قوله

قد تقدمنا اي لفظا ورشيده ففقط لا يمكن الاخبار بال عن هذا او التاء في قولنا ان هذا ضرب من فحاش يكون
 تركيبا لا يصل فيه اخضر من الجملة الفعلية لا الجملة الفعلية مطلقا كما توهم قولهم ولا ما زال آه فيه
 انه يجوز ان يقول اللان اثل فاما ان يدعى شوبوع دخول لام التعريف على الاء النافية الداخلة على
 الاسم نعم لا يجوز الاخبار عن هذا فيما زال زيد فاما المقصود بكونه مدخولا للنافية بخصوصها
 لعدم دخول لام التعريف عليها لكن هذا ليس لعدم تقدير الفعل بل بخصوصية ما فافهم قوله
 وان يكن ما رغبنا به هذا فيما كان فاعل الفعل ضميرا واخبارا من غير افعال قولهم اراى تخاف
 قبل حمل اللام قولهم لا عشرة على مع دون الى مع كور الشايد اكثر يستدعي ما بعد اللام في
 حكم ما قبله قوله اعادة مذكورة اي جميع اعادة مذكورة احببنا اي تغليبنا وكذا قول الله ما اعا
 مؤثرا لان التغليب قول الله لا يتصور الا عند كون المؤث من الاعداد اكثر من المذكور بكثرة قوله
 والاعتبار في التذكير اي يعني ان احاد المعدود اذا لم يكن وصفا لاسم الفاعل ونحوه فالله ذكره و
 الثابت للمعبر فيها التذكير العدد وان يشتر ما يعبر فيها باعتبار لفظه فقط او مع المعنى وان كانت
 وصفا فهو ما يعبر فيها باعتبار لفظها بل باعتبار موصوفها لانه المعدود حقيقة فالمعبر في نحو وايت
 ثلث فلي من النساء الثابت مع ان واحدة الفيل بمعنى شيء ثبت له الفعل بمعنى المفعول ولا ثابت فيه
 بوجه والمعبر في نحو ثلثة فافلا من الصبيان التذكير مع ان واحدة مؤنث لفظا قوله اذ اعان الفيل
 آه اخوه فلهذه هي المذاتة والفتا اللزادة والفتا بالمدا بالفتا رتبة جواز في معنى لا يتبع للفتا لانه
 في الدنيا اما ان يحمل الموت ويعني عنه لهاء واللازة قوله فاما اخرها هذا انما هو كانهما
 كقضية التركيب عند بيانها والافهم مفهومان قول المصنف بعد هذا والفتح في خبري سواهما الفصل
 بنا اثبت الخبرين اي لفظا ففوله وقيل به بيان المخالف فان ذلك القيل لم ينكر كون احده مؤنثا و
 انما انكر كون الفها للثابت قوله اراءه اي الخريون ذاون عن الجازين وفي بعض النسخ ورا
 بصيغة الجمع من الماضي المعلوم آه ولو يقدر روى او روى انما فعله تقديره صار الاء في كسره مضمو
 فلا يوافق فتح الاء في عشرة في المصع الاول قوله وهو ثلثة الى تسعة لم يقل وهو اثني الى
 تسعة كما هو مقتضى الظاهر اذ مراد المصنف بيان حكم خبري ثلثة عشرة الى تسعة عشرة بقرينة قوله الاول عشرة
 اثني آه بيان حال خبري المكيين لا الاستدلال عن حال الجزء الاخير على حال الجزء الاول والالكان

لا بد من بيان ان ثلثة عشرة
 لا بد من بيان ان ثلثة عشرة
 لا بد من بيان ان ثلثة عشرة

تعطف فقط او مع المعنى و
 ان كان وصفا طبع فهو
 ما يعبر به باعتبار
 اللفظ

قوله انما انتي تشا اوز ذكر او مستغنى عنه والمراد بقوله ثلاثة وسعز جسيما لا مذكرها فقط وغير
 بلفظ المذكر لكونه اشرف قوله كما تقدم اي غرايها بما ذكره ط المضمر هي ما كان تقدم من المشاي او من قوله
في اول الكتاب فالمشاي او من في ما كان تقدم من المشاي او من قوله التي
كان هذا الكلام يعرض بها المصنف بانه يكر المشاي او من قوله التي بانه يكر المشاي او من قوله
ضمنا ولا بعد ان يبريد به ما تقدم من الثاني واي الكتاب جسم فقال سواء افرد ام ركبا قوله
فلمضمنا هذه تعليل لينا الجزء الثاني وبقي بناء الجزء الاول بانه تعليل والا فان يقول لوقوع في
الجزء الاول وسطا وقض من الجزء الثاني مع حرف العطف وكان الكيفية عند اعتماد الفهم من الركب
قوله واسنتي اي استثنى من الجملة قوله وثلثين بانه اشارة الى شاي ذلك
الانفاط في التذكير الثاني قوله وميز واحر كبا اي لا يخفى عليك ان كلام المصنف في باب لعد
محو جميع حوال العدد وميز كأن في البيان المحو ما في التذكير الثاني فهو انه والا فان يقول
الفاعله افراد وكبا وعطف او مستترة عدها على الخلاف مط وفي العشرة على الخلاف افراد او
على الوفور كبا وفي البولي النساء ومط ما في اعراب المميز في احد الامرين لا يجمع بين العد وميز
لحصول الاستغناء بأحد هما عن الآخر وفي ثمانين بعدها ومائة والف ما يشق منها بأحد الجزء الواحد
بالضبط واما افراد المميز وجمع في الثلاثة والعشرة وما بينها بأجمع في أعدادها بالافراد قوله
وقطعنا هم اثنتي عشرة اسباطا الواو واما جزء الاية اولا سند ان بناء على ان يكون جوابا عن سؤال
مقدروا ما للحرف بناء على الاشارة الى ان هذا المميز قد يكون مذكورا وقد يكون مخدورا قوله
في الجزء بين قوله ينكر هذا الفيد مع ذو الاستثناء لصا المفهوم من مفهوم الكلام انها بأصل مع جيز
بعد كونها مبتدئين وهو يظهر فيها بالاستثناء الى كل الجزئين واما بعد هذا الفيد فمفهوم منها بأصل بأنها
في احد الجزئين كما هو الواقع لكن بعد لا يخلو من شي اذ مفهوم منها هو ان كل جزئ منها قبل الركب بيان
وبعد صا احد هما معربا والآخر بأقبا على بناء نعم هذا سهل من ذلك قوله مستثنى من بين اي في
كونه جزء من مجموع كله سواء كان في الترتيب جزء اولا او جزء اخرا وغیرهما لا يخفى فقط كما
قد توهم في الاشكال ما ورد في بعض الاشياء من الاشياء من الكس على غير الحس من الاشياء التي
قوله فبيل هذا اي احدهما تفسير قوله ثالث بانه اشارة الى هذا قوله دم استعماله فيها

في الاحد

الا الحكة وعدم افعال النصب الرفع فيها بعده ولزوم كون مصداق مجازا وفيما السائر اجزاء كلة ولقد انا
 لم يقل في قوله رفعه ويقولون ثلثة رابعهم كلبهم اربعة رابعهم ولا فيما بعده سبعة ساسهم ولا فيما بعده ثمانية
 وثامنهم ولهذا صا النصارى مشركين حيث قالوا ان الله ثالث ثلثة ولو قالوا ثالثا ثلثين لم يصير مشركين
 لهذا قال الله تعالى ما من نجوى ثلثة الا هوذا رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم حيث لم يقل ثالثهم فسادهم وقول
 الخي يترن ظاهرا صفة بعض عيان ثالثا في قولنا ثالث ثلثة مثلا وهو بعض خفي منها لكونه بعضا في الغنى فقط
 كالعضد البين الظاهر اي ما كان بعضا لفظا ومعنى كلفظ البعض في اذكر قول لا يستعمل لامضا
 الا الى كلة فان استعماله منقولا جازيا نقا ومعرفة باللام عند بعض هذه العباد بوجه عدم جواز قوله
 مع ما سفل اي ما سفل عما يشق ذلك الفاعل منه قول من حكم بما على حكم اسم فاعل متعلل بالمفعول
 بلا واسطة فان رابع ثلثة مثلا بمفعول جاعل ثلثة اربعة الا ان المفعول الثاني ههنا ينفرد لئلا لا
 الفاعل عليه ضمنه لئلا يزداد كرا سراجبا والمضمر لفظ الجاعل على غير من انما الفواعل والحاصل ان هذا
 الفاعل قد يكون لازما قد يكون متعللا والمرا د بكل منهما اما تطلق اي غير منسوب الى شئ فنون
 او اجرون باللام ولا بد كرا المنسوبة اليه بعدد اما المنسوبة الى شئ فيضاف الاول حتما والثاني جوازا قول
 وحذف لثاني لما احتمل قوله وشاع الاستغناء ان يكون المستغنى عنه منقولا مفهوما من المستغنى
 كما نضاف اليه لخصا عند بناها وهو البناء وان يكون محذوفا مفهوما من لفظ المقادير والمرا د
 بنة على ذلك بقوله وحذف لثاني وابده بقول المضمر كلة والكافي قول لا ونحوه المراد بالثانية
 مؤنث عا د عشا وسائر اخواته الى عشرين وكلام الله في الجملة على الثاني قول لا والمقدار اي ههنا
 من حيثها م عوا وضه لفي معنى وصنا العدد كالكر والقفير والمق والطل والوتر ونحوها فانهم قول
 بكم من درهم لا يجوز ان يكون جوه على البدلية من كرا توهم ولا على كونه عطفا بيان منه لما يظن بالثاني
 قول لا وبناءوها آه الجملة عطف على جملة ان والاولى كونها متساوقة وجمعا لظنهما باري نامل قوله
 خبرها صيغة خبر انما بكسر الهمزة او بالفتح قول لا كاي فيلغان ولها كاي من شئ اي منقول للكاف
 ثانيا كاي مثل راء قول لا ثالثا كاي مثل راء ابقها كاي مثل راء ابقها كاي مثل راء ابقها كاي مثل راء ابقها كاي
 مثل راء كاي مثل راء كاي مثل راء كاي مثل راء كاي مثل راء كاي مثل راء كاي مثل راء كاي مثل راء كاي
 لغير العدد نحو زيد فائم وكذا غير وهو مركب من الكاف الجارة واسم الاشارة وافتحة ما بمعناه التركيب

ان قوله ان يقول
 يستعمل الا
 مضافا

او بوضع ثانوي قوله اطرد بالاسماء فكان على وزن قاض والمما اسم فاعل من الروبالم وحم اي قد
 قوله كما في الكف هذا يدل على ان الضمة لمجرد رعا تدل على متميز كان فقط وان كان الظهور الى متميزها
 قوله متعلق ما بعدها اي المتعلق المعنوي او ما من شأنه ان يكون متعلقا فلا يبره ان قوله اينا كالمجرد
 متعلقا لقوله علم فان متعلق عنه اولى ولفظ ونقد بالمثل اينا كالمجرد علم فان ثمانا وثمانين مثلا ويحتمل
 ان يكون اينا بفتح الهمزة مخنونا بالضم مدوذه جمع ابن ويكون معمولا لفظيا ايضا والمفعول الثاني المقدر
 فامثين مثلا قوله هذا باب الحكاية يعني الاضطرار تكرار لفظ او ما يعرضه لاضماره بعينه في ذهن السامع
 وهي اربعة انواع الاول ما يتعلق باللفظ وهذا في المفردات على فله وفي المركبات على كثرة وبلزلة في الحاد في
 المكرر من وكونه بالقول الثاني ما يتعلق بالغرض مع اتحاد المعرض ومغناه معا وهذا في العلم بعد
 من كما ينبغي الثالث ما يتعلق بالغرض مع اختلافهما معا وهذا في اي ومن عند الوفاء الرابع ما يتعلق
 بالغرض مع اتحاد المعرض واختلاف المعنى وهذا في المركبات صادرا عن اعلما ولا يخل بالحكاية في هذا الاقبا
 الا في القسم اخير وهذا الباب معقود ببيان الاوسطين قوله احك باقى الباء بمعنى في قوله اينا
 بكسر الهمزة بمعنى الالف اي الرفيق لا يفتيم اكما نوهم قوله خا كما التشبيه بالحكاية وما بعدها لا
 الى ان الحكاية جائزة لا واجبه قوله وسكن نون منين ومنين ثمان اي النون الثاني منها عكة
 للوقف كما ان الخربك والاشباع فيما سبق لاجل ذلك قبل ثاء المشية عند التشبيه لما كانا ضافة
 الثاء الى المشية لا في ملائمة ولم تكن ملازقة له وتعلق الحكم على المشية الموصوف بها بفارقة غير مشكوك
 لا اتحاد زمان الانصاف والحكم به بقوله عند التشبيه على ان المراد به هنا الاتحاد ونقد بقوله فهم
 ظ مما مر غيره قوله ونادوا هذا اتمام فروع على الجزية او منصو على الحال به وكون قوله في نظم
 عرف خبرا او مجرورا اعلانا او بمعنى رب ومنون مبني على ما بعده خبر والجملة خبر لقوله نادوا قوله
 وهو ثابت لو اولد استيننا كما هو الظاهر والحال وبالجملة اشار بهذا التقدير الى ان قوله نادوا مرفوع لا
 خبر قوله اتوا فادى فقلت منون انتم اخوه فقالوا الجحش قلت عموا طلا ما: وعموا اصله انعموا فطلا
 اي في الطلام ونقد في البيت اشخاصا تو ويحتمل ان يكون لفظ الاشخاص او ما يؤتى مؤداه مذكورا
 في الآيات السابقة عليه قوله والعلم احكنا اي احكبن فيه ويحتمل ان يجعل نفس العلم فان لا منزلة المحكي
 لانه كالحكي اللفظ في تكرار اللفظ قوله وثمة هذا اشارة الى المؤنث اللفظي والى ان ما زيد في اخوه ثاء

في باب الحكاية

هذا

قوله

في باب الحكاية

فانه مؤنث مطلق سواء نذكرنا لثاء فلنا ثبت ام لا **قول** ان كلفه شئها التمس بالفارسية كونه بدني فلنا
 يثبت **قول** ان كلفه شئها كمالا اشار به باسم الاشارة اليه وكاسم لاشارة به اليه **قول** ان نحو هذا
 جهم التمثيل لهذا فيكون جهم قابلا لهذه مع ان الظاهر انه خبره فبناء التمثيل به اما في التثنية
 وكون ما بعده خبرا وعلى كونه المراد بالشارب لهذا الاشارة اعم بما هو مصطلح النحاة **قول** ان
 اي ثبوتها الود عبارة عن وجود مسبب لعدم مسبب بوجود اخر مع اتحاد محال التثنية وهذا المعنى
 محقق فيما سوا الضعيف من المشتبه بل ولا في الضعيف ايضا الا اذا فرض المصغر والمكبر لفظا واحدا
 ابعدهما لوجود السابق ما يشمل الحكمي ولهذا فتره بالشواذ ليصح الكل بلا تكلف **قول** ان بين الضعيف
 المراد بالصفة ما دل على نفيها مع بعض صفاته لا التثنية **قول** ان كذا او بيا اسم فاعل من الرواية **قول**
 كلفه فانها موضوعه لانه الغنم فبدل بالوضع على الثالث وان فرض تجرده عن اللفظ فهو مالم
 تكرار لما فهم منه وضعا وناكدا **قول** ان كذا اللفظ في جميع كلفه وهي بلا لفظ عجمي موضوع لنوع
 من اكمال فلنا استعمال العرب زاد واذا المفرد والجمع بناء علامة لكونه معبرا وليس ناو في الجمع كما ملكة
 هذا الوزن ان يجمع على فعال او فاعائل وقد استعمل في جمعة كالبني **قول** ان واذا غنم فان ناو نحو
 عن ناو النسبة مفردة **قول** ان كذا بن وهو معرب زندي منسوب الى زندي وهو كاء زندي لانه
 ادعى النبوة بغير حق ومن امته الجوس وزعم بعضهم انه لم يره ثم خاشا من ذلك فلنا صامعيا فليباو
 الثانية فافلنا جمع بدني في جمعة ناء عوضا عن ناء الاولى وهي غير ذاك فليخ بالاسفلا بل مط
 باغبان معناه المستعمل في كلام العرب فانه فيه مطلق الكافر وقيل معز زندي بن ابي من كان دينه كذا
 التثنية في الضعف **قول** ان كذا معتم الغنم عديم الحيا **قول** ان كذا حبيدة ملحفة بكبيرهم سكو
 اللام وفتح الحاء المهملة نوع من الجلياد وهو طينا الهجو بالجيم اي جدوده فتد البانية **قول** ان كذا
 عن معية الوصفه هذا ما يخرج به عن كونه تابعا با فاته مقام الوصف او عن كونه ذا اعلى فافلنا مع بعض
 صفاته باز الاعموم غزاة والظهور وفوقه فقيل لما لم يبع موصوفان المراد هو المعنى الاول لكن لا في
 كما يوثقه مثله ثلثة امثلة ان يكون المراد كلا المعنيين ووجه تصحيحه بالغة نافع في الغالب عن كونه خبرا
 تابعا للوصوف فالمراد منه مع الوصف الخالص **قول** ان كذا يجر اي مذبوحة ونظيرة اي منطوقة والنظيرة
 ما مان لرجح راسه من انية ما بواكل لحم والفرس الذي في جملته افران والجوان الذي واجه الانسان والماء

افقياس

وفي الحكيم ملحفة حبيدة
 امر محذووه امر مضمومة
 عن رسولها الذي لم يبع
 عليه وهو الحق في قوله

ههنا ما هو بالحيز الاول وفيه عطف على امره ومثال الهمزة بالخط الاول وبخطه مثال الجوز بالمعنى الثاني فله
 قول **لرخص ان اشافك ان** تقسيم المتكسبم لجميع الالهام **قول** **لراني الغر ابيض العين** المعجج خفيف
 غراء لخصه الشعر في المثال مثال المضربين معا والبداءة بقرينة قوله في الغراء وهي المرأة الشريفة واما
 الالف في التهام اضافة للوصف الى الصفة ويجعل ان يواد بها بنات الغراء وهي قوله **والاشهاد ابي**
 المشهري مؤزونا لا وفي لكثرة الاستعمال وكثرة التمام في الوزن والظان المراد هو الثاني قوله
 او بنية اوزان المقصودة السيرة تغدير المضاف ان مفعول الايد المشهورين للوزن والابنية الموزونة
 لعكس البدء التبع بنفسه لا الموزونان مظهر بل ما يستلزم من الموازين فالمراد من الابنية الموزونة
 بالاوزان الموازين **قول** **لرخصي من جاري** مثال يقال خارجا ما ان عن ظلة لخشاطه **قول**
 كهي عجم ضارع اي الشافط كشيوع مؤنث شفعان يقض جوعان **قول** **لرخصي بالظاء** المعجج والي
 المملة دوسية كاهر منن الرح ويحلي بتقديم الحاء المملة على الجيم بالفارسية فاده بكان ويحذف القاء
 ايضا **قول** **لوغاء الطلع** الطلع بالظاء المملة المفتوحة واللام الساكنة والعين المملة غبا القل
 المذكور يتخذ وضرب بالاشحنة **قول** **لرخصي بفتح الفاء** وسكون الراء المملة وفتح الناء المشا
 الفوقانية الامة الصغرى وعلم امره وبفتح الفاء الذي للتساطين واشباههم **قول** **لرخصي بالحاء** المعجج
 المفتوحة والواو والسكون والراء المعجج المفتوحة والواو الساكنة والراء المعجج المفتوحة ومعنا اذا
 واوه باء **قول** **لرخصي بفتح الهاء** وسكون الراء المملة وفتح النون والواو **قول** **لرخصي بالترج**
 لنوع من فعود من فعود بجا وهو بكسر الفاف **قول** **لرخصي بفتح الهاء** المملة وسكون النون وفتح
 الدال المملة وضم الفاف ثم الواو ثم الفاف **قول** **لرخصي بكسر الهمزة** وسكون الكاف وفتح الواو وتشديد
 الراء المملة **قول** **لرخصي بفتح الالف** عظيم لاني شمس عظيم الالف **قول** **لرخصي بفتح الراء** المملة والهاء وضم
 الباء الموحدة **قول** **لرخصي بفتح القاف** والواو وسكون الفاء والفاء المملة وكذا ممد **قول**
 كهي بفتح الباء المشاة الخمانية والهاء الساكنة ثم الباء المشاة الخمانية ثم الراء المملة المشددة **قول**
 كتفصل بكسر الشين المعجج وسكون الفاء وفتح الصاد وتشديد اللام **قول** **لرخصي بفتح الهاء** والباء
 وتشديد الباء المشاة وفتح الحاء المعجج **قول** **لرخصي بفتح الهمزة** والراء المعجج والباء المشاة
 الخمانية المشددة والرج شدة الفرج **قول** **لرخصي بفتح الباء** الموحدة وسكون الراء وفتح الدال

القول

بدل

والراء المهملة والالف الباء المشناة الخنائية وهو اسم موضع **قوله** كحوله بكسر الحاء المهملة وفتح
الواو واللام والالف الباء المشناة الخنائية وهو الحلال الذي يجيء مع الجنين **قوله** كفوضه وفتح
الفاء وسكون الواو وضم الصاد الاو وفتح التاء بتعجيبين بينهما واو ساكنة **قوله** كحيا بانفتح الباء
الموحدة والراء والحاء المهملين والالف الباء المشناة الخنائية **قوله** كجرعاً بالهم والراء المهملة
وهي ارض ذات دمل لا ينبت فيها نبات **قوله** كرعاب العين المهملة والباء المشناة الخنائية بمخه
الرعابة **قوله** ودعته هطلاه وبني بكسر الدال المهملة وفتح الباء الخنائية المشناة التجاب وسخا
بلا وعدا لهطلاه المطر او منوال المطر وكان التجاب ما خور في وضعها ووصفها غيرة لينة
لهذا مثل للوصف بمثلين **قوله** كطرفاء بالطاء والراء المهملين والفاء وهو اسم جمع معناه با
لفادسة جوتها كن **قوله** للزابع اه هو بكسر الباء جمع للربيع بمعنى الثمر الصغير ايضا وبفتح الهمزة
الخبام ايضا **قوله** لكان اي لكان كثر في العفاد **قوله** كعاشوراء لعاشرا محرمة وكذا ثا
ناسوغاء لتاسعة **قوله** لاحد حجرة البر نوع وهي التي يفصع فيدي يد مل والنافعا حجرة التي
بكم ونظر عجزها وهو موضع يرفع فافا التي من قبل الفاصلة خربا لنافعا بواسه فانفق اليه
خرج والدماء بنشد بد البم حجرة التي يخرج منها الزاب وبفتح السابا حجرة التي يخرج منها مع لود
قوله جمع انا وهو في الخار **قوله** خفاء بفتح الخاء المعجمة والنون والفاء **قوله** وظفاه
ونفسا ورضا الاول بالطاء المعجمة والراء المهملة والفاء جمع ظريف والثانية بالنون والنا والسر
المحلاة اي مرات فاندم النفاس والثالث بالراء المهملة والخاء المعجمة والطاء المهملة لقر الحجي فالامثلة
للجمع الوصف لاسم ويمكن ان يكون الثاني جمع نفس والثالث جمع رجب **قوله** ككنا بقاء بالباء
المشناة الخنائية المضمومة والنون والالف الباء الموحدة المعنوقة والمكسورة والعين المعجمة **قوله**
كمكوكا بفتح الميم والعين المهملة الساكنة وضم الكاف وكك بكوكا الا ان اوله الباء المشناة الخنائية
قوله ككنا بفتح الدال المعجمة وككنا بفتح الباء الموحدة وسكون الواو
المهملة **قوله** ككنا بفتح الميم وسكون الباء المشناة الخنائية بعد الواو المعجمة المعنوقة وضم الفاف
المكسورة ثم الباء المشناة الخنائية لفت غير غارة وهو ملك من ملوك البن **قوله** ككنا بفتح
والهمزة بينهما ما ساكنة **قوله** ككنا بفتح الميم وكسر البتين المعجمة ثم الباء المشناة الخنائية الساكنة

ثم الخاء المعجمة ثم الجيم ففتح الخاء المعجمة والالف فكسر اللام المهملة **قوله** هذا باب
المقصود المرد لا في الفيلته منها مطر سوا كان الالف لنا نبتا لم لا بل مقسدا بالثاني فقط فان الالف
كفضلي وجواء ونحوها وقد سمي **قوله** وكان ذا نظير المراد بالنظير المشار في وزن الاقار و
النبتة والتكبير وغيرهما وفي المصدرية والوصفية والجعنة وغيرها مع كون ذي النظير تحت
القاعدة والقباس **قوله** اذا نظيرها الاقار اي الاحرار والاقار فركة من سهم والظلم **قوله**
كالجاء بنعيم الخاء المعجمة المكسوة على الجيم وهو ان كان على وزن عنكب لكن لم يسم شريطا للتظنية
قوله كالحذاء بكسر الهمزة ثم الذال المعجمة وهو وان كان على وزن حسا الا انه لم يسم
شريطا للتظنية **قوله** لنعل اي لنعل رجل الانسان او لنعل الذابة **قوله** لا بد من صنعها اه اخو
على ما في بعض النسخ فانها خبر مقام ومصر الصنع ممدودة بلده في الهمزة ماؤه وكها والمخدة **قوله**
نالك من تمر من شيشاء اه بلحمة النبتة ولك اي لك شئ ومن اللين والشيشاء شينين مجعنين **قوله**
مكسورة وهي التمر الذي لم تشد نواته وبشك اي علق في المسعل وهو موضع السعال من الحلق
واللهاء بالمد المضروبة وهي بكسر اللام مقصو اجمع لها وهي اللسان الصغير المتعلق بجذء الحلق
قوله هو فيه عنده لك اي في هذا الباب يذكر غير ذلك من احكام الجمع بالالف والياء لغية
المقصود المرد لا مطر **قوله** بقلبه اي غير اقبله وقد ذلك لان قول المض كذا بوهام ان
باء بمعنى الورد لان المشبة كك فاشاد بجذء القلبة الى ان وخير الشبهة القلبة الورد **قوله** و
او لها اه لهذا المصنع احتمالا لا اول ان يكون لضمير مفعولا او لا والموصول مفعولا ثانيا
قوله ما كان اه حوفا كان قبل الالف المقصودة قد افترج الضمير على التثنية الثانية
ان يكون بالانكسار ويكون مرجع الضمير بكسر المقلبة ومعنى **قوله** ما كان اه العلامة التي اريد بها
بالكلمة قبل حذف الالف والياء قبل الحذف بناء على تقدم الالحاق على الحذف والكل حلة على
الثاني لان عود الضمير الى الكلمة اقرب **قوله** كما في خوزي بفتح الخاء والراء المعجنتين بينهما واو
نوع من المشي **قوله** واي في المنوسل ضم والكسرة لا يخفى عليك ان ابقاء الضمير فيها انها هوق
الحل واما ابقاء الكسرة فمحمل لان يكون بلا تغيب محل واما ابقاء الفتح في المقصود فانها هومع تبالحل
قوله فالالف والهمزة ان يربط الضمير بالالف لا عم بيشمل الهمزة ايضا **قوله** وفي فقه بالفاء والكو

جعله

كرضي وذا ومغنا وبفتح الفاف جمع فئات أي الرخا والبر الذي يجتمع منه الماء لا بالالف لأن الف تارة
 بالتي كما سبق وهو مثال لما أصله الواو فافهم **قوله** وفي قراءة في بعض النسخ بالناء وفي بعضها
 بلاناء قبل النسخة الأولى ثنائي المثل له والثانية ثنائي **قوله** في سطر بعده كما سبقوا ذلك
 منه مثال لحذف الناء لهذا قول الصواب في النسخة الأولى لأن الفاء بلا ناء معناه الغابرة
 المذكر الخفيف لا يجمع بالالف والناء ولأن المراد بجمع الممدود جمع ما يكون عند الجمع ممدودا ولو كان
 متاخلا غير ممدود والناء غير معتد بها السقوطها بادي مقترض كان الآخر الف الممدودة والكلمة
 ممدودة **قوله** وكقولك مسلمة هذا مثال للذي فاء غير ممدودة **قوله** رخصته بالجمع والفاء
 والنون الفصحة من الخشب وعداسم امرأة وسدده شجر السدة المعروف وجبل بالجمع كقفل بالفارسية
 كذا من **قوله** كسلة بفتح السين المهملة بالفارسية طين بزر وكله بكسر الكاف الفطاء الدقيق
 وحله يضم الحاء المهملة ثوبا جند والبر بالياء والوزاء وجوزة مفرد الجوز وهو بالفارسية كوز كما
 والذين السخا كما مر **قوله** وخطوة هي ضم الخاء المعجمة بالفارسية كام بوزاشين وإنما عدل في
 هذا المثال عن الأعادة أشارة إلى أن الأسكان جابر وإن كان ما بعد الساكن واوا يفتضح ضم
 ما قبلها **قوله** نحو ذروة بكسر الذال فهنا وان كان ضم أيضا جابزا وهي العلوة ذبذبة بضم
 الزاء وهي الجيفة التي تحفر للسد **قوله** جروزة بكسر الجيم وهو ولد الكلب **قوله** في غير كبير
 العين وسكون الباء المشاة الخنانية الأبل التي يدخل الماكولات والجمع لسافرون وكله بفتح
 الكاف من كان بين أربعين سنة إلى الستين وفما وصفنا من القباير ان يبق عينا هما في الجمع على
 السكون ففتحنا على غير القباير **قوله** فنشرب النفس زفرا نهما ما قبله على صرف الله في قوله
 لكنا الله من لما نأخذ في لعل وحروف الدهر يضارب الزمان جمع دولته المال وبالفتح في الحرب
 وبدلن كبفن من الأذال وهو الغلبة والمز بالفتح الشدة وهي مفعول ثان لبذلن والنز في جمع
 زفره بالسكون وهي الشدة **قوله** في بيض بكسر الهمزة الأولى لبيضة الطيور والبيضة من الحد بفتح
 هاء بل العين في جمع جوع **قوله** ما ونفد برأ هذا لا يدخل نحو ذلك حيث كان جمعا
 ومفردا فقد سكونه حال الأفراده كسكون قرب وحال الجمع كسكون سدف لا قبل وابل والآخر
 حادث فضا وقد برأوا علم ان نحو بين وبنات مكسر حقيقته ومصحح حكما فلا تحوكة في بعض كل منهما **قوله**

حطو حاك شح وحاك
 سكونه ايم المن سكة
 اوقيا نوس

الاعلة

الاعلة اه علم ان جمع النكبة على ضبعة منها في المجموع او على غيرهما والاول يحمل عند العقل ثلث
 وثلاثة عشر من ضبعة احدى واربعون منها مختمة بالناء والبواقي بعشرة كما سبق في باب لا يشر
 واتا منها اوجدهم هذه كلام العرب عما لا يوجد في عابته الا شكل لتوقف على هذا اصولها
 جميعها عن الروايد والثاني وصيغ كثيرة وقد نظرت منها على نيف ثلثين ضبعة وهي هذه
 ضبعة من بعض حذم قر في كيب فلهذا جعلت حجة في غراه اعلة صحابة رجاله امومة شبيب
 رجال ذبال ضر وب حمير ضبعة فيق اعين فيام اصدياء شفاء سدان ضنوان شيبان كفا كمال
 قبله جلي نيكاري معبوداء ومن نصح كنب اللغز دبا وجد صها اخرى غير ما ذكرنا **قوله** يطلو
 اي يحمل مطلقة اي من غير قربة ولتغير في جمع الفلة احمالا ان مخالفا ان لما عليه لشرا لوان
 يكون اخو الفلة واول الكثرة العشرة بناء على ان يكون بينهما نحو من وجه الثاني ان يكون اخو
 التسعة واول الاخر عشرة بناء على ان يكون بينهما ثمانية والمساكن اخو الاول عشرة واول الاخر
 احد عشرة **قوله** وضعا عن العرب في اى كما في بقية حجب الوضع كك في بكثرة بحسبانه
 موضوع لا عم من الفلة والكثرة بدليل انقاء جمع كثرة له وكك **قوله** وبالعكس ولهذا اخر
 عليه الش ب قوله لكن حكمه وقد فهم ان الاول اما وضع للكثرة فقط والثاني للفلة فقط وهو ما
قوله وشذا فعل واعرب لعدم كونا الفعل برأعبا والغراب بالغين المعجى المضمومة مؤنثا
قوله وادل واظبا صلما اذ لو واظبه كاطس فقلبا واول الاول ثم ابدل ضمرا ما قبل الياء
 كثر في النزاحي والراحي ثم اعلل اعلل الفاض فخر حال الرفع والجو بحذف الياء من ونا وحال النصيحة
 نحو ادبا واظبا الا ان يغلب كيد اى ضار مغلوبا لوصفته كسيدا فانه وضع اولا للذليل ثم غلب للذليل
 الله وذليل الانسان بشرط ان يكون الذليل انسانا او مملوكا في الثاني واما الاول فمستلزم لهذا
 الفيد **قوله** ممد ثالث الدال المدغم فيه اما ان يجعل اول المصريح الثاني وح يحيل ن بقر لفظ
 افعل يسكون الالم وحذف النون عند الضرورة الوزن واما ان يجعل اوله لفظ ثالث وح يحذف
 النون من افعل ويحذف ثالث ايضا وحذف الفاعل مع نقل حركته الى نون ثالث ولا يحتاج الى
 سكون لام افعل **قوله** فذال اه اذال بالالف والذال المعجمة بالفارسية بنا كوشا سبب ورغيف
 بالراء المحلة والغين المعجمة كروء نان والهموسون **قوله** جمع نياب يغديهم الناء المشاة الفوق

جميع

على الباء الموحدة بمعنى لهلاك والخزان بمعنى المقطع واول الامر والازاد وما يحتاج اليه البيت وهو
على النغديين مضاعف **قوله** كأكبر قد نفاء قد رنه بمعنى متحرك الخفة ورفعاء من سدد ثقبه
وتأخرها ولا خفاء في الحضا طر الاول بالذكران والثانية بالافات **قوله** وفعله اه بمعنى ان ليس
لفعله من جوع الفلة قياس بل يقتصر فيه على السماع قال ابن الناطم واما هو محفوظا ولد و
ولده وفنى وفنه وشيخ وشيخة وثور وثيرة وغلاد وغلدة وشجاع وشجدة وغلزال وغلزة وصية
وصيته وخصي وخصبه وثني وثينة والشئ الشاخي الشبابة **قوله** مراده اما سمع منه مخصي
في هذا اللفظ لانه قياس هذه الاوزان فانهم **قوله** ومن فاعيل اه اوارد ذلك بلفظ
من اشارة الى عدم انحصار غير الاغلب فيما ذكر بل جاء بحاج وجب وغير ذلك **قوله** بفخمين ايضا
اي كما ان الاول في الاول شايخ **قوله** وكل من فعل اه فاعله هذا الاشارة الى ان قوله قد من
مبتدأ لفعله فن لا ما بعده فان جمع هذه الاوزان الثلاثة باسرها الى الحاق والذين يتعمق
والوضع اه الاولي بحسب الختان يكون الوضع بينهما بمعنى الواضع **قوله** كخره هو يفتح الغير
المجهر وسكون الواو المهملة رفع الطاء صوته طرا **قوله** وفتره هو بكسر الفاء وسكون الواو المهملة جوا
يقال بالفارسية ميمو **قوله** مطلقا اى سما كان او وصفا وعينه وفاؤه صحيحا ام لا **قوله** وفتر
هو بالباء المشابة المضمومة والعين المهملة الساكنة والواو المهملة المغمضة يربط في الصلابة
بدا لاسد **قوله** وخمضا هو رجل ذو وسط فامته وهو بالناء المجزى والصلابة المهملة **قوله** كخ
بضم الخاء المهملة من شرا لوجه وهو بالفارسية موز **قوله** ومدى هو بضم الميم وسكون
الذال المهملة قفزة الشام **قوله** وجدع بفتح الجيم الذال المجزى بمخاض الغنم الذي كل سنة
ويخل في الثانية والابل الذائخة الخامسة والبقرة الذائخة الثالثة **قوله** كالغزاة الغيرة با
لغين والواو المهملة والياء المشابة الخناينة والواو المجزى والناء التامنة بمعنى الطبيعة وهي مصد
الصفة القليلة لينة لينة في الدلالة على امر غير اختيارى طبعى كصل الطبيعة فانها ليست اختيارية
لصاحبها اشرى امرى كالمركب لغيره فله شارة الى انه ليس يجوز فيه فتح العين وان كان مفردا معناه
القفا كما شئنا **قوله** كطابع هو بفتح الباء بمعنى ما يطبع به اى ما ينقش به فهو كالتخاتم وذا
قوله من قوله من من الفارسية بفتح الفاء لا بكسرها وقد سبق معناها **قوله** كتابا

منها

المجزة

المراد به ذاك الفرس المقدم على سابو الافراس عند التشابق **قول** مثل الفاء فنام هذا المقدم
 بحال عقل نظر الى هذا التعميم الثعابين الاربين ثمانية عشر اربعة عشر منها موجودة ذواته
 ثمانية منها فوق البواقي لظهور بعضها عما ذكر وقلة بعض اخر **قول** لذي نبي جند الذي يفتح
 النون بمعنى التنبه **قول** جند وصفه وفيه اشارة الى ان انبساطا وتنبه بالعين عتقة
 يجمع بالغيا الى كصحي علما فوله بخلاف بعض اى بخلاف مراد به المعنى القبي **قول** كالكره هذا
 في موضع وصف لغبر الحضر النبل **قول** في خندق هو بالخاء المعجمة والداو والراء المهملة
 والنون والفاء كسمة رجل الغبوق **قول** وذا بدا العادى والواو بدل العادى سواء كان الزا
 عاديا ام لا **قول** وهو الخلاء فخص بالخامس اذ عند وجود الشرط المذكور في السادسة
 من حذف حرفين وفي السبع من حذف ثلثة احرف فافهم **قول** في سبط قد تقدم انه لنوع من
 المشى وقد كن يفتح الفاء للاسد الخاذق لا بدان وقد بدل بكسر الفاء ما يوافق في المشاهد **قول**
 في موضع ما يدل على المعنى وذلك لان الواو لا بد في الاوّل لا بد في الاوّل لا بد في الاوّل لا بد في الاوّل
 في غير **قول** في الندد وبلندها بمعنى العدة والقوى **قول** با غناء حذف الباء اه بمعنى لو حذفت
 الباء لا يمكن تشبيل صيغة منه بالجموع بخلاف ما لو حذفت الواو فان خصه لا يمكن الا بحذف
 الباء من غير عوض وذلك ظاهرا بقلها ما باء اى ابق ما دنتها واقل بصورتها صورة الباء فلا
 يلزم من تعويض الباء عن الواو الشافض نعم يلزم علينا الباء في اعظم صيغة منها بالجموع زائدة عند
 الجمع ولا يكون في المفرد كما هو الظاهر فالاولى ان يقول حذفها وعوض عنها الباء **قول** لشكاف
 اى لما تلتها في الاحياء فان شاء اه اى فان شاء ان يقول سراند وسراند يقول ولا يلام عليه
 ولعل ان في الجزاء لدخوله على الشرط الماضي ولا يعبدان يكون **قول** يقول من فممة الشرط
 والجزاء محذوف بقية **قول** وسراند هذا في الوصل في غير الاضافة وغير حال النصيب
 اما في الوصل في حال الاضافة في حال النصيب في الباء **قول** وهو فتن اعلم ان بعض
 الاسماء لا زادة دلالة على صغر الجثة او السراويل على التلطف نحو ياقبوا على الذلة وذات الذلة
 ونصغير الوصف ما لا زادة دلالة على شؤن حلا المخلوق المذكورة لاذنا الوصف باعبارا نصفا
 بصغره ولصفه فاعلم ان تعبير سبويه عن لغير الفتن بل الثاني باعتبار الذلة وخسة الرتبة والاول

باعتبار غير ذلك وقد قصد بالتصغير العظيم في هذا وفيه فافهم **قول** له اجعل للمنافان
 اى على سبيل الجواز بالنعوى الاعم لكن اذا كان خاليا عن مانع سبب ذكر ولا يجهل لا في الاولى
 الرابعة ولا الثانية الا في خامسة متلو اخره مدة وفيما فاق من غيرهما خاليا عن المانع فالتونقان على
 سبيل التحيز وامثالي في المانع فهما مستعان كما سبب ذكره المصنف واما اختص بمجده الاوزان مع ان بعض
 صيغ المصغرة على غيرهما كضرب ومفبتيح مثلا وكذا العكس في الوزنين مع ان الضبان تكرر اللام شأ
 الى ان المراد هنا بيان الوزن فقط من غير شأنه الى بيان الزائدة والاصل كما هو شأن ما ذكر
 فيه اللام **قول** له والالف الثانية ما كان ما سبق هذا الكركينا فالا ان تلك الاربعة اذا
 بعد ثلثة احرف لا تقلب هذا بيان لان تلك الاربعة اذا كانت بعد ثلثة احرف لا تحذف الا في
 بالتفضيل المذكور فلا تكرر **قول** له في عتمة العتمة بفتح العين والفاء وتقبل القوم والرجل القوم
 والاشياء الغالبة المنشوة الى بلده عتمة بضم الفاء وهو بالفاء رتبة تترك **قول** له اعلما هذا
 بفتح الهمزة جمع العلم المصطلح وفي موضع الحال عن الجوز ان الثلثة وكان هذا التفسير مع جريان الحكم
 مطم كان قول المصنف وقد انقصناه فان الانقصال انقصنا في حال العلمة محقة لا مفقودة واما
 خصه المصنف بالذكر لانه مخفاه هو المحتاج الى البيان ولا يبعد ان يقر بكسر الهمزة على ان يكون على التثنية
 اى قولك اياها فيها للاعلام والاشعار بكونها شدة وجمعا مذكرا وجمعا مؤنثا **قول** له في قرينة
 بفتح الفاقين وسكون الراء المهملة الاولى اسم موضع وتغير بضم اللام وتشد بالغير الجمة ويسكو
 الباء المشددة الثانية والراء المعجمة جمة بوزن **قول** له من العو بفتح العين مصدر عار يعود سمي
 لانه يعود **قول** له في ثمانية ثمة عند من قبل الهمزة باء وما ياتي عطف على قوله ثمانية والمراد بها باني الالف
 الواقع في الثاني زائدا ومجول الاصل فان قلت ان الفعاج اما مبذل من فو باء فهو مبذل عن التثنية
 لا تحذف فخرج عن ذلك قلت كما يحتمل ان يكون مبذلا عن لبن كك يحتمل ان يكون مبذلا عن حرف صحيح كالف
 الهمزة ما والمراد بالقلب عن اللين ما كان مقطوعا به **قول** له اما التصغير علم من التثنية فباسا
 وعده شدة **قول** له في الحذف فبعضه شأنه الى ان المنقوص هنا بالغير للنعوى لا باحد المعاني
 الثلثة الاصطلاحية التي هو اعلم منها مطفي بعض ومن وجه في بعض اخر فانه بهذا المعنى اعلم من ان يكون
 حرف المحذوف لا ما وعنه وحرفا صحيحا وعنه وحرفا اخر وعنه وحرفا يكون بعضا منه من الوضع او بعد

فيشمل نحو عدة وسحر وكذا يشمل شيئا ولا وكما علامتا فاتها وان كانت حين الوضع شئاً ثانياً لكن في هذا
 دخول بقاء النسبة عليها دلالة من التصنيف كما سبنا فلا يثبت على ان التوازيان يقول الاثر مقام لفظ
 البعض وان ما علمنا لا يصح مثلاً في هذا **حق** ومما ذكرنا به زيد بالبعض اعم من التخصيص والتعريف فان
 اسم الغالب المتكسر للوضوعة **حق** او من فليس قد بدلت اصلها ثلثة احرف وعلية هذا بدخل في نحو
 ما في المنفوس من غير خالصة الى التعيم الاثير ثم علم ان الزيادة في الشاخي يجهل ان يكون مفيداً على الصل
 او مؤخر الكثر الظاهر يكون الخذف عند التصغير والزيادة **حق** لا يجوز فيه جاء فان جاء اصله **حق**
 ثم جعل الواو المفتوحة مكان الجيم بالتركيب وفتح الجيم لظهوره الا ابتداء بالساكن وفي هذا الفتح فقلب الواو
 الفالح كها انفتح ما قبلها وهذا المثال شعري ان المراد بالمنفوس ما يشمل الفاء المكاني وهو غير
 ولا بعد ان يعتقد ان اصله وجاءه كاسم فيجاءه في الخذف مثله **حق** ولا يفسر عليه ما اتى الان في
 في اللفظ العشر وهما عجباً وامثالان ما فعل بهما اريد ما فعل عند تصغير الترخيم عند التميم واللام منهما
 مع كونهما من اصولها ظاهر **حق** لا يفتح المثلثة لفظاً اكثر امكن يفتح العين من باب لغائبة ويحذف
 الزيادة الاضاحية وان كان بالضم فعناء الزيادة الجعفية فليس الحمل على الفتح لخصر اعاث القافية و
 من المبتدات فان قلت ثبته اسماً الاشارة والموصولان ههنا فكيف جعلها التكميلاً المبتدات قلت
 هذا اما على القول بانها موضوع في حالة الرفع بوضع وفي جانتا الضبط بوضع اخر وفي اذ عاينها على
 كما سبق واما على التعليل لكون المفعول الذي هو الاصل فيها مبتدأ **حق** مع الفروع اه خط الشاخي في
 زادنا الذي والتجسس جعل فروعها عقيبها التباين فروع اسم الاشارة مع فروع الموصول المدخول
 الموثق في الاقله وذلك في قول المصنف منها ثا وثنا اشارة الى هذا والى ان تصغير اسم الاشارة لا
 يختص باصل الذي هو ثا بل تجاوزه الى الفروع الذي هو **حق** واما التوازيان الباء بمعنى في او مع
 والتعريف للمبتدأ او لصنع الاشارة والموصول والاولاظم **حق** في ابقاء اولها لم يثبت في
 ثانيها اذ ليس قاعدة كلية فانه في الموصول وجمع اسم الاشارة باق على ما كان وفي مفعول اسم الاشارة
 وثبتهما برباء مكسوة فان زبامثلاً اصله بثلث باء ان اولها مكسورة هي عين الكلمة التي
 كانت منسوبة في الكبر ووجه في المصغر وثابتهما بباء التصغير الساكنة وثالثها في اللام المفتحة
 المنقلبة عن الالف كذا جمع الموصول اوله به الى الواحد فان ثابته يرفق الى الواو المفتحة في الالف

لوينا بفتح الاولين كسر اللام المشددة ثم الالف واللام لويثا وهو كلويتا الا ان فاديه بدل
 هزة وكذا نقول في الالف واللام واللام واللام لويثا لانهما حرفا الالف واللام وهو البناء وفتح على ما ذكرنا بفتح الالف واللام
 والاولى قولنا في التعويض لم يغير من زيادة قبل الا واخر لا يصدد ذكرنا به خالفنا لاسما للممكنة
 والمراد بالآخر الاخر الضمير واداد به الاخر الاصل من قال الخلف قبل اخرها ماء وبعدها الف قوله
 اللذين علم ان جمع الكثرة عند التصغير الى مفرق فيصغر فيجمع التمام وجمع الفاعل عند
 يجوز ان يفعل به ذلك وان يصغر بضمير الجمع فالذين لما كان مخالفا لمفرده فالجمع كما سبق في الجمع
 الكثرة مفهوم متصدا فاقنا سبيل المصغر عند التصغير فاصلة الذي ثم اللذان ثم اللذان ثم
 حذف الالف لبقاء الساكنين وضم البناء وكسر الرفع في النصيب الجبر للناسبة فصا اللذين فعا
 والذين جرا ونصبا والاحقش يعني البناء ففهمها وبقرنا بين الجمع النسبة بحركة النون قوله
 واللذين هذا بالواو مصغر اللانين كالذين وزناو معنى وهو ايضا اسم جمع للذي وقيل هو مصغر
 اللان جمع الذي كما سبق بقوله واللام كالذين نذرا وفعلا ولعلم ان اللذان والذان بكسر ما قبله
 المشددة لا يفتحها كما توهم وكذا في النسبة والجمع وهذا بخلاف فيا وينا وفروعهما وانما ما كتبنا باللام
 بخلاف فكثيرها لزال علم الكتابة باللام الواحد وان المنة تمانح في بضمير التصغير معناه لان المصغر
 بالذات من خواص الاسماء الممكنة قولنا في اخو الاسم لا في ان يذكر هذا الكلام بعد قوله قد
 لغيره اخلافي وجه النسبة قولنا في هذا بفتح النون بمعنى النسبة لا بكسر فاجمع النسبة قوله
 اما في النسبة اي المراد بالمناظرة امرهم من النوعية والجنسية قولنا اذا كان قبله الا
 ان يذكر هذا في قبل وجه النسبة بضمير قولنا من وجهين هما عدم حذف الاء وعدم حذف
 البناء مع عدم فتح ثابته كما هو القاعدة كما سبق قولنا مباشرة للبناء او مفضو بالفتح هذا الكلام
 قد صدق منه غفلت والصواب ان يقولوا فاعيد الالف لان الالف يزد قبل الواو ولا بعد قوله
 اي كل منهما دفع لما برز على المعنى ان اللازم عليه ان يقول حسنا بضمير النسبة قوله لكن
 الحنا الثاني اي الحذف لا الفليح مع زيادة الالف قولنا وجوزي بفتح الجيم الميم والواو المعجمة معناه
 السبل السبع قولنا في رطى رطى رطى شجر وما هي النوى قولنا في رطى رطى عن الوجود وبلز من الحذف
 قولنا في قولك في مقابلة هذا ان كان اسم المفعول في الالف وان كان اسم فاعل في الثاني فلهذا

قول المصنف في قوله
 نيل في الفاعل قوله حكم المصنف
 في النسبة لانهما كانا
 زائدا للقاء من قبل
 حواء في حواء او زائدا للقاء
 كعلما او بدلا من صدر كونه فيهما
 التصحيح نحو علمي وكسني
 القلب نحو علمي وكسني
 اوصلا فاصح
 غير نحو قرأني في
 قرأ كذا فاقاله
 ابن حجر

اكفي به قول والفتح العين المقلدة وكبيلهم وسكون الباء اللغلة كخشن ينجذ بجاذل قول لمطافنا
 اى سواء كان الاول مقلوبا عن وادام لا وسواء كان الثاني مكافا لا لكن في تعميم الثالث نامل قول لمقل
 منه جوى هذا الكلام بما لا يطالب بخند ولو سلم قالوا وان يقول ببدل جوى طوى لان حكما اخفى حكمه
 قول لمعلمين التحضير بالعلم مع عمو المستلذ لغة ايضا اما لفلة التثنية الباء ما غير علمين اما الكثرة
 في التثنية علمين كائنه واما الالف الكفاء بالفتح الحذف عن الف والجرى قول لمجرى سلمان اذا سمع يمشى ففقد
 يمشى في الاغراب على حاله قبل التثنية به وقد عبر بها بقبضه حال التثنية به واجزاء مجرى سلمان
 لغز من اجري التثنية بالالف جميع الاحوال وحل عليها قوله علمين من اجري كبرياء لم يكن بعد العصى
 قول لمجرى ندون قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع اذا سمع به كعلمين يجوز فيه لغة انواع من
 الاعراب غير الالف لزم الباء مع اجزاء الحركات على النون ووزم الواو كك وزم الواو وفتح النون ولم
 يضر في الثالث لكونه معلوما من الرابع بالطريق الاولى قول لمجرى غسلين فيقولان يدين بلزوم الباء
 واجزاء الحركات على النون والغسلين غسالة غسل بها الجرح فاجتنب من ايدان اهل النار والدم والفتح
 الما الاصغر قول لمعزبون يسكون الراء المقلدة علم شخص وليس منقولا من الجمع قول لمذاقنا طيبة
 بياسا كنه تحققة ثم همة وذلك لان طي طوى بالهمزة كطيط تحذفت وجعلنا نسبنا ملبسا قول لمعزبون
 بيا تحققة بعداء مشددة كفتيح تضعيفها كفتاح من همام بمعيم اذا تحبوا وتصغير محوم اسم فاعل
 هو المرحل اذا حركه واسم من الغاس حذف حذوا واو بين المصغرة قلبا لاخرى باء وادغم باء المصغرة
 فيه واما محهم اسم فاعل كبر من همة لغوا فاعله جبر فافهني الباء على الفاعل بخذ احد الباءين من
 غير تعويض فوف بمعيم قول لم في خيفة هي مؤنث خيفة كسلم والمابل اليه بن الحوق طيبة الغائب لم يسبق
 الطريق والمخون قول لم في جينة هي اسم قبل في عذو فصي الاول بفتح الاول وكسر الثاني والثاني يضم
 الاول وفتح الثاني فاعلان لرجلين قول لم وضريه مؤنث ضوى وهو عرق لا ينفاد منه قول لم
 كانه من فريش قول لم في غفيل وغفيل هذا بفتح الاول علم رجل وبضمها قبيلة قول لم كقبيلة
 صغيرة فله فهو ضم الاول لا بفتحها فله يكون تكرار الجملة قول لم وصدا ركبت بها قال ابن الناطم قد
 بدى من جوف المراكب اسم على فعلل وينيب اليه كقولهم في حضرة مؤنث حضري وفي عبد شمس عيشة مؤنث عيشة
 بتملى انتهى قول هذا حسن وبناء فعلل اما بلحذف من كلا الجزئين كعشيرة واحدتها كضرة قول لم

قول لمعلمين التحضير بالعلم مع عمو المستلذ لغة ايضا اما لفلة التثنية الباء ما غير علمين اما الكثرة
 في التثنية علمين كائنه واما الالف الكفاء بالفتح الحذف عن الف والجرى قول لمجرى سلمان اذا سمع يمشى ففقد
 يمشى في الاغراب على حاله قبل التثنية به وقد عبر بها بقبضه حال التثنية به واجزاء مجرى سلمان
 لغز من اجري التثنية بالالف جميع الاحوال وحل عليها قوله علمين من اجري كبرياء لم يكن بعد العصى
 قول لمجرى ندون قد سبق في اوائل الكتاب ان الجمع اذا سمع به كعلمين يجوز فيه لغة انواع من
 الاعراب غير الالف لزم الباء مع اجزاء الحركات على النون ووزم الواو كك وزم الواو وفتح النون ولم
 يضر في الثالث لكونه معلوما من الرابع بالطريق الاولى قول لمجرى غسلين فيقولان يدين بلزوم الباء
 واجزاء الحركات على النون والغسلين غسالة غسل بها الجرح فاجتنب من ايدان اهل النار والدم والفتح
 الما الاصغر قول لمعزبون يسكون الراء المقلدة علم شخص وليس منقولا من الجمع قول لمذاقنا طيبة
 بياسا كنه تحققة ثم همة وذلك لان طي طوى بالهمزة كطيط تحذفت وجعلنا نسبنا ملبسا قول لمعزبون
 بيا تحققة بعداء مشددة كفتيح تضعيفها كفتاح من همام بمعيم اذا تحبوا وتصغير محوم اسم فاعل
 هو المرحل اذا حركه واسم من الغاس حذف حذوا واو بين المصغرة قلبا لاخرى باء وادغم باء المصغرة
 فيه واما محهم اسم فاعل كبر من همة لغوا فاعله جبر فافهني الباء على الفاعل بخذ احد الباءين من
 غير تعويض فوف بمعيم قول لم في خيفة هي مؤنث خيفة كسلم والمابل اليه بن الحوق طيبة الغائب لم يسبق
 الطريق والمخون قول لم في جينة هي اسم قبل في عذو فصي الاول بفتح الاول وكسر الثاني والثاني يضم
 الاول وفتح الثاني فاعلان لرجلين قول لم وضريه مؤنث ضوى وهو عرق لا ينفاد منه قول لم
 كانه من فريش قول لم في غفيل وغفيل هذا بفتح الاول علم رجل وبضمها قبيلة قول لم كقبيلة
 صغيرة فله فهو ضم الاول لا بفتحها فله يكون تكرار الجملة قول لم وصدا ركبت بها قال ابن الناطم قد
 بدى من جوف المراكب اسم على فعلل وينيب اليه كقولهم في حضرة مؤنث حضري وفي عبد شمس عيشة مؤنث عيشة
 بتملى انتهى قول هذا حسن وبناء فعلل اما بلحذف من كلا الجزئين كعشيرة واحدتها كضرة قول لم

قوله

عطف

لا يمكن ان
المتك

أوفي

فانما هذا بتشديد الواو ومقابل الثانية لا يخففها على ان يكون فعل امر والهاء مفعول وهو مبتدئ الخبر
الموصول والجملة على قوله مبدوءة فهي انهم وصف لقوله ضافة ولا يخفى على عود هذا القسم الى الاضافة من
المسماحة ثم هذا من عطف العام على الخاص ليزيد الابهام بهذا الخاص **قوله** وعندى فهذا القسم
نظر الى نظر على المضى وخاصة ان الحكم بالنسبة الى الجزء الثاني من قوله غير مقيد بعدم اللبس فجميع الحكم
بما زاد اساغير صحيح لوجود اللبس جميع افرادهم **قوله** وفي القسم الاول بحثى اعراض على المضى
وحاصله ان هذا يلحق بما ذكرنا النسبة الى الجزء الثاني فلم يتعرض الى الحاشية به فيه والمراد بالبحث التفتيش
خاصة ان الاحتمال الرابع محو فيه لكونها اخلاصة الكنية والاستفهام على التقديرين للتحقق ولو
بذكر المضى لفظا لا ينال يقع هذا البحث في موقعه **قوله** كما قلنا بانه كنية اى لما ذكرنا من القول بان المبدء
بالنبت كنية **قوله** ولم اذكره اى ذكر هذا البحث اى كل من النظر والبحث والحق المبدء بالنبت بما ذكر
قوله وهذا بعضه نظرا اى بقوى منع اللبس جواز النسبة الى الجزء الاول منه جواز النسبة الى الجزء
الثاني **قوله** وفي القسم السابق اى القسم للاحق السابق باعتبار ما تكلمت فيه **قوله** عند النسبة
معلق بقوله اجبر لم يذكره عقبه لئلا يهتكم ان قوله جواز قد لقوله حذف **قوله** بهذا اى بسبب هذا و
المشار الى مجموع المعين والنسبة مر حيث هو مجموع لكل واحد دلالة الى ما ذكرنا فالمرجع الى البناء
بمعنى في ولا المشار اليه كل واحد وانما كان المشار اليه لمجموع لكل واحد لان الاخ والغضبة مجوزان في
النسبة وللمجموع المؤن دون المذكور مع وجوب جبرهما بالنسبة **قوله** الى الطية بالظلمة المؤلف للجمعة
منسوبة الى الطية وهو علم لفائدة قربة من البصية فالطية بوقر يؤول من البصر بين الباء اشار بقوله الى ان
البصر بين فان معناه الولاء البصية لان الاولى نسبة لكان الى المكان والتمكن الى التمكن او بالاعتراف
قوله اى حذف لنا كان ذلك لانهما موضوعان بوضع غير شفاقي اشفاقا المؤن من
المذكر وكذا في الاول وليسكون قبل الناء فيها خلافا لساير المؤن ثبات البناء ولهذا لا خبر طول ناء وانما
في الكتابة كانه ليس تاء ثابتة **قوله** قلب لفظ المضاعف ما يكسر العين او يفتحها المضاعف **قوله**
ناسبا الى الجى للمكسر اما المصحح فقد سبق انه ايقن كك ولم يذكرها بعبارة واحدة لاختلاف وضعها
ولانه لو ذكرها كك او حيلان بفان ناسبا بالنسبة وبذلك قد تبوهم ان المراد هو المصحح فقط لانه
للمشار مع النسبة في الاعراب بالحروف ثم ان المراد بالجمع ههنا اما ما كان جمعا في الاصل

الحرف

اوفى الاصل والحال معاملة الشرط على الاول كالاستثناء المتصل وعلى الثاني كالمقطع **قوله** بالوضع
 اي بسبب الوضع الخاص بالضم وهو الوضع العلى **قوله** في الاما هذا اصله جمع ثم صار
 علم لبقية **قوله** في الاما هذا اصله جمع فاصح صار علما لان من من اهل مكة عا ونوا اليهم
 بمصاحفهم وخرج عليهم فوضع في موضع عديدة من القران في الظلمة عندهم واستشكل
 عليه بانه يثبت ثبوت الظلمة في الجملة لان النفي الوارد على المقيد بما يتوحد الى المقيد فقط
 المقيد لا يخرج لك علوا كبيرا واجب عنه بوجوه الاول ما اشار اليه الثالث من ان هذه الصفة للنسبة لا
 للمبالغة الثانية فاجتزأ عن المبالغة مستعملة بمعنى الظالم الثالث ان ثبوت الظلمة له نعم مستلزم
 لثبوت الظلمة له نعم ففي الظلمة مستلزم لنفي الظلم عنه نعم واثبات ذلك بانه ثلثة الاول
 ان الظلم لو وجد له نعم لوجب ان يوجد فيه على وجهه اتم لما ثبت من ان صفاته نعم انما هي ثابتة له على
 الوجه الاثم ولو ثبت الظلم له نعم على هذا الوجه لكان ظالما فلما لم يكن ظالما لم يكن ظالما الثاني انه
 نعم لو كان ظالما ولو بقدر ذرة في لحظة لكان ظالما كمال علمه ببيع الظلم فان قيل القبح يزداد
 بحسب علم فاعلمه بقبحة وهذا مغفلة قولهم ذنب لعالم كالعالم فلك لم يكن ظالما لم يكن ظالما الثالث
 انه نعم لو كان ظالما لعنده ولو كان ظالم بكل واحد منهم ذرة في لحظة لكان ظالما بالنسبة
 الى المجموع من حيث المجموع ولما لم يكن ظالما لم يكن ظالما **قوله** وهم بفتحين والقياس سكون
 الثاني **قوله** واموي بفتحين والقياس ضم الاول **قوله** خرف والقياس خرفي كما سبق **قوله**
 رقباني وفتني وتباني وسخاني وعقلاني ونفسي واجتمعا وامثالها **قوله** ثوبنا اشرف آه في فف
 المنون ثلثة مذاهب قلها واعلاها ما ذكره المصنف والثاني الخذف مط وهو لغة ربيعة والثالث
 الاشباع بخسرة بافله مط وهو لغة ازد **قوله** روايتها قد مرته بفتح طه ونخفف الباء
 اسم فعل بمعنى بعد **قوله** وهو لضم والكسرة لا احدهما ولا السكون والمراد من الفتح واخويه
 اعم من الحركة الاعرابية والبناءية ونبه على ذلك بقوله في معرب ومبني **قوله** ما عطف الذي
 نفس لصلة غير الفتح لا لطلوالة لانه ولذا قال وهي غير الفتح وهذه الجملة حال عن الحركة هي
 وهو الضم الموجع مجموع الحركة والحرف فلا اشكال في عطف الواو والياء عليه **قوله** والفتنة
 سنة متبعة هذا نفوذة للقول الاول واستند ذلك لنا بتوهم من قوله وهو الذي اقبل اليه

الفراء في طريقه انتبهوا اسنادا الى من بعده بقوله وفعله اربابا من ان يوقف لا يجوز النجاء ونسبه الى غيره
 قبل نصيبنا في طريقه مقلداً حصلته من بعض النقليين **قوله** وحذفاء المقصورات بقاء
 على الحذف **قوله** ويختلف غير المتون المانع عن النون اما اللام او عدم الانصر او اما الضامة
 ان كانت ما قبلها ايضاً الا ان الوقف على المضاف غير جيد اللهم الا عند ضم النفس **قوله** وكيف
 اي مجزوما والا ولى ان يقول كلم بك لا يبعد ان يؤيده فعل الامر والياء في وسطه متباً لآلة النسخ
قوله في نون رد الياء لفظ الرد مشعر بان يظهر الوقف عن ماسقط للجزم ولو وقف بلام على
 هذا الغاء الجازم عن العمل عند الوقف في المضارع اللهم الا ان يلائم هذا **قوله** في نون رد الياء لفظ الرد مشعر بان يظهر الوقف عن ماسقط للجزم ولو وقف بلام على
 وكسر العين المهملة وسبباً انه بمنى الوعل وهو اليماني او قبل الرجل القوي الخ المخرج لغيره قولاً
 بالصبر لم يثبت النقل الصحيح للخلاف في جوده **قوله** امر اذا جد الفرس هذا بعض من يذهب هو هكذا انا ان
 ما وثب اجد الفرس وجاء في الخيل وانما في رد ما وبه اسم امرئ واذ بمنى حين والفرس القرس او صوب
 ينافي به الفرس جد اي موى والخيل الفرس والفارس هو المركب او كمنو جمع زمره لجماعة **قوله**
 ذهل بالذال المتحريك كقولهم في الغفلة **قوله** والنقل ان يعدم اه كان ذكر هذا المصراع مع كونه هو
 من قوله تحريكه لن يخطأ موطئة لذكر ما بعده **قوله** وفي التماس المكونة الشاكلة كل من الجحين
قوله في كنهها اصله هي منه قلباً واه الثابتة الفاعل حكمه وحيزه قبل اصله هيها جمع هي منه قلباً واه
 الاولى الفاء وحذف لا لفاء الساكنين فحكمه ضاربان والحق ان لا يمتنع منه افراد وجمع لانه اسم
 فعل **قوله** في جميع المواضع هذا في النسخ كما اشار اليه بقوله قبل ذكر النسخ وذلك جائز في حاز ذلك
 في جميع مواضع الفعل المعقل بخلاف الخبر لا للنسخ والا لافاد سلباً جزئياً وهو لعدنصة على الاستغناء
 غير صالح لن يستلزم من ذلك شرط الاستثناء يمتنع دخول المستثنى في المستثنى منه انما الرفض في موضع
 حتى يصير سلباً كلياً مستغنياً مع كونه انحصاراً من ان يعم غير الفعل المعقل بخلاف الاخران فيجب
 ادخال نحو انضمام في هذا الاستثناء وضرر على مثل هذا التقدير فيما سبنا **قوله** با اسد بالكلية
 لما خوه لو خافوا الله عليه حره اسد با اي رجل مؤمن بنا اسدوها في حرمه للتكثير وكسر واخيه
 واضح **قوله** ولبس حنا اه امثالاً لم يجب في ذلك في الجور وبالخوف يجب في الجور وبالاسم لان حن بعد
 استغناء لا ينضم الى ما بعده ويصير معه كالكلمة الواحدة ويخرج ما بعده بذلك عن الضعف الموهوب

هذا في
 النسخ

لهذا النوع من الوصف وذلك بخلاف الاسم فإنه لا يستقل به منفصل عما بعده . ينبغي ما بعده على ضعفه
 الموجب لهذا الوصف فافهم **قوله** إذا انخفضنا فقد برك الشطر للاشارة بان وجوب بناؤه في الغالب
 في المنخفض بالاسم ما هو حال الانخفاض لا في غيرها **قوله** مكان بكل ما آتت اشارة هذا الغدير الى
 ان قوله ووصل ليس مفعولا لما بعده بل هو مبتداء والظرف في موضع خبره وقوله اجزله معترضة وانما
 فعل ذلك لفوائد الاول الاشارة الى ان هذا الحكم ثابت في كلام العرب بمرجع منهم لا انه في بعض
 الثانية الاشارة الى ان تركيبه ليس بهذا النحونا بوافقه ما بعده في كونه جملة اخبارية استتمت الثالثة
 الاشارة عن الفصل بين المصدر ومفعوله بالاجنب الى اربعة اوجه على من جعل الظرف متعلفا باخره
 البناء بمعنى **قوله** هاؤم افروا كما ينبغي لفظها اسم فعل بمعنى خذوه وهو قد يصرح فيه نص في البحر
 الامر الحاضر تشبيها به فريد عليه هذه وبهم مع علامات التشبيه والجمع الثانية فقبل هاؤم هاؤم
 هاؤم هاؤم من واذا الفصل جملة المذكر تشبيها به اعيدوا وكماء الماضية **قوله** ولزم صفته بناء اي
 صفته يخرجك والامخرج عن هذا الحكم نحو حيث لا جرا الحركات الثلاث على اسم ولد دخل فيه نحو لو كان وقوا
قوله ومثله اي مثل ما لا يلزم بناؤه في عدم الوقف بالماض الماض فانه وان كان بناؤه لازما
 الا انه يشبه بالاسم وعروض الحركة لتلك الشبابة شابه ما كان بناؤه عارضيا فلم يوقف على الهاء
قوله بجوئ ذلك اي بجوئ النداء هو فوفا عليه بالهاء **قوله** واضحى من علك هذا بعض من يذنب
 هو هكذا يارب يوم في لا اظلمه ارمض من بحث واضح من علك ربح وفجر والافعال الثلاثة يصنع
 الجمول ويقطع تحت وعلة مبنيان على القم بالبناء العارضة ليشير الاضافة وادخل على الاخرها التكتة
 والمعنى يا قوم ربي يوم كان في لا اظلم فيه اي لم يوقع فيه ظل على واحرقنا من قد لشد الرضاء
 وهي الارض الحارة من الشمس واضح ابيروا الشمس من بين من تحت الشمس بالكسري يرن **قوله**
 فامل كان وجه الاشارة الى ان رفع مفسدة النكران بما ذكره موجب لو نودوا حراضا اخر على المضم
 وهو لزوم كفاية بالاسم عن الوقوع **قوله** هذه جبالوا بانته فجلوا اصله جيل فقليل الفاء واوا
 ساكنة في الوصل كما فعل به ذلك حال الوقف على ضعف ذكر المبادئ بعده فينبذ على كونه في
 الوصل **قوله** مثل الجرباه اقله لقد خبت اذ ادى جديا الجرب لفظا وزنا وضمه حتى كذا
 شدة باؤه للضوضه والمراد بالحرق النار والفتك كجبال لغار شبيهة وبشتا وشدة باؤه ايضا

نزلوا آتاه

للضرورة والشاهد فيه تشديدا لاخر في الوصل للضرورة وليس لهذا الوقف لان الوقف على الالف لا
 على الباء **قوله** هذا باب الامالة الثانية على ضربين مركبة وهي امالة الالف مع فتح ما قبلها
 وبسببته وهي امالة فتح ما قبل ثانيا التانيث الاسم وامالة فتح ما قبل الراء بكلمتها الى الكثرة وذلك كفتح
 طلع والكبر **قوله** ان تنحى بالالف هذه بصيغة المحو من المجزوء وهذا النقص للامالة المركبة واما
 لغريفه مطلق الامالة فهو ان تنحى بالفتحة فقط نحو الكثرة وبالالف مع فتح ما قبله نحو
 الباء والكثرة لاما قال ابن الحاجب من ان تنحى بالفتحة نحو الكثرة فان امالة الالف على الغريفين
 هي من لوازم الامالة لان نفسها **قوله** الالف لئلا ياء اعلم ان اسما الامالة لشدة انقلاط
 المنطوق ياء في الاصل وفي بعض الضاربين بدون حرف جزاء وشدوذا وانقلاطها عن العين ياء
 او واو مكسورة ووقوع الالف قبل الواو والعكس ووقوع الالف قبل الواو الكسر والعكس والناسب
 لامالة اخرى وهذه الاستبانة جبر واحد هو فصلنا نسبة **قوله** كالحديث هذا الاو لا اسم
 الثاني فعل **قوله** كجاء فان الف تلي في التنبيه والجمع علامتها بعد كلمة منفصلة كما سبق مع ان
 المراد بالحرف المنزلة الحرف الواحد كما هو الظاهر فلا بد ان خلافة الباء عن الفها مع مزيد **قوله** هو
 عطف على زياده فقوله فقامت الالفين معاجبتها اذ المضاف المضاف اليه لما كان اكمال الكلمة الواو
 فبينا انه منه كالتصل وبذلك يصير منشاء الامالة **قوله** بلي كسر الاو ان يكون الكسر
 المكسور وكذا السكون والكسر الاثنان فان الاو ان يكونا بمعنى الساكن والمكسور لان الحرف يقابل
 الحرف والحركة **قوله** التالفة الالف لفظ التالفة محموم بها الضمة المضاف اليه لبيان التانيث
 الفساد للفظ والمعنى وجاز ذلك الاضافة نحو الضمة الى المعرف باللام **قوله** مظهر من كسر
 سببا ومظهرا وقوله من كسرنا السبب الذي هو الكسر الظاهر كما لم يكتب امثالها والسبب الذي
 هو البناء الظاهر كبيان ونباح **قوله** عن الامالة اي عن امالة السبب لمظهر الفتح والالف
 او عن سبب امالة المتكلم بانها **قوله** بخلاف الخفي منها وبخلاف ساو اسما الامالة من غير
 والياء مظهر من كسر **قوله** كالكثرة المفددة اي كالسبب الذي هو الكثرة المفددة
 نحو خاف فان كسره واوه المنقلبة الفاء اليه هي مفددة سبب الامالة ولا يكفر حرف الاستغلاء عن الاما
 واما الكثرة المفددة بالادغام كالضالين فانظروا انها ليست سببا لامالة تحرف الاستغلاء فيه

نقلب

يقابل الحركة

ليس كما اذا الكسرة في سبب وجود الامالة **قوله** اذا اتى آه فغيره وكالسبب الذي هو لئلا المكسرة
اذا حصل الف لامالة من بناء كضاق فان البناء الذي هو اصل الف هو فقرة سيدك مالة الالف
فلما قبلها ولا يكفه حرف الاستعلاء عن الامالة واما الف الى الالف اما لادنى ملائمة
واما لجل التميز على معنى المبالغة استخداها واما البناء المفردة قبلها الف اميل الالف المالة كاذلغها
فالظواهر اميل الكسرة المفردة في الضالين **قوله** نحو عذارى بالرفع والاولى ان يقول نحو هذا عذارى
فهذا مثال للراء المضمومة وعذارى مثال للراء المفتوحة والعذار مبتدأ لاذن والوجه الطريف
ونظام الفرس وعلامة وجدة مبتدأ لاذن او فاعل الضم وهو بكسر العين **قوله** كغلاب هذا بكسر
العين الجحر مصدر بمعنى الغلبة **قوله** كالطواع من الطواع كالفتح مبالغة للطبع وقرأه من فاعله
اذا اتى بالطعام للاهل والعيال قال الله تعالى ونعم ربنا **قوله** فان اراد به اه حاصل كلامه انه
ان اراد بلجواز عدم تخم الامالة بمعنى بجائزها يرد عليه اعتراضان الاول ان عدم المحتم بهذا المعنى
في كل امالة فلا وجه لتخصيص هذا الصوة الثاني انه بهذا المعنى مشترك بين الصوتين المذكورين فلا
وجه لتخصيصه بالثانية وذلك لعدم وجود امالة واجبة وانما خصص الاعراض الثاني بالذكر مع قوله
في الاعراض الاولى اشارة الى انه وارد وان فرض ان الامالة لم يفتح عند المصنفين سوا الصوتين الاولى
ولم يكن ذلك الفرض في القصور الاولى لخصيصها بالمغايرة بين الصوتين في الحكم **قوله** كما سبأ وهو
قوله وايضا فللمفوض لا يوجب الامالة كما قاله الكف وشعرنا **قوله** والاشعار بغيره اه عطف على قوله
لتخصيصه بالاشارة الى الاعراض الثاني **قوله** في نحو الكف ام في ثبوته **قوله** فاشارة الى امكان كون
نراه عند العظم الا سحننا لا تخفي او عند النظم بمعنى ذكر في الشق الثاني اشارة الى ان لا يرد عليه
قوله وقد ظهر في هذا محل كلامه ولا على الشق الثاني المنفوخ عن الاعراض **قوله** يتكفي في منع و
امتناع الكف مثبت للامالة لغيرها وذلك اعم من ان يجمع الكافان معا كما رما او بوجد الثاني فقط كما
قوله بكسر العين من قوة هذا الكسر حيث يكون مغضبا للامالة وما انغاع منع فالعين عنها محذوف
وكونه في حكم المكسرة لان للراء صفة التكرار لا بصيرتها لذلك لان يوق بتعدد تكرارها **قوله** كلزبد
ما ان كان فيه الالف تالفة لغيرها لئلا تكون نال الكسرة لكن لما كان الكسرة غير كلمة الالف صاغها في قوله
في المستلذين اي في مجموعهما حيث هو مجموع لانه كل واحد واحد لا شاقة معه في سبب الكف المنفصل عنه

متصلین

برأيتها عن الصرف وان اراد بالبناء الغرض من قبله فلهذا لم يسم على الحكم على الجمل قول وتفهيم للمعلوم قول رخصان
 بجره الصواب ان يقول خمسة وكذا قوله سبعا وستا واربع قول رخصان وقد يجازى سبعا اقول قد يتجاوز
 ثمانية كما يستخرج من واستخرجين فان علامة التثنية والجمع منفصلة فليعد ثمانية النابتة منفصلة
 قول رخصان علة هو على وزن سفر جمل في علة الزيادة التثنية وهو ذوينة عينة مشتق البطون
 قول رخصان بان حاتم الكاف وتشديد الزاء المعجمة المضمومة وسكون اليا الموحدة وضم الذا الثانية
 وفتح الباء بعدها الف وكونه مكانه مبالغة كذب بمعنى الكاذب قول رخصان بكرة الضاد المعجمة وفتح
 اللام وهو المعوج قول رخصان وجذع الاول ثوب معروف علم بعد وجناح الجراد والثاني بالفتح
 سان الشجر قوله للتثنية بفتح السين والياء وهو الذير وحلفته قول رخصان واصل الراء ان جوف
 الاصل وفتح على وضع الاصل سواء استعمل ام لا على الاستعمال والاصل فيما ذكره موضع غير
 مستعمل ولا بدع في ذلك الجواز ان يحصل منه فتح يستغنى استعماله عن استعمال الاصل فقوله بان
 العرب اه ليس نفس ما يورد به النحج بل دفع لاستيعاب انشاء من يورد به فافهم قول رخصان العريضة ابتداء
 النديم والتزاع وسؤال الخلق واظهار السكر قول رخصان كبرج هو السحاب لوقوع والذهب قول رخصان كلفع
 هو القاف ثم الفاء وردش وظهر سنبلة منه قول رخصان كدمج هو المنشار وما يربط على العضد الحلة
 قول رخصان كفظل بالفاء قبل هو اسم لورخي فوج فوج من السفينة قول رخصان كطلب هو شئ يخص كالزبد
 يحصل اطراف الماء وحكي على هذا الوزن امثلة كثيرة واهل سيبويه هذا الوزن ولعل افعال له نوع
 انه مخفف فعل كثير لان كلما نقل منه هذا قول رخصان كسطح هو غنم كبر بالفتح قول رخصان كفضل هو النخيل
 قوله كنبه من هو تشديد الضم قول رخصان كطبع هو شئ القليل قول رخصان وما غابره بالمعاقرة
 عشرة اقسام لانها اتما في الوزن وعدل الحرف للمخرج معا وفي الاول فقط والاول اتما في زيادة الحرف
 المزبد او بنقص الحرف لاصل والثاني اتما في زيادة الحرف المزبد او بنقصه بنقص الحرف والاصل او زيادة
 الحركة او بنقصها او بنقلها الى غير موضعها او بتبديلها بحركة غير ما فقول رخصان انما اشار الى ثلثة
 ما ذكرنا واشبه منها وقوله للنقط ما اشار الى خمسة منها او اربعة منها وقوله ونحوه اي نحو كاض التمدد
 والنقط شانه الى البواقي وقد يخففوا المعاقرة بالمركب من بعض تلك الاقسام وكما هو في قوله فسام شئ
 لا يفتح كرها في هذا المقام فندبر قول رخصان كعبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء بفتح الضم

والنقل فيه

فتح الغنم قوله وحجته بالجيم المضمومة والحاء الجحدا الساكنة والذال المهملة مفتوحة فان اصله
 لثالث عند سبب قوله كبريت ونخفف بالهمزة كما سبق وهو الابل الضم والجراد الهمزة بل الرجل قوله
 به من قبل اي مجرد في مضمومة لفتح فعل ضمها قوله بكسر الضاء فتح لنوهم كون قوله فيمن
 متصاع ضم قوله ونصير بفعل شانه الى ان الحكم المذكور ثابت ان لم يكن افلا اصول الكلمة او
 الكلمة قوله فسوف هو على وزن برثن اسم شجره قوله ركناء حليقت هو اسم لصمخ الانجيدان
 قوله لروذال اغدودن بوا غدودن فلان اي طال شعره واغدودن الزرع اي طال قوله
 جرد فسمسم سمسم كجفرا الثعلب اسم موضع وكثر بخرج جبه قال له بالفارسية قوله ونحوه كجند
 بنحو كرا كود فاره وعينه ولم يسطر حرف منتهى بفتح يفتح بفتحة قوله ككلم هذا على وزن
 من لم وكذا كيك مركب فان الاشتقاق يدل على الزيادة وترجيح احدهما الزيادة من غير مرجح بحالهم
 على القول بالاصل قوله رابع مران اقطاهنا وسبليل ثابتهما فلا يوم انشأنا الشجرة ثمانية
 سؤال ذابغها امان ونسجل هذا البيت احسن القول الاخير سئل الحروف الزائدة عن اسمها فقلت
 ولم يخل امان ونسجل وقد يكبر الحروف الزائدة العشرة عشرة كيبا اربعه منها خافي البيت الجاني
 والسائر سئل ثوبتها واليوم نكسها حكا ان ثلثا سأل شيخنا عن الحروف الزائدة فقال الشيخ سئل
 فرعم الثلثا انه احاطا على ما اجاب به الثلثا فيل ذلك فقال ما سئلناك الا هذه الكثرة فقال
 الشيخ اليوم نكسها فقال والله لا انشاء اعيان الشيخ اخبره عن ثبوتها فقال الشيخ يا اخي قد اجبتك
 مرتين وما قصت السابعة هو ثوب الثمان حكا ان المبرر سئل الماض في عنها فانشد هذا البيت
 هو انما فشبيلني روق كنت قدما هو ثوب الثمان فقال الماض في المبرر انما سئلناك عن الحروف الزائدة
 وانت نكسها الشعر فقال الماض في قد اجبتك مرتين وما قصت والثامن يا اوس هل ينبت الناسع لم ينبت
 هو العاشر هم ينسانون والحادي عشر فاستلججون والثاني عشر التمسنا قوله رهناء وسئل
 اه الهماء مقصود بفتح الفاء ضد غصة الطعام ومنه هنا للضرورة واكمال الحروف وادب به هنا العشر
 والنيل جعل الشيء من الماء والمراد هنا سائل من الطغراف ومفعول فلا محذور في ذلك مقابلها و
 اليوم مفعول فوسعا وبقى البيت منساعة من مبتدأ وخبر والمراد بالامن لامن من شد البدل لفرق
 بالنسبة لاجل الوصل ههنا للحيثية كجمل هذا البيت على ما اخر قوله حبان ابلنا ما من

الصاحبة غايته الى الف ومفعول قوله اكثر من اصلين **قول** ولا الياء اي ولا يصداقها قول **قول**
 صير هو كحفر لرجل الجبل او الماهر في الامور والفضيلة الرجلية وسفك الشجر والابل الاثني الغيرة
 المتعلمة والاول مثال لما زيد بين الفاء والعين والثاني لما زيد بين العين واللام وكذا المثالان الاخران
قول ودرنل هو اسم لاشرب وبنسبوا اسم موضع او شجر **قول** ونجدع هذا اما بفتح الميم وسكون
 الجيم وفتح الذال المعجمة مصدر بمعنى الاخذ والمدة فحلبة الفرس بذا علوفة واما بالحاء المعجمة والذال
 المهملة فبمعنى الخدعة واما ان كان بضم الميم وفتح الخاء المعجمة كان فبمعنى الخزانة وبضم الميم وتشديد الجيم
 كان فبمعنى الذليل **قول** بخلاف هان وهجان الزمان بالراء المهملة المكسوة بمعنى الوهن والجهل ان كان
 الحاء جميع هجين وهو لينع ومن كان ابو عرجا دونامة **قول** ونشيم هو رفع القبر من الارض كطائر الحواري
 وشرب كل الجنود عين فيها **قول** وطبل الطبل كحفر والطبر كفسر كلاهما بمعنى التمريل الكثير **قول**
قول وميم لا مص وانيم لا مص ليراق من قولهم لصل المدع فني لا من لا مص اي برفق وصل
 الداء ضد انيم بمعنى الابن **قول** وهنر شمالا واجنطى شمال كحفر سيج شيا هذا شمال شمال الحج
 شهوة بالفتح واجنطى من حيط بطنه اذا انتفخ **قول** كحظنت الابل اما كل من شجر الحظن واسبل الزرع
 اي ضاذا سبل **قول** وفاني ملكون وعفرتك الملكوتية العنق للملك بضم الميم وسكون اللام و
 ومنه فاذا الملك والملوك وعفرتك العفريت بكسر العين وسكون الواو بمعنى العفريت المتطوفا في اوتارها
قول وسينيه قدمور القدمور كضوء بمعنى القدم بكسر الفاء وفتح الدال **قول** لسقوط طحاى
 لسقوط تلك الحروف من بشار تلك الكتابة وهي التبرك في اخوه **قول** سابق اي على الكلة وقوله اذا
 ابتدى به اي في الكلام فلا بد من علة شئ **قول** وهو لا يكون في مضاع مطا اي سواء كان من الحجر
 او من غيره وينقص هذا بنحو انجلي واشتل كما شبا ويمكن بفتح بالتكلف **قول** ولما صرتك في ولا
 رباعى الاقل ترك هذا الكلام لان الكلام في بيان ان الهزة الوصل ليست في المواضع المخصوصة بل وجد
 فيها هزة زائدة لا في المواضع المخصوصة سواء كان فيها هزة زائدة ام لا لوصف عدم وجودها فيها
 ليست هزة زائدة **قول** لم يزل يفعل ما خراه لكن بشرط ان لا علمنا فان هزة الوصل في الافعال اذا صار
 اعلما صار هزة القطع حال العلية وهذا بخلاف هزة الوصل الالفاظ فانها وصل انصا اعلما فوله
 واشت هو العجز في آخر الشيء وبطل معناه حلف الدبر ونفسه واداد الغرض به هذا المعنى حيث قال بالجملة

سئل عن قوله
 كان ابو

نزل بن جهر بر خود و تین و پند که گذرد از آشت و بن و پند که و قد صغرت هذا البيت من الناس كثر
 بفتح الهزة والباء الموحدة بدل الناء المشناة بمعنى الفرض مضبوطة البيت بهذا التصحيح قوله وفي بن
 في القسم بمن ضم اليهم اسم مفرد بمعنى القسم هزة هزة وصل قد يكون جمع يمين مع ابل البسا وهزة
 هزة قطع وهذا بقده يكون في القسم قوله فليست على هذا اه هذا اما بتبنيهم لا هذا من هشام ان
 اعترض عليه بمثل ما اعترض به على القوم قوله فاعلم هذا اما متعلق بما قبله اي فافهم ان فولي
 قلت بجمل الوجهين او متعلق بما بعده وتغير لفظ المصاعم فليست اه الى ان تغير لفظه شيئا في الجملة
 لان حكمنا انما قبله كما ذكره بقوله وبذلك في الاستقفا او بهيكل قوله هزة في المعنى المراد
 بال المعنى الذي تعرف مدخولها لفظا ثم يندخل فيه الموضوعة ولعمري ان التعريف بالمقابل لال
 الموضوعة حتى يرم عليه نه لا وجه لاجل الموضوعة من هذا الحكم فان هزة هزة وصل فكانت احسن في
 التعريف عن ال في نحو المع والياء ونحوها واما يفرع على كون الهزات للوصل ارا اذا انفصلها لا
 التعريف لواقعة في الدج اسفل تلك الهزات وكسر اللام لدفع النفا الكسرين وان حذرت
 مما قبل اللام لسكونه وسكون اللام يجوز ان يعاد ذلك الحرف قياسا فليفرع قوله قد يفسر لاسم لفسو
 في سوه الخرب بخلاف الهزتين وكسر اللام والاسم ونحوه في الاضال وعلى الانقضاء والى الاستخراج و
 امثال ذلك في حذف الهزة وكسر اللام وان شئت فاعداء في والفاء على والى قياسا على عو يا يعز
 الفخاف وهذا مما لم يفرع على الاذان الاعلى اقل قبل فاذا سمعوه اخجوا عن سوا السبيل وقد ذكر
 هذا الجماعة من مدعى العام العتبة اوله مندبل طويل عرض وفي اية واثوابه ضرفا نكوه واصغر
 لا على وجوب تلك الهزة في تلك الحال ولم يدروا انهم كاضال المضل والمرا لا يزال عدونا بجهل قوله
 وبذلك هذا اه اى لا يحدف لئلا يلبس الاستفهام بالخبر ولا الباس في حذف ساير الهزات الهزة اه
 وذلك لا خلافا في ذلك كنهه الاستفهام واما ايمون فلا يصبر مدخولا للاستفهام الا قبله فلا
 اعتداء به لوجوب الفريضة قوله او بهيكل الله قبل هنا عيان عن جعل الهزة بينهما وبين الالف
 قوله مع الخوان دار الزياتية عذلة الى باب كسنا اسم محبوبة فليست فعال من البيت بمعنى القطع
 والخبر والمراد بل جعل المودة والوصال وان داوا بغيره لان وهان المحققه وقوله فليست طارئة
 ظاهرا بها خبر قوله الخ والشاهد في شبل هزة الثانية بين بين قوله الخي قوله الخي

ثلاثة

من
 من
 من

موطبا اي كنش على طمأنينة اذا جعلك غير ساويا قول اي خذها بلك هذا النفس لغا بدلين الا في
 ان لا يبدال فيها بل على جفينة وهو ان يكون المبدل منه او لا موجودا ثم خذف ما بديل عند البديل
 بل المراد الحكم بكونه بديلا منه لعدم وجود المبدل منه في الخارج بل في الارادة والثابت ان البديل ليس
 بصيغة الماضى بل بصيغة الامر فينبذ ان هذا الحكم في ذاته قول لم يتخو واو وواى الواو اصله
 وواو واى اصله وكي قلبت عنها الفا وان كان الفاس قلبا بالالف وكان ذلك لا يبيح
 الواو ان الاصلين الواو والياء كانت الكلمة وواى اسم متغازه يقال لها وادى وادى قول
 وكونها حرف علة اي كون الكلمة حرف علة وهذا لا يشمل الكلمة التي بعضها حرف علة ولو قال ذان
 حرف علة لا يشمل الكلمة التي كلها حرف علة فكانه زاد به الكل ثلثا او اخضاذا قول لم يتخو عين
 هذا على وزن علم اي ضرب بالعين وعود كذا اي صناديعه واحد وانما لم يبدل الكون في الفعل
 العيوي الغير المعلة لكون اصل مضى فعل واحال النحاة بين عريبي علالي قول له والاعلال
 اعطاء آه رفع لما يرتفع على قوله فالمراد على عينه واربع ثلث من اثنا عشر قول لم يتخو على
 مفاعل المراد مفاعل بينهما مطلق صيغة منطوية وعنها سببا وسندا سببا مصدرا بالميم ام لا فلا
 اشكال في الامثلة وكذا ما سببا قول لم يتخو سببا اي المدد كان فابته هذا القول الاشارة الى
 ان المراد بالقبول والبعد ما كان بلا واسطة فانهم قول لم يتخو سببا اي المدد كان فابته هذا القول الاشارة الى
 الواو الذي وقع قبله اي هو النقلب عن الفطاس ثم ان طوطوا وبرا ما منقلب عن ثلثه لثبته
 عند كانه متغارب قول اي وقع احدهما آه اشارة الى ان اكتفا مضى سند الى ثبته لا منقطع
 الى ثلثه والغير للاطلاق وانما ان اكتفا مضى سند الى ثبته لا منقطع
 قول له شيئا لكفنا فعل كذا في الكفا شانه الى ان المراد بالجمع لغا مصدره لا الجمع لان الابدال
 فعل المتكلم وهو واقع في فعله الا هو جعل الكلمة جمعا لانه نقل كلمة جفينة قول لم يتخو ورد الهزة
 المراد بكل من لونه والهمزة يكون تقديرها اي الهزة التي ينبغي ان تبدل عن المدد ولعل بديلا بل ينبغي على
 اصلها والا فابدال البناء هزة ناء فعل لغوي قول لم يتخو الى اللين هذا خط والصفا
 ان يقول المبدل من المبدل الثالث في الواحدية بهذا التمسك قضية فضا با قول له في غير شبيه وفي
 الاشد في غير الجوهري المفاعلة والاشد بفتح الاول ضم لتأجج شدا قال سيبويه واما في التمسك

تم الهزة

الأشد لانه اول زمان اشد ما الفوق في الانسان قال ابن عيسى لا شد ثلثون منه قوله
 لا يتره منه وذلك لثلاثا بلين يحوي الالف والهمزة كما واخذت هذا منكم من المؤاخذه اصلها
 في له مثال اصبع اي على وزن اصبع كانه لم يعل وزنا اصبع او نحو ذلك لانه لا يتوهم انه على وزن
 لعل كالاصف فان بوزن الشيء في الاصل فقط بان انه مثال كالبشيد بالقطر في كل انهم في باب التثنية
 باما الموازنة فكثيرا ما تطلق على ما يوازن الشيء في الاصل في الحال كما كذا الحال فيما سبها من اطلاق المثال
 قوله من الامم فيفتح الهزة بمعنى الفصل بضمها بمعنى الولادة والام بفتح الهمزة في الفصل في باب التثنية
 لتصل كذا الحال فيما سبها من الامثلة وبطلون الام بالفتح على الظن على وسط الراء وكسر الراء في قوله
 الدماغ وصبره المرأة والده قوله كانه هذا منكم للمصاع ميزنا الافعال من الالفين قوله
 اي جعله ثانيا جعله بصيغة المتكلم وان بصيغة الغائب المجرد من الالفين اي جعله بصيغة الالفين
 مثال اثم هذا بكسر الاول والثالث اسم نحر الكل واما بفتح الاول وضم الثالث فاسم موضع قوله
 مثال ابل بلم بكسر الهمزة وفتح الالفين وبقلة كالبافلا وورق يثقل وقل بفتح وكسر وله ايضا قوله
 جمع اب بفتح الهزة وتشديد الباء الكلاء ومرعى الذوا ويا يث من الارض ويث الالف للذوا بكاء
 للانسان قال الله تعالى وفاكهة واياها وما الاب بفتح الواو الدوان كان قد يشد ياؤه لكنه لم يفتح
 افعلة في الام فبفتح الهزة وجعله بمعنى الولادة والاب بضمها بمعنى الواو الدفدوق قوله
 مثال اصبع بكسر الاول وضم الثالث قوله فذلك لانه مطلقا اي ثابته الهزة ثبوت الالف بها الكلاء
 وضنا خفا قوله امثلة ثبوت وجعلنا لفظه جاء على هذه الاوزان لكنه لم يطلع على محبة علمها
 ولا بعد ان يكون المراد بالتمثيل بل بما هو على فرض محتمل على تلك الاوزان قوله من الفاء بفتح الفاء
 مخوفا بالالف المدودة وهو بالفان شدة مان رادي كرون قوله راء وقوم هذا بصيغة المتكلم فام
 كذا قوله كجند هذا بفتح الاول وكسر الثاني بفتح هين سبها العر واما بسكون الثاني فغناء الالف
 واما بكسر الاول وسكون الثاني فهو النحاس والصفير للنداء قوله في مصدا الفعل للفعل غير حرف
 علمه لا ما يند حرفه مظهر ومجدا بظهر وجه تقديره بالفتحين بالكلام قوله بخلاف في العين المعج
 الاولى ان يقول ذي العين المحيطة الاولى ان يقول ذي العين المحيطة المختل قوله وصحوا فاعلة اي بكسر
 الاول وفتح الثاني قوله من البصير حوا ورجع اي من امثلة البصير حوا ورجع اي من امثلة البصير حوا

بمعنى الخون قوله مثال
 بفتح الاول وكسر
 الثاني
 المراد بكسر

الاسم

المبتدأ بما وصفت

مكرر

في الحركات ولعله اسم لا بل خزن بلا علة **قول** من البع بغير ان يبيع بكسر التاء اسم مأخوذ من البيع لا
حتى يكونا واما **قول** ومقام بضم الميم مثال لما فيه علته الوزن فقط **قول** بخلاف غير
الضار غيري غير الاسماء المشابهة بالفعل **أحد** لا من باب الفعل على نحو ما ذكر والحاصل ان الاسم المشابه
بالفعل في أحد الأمرين جعل والمثابه به في كليهما وغير المشابه لا يعلن **قول** المبتدأ بالخبر عند وصف
اشارة الى وجه صحتها بهذا الحال غير المبتدأ في هذا المقام باعتبار كون خبره معمولاً بالخبر وفيه العامل بقوله في قوله
فابلن كرا العامل مع ما بعده اشارة باختر وجهه الى ان قام مفعول ثان لا بد ان قوله في افعال متعلق به لا
بمفعول وتعرض تركيب هذا البيت وبعض الآيات الاخر في هذه المقامات الخفاء تركبها على المبتدأ **قول**
ابن وصل الظاهر اشارة الى ان اصل نحو اتصل بلا واسطة قوله ان قوله غير ظم وهو ان الاصل اتصل بصل اصله
بالواو وجه الحفظ على قاعدة قلب مثل هذا الواو بباء وقول ظاهر وهو ان الاصل بلا واسطة وتصل في
صحة وظهوره لزوم القول بهذا في نحو واتصل وواتعدا لا موجباً للغلبة بالباء في هذه الصورة والاطراف
ان باب ولي لا من عن الاكل من الفاء ولا حتمال اختصار تلك القاعدة بما اذا بقى المقتضى في حاله وتطهر
ذكر هو القول في رضوا وبرضه ولا يبعد ان يكون مراده بالظن ظاهر قول المصنف فان الظاهر ان اللين تقديم
المفعول الثاني على الفعل هنا هو **قول** بر وشدة المراد بالتشديد الخالف للقبيل وجه الشدة وهو ان الباء
المقبولة في الهمزة وكذا نفس الهمزة لا يغلب الا ناء في امثلة عديدة والقياس مع الاكثر بحسب النوع وان جازان
يكون مع الاقل بحسب شمال شغل كلمة **قول** فيقال للذي الهمزة اه للثان تجعله مثل القول شدة بغير
جملة شرطية هي قولنا الواو ابدل تاء وقع اكل **قول** من الامام بيان للاصل **قول** فيما اى في فرائد
ظاهرة مشهورة بينهم او في قول ظاهره في الى الازهان وعلى الاول فالظن متعلق بقوله بكسر القاف ومقابل
ما ينظره في اللفظ وقرن نفلا وعلى الثاني فالظن متعلق بقوله على حذفها اى حذف الراء الاولى في مقابلتها
ما انفك الش عن بعض الشراح **قول** وهو ادخال حرفه وجعل هو الباء حرف واحدة في مخرجه فعلا الباء الحرف
قول نحو دون هو بفتح الهمزة والفتحة **قول** بصف هذا جمع صف **قول** ذلك هو جمع ذلول وهو جمع
التب **قول** كل جمع كلمة وهي نوع من التباب **قول** من الاستثناء الاستثناء بالظاهرة والخاء المعجمة بالفتحة
وايرون **قول** كجست هذا على وزن كل جمع جاتر اسم فاعل من جت اى اذ المس من جت الخيران الحضر عن قوله
الاستثناء السقاء بكسر السين وتخفيف لفاء الماء **قول** اذا الغبارى ذابحة ولوندا وطير **قول** كالحمد

للملائكة لاجل قال الشاعر الحمد لله على الاجل الواحد لفرى القديم الاول فالظن ان يبدل العلى بالملك
 يكون سهواً ويحتمل ان يكون فاذا ذكره الله يكون مثل مسهواً من العرب لم يكن هذا البيت قول
 ومن الادغام اي من امثلة الادغام قوله تعالى ويجزي حجاً يعن بينه **قول** لربنا لنونا والصيغة الثابتة
 جمع مؤنث **قول** لرب فضل طرفا الطرف فيكون الراء مؤنثا العين وهذا امر بغض اصيل العين بالطرف
 الاول ولا بعد ان يكون التخصيص بالطرف لان الابصار به احداثا وافوى فانهم **قول** لربنا
 ان يكون الغدما هذا من بيت قد ذكرنا ثمانية عشر حكايا باب العجب **قول** لله سبحانه وتعالى
 المغنوة المثلثة والعين المغنوة الساكنة والشاء المثلثة بمعنى الجمع **قول** لربنا سبعة تسعين المكنوة المثلثة
 والعين المغنوة المغنوة والشاء المثلثة الفوقانية **قول** لربنا سبعة تسعين المكنوة المثلثة
 العين قد مر عينا وجلزوم استعمل للشئ من العناية بمجوزها سبوا مراد افلا تكرر **قول** لربنا
 الهم والاطمئنة بهما بالفتح لكان القافية **قول** لربنا ثم قال ملقنا آه فان قلت يجوز ان المشرق
 فاحصى الموصول ويكون بضم الهزة وكل الصامتكما معلوما قما الباعث على حمله على اللغات
 الخالف لغضظ ظاهر الحال بلا داع له فهنا قلت قوله كما افترضه لان يكون ح من اللغات لان فاعله
 المضاعفة ولا يجوز ان يفر بصيغة التكلم والالما جاز سقوط هزته في الدرج مع انه قد سقط فيه
 واذا آل الامر اخبر الى القول بالالفان فالاولى القول بانه قوله احص لان نسبة الاحصا الى المضاعف
 المغنوة والى الموصول على سبيل المجاز **قول** لربنا احصاه هذه جملة اما مربوطا بما قبلها بما بعد
 يعود الى الموصول اي اخذ فيه الخلاصة من الكافية وغير مربوط بما يحيطه الخلاصة من الكافي و
 جعلها كتابا مستغلا بالالفية **قول** لربنا جمع محض هذا اما بفتح الصاد اي محضرا ومفعول به
 جمع وبكسرهما خلاصة فاعل جمع فعلا الاول في الجملة غير مربوط وعلى الاخيرين مربوطا بالضمير
قول لربنا نحو ثلثها اي مثل ثلثها **قول** لربنا خلاصة هذا بفتح الصاد اي محضرا ومفعول به
 خلاصة المسئلة من مسائل النوح لا حد من الفارين ولا يخفى ان الغرض عن النوح في الجملة حمل الخلاصة
 في الجملة **قول** لربنا تفصير عنها هم اه افول على فرض عدد فصور اللهم لا شك ان الكتاب المشتمل على
 منها المسائل اشدا غناء عما في الكتاب المشتمل على المسائل غيرها فان بعض الاذهان تنفر في
 اشياء بيضة مناهيا فيها تغفل عن ان ذاك الاصول بالالفان الى الفرع **قول** لربنا فمبيل العلم

عا
 فسا

أه اشارة الى ان شبيهه لم يصر ههنا مأخوذ من هذا القول فان العلم اذا كان بذاته كان نفعه وهو المحمل لغيره
 الملزوم للاحتياج والخصا **قوله** عو ثل على نبدأ اي ابتداء الكتاب بغيره فابتداء هذا الكتاب وخاتمة كل
 حمد لله وشكروا الصلوة على آية **قوله** غير من يسئل به الصالحين هذا انما هو على هذا في المصنوع
 يقول من النبي اذ لا اشر بعد النبي من لال وما سوه هذا الاعتراف غي وضلل **قوله** وفي الحديث
 اه هذا جواب عن سؤال بقدر ونقد به ان لا يسئل في الاخبار والادعية الا لال لذي لست بمعنى
 الامة فكيف تحمل الال ههنا على الامة مع انه موصوف بالاعتز وحاصل الجواب ان الاعتز في هذا الحديث الى
 الضمير المخاطب المراد من الامة من جوفها فالحصر الذي ذكره بطل ولا بعد ان يكون دليلا للقول باطلا لال على الامة
 بان الاعتز المخصوص بان ينسب الى الال قد نسب الى الضمير المخاطب بالامة جزوا فعلم ان الال يطلق على الامة ثم ان الحمل
 بفتح الجيم من داخل في الحال ولما ستمهم التخلية بانواع المحل والفضائل والتخلية عن صاف الاجاس والرزائل
 مشبه به كل من له فرياد الى الله فاستعمل المحل له استيعاده وفي الدعاء في شان مولانا امير المؤمنين عينا
 فائدة الاعتز المحملين **قوله** اي الطبيب بالاصول الطاهرية المراد بالاصول لذواتها بالتعوا الصفا
 ولا بعد ان يكون المراد بالاول الال بالثاني الامانة والطبيب المحل بالفضائل والطاهر المخل عن الرذائل
 فالقبيل في تقديم الثاني على الاول لكن المعنى عكس نبي الما ورد في كلام الفصيح او انما عكس فيها فاكيدا
 للطاهر فان الطبيب اقدم على الطاهر يستلزم الطاهر بخلاف ما اذا اخرا فانهم **قوله** وهو المفسر اي
 المطلق والاحسان المعبر في تفسيره بالارواح والاصلان الاحسا كما فسر في الحديث هو العبادة الكاملة الصادرة
 عن قلب حاضر وبصر ناظر بحيث يكون العابد كانه يرى لمبوجلا سيرا قبل الضمير يعود الى البار **قوله**
 في حديث الصحيحين في حديث ما كور في الكتابين الصحيحين اي صحيح البخاري ومسلم **قوله** باز غيب الله
 فذكر هذا الحديث في طرقتنا وهو من جملتها وصي به النبي صلى الله عليه وآله بان هذا الغفاد وهو عبادة العباد بالابا
 اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك قال بعض الصوفية معنى قوله فان لم يكن تراه فانك ان
 غيب عن جودك تراه فكل كان على التامة وتراه على الجزاء وكأنه حل على قوله فانه يراك على تلبيل الجزاء
 وقد اعترض عليه بعض النظار في الالفاظ بان هذا المعنى لا يبا عده ايضا الفناء كما هو لولها بقول
 ما ذكره الصوفي معنى غال لا ينبغي ان يطرح لفساده لفظية يمكن دفعها بوجه عديد لا تخفى على
 الناظر ثم ان الجملة الشريفة على كون كان نافذة مرغيب للعابدين المخصوص والافتان وفناء عبادة

الملاح

بغيره

ثم هل يجوز أن يغفل المانع من استعادته يعني أن لا تكون مره فاعلم أنه برك وتعلم أنك تغيبه عن قلب حاضر المحرر
 أو عن غفلة وهو في تلك الحال فاسمحوا لي بما استخف من الثواب والتعاقب في بعض نسخ الحديث فان كنت لا تراه
 فاقبل برك وما افاده الصوط هذه الفسخ من غير مردود يتوع عليه لا ان في قوله فانه برك على التعليق خفاء يمكن
 وفيه بالثقة قوله وهو اي الصحا لا الصاحب كما يصح في فواعم ولهذا فسر بالصحة قوله وقد
 من تتبع هذا الى قوله فلذا قلت فقلت منجعة فآخر الفقرة الا في قوله من الحبر ونظير قوله المحرر وفي آخر
 الفقرة الثالثة قوله الفن ونظيره قوله من و آخر الفقرة الخامسة قوله دل ونظيره قوله انحل و آخر الفقرة السادسة
 قوله او تعليل وله نظيران هما قوله عن تسبيل قوله جليل و آخر الفقرة العاشرة قوله كشافا موقوفا على
 ونظيره قوله فحفي قوله موشكا اي يشد بكثرة في قوله والتفتيح المراد بالفتيح هي هنا النظم من الزيادة
 وقد جاء ببعض خواص ما العظم الى يد عنه ومنه قطع فروع الشجر ليعقوب قوله بالوشح الحبر الوشاح
 الملون والمحبر كظفر الخيل والخطيب انظر متعلق بالفتيح قوله المكبر يفتح الكاف جمع المكبر
 قوله جري حفي المراد منه صا و اظلم كتابة قوله مسحا اي محذوا وقوله لما له انحل منه
 ليدل على انهم والشئ يبين ان لا يرد على الكلام واصل لانحال اسناد الشئ لنفسه كلام غيره من
 شعرا مثاله ثم استعاره الله لتعريف الغرضين اليهم على كلام الله مع عدم وروده عليه قوله فحفي
 بك الهمزة اي نعم قوله سهوا وعدولا عن تسبيل قد صدق الله في هذا الكلام اذ قد سمعنا
 من المجتنبين كثيرا ما نسبوه الى التهور والفتن في كثير من المواضع لعدم تفطنهم بمرادهم ونحو ذلك كما مراده و
 وضعنا عنه ما اورد واعلم كما لا يخفى على الناظر فيما قد ساقه في قوله رخصية لغيب الغيب في فهمه وادراكه لوقوع
 باستبداد اصله باستبداد قلبه واداء الفاعل في قوله ما قبل لما مضى في موضعه قوله طالع امر الجبال الغاية
 تفكره في قوله نظام التد والجواهر النظام اما جمع نظم او بمعناه وهو مجمع البدر واما طالع
 الخط والمراد المتطو فانهم هنا والمراد بالتد اللؤلؤ وبالجواهر الاحجار والعالية الغالب قوله لا تغدأ لا
 تنجا فذره في الخبيثات الخبيثات وهو مفتول قوله اظلم واللام فيها اذا تده او الكلام مجول على
 القلب على ان يكون اضله اظلم الخبيثات لنفسك وللناس ثم قلب قوله وروى في الشر ويضرب جمل لا وضو
 وجنباى اجعل في هيك جنة مجمل مشكل نظير لك في هذا الشرح شبه مشكلا في البذر وطمها بالاشيا
 والذهن بالارض والاشيا بضم السين البذر قوله لا يندأى لا شرع بل يترك حتى يكشف لك خله قوله

فليس بالشابن الشاب من قبح الشيء ليس لانكار شابنا ومقبحا شتاما من مطالبه العاليه الثابتة قوله
فقد في المنصف هذا تعليل لعدم التجميع يعني اوقه جميع واضاعه مضيع فلا ضير فيه ذكره من المنصفين
يجبون في الاعضاء الاثني ونصفون وبردون النقيب على مقبره قوله في اعصارى الا زمان وهو جمع
عصر قوله قد وثك اي خدانت والكاف فيه ما كبد للفاعل المستتر قوله سببكم من عجب
السببكم ما سببكم اي بضاع من الفلزات ويق لها بالفارسيه شمس والعجب الذهب قوله منضد
ياي مجتمع قوله في انان الشباب لا بان بكسر الهاء وفشده بالباء الموحدة الوقت والشباب بفتح
مصد وشب وجمع شب رادة الثاني باعتبار تعدا اجزاء زمان الشباب اما الشباب بكسر
شين فهو وضع الفرس يده للششاط قوله وتميز اي امتاز هذا المؤلف عن غيره بالحسين عند
صد واولى الباب اي عقولهم والحاصل ان هذا الشرح ممتاز عن سابره شرح الالفية عند
اولى الباب كما ان خواشنا هذه ممتازة عندهم من سابره خواشي سطوت على هذا الكتاب والافليس
يطلع في هذا الباب بل هذا من نطقت بالسنة اولى الباب بقولون فبئس تلك كوكب فلما بدو
صار النجوم تغيب وتلك مصابيح وذا الصبح لا تها وفي الصبح مصباح بفتح غيب والحمد لله على ان
جعلني هنا عند الاقراء محوول مني عند غشفي في احيائي غصوا عما يرواكم فيها من العيوب
بعضكم وما اعد في عضوي على الانا من الغبط وموقو بغبطكم وقد وقع التوفيق للاتمام الى تمام الشرح
كما كان الامر قائما من ابدنا العلامة فيبلغ جمالي الاخر هذا العنا اعني عا مثلك في عيش بعد المائتين والاف
من الخيرة على ما جها الف سالك والخيرة الناطقة فيها ان ينظر في الهيا بعين الله لا بطريق الجدل والافت
وان قد واخلد فيها ما خيلوا واخفوا بقدر الامكان فان الله في الانعاش والاحياء تمت فليست

